

نموذج رقم (( ٨ ))

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): جبريل بن المطهر بن علي مبرق كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا والأطروحة مقدمة لنيل درجة: الدكتوراه في تخصص: أصول الفقه  
عنوان الأطروحة: دراسة تحليلية مؤرخة لنحو الفروع على الأصول عند الأصوليين والفكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٤٢٣ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ؛؛؛

أعضاء اللجنة

المناقش

المناقش

المشرف

الاسم: د/ علي بن

الاسم: د/ محمد بن محمد الصاعدي

الاسم: د/ إيهاب محمد صالح

التوقيع:

التوقيع: محمد الصاعدي

التوقيع: إيهاب

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

عبدالله بن مصلح الثمالي

د/ عبدالله بن مصلح الثمالي

٤٢٦٠



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

عمادة الدراسات العليا

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله

شعبة أصول الفقه

# دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين و الفقهاء

دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في  
أصول الفقه

إعداد الطالب :

جبريل بن المهدي بن علي ميخا

تحت إشراف:

سعادة الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل

العام الدراسي : ١٤٢١هـ - ١٤٢٢هـ

الجزء الثاني

١١٠٥٧٣

### الباب الثالث :

في الدراسة التحليلية للمقارنة بين أهم المؤلفات في تخريج الفروع على الأصول، واستخلاص أركانها، وضوابطه ومسالكه ، وخصائصه، ورسم منهجه الأمثل، وتقرير أن متقنه متأهل للاجتهاد الاستنباطي بكل جدارة.. ويشتمل على تمهيد ، وثلاثة فصول..

## التمهيد :

**تحديد الكتب التي تخصص بالدراسة ، والجوانب العلمية**

**التي تجري فيها المقارنة، والمقصد الأساسي من هذه الدراسة.**

أولاً - إن هذه الدراسة تقتصر على سبعة كتب تمثل أشهر كتب هذا الفن ، وأكثرها مداولة بأيدي أهل العلم وطلبته ، وتلك الكتب هي :

- (١) تأسيس النظائر الفقهية ، للإمام السمرقندي الحنفي ، المتوفى سنة ٣٧٣هـ .
- (٢) تأسيس النظر فيما اختلف فيه أبو حنيفة وصاحبا ومالك والشافعي ، للإمام الدبوسي الحنفي ، المتوفى سنة ٤٣٠هـ .
- (٣) تخريج الفروع على الأصول ، للإمام الزنجاني الشافعي ، المتوفى سنة ٦٥٦هـ .
- (٤) مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ، للإمام التلمساني المالكي ، المتوفى سنة ٧٧١هـ .
- (٥) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، للإمام الأسنوي الشافعي ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ .
- (٦) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، للإمام الأسنوي أيضاً .
- (٧) القواعد والفوائد الأصولية ، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ، للإمام ابن اللحام الحنبلي ، المتوفى سنة ٨٠٣هـ .

ثانياً - تجري المقارنة بين هذه الكتب في الجوانب العلمية التالية :

- الأسباب الباعثة على تأليفها ، والغايات المقصودة منها ..
- المناهج المتبعة في تأليف هذه الكتب المخصصة بالدراسة التحليلية ، وفي عملية التخريج ..



- الأصول المخرج عليها ، من حيث كونها أصولية ، أو قواعد وضوابط فقهية ، أو قواعد مقصدية .. ومن حيث كونها متفقاً عليها ، أو مختلفاً فيها .. وهل هي عامة ، أو مذهبية ؟ .. وهل هي من القواعد والأصول الكبرى ، أو مما تفرعت عنها من القواعد الصغرى ؟ .. أو هي مشتملة على كل هذه الأنواع ؟ ..
- الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها ، وصفة نقل الفروع ..

- وبعد الانتهاء من إجراء المقارنة في هذه الجوانب العلمية يمكن استخلاص أركان هذا العلم ، وضوابطه ، ومسالكه ، وخصائصه ، ورسم منهجه الأمثل ، ثم تقرير أن من أتقن هذا العلم الجليل يكون متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي بكل تأكيد ..

ثالثاً : إن المقصد الأساس من هذه الدراسة التحليلية لأهم كتب تخريج الفروع على الأصول يتمثل في إقامة البرهان على صحة ما جاء في الباب الثاني ، من تأصيل وتعريف لهذا العلم ، وما تبع ذلك من توضيح لمفهومه الواسع ، وإبراز الفروق بينه وبين العلوم التي يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً ، ونشأته ، وعوامل تدوينه ، وأهم العلوم المتفرعة عنه ، وتطوره ... فمضامينها متطابقة لهذه الحقائق تطابقاً تاماً ..

**الفصل الأول :**  
**في المقارنة بين أهم كتب تخريج الفروع**  
**على الأصول في الأسباب والغايات الباعثة**  
**على تأليفها .**  
**وتحتة : تمهيد ، وخمسة مباحث ..**



٤٤٦

## التمهيد :

- إن أهمية معرفة الأسباب والمقاصد الباعثة على تأليف الكتب المذكورة تظهر في أن معرفة الأسباب الباعثة للعالم على تأليف كتاب ما ، ومعرفة المقاصد التي يصبو إلى تحقيقها من وراء الكتاب أمران يعينان الناظر في ذلك الكتاب على فهمه على مراد مؤلفه ، ويحددان له ماهية العلم الذي ينتسب الكتاب إليه ، فيصنف في كتبه ، ويعد من مصنفاته .

- ومعلوم أن لكل علم عشرة مبادئ ، من أهمها مقاصده وغاياته ، ووظائفه ومهامه ، التي بها تتميز ماهيته وحقيقته عن العلوم الأخرى تمام التميز ؛ لأن العبرة بالمقاصد والمعاني ، لا بالألفاظ والمباني ..

- فمن حاول تعريف علم ما في معزل عن تصور مقاصده ووظائفه فقد حاول ما يشبه المحال ، وهذا — بالطبع — ما حصل من كثير ممن تحدثوا عن نشأة علم أصول الفقه ، وتطوره ، وتنوع مناهجه ، فقد عدوا كتب علم تخريج الفروع على الأصول من كتب أصول الفقه ، فحكموا عليه بأنه يمثل تطوراً من تطورات أصول الفقه ، ومنهجاً من مناهجه ، فأخطوا في ذلك ؛ لأنهم أخطوا في فهم حقيقة تخريج الفروع على الأصول وماهيته ؛ إذ لم يلاحظوا الفروق الكبيرة الواضحة بين مقاصد علم أصول الفقه ووظائفه ، وبين مقاصد علم تخريج الفروع على الأصول ووظائفه.. بل إن عبارة ( تخريج الفروع على الأصول ) ناطقة بصراحة ووضوح بأنه علم آخر مستقل ، غير علم أصول الفقه ، وغير علم فروع الفقه ، وأن مرید علم تخريج الفروع على الأصول لا بد له من أن يكون قد سبق له تعلم كل من أصول الفقه وفروعه ، وإتقائهما ، والتمهر فيهما ، ثم بعد ذلك يتأهل لدراسة علم تخريج الفروع على الأصول ، وفهمه ، والاستفادة منه .. إنه يمثل مقياساً يتوصل به إلى

معرفة أصل كل فرع من الفروع ، وإلى رد كل جزئية إلى كليتها من الكليات  
الفقهية ، فالعارف به عارف بأنساب الفروع والجزئيات الفقهية ..

- وباختصار .. فإن الأسباب الباعثة على التأليف في علم تخريج الفروع على  
الأصول تتلخص — بصفة أساسية — في انقطاع الصلة بين الفروع وأصولها ،  
وجهل المتفكرين بأنساب الفروع الفقهية .. كما أن المقاصد والغايات من التأليف  
فيه تتلخص كذلك في الوصل بين الفروع وأصولها ، وتزويد المتفكرين بقانون علمي  
يعرفون به أنساب الفروع الفقهية ، فينسبون كل فرع إلى أصله ، فيعرفون إخوته  
السابقين ، واللاحقين ، إن شاء الله تعالى ..

## **المبحث الأول :**

**التعريف بكل من السمرقندي ، والدبوسي ، وبيان  
الأسباب والغايات الباعثة لهما على تأليف كتابيهما.  
وفيه أربعة مطالب ..**

## المطلب الأول :

**في التعريف بالإمام السمرقندي ، وبيان مكانته العلمية .**

### **أولاً : التعريف بالسمرقندي :**

● هو الإمام نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الخطاب السمرقندي التوزي البلخي ، يلقب بالفقيه ، وإمام الهدى ، ويكنى بأبي الليث ، وقد اشتهر بهذه الكنية ، حتى عاد لا يعرف إلا بها .

● ولد أبو الليث بمدينة ( سمرقند ) وهي إحدى مدن ما وراء النهر ، في سنة ٣٠٣ هـ ، بناء على الراجح من أنه عاش سبعين سنة ، وأنه توفي سنة ٣٧٣ هـ — ، بمدينة ( بلخ ) ، ودفن بها <sup>(١)</sup> .

● وبهذا تبين أن الإمام أبا الليث السمرقندي من علماء القرن الرابع الهجري ولادةً ، وحياةً ، ووفاةً ..

### **- ومن الجدير بالملاحظة والإشارة :**

● أن مدينة ( سمرقند ) من أعظم المدن الإسلامية العريقة ، المشتهرة بالتجارة والثقافة ، وبالعلم والحضارة .. فتحت سنة ٩٣ هـ ، على يد قتيبة بن مسلم الباهلي ، ومنذ ذلك الوقت فالإسلام متأصل في أهلها ، وهم له متعصبون ، وبكل ثمين ونفيس عنه مدافعون <sup>(٢)</sup> .

وتقع مدينة ( سمرقند ) في الوقت الحاضر في جمهورية (أوزبكستان) ، وهي بلد معروف ومشهور بما وراء النهر ، وهي قصبة السند ، وكانت عاصمة لتيمورلنك في

---

(١) انظر : دراسة محقق كتاب ( تأسيس النظائر الفقهية ) ، ص ٦ ؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ،

ص ٢٠٢ ؛ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، ١٩٦/٢ ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء ، ١٩٠/٢ ،

ورقم الترجمة ( ٣٤٥٦ ) .

(٢) انظر : تاريخ الطبري ، ٤٧/٦ .

القرن الثامن الهجري ، ولا تزال مساجدها ومدارسها شاهدة على تاريخها الإسلامي، والحضاري حتى الآن<sup>(١)</sup> .

ومدينة ( سمرقند ) في الغاية من الجمال ، تجري فيها الأنهار وتزينها البساتين والأزهار ، وفيها جميع أنواع الثمار والخضروات والفواكه ، حتى وصفت بأنها جنة الدنيا ، ويوصف أهلها بالجمال ، والذكاء ، والشجاعة ، وقوة التمسك بالإسلام وبالمروءة ، والكرم ..

وخرج منها علماء كبار أجلاء ، لا يأتي عليهم الحصر ولا العد ، علماء بارعون في جميع أنواع العلوم النقلة والعقلية<sup>(٢)</sup> .

### **ثانياً : مكانة أبي الليث السمرقندي العلمية .**

- قال الشيخ علي محمد محمد رمضان محقق كتاب ( تأسيس النظائر الفقهية ) للإمام أبي الليث :

● « قد أطبق الأئمة الثقات ، واتفق العلماء الأثبات ، الذين يؤخذ بقولهم ، ويعتد بنقلهم على أن أبا الليث السمرقندي كان من أفضل العلماء المتفقيين ، وأجل الأئمة المجتهدين ، الذين لهم آراء خاصة في المسائل التي لم يتعرض لها الإمام الأعظم أبو حنيفة ، أو التي خرجوا فيها أقوالاً مستندة إلى أقوال أخرى له ... وكانت آراؤه هذه تسمى بالوجوه أو الأوجه .

● فكان أبو الليث قبل أن يستقل بالاجتهاد ، وينفرد بالاستنباط من كبار متبعي المذهب الحنفي وأصحابه .

---

(١) انظر : دراسة سيد محمد مهني لكتاب ( عيون المسائل في فروع الحنفية ) للإمام أبي الليث ، ص ٨ ؛ المسالك والممالك ، لابن إسحاق ، ص ١٧٨ ؛ معجم البلدان لياقوت الحموي ، ١٣٣/٢ ؛ الأطلس العربي ص ٥٤ .

(٢) انظر : دراسة محقق ( تأسيس النظائر الفقهية ) ص ٨ .

● على أن من مؤرخي المذهب من ذكر أنه كان من أهل الاجتهاد المطلق ؛  
نظراً إلى كتابيه في الفقه ( تأسيس النظائر الفقهية ، ومختلف الرواية في الخلافات بين  
أبي حنيفة ، ومالك والشافعي ) .

● وللتوفيق بين آرائهم أقول : إن من عده من أصحاب أبي حنيفة نظر إلى أول  
أمره . ومن عده من أهل الاجتهاد المطلق نظر إلى آخر أمره <sup>(١)</sup> .

- وما ينبغي أن يلاحظه الدارس وينتبه له : أن المتفقه إذا جاوز مرحلة التلقي  
الأعمى ، فإنه يرتقي إلى مرحلة القدرة على التمييز بين الصحيح والراجح وأضدادهما  
من الأدلة ، والأقوال ، والآراء من غير قدرة على الترجيح ، والاختيار عند  
التعارض ، ثم يرتقي إلى مرحلة القدرة على الترجيح والتعليل والاختيار في المسائل  
الفروعية عند التعارض ، ثم يرتقي إلى مرحلة القدرة على تخريج الفروع على  
الأصول ، وإلحاق الجزئيات بالكلييات ، وفقه قياس الأشباه والنظائر ، ثم يرتقي إلى  
مرحلة الاجتهاد المطلق .. إلا أن علماء ما بعد القرن الثالث ملتزمون بالمذاهب ولو  
بالانتساب .. وقد يرد وصف أحد العلماء بما كان عليه في كل مرحلة من المراحل  
السابقة ، فيظن أن ذلك اختلاف في تحديد مرتبته العلمية ، وليس الأمر كذلك ، بل  
إن ذلك وصف له بما يناسب حاله في كل مرحلة من مراحل تدرجه في تحصيل  
العلم ، فلا تعارض ، ولا تنافي .. وهذا كثير عند الحديث عن مراتب العلماء ..  
فلينتبه له ..

- وبالجملة فقد شهد للإمام أبي الليث إمام الهدى :

● بقوة الحفظ ، وفرط الذكاء ، والتفوق في الجدل والمناظرة ، وبالزهد  
والورع ، وبالخشوع ، والأمانة ، وتصفية الأعمال ، وصدق النية ..

(١) انظر : دراسة محقق ( تأسيس النظائر الفقهية ) ص ٧ .



• بل وصف الإمام أبو الليث بأوصاف علمية هي أعلى ما يوصف بها عالم ،  
فقد نعت : بعضيم المجتهدين ، وبكبير المفسرين ، وبأحد قادة المحدثين في القرن الرابع  
الهجري ، وكان مدركاً لأدق المسائل الخلافية ، حتى صار أعظم عالم يرحل إليه في  
عصره ، وأجل فقيه عول عليه <sup>(١)</sup>.

- وقد صنف الإمام أبو الليث كتباً جليلة تشهد له ببلوغ مرتبة الاجتهاد  
المطلق ، على الرغم من انتسابه إلى المذهب الحنفي .. ومن تلك الكتب :

- (١) كتاب النوازل في الفروع .
- (٢) وكتاب عيون المسائل في فروع الحنفية .
- (٣) وكتاب الفتاوى .
- (٤) وكتاب تأسيس النظائر الفقهية .
- (٥) وشرح الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، وكلاهما للإمام محمد بن الحسن الشيباني .
- (٦) وكتاب في تفسير القرآن الكريم .
- (٧) ومقدمة الصلاة المشهورة .
- (٨) وتنبيه الغافلين .
- (٩) وبستان العارفين .
- (١٠) قرّة العيون ومفرح القلب المحزون .
- (١١) ودقائق الأخبار في بيان أهل الجنة والنار .
- (١٢) وفضائل رمضان <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : دراسة محقق ( تأسيس النظائر الفقهية ) ص ٦ — ٨ .

(٢) انظر : ما كتبه سيد محمد مهتّى محقق كتاب ( عيون المسائل في فروع الحنفية ) للإمام أبي  
الليث ، ص ٧ .

- وقد وصف كتابه (النوازل في الفروع) بأنه « أول كتاب جمع — فيما علم — النوازل ... وجمع فيه فتاوى المتأخرين المجتهدين من مشايخه ، وشيوخ مشايخه ... وذكر فيه اختياراته أيضاً ، وهذا الكتاب هو أصل الوقائع غير الأصول »<sup>(١)</sup> .

- والحاصل أن كتبه ( تأسيس النظائر الفقهية ، والنوازل ، والفتاوى ) تشهد له بأنه من مؤسسي علم التنظير الفقهي ، وعلم التقعيد الفقهي ، مما يدل — بوضوح — على أنه متمكن من علم تخريج الفروع على الأصول ؛ لأنه أساس علمي (التنظير، والتقعيد الفقهيين) ..

ويؤكد ذلك وصف فتاويه بالوجوه أو الأوجه ؛ لما قرره أهل التحقيق من أن الفتاوى والاستنباطات إنما يطلق عليها اسم (الوجوه ، أو الأوجه) إذا كان أصحابها من أهل التخريج ، الذين تمهروا في الأصول ، وتبحروا في الفروع ، فاقتدروا بذلك على معرفة أصل كل فرع ..

---

(١) بحث للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم علي بعنوان (المذهب عند الحنفية) مكتوب بالآلة الكاتبة ،

ص ١١ ، انظر : دراسة محقق ( تأسيس النظائر الفقهية ) لأبي الليث ، ص ١٣ — ١٧ .

## المطلب الثاني :

### في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام أبي الليث السمرقندي على تأليف كتابه (تأسيس النظائر الفقهية) .

- من الممكن أن ندرك - بسهولة ووضوح - الأسباب الباعثة لإمام الهدى على تأليف كتابه (تأسيس النظائر الفقهية) ، ونهتدي إلى الغاية التي يتوخاها منه من خلال الأمور التالية :

(١) عنوان الكتاب ..

(٢) مقدمة الكتاب ..

(٣) مضمون الكتاب ومحتواه ..

(٤) الحالة التي كان عليها الفقه وأصوله ، وفروعه ، وعلومه في عصره ..

- ويجري بيان وجه دلالة كل واحد من هذه الأمور على تعيين الأسباب والغاية عند الإمام أبي الليث من تأليفه الكتاب المذكور ، على النحو التالي :

#### أولاً: دلالة عنوان الكتاب على الأسباب والغاية عند إمام الهدى .

- ويتبين ذلك من خلال تحليل العنوان :

● «فالتأسيس : بيان حدود الدار ، ورفع قواعدها ، وبناء أصلها» <sup>(١)</sup> ، يعني أنه مصدر أسس البناء ، إذا جعل له أساساً يقوم عليه ، مأخوذ من «الأساس الذي هو : قاعدة البناء التي يقام عليها» <sup>(٢)</sup> ، «وأساس كل شيء : أصله ، ومبدؤه» <sup>(٣)</sup> .

● والنظائر هي : المسائل والفروع المتناظرة ، والمتشابهة ، والمتماثلة .

● والفقهية : نسبة إلى الفقه ، والمراد : الأحكام الشرعية الفرعية المتشابهة في

الأصول والعلل التي هي مأخذ الأحكام ومناطقها الشرعية ..

---

(١) المعجم الوسيط ، مادة (أسس) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

● فالمعنى العام لعبارة (تأسيس النظائر الفقهية) : تأصيل الفروع الفقهية المتشابهة والمتماثلة في الأصول والعلل ، أي تعييدها ، وتنظيرها ، وذلك بإبراز الأصول التي تجمعها ، والعلل التي توحيدها ؛ ليتيسر للناظر فيها أن يستنبط الأحكام للحوادث والنوازل التي لا نص فيها عن الأئمة المجتهدين المتبوعين — عن طريق التنظير الفقهي الذي أساسه وقاعدته : تخريج الفروع على الأصول — وفقاً لأصول أولئك الأئمة وفروعهم ؛ ليتمكن الحكم على تلك الأحكام المستنبطة بأنها مذهب لهم كالفروع المروية عنهم ..

فالنظائر في مصطلح علماء أصول الفقه وفروعه بمعنى ( الأشباه والأمثال ) الواردة في الأثر المروي بالتواتر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد تُلْقِي بالقبول بإجماع من المحدثين ، والأصوليين ، والفقهاء ..

### ثانياً : دلالة مقدمة الكتاب على الأسباب والغاية عند إمام الهدى .

- لقد كان الإمام أبو الليث ماهرًا في تععيد القواعد ، وتأصيل الأصول ، وتنظير الفروع ، وعني بهذه العلوم عناية خاصة في جميع مصنفاته الفقهية .. وقد بين في مقدمة كتابه ( تأسيس النظائر الفقهية ) أنه قصد بكتابه هذا إفادة المتفقهين بمجمل التنازع ، ومدار التناطح عند التخاصم فيصرفوا عنايتهم إلى ترتيب الكلام ، وتقوية الحجج في المواضع التي عرفوا أنها مدار القول ، فيسهل عليهم حفظها ، ويتيسر لهم الوصول إلى عرفان مأخذها ؛ فيمكنهم قياس غيرها عليها <sup>(١)</sup> .

هذا ، وقد أشار إمام الهدى في مقدمة كتابه ( النوازل في الفروع ) إلى أنه إنما يهدف به وبصنوه كتاب ( عيون المسائل ) إلى تمهيد طريق الاجتهاد للمتفقهين ، حيث قال : « .. وصنفت كتابين من أقاويلهم ، أحدهما : ( عيون المسائل ) ، والآخر :

(١) انظر : دراسة محقق ( تأسيس النظائر الفقهية ) ، ص ١٣ .

(النوازل) من أقاويل المشايخ ، وشيئاً من أقاويل أصحابنا ما لا رواية عنهم أيضاً في الكتاب ؛ ليسهل على الناظر طريق الاجتهاد»<sup>(١)</sup> .

فقوله : (ليسهل على الناظر طريق الاجتهاد ) يدل دلالة واضحة على أن مدار الكتابين على التنظير الفقهي وفقه قياس الأشباه والنظائر المبنيين على علم تخريج الفروع على الأصول ..

**ثالثاً : أما دلالة مضمون الكتاب ومحتواه على الأسباب والغاية عند**

**الإمام الليث ..**

فترك توجيهها لما سيأتي من بيان نوعية الأصول التي خرج عليها المؤلف ، وبيان نوعية الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها ، والمنهج الذي اتبعه المؤلف في عملية التخريج والتنظير .. على أن مضمون الكتاب منحصر في التنظير الفقهي الذي سبق بيانه وتوضيحه ، وتحقيق أن أساسه وقاعدته هو علم تخريج الفروع على الأصول ، وأن كل كتاب في التقعيد الفقهي ، أو التنظير الفقهي فإنه — لا محالة — يعد كتاباً في علم تخريج الفروع على الأصول ..

**رابعاً : دلالة الوضع الذي كان عليه الفقه وعلومه على الأسباب والغاية**

**عند الإمام أبي الليث ..**

- إن إمام الهدى يعد من علماء القرن الرابع الهجري ولادة ، وحياة ، ووفلة ، كما سبق تحقيق ذلك .. وهذا القرن معروف بازدهار جميع أنواع العلوم النقلية والعقلية فيه ، إلا أنه قد اشتد فيه الركون إلى الالتزام بالمذهبية بصورة أكثر وضوحاً وجلاء مما كان عليه الأمر في القرن الثالث الهجري .. فقد أخذت روح التقليد تسري في أجسام كثير من العلماء والمتفقيين ، نتيجة للالتزام المذهبي ، فلا تكاد تجد عالماً في هذا القرن إلا وهو منتسب إلى مذهب من المذاهب الفقهية ، ومع ذلك فلن

---

(١) كشف الظنون ، ١٩٨١/٢ .

هذا القرن لم يزل يتميز بكثرة العلماء الأجلاء ، الذين يشهد لهم ببلوغ مرتبة الاجتهاد المطلق ، إلا أنهم اختاروا أو اضطروا إلى الانتساب إلى المذاهب الفقهية السائدة ، فأبى كثير منهم الخروج عنها بالاجتهاد .

- وفي هذا القرن اشتدت حركة الاختصار التألفي في الفقه وأصوله بتجريده من الأسانيد والأدلة ، والتميز بين المذاهب الفقهية - أصولاً وفروعاً - بصورة أكثر وضوحاً وتبايناً ، حيث نشط أتباع كل إمام من الأئمة المتبوعين في التأليف ، والجدل ، والمناظرة في مذهب إمامهم ، يقررون أصوله ، ويحررون فروعهم ، ويناصرونه بكل ما أوتوا من علم وذكاء ، مما أدى إلى ظهور التعصب المذهبي المذموم، نتيجة للتمذهب المشين .. وهذه الحالة حدت بأتباع الأئمة المجتهدين (أصحاب المذاهب الفقهية ) إلى البحث عن علم يجعلهم قادرين على معرفة مآخذ أئمتهم وأصولهم ، وقادرين على استنباط أحكام للنوازل المستجدة التي لم يسبق فيها كلام لأئمتهم المتبوعين .. فاهتدوا إلى علمي ( التقعيد الفقهي ، والتنظير الفقهي ) ، فأخذوا يصنفون فيهما الكتب معتمدين على علم تخريج الفروع على الأصول ، الذي هو السبيل الوحيد إلى هذين العلمين وغيرهما من علوم كثيرة من علوم الفقه..

## المطلب الثالث :

### في التعريف بالإمام الدبوسي ، ومكانته العلمية .

#### أولاً : التعريف به .

- هو أبو زيد ، عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي السمرقندي ، نسبة إلى دبوسية وسمرقند ، ودبوسية بلدة واقعة بين بخارى وسمرقند ، من أعمال الصفد فيما وراء النهر ..

- وقد وصف بالإمام القاضي الأصولي الفقيه الحنفي ، وأنه يضرب به المثل في النظر والجدل ، والتنظير الفقهي وتقعيده ، وتأصيل علم الخلاف (الفقه المقارن) .. كما يضرب به المثل في استخراج الحجج وتقويمها ، واستنباط أسرار الأحكام وعللها ومقاصدها .

وكان له بسمرقند وبخارى مناظرات ومناقشات علمية مع فحول العلماء ، وكبار الفقهاء ، فشهدوا له بالنبوغ والبروز ، وبقوة العارضة وفطر الذكاء .. انتهت إليه مشيخة الحنفية في بخارى وسمرقند وما والاها .. توفي سنة ٤٣٠هـ — ، وقيل سنة ٤٣٢هـ ببخارى ، وهو ابن ثلاث وستين سنة ، ولذا يعد من علماء القرنين (الرابع والخامس) على السواء <sup>(١)</sup> ..

#### ثانياً : مكانته العلمية .

- وَصَفُ أَبِي زيد الدبوسي بالإمام الأصولي الفقيه شهادة من العلماء له بأنه من العلماء الذين بلغوا درجة الإمامة في الدين ، ومرتبة الاجتهاد المطلق في الفقه والأصول ، العلماء الذين تميزوا باستقلال الرأي ، وبالتحرر الفكري المستبصر

---

(١) انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، للأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغي ، ٢٤٨/١ ؛

أصول الفقه — تاريخه ورجاله ، لأستاذنا الأستاذ الدكتور شعبان إسماعيل ص ١٦٧ ؛ تهذيب

سير أعلام النبلاء ، ٣١٩/٢ ، رقم (٣٩٩٣) .

المستنير بنور الوحي (الكتاب والسنة) ، ولذا كان من أشد العلماء كرهاً وبغضاً للتقليد من أهل العلم والبصيرة ، ووصف التقليد بأنه عنوان الكسل الذي هو مذموم في الدين ، كما وصفه بأنه انحراف عن منهج السلف الصالح في التفقه في الدين .. - ومما قاله عن التقليد — فيما نقله أستاذنا الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان من كتابه ( تقويم الأدلة ) — قوله :

● « فالتقليد رأس مال الجاهل ، وسببه جهل المرء بقدره ، حتى اتبع رجلاً مثله بلا حجة ... وما هلك امرؤ عرف قدره .

● فمن رام الاحتراز عنهما ( التقليد والإلهام ) فليبن على الكتاب والخبر ، ثم الاستدلال والنظر ، وما التوفيق إلا بالله .

● وكان الناس في الصدر الأول — أعني الصحابة والتابعين والصالحين رضوان الله عليهم أجمعين — يبنون أمورهم على الحجة ، فكانوا يأخذون بالكتاب ، ثم بالسنة ، ثم من أقوال من بعد رسول الله ﷺ ما يصح بالحجة ، فكان الرجل يأخذ بقول عمر رضي الله عنه في مسألة ، ثم يخالفه بقول علي رضي الله عنه في مسألة أخرى .

● وقد ظهر من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه أنهم وافقوه مرة ، وخالفوه أخرى ، على حسب ما يتضح لهم بالحجة .

● ولم يكن المذهب في الشريعة عمرياً ، ولا علوياً ، بل النسبة كانت لرسول الله ﷺ ، فقد كانوا قروناً أثني عليهم النبي ﷺ بالخير ، فكانوا يرون الحجة ، لا علماءهم ، ولا نفوسهم .

● فلما ذهبت التقوى من عامة القرن الرابع ، وكسلوا عن طلب الحجج ، وجعلوا علماءهم حجة ، واتبعوهم ، فصار بعضهم حنفياً ، وبعضهم مالكيّاً ، وبعضهم شافعيّاً ، يبصرون الحجة بالرجال ، ويعتقدون الصحة بالميلاد على ذلك



المذهب ، ثم كل قرن بعدهم اتبع عالمه كيف ما أصابه ، بلا تمييز ، حتى تبدلت السنن بالبدع ، وضل الحق بين الهوى .. »<sup>(١)</sup> .

- وقد ألف الإمام أبو زيد الدبوسي كتاباً جليلاً في الأصول ، و الفروع ، والتنظير الفقهي وتقعيده ، وغيرها ، نالت القبول والشهرة ، وشهدت له ببلوغ مرتبة الاجتهاد المطلق في الفقه الإسلامي ، وسائر العلوم الإسلامية ، النقليّة منها والعقليّة .. ومن تلك الكتب :

(١) تأسيس النظر فيما اختلف فيه أبو حنيفة وصاحباؤه ، ومالك ، والشافعي .

(٢) الأسرار في الأصول والفروع .

(٣) تقويم الأدلة في أصول الفقه .<sup>(٢)</sup>

(٤) الأمد الأقصى .

(٥) النظم في الفتاوى .

(٦) خزانة الهدى<sup>(٣)</sup> .

---

(١) تقويم الأدلة في أصول الفقه ، ص ٣٩٩ . انظر : الفكر الأصولي لأستاذنا الأستاذ الدكتور عبد

الوهاب أبو سليمان ، ص ٤٠١ — ٤٠٢ .

(٢) راجع ما كتبه أستاذنا الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان عن الإمام الدبوسي وكتابه

(تقويم الأدلة) لتقف على مكانة هذا العالم ، وعلى قيمة كتابه هذا .. الفكر الأصولي ،

ص ٣٧٠ — ٤٠٧ .

(٣) انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين للأستاذ الشيخ عبد الله مصطفى المراغي ٢٤٨/١ ؛

أصول الفقه — تاريخه وحاله لأستاذنا الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ١٦٧ ، وغيرهما

من كتب التراجع ..

## المطلب الرابع :

**في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام أبي زيد الدبوسي**

**في تأليف كتابه (تأسيس النظر ..).**

- إن طريق التوصل إلى اكتشاف الأسباب الباعثة للأمام الدبوسي على تأليف كتابه هذا والغاية التي يتوخاها منه ، تتمثل في عنوانه ، ومقدمته ، ومضمونه ، والوضع الذي كان عليه الفقه وأصوله ، وسائر العلوم الإسلامية ، تماماً كما كان عليه الأمر مع الإمام أبي الليث في كتابه ( تأسيس النظائر الفقهية ) ..

وهذا مكن السر في جمع الباحث الكتابين في مبحث واحد من مباحث فصول هذا الباب . . بل إن ذلك هو السر فيما كاد يصرح به بعض الباحثين من القول بأن الكتابين في الحقيقة كتاب واحد ، على معنى أن الثاني إنما هو عبارة عن نسخة من الأول ؛ لاتحادهما في العنوان ، والمقدمة ، والمضمون ، أي الأصول والنظائر ، مع تعديلات يسيرة خفيفة من الإمام الدبوسي<sup>(١)</sup>.

**أولاً :** إن عنوان الكتاب صريح الدلالة في بيان الأسباب والغاية عند الإمام أبي

زيد . .

فتأسيس النظر مقصود به : تأصيل علمي ( التنظير الفقهي ، والتقعيد الفقهي ) ، وتأصيل علم الخلاف ، الذي من إطلاقاته علم النظر ، أي علم المناظرة ، والمجادلة ؛ لأن من لوازمه : مناقشة أدلة كل طرف من أطراف الخلاف . .

وهذه المناقشة كما أنها لابد منها في المناظرة والمباحثة فكذلك لابد لها من الجري على وفق المنهج العلمي الشرعي .. وتأصيل علم الخلاف يستلزم تقعيد

---

(١) انظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ، للأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين ،

ص ١٠٨ - ١١٠ ، ثم قارن بين الكتابين من حيث العنوان ، والمقدمة ، والمضمون لتحكم

بنفسك ..

القواعد الفقهية ، وتنظير الفروع الفقهية ، وكتاب ( تأسيس النظر ) مشتمل على كل ذلك كما هو واضح .. وكل هذه العلوم مبناه وأساسها : علم تخريج الفروع على الأصول ، كما سبق تحقيق ذلك في محله ..

**ثانياً :** ثم جاءت مقدمة الكتاب لتؤكد مدلول عنوانه وتشرحه ، حيث صرح فيها الإمام أبو زيد ببواعثه على وضع الكتاب ومقاصده من تأليفه ..

— قال الدبوسي — مبيناً الأسباب والبواعث — :

« أما بعد ، فإني لما رأيت :

● تصعب الأمر في تحفظ مسائل الخلاف على المتفقهة — وفقهم الله تعالى لمرضاته .

● وتعسر طرق استنباطها عليهم .

● وقصور معرفتهم عن الإطلاع على حقيقة مآخذها .

● واشتباه مواضع الكلام عند التناظر فيها .

جمعت في كتابي هذا أحرفاً إذا تدبر الناظر فيها وتأملها عرف مجال التنازع ، ومدار التناطح عند التخاصم ، فيصرف عنايته إلى ترتيب الكلام ، وتقوية الحجج في المواضع التي عرف أنها مدار القول ، ومجال التنازع في موضع التراجع »<sup>(١)</sup> .

— ثم بين مقاصده التي هي غايته من تأليف الكتاب ، فقال :

● « فيسهل عليهم تحفظها .

● ويتيسر لهم سبيل الوصول إلى عرفان مآخذها .

● فأمكنهم قياس غيرها عليها .

وذلك أني لما نظرت في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدتها منقسمة على

أقسام ثمانية ... ثم جعلت لكل قسم من هذه الأقسام الثمانية باباً :

---

(١) تأسيس النظر، بتحقيق وتصحيح الشيخ مصطفى محمد العياني الدمشقي ، ص ٩ .

- وذكرت لكل باب منه أصولاً .
- وأوردت فيه لكل أصل ضرباً من الأمثلة والنظائر .
- وأودعت في آخر هذه الأقسام الثمانية قسماً آخر ذكرت فيه أصولاً ،  
يشتمل كل أصل على مسائل خلافية متفرقة ...
- ولم أشتغل بشرح هذه الأمثلة التي أوردتها إلا قدر ما يتضح به اتصالها  
بالأصول التي ذكرناها <sup>(١)</sup> .

**ثالثاً :** أما مضمون الكتاب ومحتواه فسنطلع عليه من خلال دراسة الأصول  
المخرج عليها ، والفروع المخرجة ، والمنهج المتبع في التخريج ..

**رابعاً :** وأما الوضع الذي كان عليه الفقه وأصوله وعلومه في القرن الخامس  
فإنه لا يكاد يتميز عما كان عليه في القرن الرابع ، إلا ما يلاحظ من سرعة الانحدار  
والانحطاط بسبب ازدياد سرعة سريان روح التقليد في أجسام العلماء ، وتنقص  
تعداد النجوم اللامعة الساطعة في سماء العلم والفقه <sup>(٢)</sup> ..

- والحاصل أن الأسباب والغاية عند كل من أبي الليث وأبي زيد في تأليف  
كتابه السابق ذكره ، تتلخص في الأمور التالية :

(١) تمهيد طريق الاجتهاد للمتفقهين وتدريبهم على تخريج الفروع على الأصول،  
للتأصيل ، أو التنظير ، أو التقعيد الفقهي لتوضيح الأحكام الغامضة ، أو استنباط  
أحكام للنوازل المستجدة التي لا توجد لها أحكام في النصوص المحكمة ( الصريحة  
أو الظاهرة ، أو المبينة ) ، ولا في إجماعات الأئمة المجتهدين ، ولا في القياسات  
الجلية، ولا فيما يعلم من الدين بالضرورة ، ولم يرد فيها عن الأئمة المجتهدين

(١) انظر : تأسيس النظر ، ص ٩ - ١١ .

(٢) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي ، للشيخ محمد الخضري ، ص ٣٢٣ - ٣٤٥ ؛ الفكر السامي ،

٣٩١/٢ - ٣٩٤ ؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٢٢٦/١ - ٢٣ .

المتبوعين شيء .. أو لضبط الفروع المستنبطة ، وحفظها ؛ لتيسير استحضارها  
عند الحاجة ..

(٢) تأصيل علم الخلاف ، الناشئ عن الاجتهاد الشرعي البياني ، أو الاستنباطي ،  
وذلك بتحديد أصول مسائل الخلاف ، ووضع مقياس علمي يتوصل به إلى  
معرفة مآخذ الفروع ، واكتشاف مناشئ الاختلاف الفقهي ..

(٣) ومن خلال كل ذلك تأكد أن علم تخريج الفروع على الأصول هو أساس علوم  
( التنظير ، والتقعيد ، والتأصيل في الفقه الإسلامي وأصوله ) ..

(٤) وبذلك تبين أن علم تخريج الفروع على الأصول هو الطريق المستقيم لتطبيق  
الشرعة الإسلامية على كافة الوقائع والنوازل التي لا نص فيها ولا إجماع تطيق  
صحيحا ، سليما من التناقض والاضطراب ..

**المبحث الثاني :**

**التعريف بالزنجاني ، وبيان الأسباب**

**والمقاصد الباعثة له على تأليف كتابه**

**(تخريج الفروع على الأصول ) .**

**ويحتوي على مطلبين ..**

## المطلب الأول :

### في التعريف بالإمام الزنجاني ، ومكانته العلمية .

#### أولاً : التعريف به .

- هو محمود بن أحمد بن محمود بن مختيار، الملقب بشهاب الدين ، والمكنى بأبي المناقب ، الزنجاني ، نسبة إلى (زنجان) ، وهي بلدة كبيرة مشهورة تقع قرية من كل من أهر ، وقزوين ، وآذربيجان .

- وكانت زنجان بلدة إسلامية علمية مباركة عريقة ، خرج منها عدد كبير من أهل العلم والبصر في الأدب ، والحديث ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ، وسائر العلوم الإسلامية ..

وقد شهد كثير من أهل العلم والإنصاف لأبي المناقب الزنجاني بالدين المتين ، والورع الشديد ، والشجاعة النادرة في إحقاق الحق وإبطال الباطل ، والدفاع المستميت عن الإسلام وحوزته .

- تصدى لحث الناس على الجهاد في سبيل الله ضد التتار حين داهموا بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية ، فهبوا للجهاد والدفاع عن الإسلام والمسلمين وبلادهم ، وهو في مقدمتهم يحرضهم على الثبات والدفاع عن كرامتهم ..

فكرمه الله بالشهادة ، حيث قتله التتار صبرا ، وقتلوا كذلك الخليفة المستعصم ، وخلقوا كثيرا من الأمراء ، والعلماء ، والوجهاء ، والأعيان ، بعد سقوط الخلافة العباسية بسقوط بغداد في أيديهم ، وذلك في سنة ٦٥٦هـ<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين للأستاذ الشيخ عبد الله بن مصطفى المراغي ، ٧٢/٢ ؛ أصول الفقه — تاريخه ورجاله ، لأستاذنا الأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل ، ص ٢٧٣ ؛ تاريخ الخلفاء ، للإمام الحافظ الفقيه السيوطي ، ص ٤٣٣ — ٤٣٥ .

## ثانيا : بيان مكانة أبي المناقب العلمية .

لقد عاش الإمام أبو المناقب الزنجاني الفترة الأخيرة من الدور الخامس من أدوار التشريع الإسلامي ، ويمتد هذا الدور — حسب تقسيم علماء تاريخ الفقه الإسلامي — من القرن الرابع الهجري إلى سقوط بغداد في النصف الثاني من القرن السابع الهجري سنة ٦٥٦هـ — على أيدي التتار<sup>(١)</sup> .

- من الواضح أن هذا الدور متسم بطابع التقليد في مجمله ، وأن هذه الفترة التي عاشها الزنجاني تمثل أحط فترة من فترات هذا الدور ..

- والمقصود بالتقليد هنا : هو تلقي الأحكام من إمام معين ، واعتبار أقواله وأفعاله وتقريراته كأنها نصوص من الشارع ، يلزم المقلد اتباعها ، والوقوف عندها دون غيرها .. وقد سرت روح هذا النوع من التقليد في أجسام المسلمين سريانا عاما؛ بحيث اشترك فيه العلماء وغيرهم .. فبعد أن كان المتفقه يشتغل — أولا — بدراسة الكتاب ، ورواية السنة ، اللذين هما أساس التفقه في الدين ، وينبوع الاستنباط الذي لا ينضب ، صار في هذا الدور يتلقى كتب إمام معين ، يدرس فروعه ، وأصوله التي استنبط بها ومنها تلك الفروع ، فإذا أتم ذلك صار من العلماء الفقهاء !!<sup>(٢)</sup> .

وباختصار .. فإن الطابع الغالب على علماء هذه الفترة أن يلتزم كل منهم مذهبا معيناً لا يتعداه ، ويبدل كل ما أوتي من مقدرة في نصرة ذلك المذهب جملة وتفصيلا ، مع استبعاد أن يخطر ببال أحد منهم اعتقاد العصمة لأي إمام في

---

(١) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي ، للأستاذ الشيخ محمد الخضري ، ص ٣١٩ — ٣٢٢ ؛ دراسة

محقق كتاب تخریج الفروع على الأصول للزنجاني ، ص ١١ — ١٢ .

(٢) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي ، للأستاذ محمد الخضري ، ص ٣٢٣ — ٣٢٤ .



اجتهاداته.. كما أن الطابع الغالب على التأليف في هذه الفترة هو الاختصار الشديد الشبيه باللغز<sup>(١)</sup>.

- إلا أن هذه الفترة لم تخل من أعلام في الفقه والأصول وغيرهما من العلوم الإسلامية النقلية والعقلية ، يأبون الوقوف عند حد التقليد ( التمذهب المذموم ) ، بل يخرجون الفروع على الأصول ، ويقارنون بين الفروع التي اختلف فيها المتقدمون ، يأخذون بما قوي دليله ، كما يستنبطون الأحكام للنوازل المستجدة التي لا نص فيها ولا إجماع ، ولم يكن للمتقدمين فيها رأي ، يستنبطون الأحكام على مقتضى قواعد الشريعة ، ومقاصدها ، مراعين الصحيح أو الراجح ، بدون تقيد بمذهب معين تقيدا مطلقا<sup>(٢)</sup> ..

- والإمام أبو المناقب الزنجاني من هؤلاء الأعلام ، ولذلك مهدوا طريق الاجتهاد للمتفقهين ، فهو بدون شك يعد من كبار علماء الاجتهاد التخريجي بكل تأكيد ، وبشهادة كتابه القيم ( تخريج الفروع على الأصول ) ، بل يعد أول من أبرز هذا العنوان ، ورآه أولى بالمقام من عبارات ( التأسيس ، أو التنظير ، أو التععيد ، أو التأصيل ) نظرا لأن تخريج الفروع على الأصول هو أساس هذه العلوم وقاعدتها ، ولا شيء منها يقبل الانفكاك عنه لا في إنشائه ، ولا في إعماله .

- وبالجملة .. فقد أجمع كل من ترجم للإمام الزنجاني على أنه استوطن بغداد ، وأنه ولي فيها نيابة قضاء القضاة ، فذاع صيته بين أهلها ، وأنه كان معروفا ومشهودا له بالبراعة والتفوق في أصول الفقه ، وفروعه ، وعلم الفقه المقارن ، وعلم تخريج الفروع على الأصول ، وكان منتسبا إلى المذهب الشافعي ، فكان علما من أعلام الشافعية ، ونجما من نجوم الفقهاء والأصوليين ، وكوكبا من كواكب

(١) انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٤٤/٢ - ٤٧ .

(٢) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي ، للأستاذ محمد الحصري ، ص ٣٤٦ - ٣٦٢ .

المفسرين، وحافظا من الحفاظ المحدثين ، وكان من هيئة التدريس في كل من الجامعة النظامية ، والجامعة المستنصرية<sup>(١)</sup> وقد صرح أهل التحقيق والإنصاف بأنه : « كان من بحور العلم ، له تصانيف .. وأنه برع في المذهب ، والخلاف ، والأصول »<sup>(٢)</sup> .  
- والحاصل أن العلماء شهدوا له بأنه لغوي ، وفقه ، وأصولي ، ومفسر ، ومحدث ، مما يدل على أنه قد بلغ الإمامة في كل واحد من هذه العلوم العظيمة .. ولكن لم يعثر له إلا على الشيء اليسير من مصنفاته ، ومما عثر عليه ما يلي :

(١) مصنف في تفسير القرآن الكريم .

(٢) تخريج الفروع على الأصول ، وهو أشهر مصنفاته .  
(٣) ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح ، وهو مصنف في اختصار وتهذيب الصحاح للجوهري في اللغة .  
(٤) درر الغرر . ذكره محقق كتابه ( تخريج الفروع على الأصول ) الدكتور محمد أديب صالح<sup>(٣)</sup> .  
رحم الله الإمام المجاهد الشهيد رحمة واسعة ..

---

(١) انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٧٢/١ .  
(٢) دراسة محقق كتاب ( تخريج الفروع على الأصول ) ص ١٢ ، انظر : طبقات الشافعية ، لابن السبكي ، ١٥٤/٥ ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء ، ٣١٢/٣ ؛ والأصل : ٣٤٥/٢ .  
(٣) انظر : ص ١٢ من دراسته على الكتاب المذكور . انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٧٢/٢ ؛ أصول الفقه — تاريخه ورجاله ، ص ٢٧٣ .

## المطلب الثاني :

### في بيان الأسباب والمقاصد الباعثة للإمام الزنجاني على

### تأليف كتابه .

- لقد كانت الأسباب الباعثة للإمام الزنجاني على تأليف كتابه هذا ، والغاية التي يرمي إليها مرسومة في مقدمته ، وملخصة في عنوانه ( تخريج الفروع على الأصول ) .

- نبه الإمام الزنجاني إلى أن هناك حقيقة ينبغي بل يجب أن تكون معلومة وواضحة عند المتفكرين ، وتلك الحقيقة هي :

• أن الفروع إنما تبنى على الأصول ، فوجب على المتفكر أن يعي ذلك ؛ لأنه بدون هذا الوعي لا يسعى إلى فهم كيفية استنباط الفروع من الأدلة الشرعية التفصيلية ، ولا يمكنه أن يهتدي إلى معرفة وجوه الارتباط بين الفروع وأصولها ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يكون محيطاً بالفروع علماً ، ولا يكون متفطناً للأسرار التشريعية ، ولا مدركاً لمناشئ الخلافات الفقهية ، فيظل جامداً لا يتقدم ، ولا يرتقي في سلم التفقه في الدين .. فلا يقدر على شيء من التفريع الفقهي ، أو التنظير الفقهي ، أو التععيد الفقهي ، أو التأصيل الأصولي .. وبجمود المتفكرين يتجمد الفقه ، ويتراوح في مكانه ، فيظهر في أعين الناس أن الشريعة عاجزة عن إيجاد الحلول المناسبة للمستجدات المتلاحقات ..

- وبذلك يعلم أن الإمام الزنجاني إنما يقصد بكتابه هذا أن يمهّد طريق الاجتهاد للمتفكرين ، ويجعلهم قادرين على التفريع على الأصول الفقهية ، وغيره من طرق الاستنباط الفقهي ..

- وإليك نص الإمام الزنجاني في مقدمة كتابه :

« لا يخفى عليك :

• أن الفروع إنما تبنى على الأصول .

• وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط ، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه لا يتسع له المجال ، ولا يمكنه التفريع عليها بحال.

• فإن المسائل الفرعية — على اتساعها ، وبعد غاياتها — لها أصول معلومة ، وأوضاع منظومة .

• ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علما .

• وحيث لم أر أحدا من العلماء الماضين ، والفقهاء المتقدمين تصدى لحياسة هذا المقصود — بل استقل علماء الأصول بذكر الأصول المجردة ، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة ، من غير تنبيه على كيفية استنادها إلى تلك الأصول — أحببت أن أتخف ذوي التحقيق من المناظرين بما يسر الناظرين ، فحررت هذا الكتاب كاشفا عن النبا اليقين ، فذلت فيه مباحث المجتهدين ، وشفيت غليل المسترشدين»<sup>(١)</sup> .

- هذا ، ومن الواضح أن الإمام الزنجاني يرى أن الانفصام بين الأصول والفروع بالصورة التي عليها الفقه وأصوله وفروعه في عصره خلل منهجي ، قد أدى إلى الجمود الفقهي ، وأنه يجب إصلاح هذا الخلل ، ومن الواضح كذلك أن الإمام الزنجاني يرى أن كتابه هذا عون ومدد لمن بلغوا درجة التحقيق في علم الخلاف والمناظرة الفقهية ، ومرشد ونبراس لطلبة الفقه في الدين ، الذين يريدون أن يتدربوا على المناظرة في المسائل الفقهية الخلافية ، وعلى المقارنة بين الفروع الفقهية ، وعلى الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية ، دون التقيد بمذهب معين ، والجمود عليه والتعصب له ..

---

(١) تخريج الفروع على الأصول ، للإمام شهاب الدين أبي المناقب محمود بن أحمد الزنجاني ، تحقيق الدكتور محمد أديب صالح ، ص ٣٤ — ٣٥ .

وخلاصة القول : أن الأسباب والغاية عند الإمام الزنجاني تتلخص في الأمور

التالية :

- (١) الانفصام الحاصل بين الأصول و الفروع .
- (٢) الجمود الذي يعانيه الفقه الإسلامي في عصره بسبب ذلك الانفصام .
- (٣) الصعوبة التي يعانيها المتفقهون الذين يريدون الارتقاء في مجال التفقه في الدين ، والاقتدار على الاستدلال والاستنباط على وجه الاستقلال .
- (٤) عدم وجود كتاب مصنف لهذه الغاية بهذا الشكل الذي وضع عليه كتابه حيث كان الغرض الأصلي منه تخريج الفروع على الأصول .
- (٥) العودة بالفقه وأصوله وفروعه إلى المنهج العلمي الذي كان عليه الأمر في عهود الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ..

- ومما لا شك فيه أن الوضع الذي كان عليه الفقه وأصوله وفروعه في عصر الزنجاني من الانحطاط بسبب غلبة التمذهب المذموم على العلماء والمتفقهين ، له دور في حفزه على العمل لتطوير المنهج العلمي للتفقه في الدين ، ورفع مستوى المتفقهين؛ ليقتدروا على الاستدلال ، والاطلاع على مختلف المذاهب الفقهية — أصولاً وفروعاً — فيصبحوا مقتدرين على الاجتهاد والاستنباط ..

- وقد كان كتاب الإمام الزنجاني كما وصفه محققه الدكتور محمد أديب صالح

حيث قال :

• « والكتاب محاولة منهجية ناجحة ، وأ نموذج رائع لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد والكليات ، ضمن إطار لتقييد الاختلاف بين المذهبين الشافعي والحنفي ، وبيان الأصل الذي ترد إليه كل مسألة خلافية فيهما »<sup>(١)</sup> .

---

(١) دراسة محقق كتاب تخريج الفروع على الأصول ، ص ١٣ — ١٤ .

● « وفي ذلك تربية للملكة الفقهية المؤهلة للاستدلال ، والترجيح ، القادرة على تفريع المسائل من قواعدها الكبرى ، وإمكان رد الجديد من أحكام الحوادث الطارئة إلى ما يثبت نسبتها إليه من الأصول »<sup>(١)</sup> .

● « لذلك كان طبعيا أن لا يقصد إلى أن يكون كتابه مصنفا في أصول الفقه ، أو كتابا في القواعد أو الفروع ، وإنما أراده كتابا يجمع بين الأصول والفروع في مسلك متميز — لم يجد من يسلكه من قبل — يتغى الدلالة على الطريق ، طريق معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها ، وذلك برد الجزئيات إلى الكلّيات ؛ ليتسنى التفريع ، وإمكان إيجاد الحلول لما يجد من حوادث لا تنتهي مع الزمن »<sup>(٢)</sup> .

- فكان الكتاب — حقا — كما وصفه الإمام الزنجاني ، حيث قال :

● « ووسمته بـ ( تخرّيج الفروع على الأصول ) تطبيقا للاسم على

المعنى »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) دراسة محقق كتاب تخرّيج الفروع على الأصول ، ص ١٣ — ١٤ .

(٢) تخرّيج الفروع على الأصول ، دراسة المحقق ، ص ١٤ .

(٣) تخرّيج الفروع على الأصول ، ص ٣٥ .

### **المبحث الثالث :**

**التعريف بالشريف التلمساني ، والأسباب والغاية**

**الباعثة له على تأليف كتابه .**

**ويشتمل على أربعة مطالب ..**

## المطلب الأول :

### في التعريف به ، وبمكانته العلمية والإصلاحية .

#### أولاً : التعريف به ، ومكانة بيته وبلده تلمسان .

- هو الإمام الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن يحيى .. ينتهي نسبه إلى إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم .

ويعرف الإمام الشريف التلمساني بالعلوني ، أو العلونيني ؛ نسبةً إلى قرية من أعمال تلمسان ، تسمى (العلونين) ، بها ولد سنة ٧١٠هـ — ، واشتهر باسم (الشريف التلمساني) ؛ نسبةً إلى تلمسان (بكسر التاء واللام ، وسكون الميم) ، وبها توفي سنة ٧٧١هـ ، رحمه الله تعالى <sup>(١)</sup> .

قال ابن خلدون : « وكان أهل بيته لا يدافعون في نسبهم ، وربما يغمز فيه بعض الفجرة ممن لا يزعجه دينه ، ولا معرفته بالأنساب ، فيعد من اللغو ولا يلتفت إليه » <sup>(٢)</sup> .

وقال الشيخ أبو القاسم محمد الحفناوي المتوفى سنة ١٣٦٠هـ : « وبيته مجتمع العلماء والصلحاء » <sup>(٣)</sup> .

وقال الحجوي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ في كتابه القيم ( الفكر السامي ) : « بيتهم بيت عليم ، خصت تراجمهم بالتأليف » <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : في ترجمته — البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان للشيخ العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد المعروف بابن مريم ، المديوني التلمساني ، ص ١٦٤ ؛ نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، للإمام أحمد بابا السوداني التنبكي المتوفى سنة ١٠٣٦هـ ، ٤٣٠/٢ — ٤٣١ .

(٢) انظر : التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً ، للإمام المؤرخ الكبير عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ ، ص ٦٢ .

(٣) انظر : تعريف الخلف للحفناوي ، ١١٦/١ .

(٤) ٢٤٩/٤/٢ .



- أما مدينة ( تلمسان ) فقد كانت عاصمة دولة بني زيان في القرن الثامن الهجري ، الذي هو عصر الإمام الشريف التلمساني ، وتمثل قاعدة المغرب الأوسط في ذلك العصر ، وهي في الوقت الحالي تابعة لجمهورية الجزائر ، واقعة في غربها على مشارف حدود المملكة المغربية .

● وكانت من أشهر المراكز الثقافية ، والعلمية ، والفقهية ، وأرقاها في العالم الإسلامي بصفة عامة ، وفي الشمال الأفريقي ، والسودان الغربي بصفة خاصة .. تزخر بالعلماء ، والصلحاء ، والفقهاء ، ويؤمها طلبة العلم من جميع النواحي .. ● وقد لفتت كثرة علمائها ، ووفرة صلحائها أنظار الباحثين فألفوا كتباً مستقلة في تراجم أبنائها الفقهاء ، والعلماء ، والصلحاء ، ومن أشهر تلك الكتب كتاب ( البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ) ، ألفه أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد الشريف التلمساني ، المشهور بابن مريم ، وكان فراغه من كتابته في سنة ١٠١١هـ ، وقد نشر في الجزائر سنة ١٣٢٦هـ .

### ثانياً : مكانة الإمام الشريف التلمساني العلمية والإصلاحية .

- تتمثل مكانته العلمية والإصلاحية في النقاط التالية — ملخصة من نيل الابتهاج — :

- « انتهت إليه إمامة المالكية بالمغرب ، وضربت إليه آباط الإبل شرقاً ، وغرباً ، فهو علم علمائها ، ورافع لوائها » <sup>(١)</sup> .
- « أحيا السنة ، وأمات البدعة ، وأظهر من العلم ما بھر العقول » <sup>(٢)</sup> .
- « وكان متمسكاً في أموره بالسنة ، راکناً لأهلها ، كثير الاتباع ، شديداً على أهل البدع ، ذا بأس وقوة في نصر الحق ، لا تشاهد في قطره بدعة » <sup>(٣)</sup> .

(١) نيل الابتهاج بتطريز الدياج ، للإمام أحمد بابا التبكي ، ٤٣٢/٢ — ٤٣٣ .

(٢) ٤٣٣/٢ .

(٣) ٤٤٠/٢ .

● « وكان قائماً بالحق ، صحيح النظر ، كثير الذب عن السنة ، وإزاحة الأشكال »<sup>(١)</sup> .

● « وكان من أحسن الناس وجهاً ، وقوراً ، مهيباً ، ذا نفس كريمة ، وهمة نزيهة ، ثقة ، عدلاً ، ثباتاً ، سلم له الأكابر بلا منازع ، أصدق الناس لهجة ، وأحفظهم مروءة ، مشفقاً على الناس ، رحيماً بهم ، يتلطف في هدايتهم ، ويعينهم بجهده ، حسن اللقاء ، يعطي نفقات عديدة ، ذا كرم واسع ، وكف لين ، وصفاء قلب »<sup>(٢)</sup> .

● « وكان الطلبة في وقته أعز الناس ، وأكثرهم عدداً ، وأوسعهم رزقاً »<sup>(٣)</sup> .

● « لا يؤثر على الطلبة غيرهم ، يحملهم على الصدق ، ويث لهم الحقائق »<sup>(٤)</sup> .

● « ويطعم الطلبة طيب الأطعمة ، وبيته مجتمع العلماء والصلحاء »<sup>(٥)</sup> .

● « اتفق العدو والصديق على نزاهة وصدق لهجته ، وتساوى في محبته البر والفاجر »<sup>(٦)</sup> .

● « وكان أميناً مأموناً ، حافظاً لسره ، مالكاً لنفسه ، مقبلاً على شأنه ، يركن إليه أهل الدين والدنيا من القريب والبعيد »<sup>(٧)</sup> .

● « وقد وصل في التفنن في العلوم النقلة والعقلى إلى الغاية ، جمع بين الحق والحقيقة ، لا يشق غباره ، بل حظ العلماء السماع منه ، فسر القرآن خمساً

---

(١) ٤٣٦/٢ .

(٢) ٤٣٤/٢ .

(٣) ٤٣٤/٢ .

(٤) ٤٣٥/٢ .

(٥) ٤٣٥/٢ .

(٦) ٤٣٩/٢ .

(٧) ٤٣٦/٢ .

وعشرين سنة بحضرة أكابر الملوك ، والعلماء ، والصلحاء ، وصدور الطلبة ، لا يتخلف منهم أحد»<sup>(١)</sup> .

● « وكان يجلسه الملوك في أرفع المجالس ينصتون له ، فيقيم الحق ، لا يخدمهم بدينه ، ولا يسألهم حوائج نفسه ، ولا يخاطبهم إلا بما يسوغ شرعاً ، يعظم أهل الحق في قلوبهم .. »<sup>(٢)</sup> .

● « يتباعد عن الملوك مع إقبالهم عليه ، وحرصهم على قربهِ ورفعته »<sup>(٣)</sup> .

- وبالجملـة .. فقد أجمع جميع الذين ترجعوا للإمام الشريف التلمساني ، والذين عرفوه من معاصريه أهل العلم والفقه والإنصاف بأنه كان أحد رجال الكمال علماً ، وذاتاً ، وخلقاً وخلقاً .. وأنه أحد العلماء الراسخين ، والأئمة المجتهدين .. وأنه نشأ عفيفاً ديناً ، فتعلم العلم في صغره بأخلاق مرضية ، ابتداءً بالإقراء وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وجد في تحصيل العلم ، وتحقيقه حتى تفجرت ينابيع العلوم من مداركه ، فأصبح نسيج وحده ، وفريد عصره ، وكان جارياً على نهج السلف ، وأظهر من العلم النافع ، والعمل الصالح ما بهر العقول ، فملأ بلاد المغرب العربي ، وما جاورها من الأندلس والسودان الغربي معارف ، وتلاميذ ..

- هذا ، ومن الجدير بالذكر : أن سلطان المغرب أبا عنان كان يطمع منذ فترة طويلة في توحيد إمارات الشمال الإفريقي تحت حكمه .. وكان يحكم تلمسان في ذلك العهد السلطان أبو سعيد عثمان الثاني بن عبد الرحمن الزياني ، وكان معروفاً بالشجاعة ، ومحبة العلماء ، وإجلالهم ، وكان يولي الإمام الشريف التلمساني عناية خاصة ، ويقربه إليه ، ويجله ، فلا يخاطبه إلا بلفظ ( يا سيدي ) .. ولما أراد السلطان

(١) ٤٣٦/٢ .

(٢) ٤٣٨/٢ .

(٣) ٤٣٩/٢ .

أبو عنان غزو تلمسان للاستيلاء عليها تذرع باقحام سلطانها أبي سعيد بأنه يضطهد قبائل مغراوة الموالية لسلطان المغرب ، ثم عزم وأعد جيشاً قوياً ، واتجه إلى تلمسان ، فتمكن من الاستيلاء عليها ، ثم تم له الاستيلاء على جميع إمارات شمال أفريقيا في سنة ٧٥٨هـ<sup>(١)</sup> .

- ولما ملك السلطان أبو عنان تلمسان وقع اختياره على الإمام الشريف التلمساني ، فأثره لينضم إلى مجلسه العلمي في فاس .. وكان يختار له النخبة من أهل العلم والتحقيق ، وممن وقع عليه اختياره الإمام محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ، صاحب كتاب ( القواعد ) ، المتوفى سنة ٧٥٨هـ .

- ولم يكن السلطان أبو عنان يعرف مكانة الشريف العلمية ، كما كان يعرف مكانة معاصره ومواطنه الإمام أحمد المقرئ .. فشاء الله أن تظهر للسلطان مكانة الشريف في جلستين من جلسات دروس مجلسه العلمي :

● أولى الجلستين : أنه قد حدث أن اجتمع العلماء وصدور الطلبة في مجلس السلطان أبي عنان ذات يوم لمدارسة القرآن الكريم ، ومن بين العلماء الإمام محمد بن محمد المقرئ التلمساني ، المفسر ، الأصولي ، الفقيه ، المؤرخ ، المشهور ، وكان معروفاً لدى السلطان أبي عنان .. ولذا وجه إليه السلطان أمره بإقراء التفسير في مجلسه ، في تلك الجلسة ، لكنه امتنع ، وقال : الشريف أبو عبد الله أولى بذلك مني ، فقال له السلطان : إنك عالم بعلوم القرآن ، فأنت أهل لتفسير القرآن . فرد عليه المقرئ : إن أبا عبد الله أعلم بذلك مني ، فلا يسعني الإقراء بحضرته .

فتعجب أهل المجلس من إنصاف الإمام المقرئ ، فوجه السلطان طلبه إلى الإمام الشريف .. ثم جلس العلماء على البساطة ، وجلس معهم السلطان ، وكانت تلك

---

(١) انظر : دراسة أحمد عز الدين عبد الله خلف الله ، محقق كتاب ( مفتاح الأصول في بناء الفروع

على الأصول ) ص ١٠ - ١١ .

عادته معهم .. فتصدر الشريف التلمساني في المجلس ، فجاء بما بهر العقول ، حتى قال السلطان عند فراغه : إني لأرى العلم يخرج من منابت شعره <sup>(١)</sup> .

● وثانية الجلستين : ما حكى من أنه قد : « ذكر بعض فقهاء فاس للسلطان أبي عنان أنه ( الشريف التلمساني ) غير متبحر في الفقه ، حسداً ، فبعث السلطان حينئذٍ للفقهاء ، فحضرُوا ، فأمره بقراءة حديث (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ..) ، يختبر به حاله في الفقه ، فأخذ فيها من غير نظر ، فأول ما قال : ( في هذا الحديث خمس وعشرون فرقة ، فسردها ، ثم تكلم على أخذها من الحديث ، وترجيح ما رجح كأنه يملئها من كتاب .

فلما رأى السلطان ذلك أقبل على الطاعنين ، وقال لهم : ( هذا الذي قلتهم : إنه قاصر في الفقه ، وكان لكلامه حلاوة ، ورونق ، وطلاوة ، قوة علمه فيه ظاهرة ، وأنواره باهرة » <sup>(٢)</sup> .

- فما أصدق مقولة كل من ابن خلدون والونشريسي في وصفه بأنه :

● « فارس المعقول والمنقول ، وصاحب الفروع والأصول » <sup>(٣)</sup> .

- هذا ، وقد أجمع العلماء على أن الإمام الشريف التلمساني :

● « كان قليل التأليف ، أكثر اعتنائه بالإقراء ، تخرج به من صدور العلماء ،

وأعيان الفضلاء ، ونجباء الأولياء ، من لا يحصى » <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : نيل الابتهاج ، ٤٣٥/٢ - ٤٣٦ .

(٢) نيل الابتهاج ، ٤٣٧/٢ .

(٣) التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً ، للإمام ابن خلدون ، ص ٦٢ ؛ انظر : المعيار ،

للإمام الونشريسي ، ٢٤٤/١٢ .

(٤) نيل الابتهاج ، ٤٣٧/٢ .

- ومن مؤلفاته :

- (١) كتاب في القضاء والقدر « حقق فيه مقدار الحق بأحسن تعبير عن تلك العلوم الغامضة »<sup>(١)</sup>.
- (٢) شرح ( جمل الخونجي في المنطق ) شرحاً مبسطاً ، انتفع به العلماء .
- (٣) مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول .
- (٤) ماثرات الغلط في الأدلة .. حققه الشيخ محمد فركوس مع مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ، فحصل بذلك على درجة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس ، طبع ونشر سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، ط ١/ ..
- (٥) مفاخر الإسلام في فضل الصلاة على النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مقدمة أحمد عز الدين لكتاب ( مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ) ص ١٩ .  
(٢) انظر : فهرس المخطوطات - دار الكتب الوطنية ، وزارة الشؤون الثقافية ، الجمهورية التونسية ، رقم المخطوط : ٥١٥ ، ضمن مجموع .

## المطلب الثاني :

**في بيان أن الشريف إنما ألف كتابه (مفتاح الأصول..) ؛  
تودداً إلى السلطان المغربي أبي عنان ، مشيداً بعلمه وعدله ،  
وبتوحيده بلاد شمال أفريقية ، وبيان ما يقصده من وراء هذا  
التودد .**

— فقد أشاد الإمام الشريف التلمساني بمكانة السلطان أبي عنان ، ووصفه  
بصفات المؤمن القوي ، الجامع لصفات العالم الرباني المجتهد ، وصفات الحاكم  
العادل المجاهد .. وصفه بأنه قهر ملوك الشمال الإفريقي من العرب والبربر ،  
وأخضعهم لسلطانه ، وبأنه تمهر في العلوم الحربية والسياسية ، وفي العلوم النقلية  
والعقلية ، وبأنه وحد كلمة المسلمين في الشمال الإفريقي ، ولمّ شملهم ، فأصبحوا  
تحت سلطانه بعد أن كانوا متفرقين ، متمزقين تحت سلطات محلية ضيقة أنانية  
متنافرة، بل متناحرة متعادية .. وصفه بأنه حكم عباد الله بشريعته ، التي هي رحمة  
كلها ، ومصلحة كلها ، وعدل كلها ، فحققت لهم الحياة الطيبة السعيدة ، التي لا  
ضلال فيها ولا شقاء ..

وبذلك قضى على شوكة الظالمين للعباد ، وقمع العابثين بجرمات الناس ،  
ووضع حداً لأفتيات المفتاتين على وحدة المسلمين في ذلك القطر الإسلامي العزيز ..  
وكان بذلك قد نشر الأمن والأمان في جميع ربوع الشمال الإفريقي ، حتى  
أحاطت أطناب الأمن الرعية كلها ، فعاشوا في ظل الشريعة العادلة ، لابسين برداً  
من الأمان سوابغ الفروع ، نائمين في كفن الشريعة وحمايتها .. فهطلت عليهم  
سحائب الخيرات ، والبركات ، والرحمات بسبب الاستقامة على الطريقة .. وهذا ما  
لخصه في قوله :

● « ولما كان مدوخ ملوك العرب والعجم ، ومصرف يده الكريمة في معلومات  
السيف والقلم ، جامع كلمة الإسلام بعد شتاتها ، وقامع الفجرة الظلمة عن افتياتها ،

حتى امتدت على الرعية طنب أمانه ، فلبسوا من جميل ظلها بردا سابغا، فهم في حجر كفالتها هاجعون ، وسحت عليهم سحب إحسانه ، فوردوا من جزيل فضلها وردا سائغا ، فهم بوثيق كفايتها وادعون ، قد صرف عنهم ما يرهبون، وساق إليهم ما يرغبون <sup>(١)</sup> .

- ثم وصفه بأوصاف الحاكم المسلم الجليلة ، ونعته بألقابه الشرعية ، مقرا بإمامته وخلافته في هذا القطر الإسلامي العزيز من العالم الإسلامي ، ودعا له بطول العمر ، وأن تكون أقدار الله تعالى قاضية بإعلائه ، وإعزازه ، وتمكينه ، وأن تكون حوادث الأزمان جارية في مسار إسعاده في نفسه ، ورعيته ، ودينه ، ودنياه ، وإسعاد شعبه .. وكل ذلك مجمل في قوله : « مولى الأنام ، الخليفة ، الإمام ، أمير المؤمنين ، المتوكل على رب العالمين ، أبو عنان أبقاه الله تعالى ، وسوانح الأقدار قاضية بإسعاده ، وسوارح الأعصار ماضية في إسعاده » <sup>(٢)</sup> .

- وخبر (كان) من قوله : ( لما كان مدوخ ملوك العرب والعجم ) هو قوله : « قد جاز بذهنه الثاقب الراجح في تحصين الدلائل مهمها صعبا ، وحاز برأيه الصائب الناجح في تحصيل المسائل موردا عذبا ، حتى صار يفصل في مضيق المناظرات بين أربابها ، ويجلو دجى المشكلات ، ويلى كشف حجابها » <sup>(٣)</sup> .

يعني أنه لما كان أبو عنان الموصوف بالأوصاف العظيمة المتقدمة قد جاز طريقا وعرا في تحصين الدلائل بذهنه الثاقب الراجح ، وكان قد حاز موردا عذبا في تحقيق المسائل برأيه الصائب الناجح ، مما جعله قادرا على الإتيان بالقول الفصل في

---

(١) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد

اللطيف ، ص ١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .



المنظرات العويصة المحيرة للعلماء ذوي المقدرة العالية في باب المناظرة والمجادلة ، ومتأهلاً لإزاحة ظلمات المشكلات المغلقة ، وتولي كشف الحجب عن حقائقها ، حين يظهر عجز فحول العلماء ، يعني لما كان كما وصفت « أردت أن أضرب بهذا المختصر في اكتساب القربة إليه قدحاً معلى وسهماً ، وأجمع فيه من بديع الحقائق ، ورفيع الدقائق نكتاً ، وعلماً ، وفضله - أيده الله - يقضي بحسن القبول ، ويقتضي لمؤلفه غاية المأمول »<sup>(١)</sup> .

يعني أنه بناء على ما كان السلطان أبو عنان متصفاً به من أوصاف الحاكم المسلم العادل المجاهد في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى ، وتطبيق شريعته الحكيمة في أرضه ، وأوصاف العالم الرباني ، المحقق المدقق ، المتمكن من العلوم السياسية ، والعلوم الحربية ، والعلوم الشرعية كتبت له هذا المختصر في التعريف بالمنهج العلمي السليم لتخريج الفروع الفقهية على أصولها ، ورد المسائل الجزئية إلى كلياتها ومآخذها ، وربط الأحكام بأدلتها الشرعية ، وبيان كيفية استنباطها منها ؛ لأن ذلك هو الذي يرقى بطالب العلم من حضيض التقليد ، والجمود على الفروع المقطوعة عن مآخذها إلى مرتبة الاتباع البصير ، ثم إلى مرتبة الاجتهاد ، آملاً أن أجد من قرب السلطان أبي عنان ورضاه نصيباً وافراً ، ومكانة عالية فريدة .. على أنه - وإن كان مختصراً - فإني أتوخى أن أجمع فيه نكتاً من الحقائق البديعة ، والدقائق الرفيعة ..

وقد أكبرت رجائي في نيل مبتغاي بسبب ما عرف به السلطان من الفضل ، والكرم ، والسماح ، وإكباره طلبه العلم والعلماء ، مما يوجب لهذا المختصر قبولاً حسناً عنده ، ويحقق لي عنده نهاية ما آمله ..

---

(١) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ، ص ١٣ .

- فالشريف التلمساني يشير إلى أن المسائل الأصولية والفروعية التي يوردها في كتابه هذا هي حقائق ، ودقائق ، موصوفة بأنها نكت ..

**والحقائق :** جمع حقيقة ، وهي : « الشيء الثابت قطعاً و يقيناً ، يقال : حق الشيء إذا ثبت ، وهو اسم للشيء المستقر في محله » <sup>(١)</sup> ، وسميت حقائق ؛ لأنها تدرك بالتحقيق الذي هو : « رجوع الشيء إلى حقيقته ( أصله ) ؛ بحيث لا تشوبه شبهة ، وهو المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه » <sup>(٢)</sup> .

**والدقائق :** جمع دقيقة ، وهي إدراك المسألة بالتدقيق الذي هو : « إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة ، سواء كانت الدقة لإثبات دليل المسألة بدليل آخر ، أو لغير ذلك مما فيه دقة » <sup>(٣)</sup> .

**والنكت :** جمع نكتة ، وهي : « مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر ، وإمعان فكر ، من نكت رحمه بأرض ، إذا أثر فيها » <sup>(٤)</sup> .

وتوصف حقائق المسائل ودقائقها بأنها نكت :

- لتأثير الخواطر في استنباطها ..

- ولكونها تؤثر في القلوب قبضاً ، أو بسطاً ..

- ولما يصحبها من نكت الأرض بالإصبع ، أو الرمح ، أو نحوهما في حالة

النظر والتفكر فيها لاستخراجها <sup>(٥)</sup> ..

---

(١) التعريفات : للإمام الشريف الجرجاني ، حرف الحاء .

(٢) الكليات ، للإمام أبي البقاء ، فصل التاء .

(٣) المصدر السابق .

(٤) التعريفات ، للجرجاني ، حرف النون ، انظر : الكليات لأبي البقاء ، فصل النون .

(٥) انظر : المصدرين السابقين .

كما توصف بأنها بديعة ؛ إذا بلغت الغاية في جمال السبك والصياغة ، وفي روعة التحقيق والتدقيق ، وفي جودة الاختيار والانتقاء ..

- ولترداد يقيناً بأن السلطان أبا عنان يستحق تلك الأوصاف التي زانه بها الإمام الشريف التلمساني اخترنا جملاً مما وصفه بها الإمام أبو العباس أحمد بن خالد الناصري المتوفى سنة ١٣١٥هـ ، في كتابه القيم ( الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى ) ، وتلك الجمل هي :

● قوله : « كان هذا السلطان محبوباً في قومه وعشيرته ، أثيراً عند والده ، متميزاً بذلك عن سائر إخوته ؛ لفضله ، وعلمه ، وصيانيته ، وعفافه ، واستظهاره القرآن الكريم ، وغير ذلك من الأوصاف الحسنة »<sup>(١)</sup> .

● وقوله : « وكان فارساً ، شجاعاً ، يقوم في الحرب مقام جنده ، وكان فقيهاً ، يناظر العلماء الجلة ، عارفاً بالمنطق ، وأصول الفقه ، وله حظ صالح من علمي العربية والحساب ، وكان حافظاً للقرآن ، عارفاً بناسخه ومنسوخه ، حافظاً للحديث ، عارفاً برجاله ، فصيح القلم ، كاتباً بليغاً ، حسن التوقيع ، شاعراً »<sup>(٢)</sup> .

● وقوله : « وللسلطان أبي عنان رحمه الله آثار دينية ، من بناء المدارس ، والزوايا ، وغير ذلك ، ومدرسته العنانية بفاس مشهورة إلى الآن ، ومن مدارسه : المدرسة العجيبة بجومة باب حسين ، من سلا ، وقد صارت اليوم فندقاً يعرف بفندق أسكور »<sup>(٣)</sup> .

- وبقي سؤالان يطرحان نفسيهما ، وهما :

(١) ١٨١/٣ .

(٢) ٢٠٦/٣ .

(٣) ٢٠٦/٣ .

أ= كيف يصح من الشريف التلمساني أن يكون هدفه من تأليف هذا الكتاب اكتساب القرب من السلطان أبي عنان ؟ ؛ بمعنى كيف يتفق هذا مع ما عرف به التلمساني من التباعد عن الحكام والملوك مع إقبالهم عليه ، وحرصهم على قربه والتشرف به ؟ .

ب= وماذا كان الشريف يقصد من وراء هذا التودد الذي صرح به بوضوح ؟

- ويتضح الجواب في الوجوه التالية :

(١) أن تباعده إنما كان عمن عرفهم بالانحراف وعدم الاستقامة على الدين ؛ خشية أن يفتنوه في دينه وعلمه .. أما المستقيمون على الدين فإن القرب منهم واجب ؛ لإعانتهم على إقامة الدين ..

(٢) بناء على الوجه السابق فإن محاولة الإمام التلمساني التقرب والتودد إلى السلطان أبي عنان سببها ما عرفه فيه من الاستقامة على الإسلام ، وكونه من علماء الإسلام العاملين ، وحيه وإجلاله للعلماء المتمسكين بكتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ ، واجتهاده في سياسة الدنيا بالدين .. وكل ذلك واضح مما وصفه هو وغيره به من أوصاف الإمام العادل ، والعالم الرباني ..

٣- أنه تلتطف بالتصريح بكونه قصد بتأليف الكتاب القرب منه ؛ ترغيباً له فيه ، لينظر فيه ، فيطلع على المنهج العلمي الصحيح ، الذي يجعل السائرين عليه متبعين على بصيرة ، لا مقلدين ، دائرين مع الحق أينما دار ، وحيثما وجد ، مبتعدين عن التعصب المذهبي المذموم ، مهتمين بكل المذاهب الاجتهادية السنية المشهورة ؛ لأن الحق غير منحصر في مذهب واحد ، فيكونون بذلك على ما كان عليه السلف الصالح من هذه الأمة ..

٤- ويشهد للوجوه السابقة ما عرف به الإمام التلمساني من البعد عن المجاملات التي هي أقرب إلى النفاق منها إلى المداراة ، وكونه قوياً في الحق ، غير خائف فيه لومة لائم ، ومن أمثلة ذلك قوله لأبي عنان — رداً عليه في امتنانه عليه بأنه قربه ورفع على سائر العلماء —:

• « وأما تقريرك إياي فقد ضربي أكثر مما نفعني ، ونقص به ديني ، وعلمي »<sup>(١)</sup> ، وذلك بسبب سوء تفاهم وقع بينهما ..

٥- ومن الجائز أن يكون تأليفه لكتابه استجابة ونزولاً على رغبة وطلب من السلطان أبي عنان ، بعد إلحاقه له بمجلسه العلمي الذي اختار له خيار علماء دولته ، لما رأى أنه متفوق على غيره في العلوم النقلية والعقلية معاً ، مع إعراضه عن الانشغال بالتأليف ، مكتفياً بالإقراء والتعليم ، فخاف أن يفوتهم نصيب من علمه الغزير الذي يتصف بالتحقيق والتدقيق ، وقد كان قد امتحنه واختبره أكثر من مرة ، بحضرة كبار علماء مجلسه ، وصدور طلبة العلم المبرزين<sup>(٢)</sup> .

- وقد فرغ من تأليفه عقب صلاة العشاء من ليلة الأربعاء الموافقة ليلة التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة من سنة ٧٥٤هـ ، في أقل من سنة من بعد استيلاء أبي عنان على تلمسان سنة ٧٥٣هـ .. وبذلك عرف أن التلمساني كان له من العمر حين فراغه من تأليفه أربع وأربعون سنة ؛ حيث ولد سنة ٧١٠هـ ، وانتهى من تأليفه في سنة ٧٥٤هـ .

- وبعد وفاة السلطان أبي عنان في السادس من محرم سنة ٧٦٠هـ ، انتقضت تلمسان على بني مرين .. في حين تولى سلطة بني زيان أحد أبطالهم ، وهو السلطان

---

(١) نيل الابتهاج ، ٢ / ٤٣٩ .

(٢) انظر : نيل الابتهاج ، ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٧ .

أبو حمو موسى بن يوسف بن عبد الرحمن الزياتي ، فتحرك لتحرير تلمسان من سلطة المرينيين ، وتمكن من طردهم منها ، فأعادها للأسرة الزيانية سنة ٧٦١هـ .. فكتب إلى سلطان المغرب الجديد ، وهو -وقتئذ - وزير أبي عنان عمر بن عبد الله ابن علي، يطلب منه الإذن للإمام الشريف التلمساني بالعودة إلى تلمسان ، فأجابته إلى ذلك .. فغادر الإمام مدينة فارس إلى وطنه تلمسان ، حيث تلقاه أبو حمو براحليته، وأصهر له في بنته فزوجها له ، وبني له مدرسته ، فقام يدرس حتى مات سنة إحدى وسبعين بعد المائة السابعة من هجرة رسول الله ﷺ (١) .

---

(١) انظر : دراسة الدكتور محمد فركوس لكتاب ( مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الوصول )

### المطلب الثالث :

## في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام الشريف التلمساني على اختيار موضوع تخريج الفروع على الأصول لتأليف كتابه فيه .

- من المعلوم أنه لا بد لكل مؤلف من أسباب بعثته على تأليفه ، وغاية يصبو إليها .. ومن المؤلفين من يصرح بالأسباب والغاية ، ومنهم من يسكت عن ذلك ، موكلاً إدراكها واستنباطها إلى فهم الدارس ، وذوقه ، وخبرته .. وهذا يعني أنه لا بد لدارس كتاب ما ، أو محققه أو الباحث فيه من أن يعرف أسباب تأليف ذلك الكتاب ، والغاية منه ..

- والإمام الشريف قد صرح بالسبب الذي حمله على تأليف كتابه ، وهو إرادة اكتساب القرب من السلطان أبي عنان ، ولكنه لم يعرب عن الأسباب الباعثة له على اختيار علم تخريج الفروع على الأصول ليكون موضوع تأليفه ، ولا عن الغاية التي يصبو إليها من وضع الكتاب في هذا العلم بالذات .. إلا أنه من الممكن استنباط تلك الأسباب والغاية من مقدمة الكتاب ، وخطته ، وعنوان الكتاب ، ومضمونه العملي ، والحالة التي كان عليها الفقه في عصر المؤلف ..

- تظهر أهم الأسباب الباعثة للإمام الشريف على اختيار موضوع ( تخريج الفروع على الأصول ) للتأليف فيه ، والتقرب به إلى السلطان أبي عنان في الأمور التالية :

(١) الظاهر أن الشريف التلمساني لاحظ مدى غلو المالكية في مختصر خليل ، وتقيدهم به كلياً ، كأنه مسلم بصحة كل ما جاء فيه ، وتقديعهم إياه على كل ما خالفه ، فقد كان التلمساني معاصراً لخليل صاحب المختصر الذي أصبح معتمد المالكيين ، يتقيدون به تقيداً مطلقاً .. فقد سجل التاريخ أن بعض حكام المرينيين قد حثوا على المختصرات الفقهية مضادة للمنهج الذي تبناه الموحدون

من إلزام طلبة العلم بدراسة الفروع مقرونة بأصولها ومآخذها بالرجوع إلى الكتاب والسنة ، لاستفادة الأحكام منهما ، ونبذ التقيد المطلق بالمذهب الملكي أو غيره من المذاهب الإسلامية . .

(٢) تمهيد المسلك العلمي الصحيح الذي يقتدر به على رد الفروع الفقهية إلى أصولها ، التي منها استنبطها الأئمة المجتهدون ؛ إذ بذلك يعرف ماله دليل مما ليس له دليل ، وما دليله صحيح محتج به مما ليس كذلك ، وهذا هو المنهج الذي به يصبح المتفقه متبعاً للأئمة على بصيرة ، إلى أن يصبح عالماً قادراً على الاستنباط بالاستقلال .

- فالمنهج العلمي الصحيح لدراسة الفروع الفقهية المروية عن الأئمة هو منهج الاتباع على بصيرة ، الذي لا يتأتى إلا بمعرفة الأحكام بأدلتها ، وربط الفروع بأصولها ، ومعرفة مآخذ المسائل . . ولا سبيل إلى هذا إلا برفض التقليد ، الذي هو الجمود ، والتحجر ، وفقدان البصيرة ، وإنكار الذات ، والتسليم بصحة كل ما روي عن الأئمة المجتهدين على أنه غير قابل للمناقشة والمراجعة . .

فبيان هذا المنهج وتقريره هو موضوع كتاب الشريف التلمساني ، وهو الذي يعنيه السمعاني حين قرر عدم إمكان تحقق فرض الكفاية في كل من الأصول ، والفروع على انفراد ، حيث قال : « يجب أن يجتمع العلم بالأصول والأحكام في كل واحد من أهل الكفاية ، ولا يختص بكفاية العلم بالأحكام فريق ، وبعلم الأصول فريق ، لم يسقط بواحد منهما فرض الكفاية في الأحكام والأصول ؛ لأن الأحكام فروع الأصول ، والأصول موضوعة للفروع فلم يجوز انفراد أحدهما عن الآخر » <sup>(١)</sup> .

---

(١) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٢٥/١ .



(٣) كأن الشريف التلمساني أراد بتأليفه في علم تخريج الفروع على الأصول التلطف بلفت أنظار أهل المجلس العلمي للسلطان أبي عنان ، وغيرهم من المتفقهين إلى ضرورة العمل لتحرير أنفسهم من دائرة التقليد المغلقة المظلمة ، إلى ساحة الاتباع الفسيحة المستنيرة بأنواع الأدلة ، بأن يعملوا للاقتدار على الاتباع على بصيرة ..

ولما كان الناس على دين ملوكهم ، فإنه صرح بأنه قصد بالكتاب التقرب إلى السلطان ؛ لينال الكتاب رضاه وقبوله ، فينال رضا علماء مجلسه العلمي ، ورضا عموم طلبة العلم ، فإذا عرف السلطان المذهب الحق في الأخذ بالفروع ، وأخذ به تبعه الناس .. وهذا يدل على كياسة الإمام الشريف التلمساني ، وحسن تلطفه في الدعوة إلى الخير بالحكمة ..

(٤) ومن الجائز أن يكون من الأسباب الباعثة له صنيع معاصره ومواطنه وقرينه في مجلس السلطان أبي عنان ، وأعني به الإمام أبا عبد الله محمد بن محمد المقري التلمساني ، حيث ألف كتابه المشهور باسم ( القواعد ) في تقرير الأصول التي عليها مدار فروع المالكية ، وهو كتاب في تخريج الفروع على الأصول ، سواء كان قصده التقعيد الفقهي ، أو التنظير الفقهي ؛ لينبه أهل المجلس العلمي على أنه لا بد من معرفة مآخذ الفروع الفقهية ، وأنه لا يمكن التفقه في الدين بدون معرفة الأحكام بأدلتها ..

فيكون عمله هذا محرراً للإمام الشريف لتأليف كتاب آخر في تخريج الفروع على القواعد الأصولية ، مدعومة بالأدلة التفصيلية <sup>(١)</sup> .

— وتستفاد هذه الأسباب — بوضوح — من مقدمة الكتاب ، وخطته ، والحالة التي كان عليها الفقه في عصر المؤلف :

---

(١) وسيأتي شيء من المقارنة بين الشيخين في المطلب التالي ، إن شاء الله تعالى ..

● ففي المقدمة شهد الشريف التلمساني للسلطان أبي عنان بأنه قد قطع مفازة بعيدة وعرة في تحصين الدلائل بذهنه الثاقب الراجح ، وأنه ملك مورداً عذبا في تحقيق المسائل برأيه الصائب الناجح ، وأنه بذلك أصبح ذا مقدرة عالية في الإتيان بالقول الفصل ، والرأي السديد في المناظرات العلمية الغامضة ، وذا قدرة فائقة في حل المشكلات العويصة، مما جعله مرجعاً معتمداً للكشف عن حقائقها ، وأسرارها، وأبعادها بدون منازع ولا مدافع .

ومن هنا رأى الشريف أن أولى العلوم بهذه العقلية العلمية النيرة الفذة هو علم تخريج الفروع على الأصول ؛ لشدة الحاجة إليه ، ولعموم فائدته ؛ إذ هو الرابطة بين الأصول والفروع ، فكان بذلك السبيل الوحيد إلى معرفة أصل كل فرع من الفروع الفقهية .. ولذا صاغ له هذا المفتاح في علم تخريج الفروع على الأصول في أسلوب الجدل الأصولي الفقهي ؛ ليتوصل به إلى معرفة مآخذ الفروع المروية عن الأئمة المجتهدين ، فيقتدر بذلك على استنباط الأحكام للنوازل المستجدة بناء على ما بينها وبين تلك الفروع من التشابه والتناظر ، والاتفاق في المآخذ ، والأصول ، والعلل ، والمناسبات ، والمقاصد .. وبذلك يكون طلبة الفقه متبعين على بصيرة ، لا مقلدين ، مترقين في مراتب سلم الفقه في الدين ، حتى يصلوا إلى درجة الاجتهاد بإذن الله تعالى، بخلاف ما عليه متأخرو المقلدين في عصره من الجمود في الفقه ، والتحجر على مذهب معين ، متعصبين له ، كأنه صحيح مائة بمائة ، منقطعي الصلة عن أدلة الأحكام ، وأصول الفقه ، وقواعد الاستنباط ، ومجامع الأشباه والنظائر ، وكليات مقاصد الشريعة ..

● أما خطته الموجزة فقد أشار فيها إلى أنه لا بد للفروع من أدلة شرعية ، وبين ما تنحصر فيه الأدلة الشرعية ، التي يستدل بها على تلك الفروع ، لافتاً نظراً أبي عنان وغيره من أهل العلم إلى أنه لا بد لطلبة العلم من معرفة كيفية ربط الأحكام بمآخذها ، ورد الفروع إلى أصولها ، التي منها استنبطت ، خلافاً لما كان عليه الأمر

في عصره من دراسة الفروع من غير عناية بـمآخذها وأصولها ، مع تعصب أهل كل مذهب لمذهبهم على أن كل ما جاء فيه صحيح ..

● أما الغاية التي يصبو إليها الإمام الشريف التلمساني من وضع مختصره في علم تخريج الفروع على الأصول فيمكن استنباطها من أمرين اثنين بكل وضوح وجلاء :  
الأمر الأول : عنوان الكتاب ( مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ) .  
الأمر الثاني : التطبيق العملي في الكتاب .

فعنوان الكتاب ينطق نطقاً بيناً جلياً بأن التلمساني إنما قصد أن يكون مختصره هذا مفتاحاً في يد السلطان أبي عنان ، وأيدي طلبة العلم ، يقتدرون به على التوصل إلى معرفة مآخذ الفروع الفقهية المروية عن الأئمة في مختلف المذاهب الفقهية ، فيكونون بذلك على بصيرة من أحكام دينهم الخفيف .

كما أن مضمون الكتاب يبين عملياً ما قصده التلمساني ، فالكتاب من أوله إلى آخر عبارة عن « تطبيق المسائل الفقهية على الأصول والأدلة الكلية ، مع ذكر الأدلة على إثبات المسائل ، وتحرير الفروع الخلافية ، ومع تيسير في الاستنباط ، وتحقيق في أحكام مذاهب الأئمة »<sup>(١)</sup> .

فالمطلع على مختصر التلمساني يدرك مدى ما يتصف به من الملكة الأصولية الفقهية الراسخة ، التي بها صار ماهراً في عملية تخريج الفروع على الأصول ، ورد المسائل إلى مآخذها ، وربط الجزئيات بكلياتها ، ويدرك كذلك مدى ما يسمو إليه التلمساني من الخروج بالمتفقهين من ظلمات التقليد الأعمى ، وويلات التعصب المذهبي المشتت لكلمة الأئمة ، إلى درب الاتباع على بصيرة ، والإقتداء بالأئمة على بينة ، والعمل لتعزيز وحدة الأئمة ، على مقتضى الكتاب والسنة ، ورفع الملام عن الأئمة ، بنجوم الهداية ، ورثة الأنبياء في تبليغ الدعوة ، وتصحيح العقيدة ، وبيان الشريعة ، والشهادة على العالمين .

(١) تقدم الدكتور عبد الوهاب بن عبد اللطيف لكتاب ( مفتاح الأصول .. ) ص ١٠ .

## المطلب الرابع :

**في توضيح الحالة التي كان عليها الفقه في الشمال الأفريقي  
في عصر التلمساني، ومدى تأثير ذلك في اختياره علم تخريج  
الفروع على الأصول ليكون موضوع كتابه .**

- سبق أن ذكرت في أول المطلب السابق أن من الممكن استنباط الأسباب

والغاية الباعثة للإمام الشريف على اختيار هذا العلم للتأليف فيه ، من :

- مقدمة الكتاب ..
- وخطته الموجزة ..
- وعنوانه ..
- ومضمونه العملي ..
- والحالة التي كان عليها الفقه في ذلك القطر الإسلامي في عصر المؤلف .
- وقد تقدم توضيح وجه دلالة كل واحد من هذه العناصر على المطلوب في المطلب السابق ، إلا الأخير ؛ نظراً إلى كونه يحتاج إلى استعراض مفصلٍ بعض الشيء، فرأيت لزوم تخصيصه بمطلب مستقل ..
- الظاهر أن الإمام الشريف لاحظ انصراف الناس عن استفادة الأحكام من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، مقتصرين على مختصر خليل في الفقه المالكي ، دون غيره من المذاهب الفقهية الأخرى ، بل لاحظ إعراضهم عن الاشتغال بمعرفة مآخذ الفروع الفقهية المدونة في مختصر خليل ، وتعصبهم الشديد لكل ما جاء فيه على أنه هو الصحيح الذي لا محيد عنه ، ولا يقبل النقاش ، ولا المراجعة ..
- ومن المعلوم أن حركة الاختصار التألفي في الفقه مجرد عن الأدلة والأصول قد بدأت منذ أوائل القرن الثالث الهجري ، ثم اشتد الاهتمام بذلك إلى حد الاقتصار عليه حين اشتهر القول بأن باب الاجتهاد مغلق ، حيث اعتمد الناس على ما تم تدوينه لدى الأقدمين ، فاكتفوا بجمعه ، وتهذيبه ، واختصاره ، ثم اختصار مختصراته.

- وبخصوص تطور التأليف في الفقه المالكي ، والاعتماد عليه دون غيره :

● فقد حظي هذا النوع من التأليف الفقهي ، والدراسة الفقهية بالاهتمام البالغ في عهد المرابطين (٤٥٣ - ٥٣٩هـ) ، الذي يعتبر دولة الفقهاء ؛ لما لهم فيه من جاه ، ونفوذ ، وسلطان ؛ حيث ازدهرت حركة التأليف الفقهي الاختصاري<sup>(١)</sup>.

● ثم جاء عهد الموحيدين (٥٢٤ - ٦٦٤هـ) ، الذي انتبه فيه العلماء والحكام إلى خطورة القول بغلق باب الاجتهاد ، وخطورة الاختصار والاعتماد المطلق على ما دُوِّنَ من الفروع الفقهية ، وخصوصاً ما اختصر اختصاراً يكاد يكون أُلغازاً ، وقد بالغ بعض حكام هذا العهد وعلمائه في كراهية هذا المنهج الفقهي ومحاربتة ، واعتبروه انحرافاً عن المنهج العلمي الصحيح ، المتمثل في ربط الفروع بالأصول ، والاهتمام بفقه الكتاب والسنة ..

وقد وصل الأمر إلى أن بعض حكامهم أحرقوا الكتب الفقهية المجردة عن الأدلة والأصول ، وألزموا الدارسين بدراسة الفروع مقرونة بأدلتها وأصولها ، وبالاشتغال بأخذ الأحكام من الكتاب والسنة على منهج الظاهرية<sup>(٢)</sup>.

● ثم جاء عهد المرينيين (٦٥٦ - ٨٢٣هـ) ، وهم الذين حكموا المغرب بعد الموحيدين ، ومن حكام المرينيين السلطان أبو عنان .. وقد تحمس بعضهم لكتب الفروع المختصرة ؛ مضادة لمنهج الموحيدين المحاربين لمنهج الاختصار المعقد المجرد عن الأدلة والأصول ، وكان في صنيع أولئك تشجيع للناس على الرجوع إلى الفروع المجردة عن الأدلة ، والمختصرات الفقهية المعقدة ، مما جعل الدراسة الفقهية مقتصرة على المختصرات التي تكاد تكون أُلغازاً ورموزاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ .

الحق أن صنيع الموحدين مع الكتب الفقهية المالكية كان فيه شيء من السياسة المضادة لما كان عليه الأمر في عهد المرابطين ؛ لأنهم أخذوا الحكم منهم .. ثم استولى المرينيون على الحكم من الموحدين ، وصنعوا نفس الصنيع ، حيث حولوا الناس إلى المذهب المالكي بقوة ..

● ففي عصر الإمام الشريف التلمساني -وهو القرن الثامن الهجري - تم تأليف مختصر خليل « اختصره من جامع الأمهات لابن الحاجب ، وبقي في تأليفه نيلاً وعشرين سنة ، ولخصه في حياته إلى ( باب النكاح ) ، وجمع أصحابه باقيه من المسودة ، وحوى أربعمئة ألف مسألة فقهية ... وأثنى عليه العلماء ، فقال الشيخ العدوي الصعيدي : ( إن الاشتغال به أنفع من المدونة الآن ) ، وأضحى حجة المالكيين ، حيث وعى وجمع أقوال علماء المذهب ، وشمل جميع أحكامه »<sup>(١)</sup> .

وقد كان الشريف معاصراً لخليل ، حيث توفي الشريف سنة ٧٧١هـ - قولاً واحداً ، بينما اختلف في سنة وفاة خليل ، ف قيل : ٧٤٩هـ ، وقيل : ٧٦٧هـ — ، وقيل : ٧٦٩هـ ، وقيل : ٧٧٦هـ ، ورجح أحمد بابا القول الأخير<sup>(٢)</sup> .

ومن الواضح أن طلبة العلم في الشمال الأفريقي ، والأندلس ، والسودان الغربي ، ومصر — في الغالب — يكونون على علمٍ بكل ما يستجد من المؤلفات في هذه الأقطار ، وخصوصاً إذا كان المؤلف متعلقاً بالمذهب المالكي .. فليس هناك شك في اشتغال مختصر خليل فيها جميعاً ، وخاصة إذا نظر إلى أن بلاد الأندلس ، والشمال الأفريقي ، والسودان الغربي هي موطن المذهب المالكي بلا منازع ..

---

(١) دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك ، للدكتور حمدي عبد المنعم شلبي ،

ص ٨٩ .

(٢) انظر : نيل الابتهاج ، ١/١٧٤ .

- وقد وصف الإمام أحمد بابا حالة طلبة العلم المالكيين مبينا أنهم اقتصروا على دراسة الرسالة ، ومختصر خليل ، واصفا هذه الحالة بأنها دليل على اندراس الفقه وانعدامه ، حيث قال :

• « ولقد وضع الله تعالى القبول على مختصره ، وتوضيحه من زمنه إلى الآن ، فعكف الناس عليها شرقا وغربا ، حتى آل الحال في هذه الأزمنة المتأخرة إلى الاختصار على المختصر في هذه البلاد المغربية مراکش ، وفاس ، وغيرها ، فقل أن ترى أحدا يعتني بابن الحاجب ، فضلا عن المدونة ، بل قصاراهم : الرسالة ، وخليل . وذلك علامة دروس الفقه وذهابه » <sup>(١)</sup> .

- فحق لمحقق كتاب الذخيرة للقرافي أن يصفوا مختصر خليل بقولهم :

• « قد طم السيل مع خليل بن إسحاق المصري المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، الذي اختصر مختصر ابن الحاجب في بضعة كراريس ، فأصبح مختصر خليل المختصر الرابع في مسلسل مختصرات المدونة عبارة عن رموز لا تفهم ، يحفظ عن ظهر قلب ، ويقرأ أحيانا في جامع القرويين وغيره ، ولا تفك رموزه ، إلا بالرجوع إلى عشرات المجلدات من الشروح ، والخواشي ، والتعليقات - دون إدراك روح التشريع طبعاً - وغدا بعض المدرسين ( المحققين ) لا يختم مختصر خليل إلا بعد أربعين سنة !! .. وبذلك تقرر جمود الفقه ، وتحجره ، واستمر إلى أيامنا هذه » <sup>(٢)</sup> .

• وهذا ما تنبه له الإمام الشريف التلمساني وكثير من معاصريه العلماء المصلحين ، قبل الشيخ أحمد بابا وغيره ؛ حيث لاحظ الشريف قهافت الناس على هذه المختصرات ، وانشغالهم بها دون غيرها من الكتب التي تعنى بذكر الأدلة ، والمقارنة بين الفروع حسب أدلتها وأصولها ..

---

(١) نيل الابتهاج ، ١/١٧١ .

(٢) مقدمة محقق الذخيرة ، ٦/١ .

وحيث كان الإمام الشريف حكيماً ، ماهراً في التلطف لهداية الناس ، وخاصة  
الحكام الذين أمر الله بالملاينة في دعوتهم إلى الحق .. فقد تلطف في تنبيه السلطان أبي  
عنان ، وغيره من علماء مجلسه وطلبة العلم إلى المنهج العلمي السليم لدراسة الفروع  
الفقهية ، وذلك بأن يكون الدارسون على معرفة بكيفية ربط الفروع بأصولها ،  
والوقوف على مآخذها — وهذا ما يمثله مفتاحه التخريجي هذا — مع تنبيههم على  
المذاهب الأخرى ، وأن العبرة بالدليل ؛ إذ لا قيمة للفرع إلا من خلال أصله ودليله  
الشرعي ؛ اقتداء بالإمام القرافي أحد كبار أئمة المذهب المالكي ومحققه، الذي قال في  
مقدمة ذخيرته :

● « آثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة — رحمهم الله —  
وما أخذهم في كثير من المسائل ، تكميلاً للفائدة ، ومزيداً في الإطلاع ؛ فإن الحق  
ليس محصوراً في جهة ، فيعلم الفقيه أيّ المذاهب أقرب للتقوى ، وأعلق بالسبب  
الأقوى » <sup>(١)</sup> .

● فبمعرفة مآخذ الفروع وأصولها يترقي المتفقهون في مراتب سلم الفقه في  
الدين ، حتى يصبحوا متبعين لا مقلدين ، مبصرين لا مكفوفين ، قادرين على  
استنباط أحكام شرعية لما يستجد من النوازل التي لا تنتهي ، ثم يصبحوا فقهاء  
قادرين على الاجتهاد المطلق ؛ إذ الباب مفتوح ، والقول بغلقه إعدام لروح الفقه  
الإسلامي ..

- هذا ، ولا يفوتني أن أشير إلى أن هذا الوضع المنحط الذي آل إليه شأن الفقه  
منذ ما قبل عصر الإمام الشريف التلمساني هو الذي حفز العلماء الغيورين على  
الدين، القادرين على التجديد والإبداع على التأليف في هذا النوع الرفيع من العلم  
الشرعي ، أعني علم تخريج الفروع على الأصول ، كما سبق تقرير هذا المعنى في  
موضعه .



● يظهر هذا التوجه التجديدي في كل من المغرب الإسلامي ومشرقه على حد سواء ، مما يدل على وجود صلة قوية بين علماء الإسلام المصلحين المجددين في كل مكان من العالم الإسلامي ..

ولتأكيد هذه الحقيقة نشير إلى أن الإمام أبا عبد الله محمد بن محمد القرشي المقرئ التلمساني الذي يعد من المصلحين المجددين هو من معاصري الإمام الشريف التلمساني ، يجمعهما مصر واحد ، وعصر واحد ، كما جمعهما مجلس أبي عنان العلمي .. فقد كان السلطان أبو عنان استصحب معه الإمام القرشي التلمساني إلى فاس سنة ٧٤٩هـ ، فولاه القضاء بها ، وصار صدر مجلسه العلمي قبل قدوم الإمام الشريف التلمساني ، وقد كلفه السلطان بمهمة سياسية إلى الأندلس فتوفي في أواخر سنة ٧٥٨هـ بمدينة فاس ، فحمل إلى تلمسان ودفن بها <sup>(١)</sup> .

وقد ثبت أن الشريف التلمساني أخذ عن الإمام المقرئ التلمساني ، وأن الأخير أخذ عن الإمام ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ ، في الشام في رحلته إلى بلاد المشرق الإسلامي .. وثبت كذلك أن كلاً من الإمام أبي إسحاق الشاطبي صاحب الموافقات المتوفى سنة ٧٩٠هـ ، والإمام عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ ، قد أخذ عن كل من الإمام المقرئ التلمساني ، والإمام الشريف التلمساني <sup>(٢)</sup> .

● وهؤلاء كلهم مبدعون في العلوم الشرعية النقليّة والعقليّة ، مصلحون مجددون في الدين ، وأعمالهم العلمية والإصلاحية في هذا المقام مشهورة ومتواترة ..

---

(١) انظر : التعريف بابن خلدون ، ص ٦٤ ؛ نيل الابتهاج ، ٤٢١/٢ .

(٢) انظر : دراسة الدكتور أحمد بن حميد محقق كتاب ( القواعد ) للإمام المقرئ التلمساني ،

٦٢/١ — ٦٤ ؛ دراسة الدكتور محمد فركوس محقق كتاب ( مفتاح الوصول إلى بناء الفروع

على الأصول ) ، ص ١٠١ — ١١٥ .

ويكفي أن نذكر ثلاثة أمثلة تشهد لهذا التجديد من قواعد الإمام المقري التلمساني ، باعتبارها مجمعاً عليها بين المصلحين المجددين كافة .. فقد قعد الإمام المقري هذه القواعد في الدعوة إلى التحرر من التمذهب المذموم ، والتعصب المذهبي ، وبيان ضرورة ربط الأحكام بأدلتها ، وتخريج الفروع على أصولها ، ورد الجزئيات إلى كلياتها ؛ إذ وجود فرع بدون أصل مستحيل ، وثبوت فرع مع سقوط أصله ممتنع .. وتلك القواعد هي :

أولاً : « قاعدة : لا يجوز رد الأحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من بمجتها ، ويذهب بالثقة بظاهرها .

● فإن ذلك إفساد لها ، وغض من منزلتها ، لا أصلح الله المذاهب بفسادها ، ولا رفعها بخفض درجاتها ، فكل كلام يؤخذ منه ويرد ، إلا ما صح لنا عن محمد ﷺ .

● بل لا يجوز الرد مطلقاً ؛ لأن الواجب أن ترد المذاهب إليها — كما قال الشافعي — لا أن ترد هي إلى المذاهب — كما تسامح فيه الحنفية خصوصاً ، والناس عموماً — ؛ إذ ظاهرها حجة على من خالفه حتى يأتي بما يقاومه .. » <sup>(١)</sup> .

ثانياً : « قاعدة : لا يجوز التعصب إلى المذاهب بالانتصاب للانتصار بوضع الحجاج ، وتقريبها على الطرق الجدلية ، مع اعتقاد الخطأ ، أو المرجوحية عند المحيب ، كما يفعله أهل الخلاف .

● إلا على وجه التدريب على نصب الأدلة ، والتعليم لسلوك الطريق بعد بيان ما هو الحق ، فالحق أعلى من أن يعلى ، وأغلب من أن يغلب .

● وذلك أن كل من يهتدي لنصب الأدلة ، وتقدير الحجاج لا يرى الحق أبداً في جهة رجل واحد قطعاً ، ثم إنا — مع ذلك — لا نرى مصنفاً في الخلاف ينتصر

---

(١) القواعد ، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي المقري التلمساني ، المتوفى سنة

٧٥٨هـ ، تحقيق الدكتور أحمد بن حميد ، ٣٩٦/٢ ، ق : ١٤٨ .

لغير مذهب صاحبه ، مع علمنا برؤيته للحق في بعض آراء مخالفيه ، وهذا تعظيم  
للمقلدين بتحقيق الدين ، وإيثار للهوى على الهدى ﴿ولو اتبع الحق أهواءهم  
لفسدت السموات والأرض ومن فيهن﴾<sup>(١)</sup> .

● والله درّ عليّ عنه ، أيّ بحر علم ضم جنباه ، إذ قال — لكميل بن زياد،

لما قال له : أترانا نعتقد أنك على الحق ، وأن طلحة ، والزبير على الباطل — :

اعرف الرجال بالحق ، ولا تعرف الحق بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله .

● وما أحسن قول أرسطو لما خالف أستاذه أفلاطون :

تخاصم الحق وأفلاطون ، وكلاهما صديق لي ، والحق أصدق منه<sup>(٢)</sup> .

والحق إنما يعرف بالدليل ، ولذا قال الإمام ابن عبد البر : « إن القول لا يصح

لفضل قائله ، وإنما يصح بدلالة الدليل عليه »<sup>(٣)</sup> ، « ومن جهل الأصل لم يصب  
الفرع أبداً »<sup>(٤)</sup> .

ثالثاً : « قاعدة : يكره تكثير الفروض النادرة ، والاشتغال عن حفظ نصوص

الكتاب والسنة ، والتفقه فيهما بحفظ آراء الرجال والاستنباط منها ، والبناء عليها ،  
وبتدقيق المباحث ، وتقدير النوازل ، فالمهم المقدم .

● وما أضعف حجة من يرد القيامة ، وقد أنفق عمراً طويلاً في العلم ، فيسأل

عما علم من كتاب الله عز وجل ، وسنة رسوله ﷺ ، فلا يوجد عنده أثارة من  
ذلك.

---

(١) سورة المؤمنون / ٧١ .

(٢) القواعد للإمام المقرئ ، ٣٩٧/٢ ، ق : ١٤٩ .

(٣) جامع البيان وفضله ، ٩٩٥/٢ .

(٤) جامع البيان وفضله ، ١١٤٠/٢ .

- بل يوجد قد ضيعَ فرضاً كثيراً من فروض العين من العلم بإقباله على حفظ فروع اللعان ، والمأذون ، وسائر الأبواب النادرة الوقوع ، وتتبع سائر كتب الفقه ، مقتصرأً من ذلك على القيل والقال ، معرضاً عن الدليل ، والاستدلال .
- بل الواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسنة ، وفهمهما ، والتفقه فيهما ، والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منهما ، فإذا عرضت نازلة عرضها :
  - على النصوص ، فإن وجدها فقد كفي أمرها .
  - وإلا طلبها بالأصول المبنية هي عليها .
- فقد قيل : إن النازلة إذا نزلت أعين المفتي عليها <sup>(١)</sup> .

---

(١) القواعد ، للإمام المقرئ التلمساني ، ٤٦٧/٢ ، ق : ٢٢٤ .

## **المبحث الرابع :**

**التعريف بالإمام الأسنوي ، وبيان الأسباب  
والمقاصد الباعثة له على تأليف كتابيه  
(التمهيد ، والكوكب ) ..  
ويحتوي على مطلبين ..**

## المطلب الأول :

في التعريف بالإمام الأسنوي ، ومكانته العلمية .

### أولاً : التعريف به .

- هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم ، الأموي القرشي ، الملقب بجمال الدين ، المكنى بأبي محمد ، الإسنوي ، نسبة له إلى مدينة (إسنا) ، بكسر الهمزة ، وتفتح ، فتكون النسبة هكذا : الإسنوي ، أو الأسناوي بفتح الهمزة فيهما أو كسرهما <sup>(١)</sup> .

- كان للإمام الأسنوي عمُّ أسنُّ من والده اسمه عبد الرحيم ، وكنيته أبو محمد ، ولقبه جمال الدين ، توفي في سنة ٧٠٤ هـ ، وهي السنة التي ولد فيها الإمام الأسنوي ، فسماه والده باسمه ، ولقبه بلقبه ، وكناه بكنيته ؛ تيمناً ورجاء أن يجعله الله عالماً مثله .. فبارك الله في تيمنه ، واستجاب لرجائه ، فكان الأسنوي فوق عمه في العلم ، والفضل ، والذكر الحسن <sup>(٢)</sup> .

- ومدينة (إسنا) بلد إسلامي علمي عريق في التاريخ الإسلامي ، كثير البركة والخير ، أنبت علماء أعلاماً في جميع العلوم الإسلامية ، النقلية والعقلية ، حملوا اسمها

---

(١) انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، للإمام الحافظ الفقيه ، شهاب الدين أحمد بن علي ابن محمد ، المشهور بابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، ضبط وتصحيح الشيخ عبد الوارث محمد علي ، ٢/٢١٥ ، رقم الترجمة ( ٢٣٨٧ ) ؛ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، ١/٣٦٠ ، رقم الترجمة ( ١٧٥ ) ؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٢/١٩٣ ؛ أصول الفقه - تاريخه ، ورجاله ، ص ٣٩٧ . وانظر في ضبط كلمة (أسنا) القاموس المحيط .

(٢) انظر : طبقات الفقهاء الشافعية للإمام الأسنوي ، ١/١٨٥ ؛ الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، للإمام الأسنوي - دراسة محققه الدكتور محمد حسن عواد

فتشرفت واشتهرت بهم ، واشتهروا بها في جميع أقطار العالم الإسلامي .. وتقع مدينة ( أسنا ) في أقصى صعيد مصر ، ليس وراءها ، إلا أدفو ، وأسوان ، ثم بلاد النوبة ، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي ، وهي طيبة كثيرة النخيل ، والبساتين<sup>(١)</sup> . هذا ، ويلاحظ أن عصر الأسنوي - وهو القرن الثامن الهجري - يُعدُّ جزءاً من الدور السادس من أدوار الفقه الإسلامي ، الذي وصفه علماء تاريخ التشريع الإسلامي بأنه أخط أدواره ، وأنه يمثل دور التقليد المحض تقريباً ، وقد حدده الأستاذ الشيخ محمد الخضري بسقوط بغداد على أيدي التتار ، إلى زمن كتابته ( تاريخ التشريع الإسلامي ) ، حيث بداية النهضة العلمية والفقهية المعاصرة<sup>(٢)</sup> . ووصفه بقوله : « • أعظم مميزات هذا الدور تمكُّن روح التقليد المحض من نفوس العلماء ، فلم يُر منهم من سمت نفسه إلى رتبة الاجتهاد .

• إلا القليل منهم ، وذلك في النصف الأول من هذا الدور ، وهو العهد الذي حلت فيه القاهرة محل بغداد ، وصارت مقراً لمملكة إسلامية ، وخلافة عباسية . ففي هذا العهد كان ينبغي من آن لآخر من يصلون هذه الرتبة ، لكنهم مع ذلك واقفون عند الانتساب إلى الأئمة المعروفين »<sup>(٣)</sup> .

ثم ذكر أمثلة من ألع نجوم العلم في النصف الأول من هذا الدور : منهم : العز بن عبد السلام ، والقرافي ، وابن الحاجب ، وابن دقيق العيد ، وابن الرفعة ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والذهبي ، وابن كثير ، والسبكي ، وابن

---

(١) انظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ٢٤٥/١ ؛ الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد ، لكمال الدين أبي الفضل جعفر بن ثعلب ، الأدفوي ، ص ١٦ ؛ الكوكب الدرّي .. للأسنوي - دراسة محققه الدكتور محمد حسن عواد ص ١١٨ ؛ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول - دراسة محققه الدكتور محمد حسن هيتو ص ١٩-٢٠ .

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ، ص ٣٦٥-٣٦٦ .

(٣) ص ٣٦٦

السبكي ، والأسنوي ، والشريف التلمساني ، والبلقيني ، وابن خلدون ، وابن حجر ، والكمال بن الهمام ، وجلال الدين المحلي ، وجلال الدين السيوطي ، ..... وهؤلاء — بلا شك — من نوابغ المذاهب الأربعة السنية المتبوعة ، وكلهم مجتهدون منتسبون إلى هذه المذاهب ..

ومن الجدير بالذكر والإشارة أن من أعظم مصائب هذا العهد شيوع القول بغلق باب الاجتهاد ، وتحريم مخالفة المذاهب الأربعة ، فقد احتجبت شمس الاجتهاد بسبب هذا القول الخطير .. ومن أبى إلا الاجتهاد ممن تأهل له ، فقد تعرض لمحن رهية ، واضطهادات مهينة ، ومؤامرات خبيثة <sup>(١)</sup> .

أما النصف الثاني من هذا الدور فقد وصفه الأستاذ الشيخ محمد الخضري بقوله:

● « أما النصف الثاني — وهو من أوائل القرن العاشر إلى الآن — فإن الحال قد تبدلت ، والمعالم قد تغيرت ، وأعلن أنه لا يجوز لفقهاء أن يختار ، ولا أن يرجح ، وأن زمن ذلك قد فات ، وحيل بين الناس وبين كتب المتقدمين ، واقتصر الحال بهم على تلك الكتب التي بين أيديهم ...

● فلا نسمع باسم عالم كبير ، أو فقيه عظيم ، أو مؤلف مجيد ، بل نجد قوماً غلبت عليهم القناعة في الفقه ، فقلما نجد من يشتغل بغير مذهبه ، وإذا اشتغل بمذهبه اقتصر على تلك الكتب التي اشتد بها الاختصار ، حتى كأنها ما ألقت لتفهم ، كأن السقوط السياسي سقط بالعلم — ولا سيما الديني منه — إلى هوة بعيدة الغاية <sup>(٢)</sup> .

— هذا ، باستثناء أنجُمٍ تطلع في فترات متباعدات ، في جهات متباينات من العالم الإسلامي ، تعاني من كثافة الغيوم ، وتراكم الظلمات ، كالإمام المجدد محمد

(١) انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ١٠٢/٢ - ١٠٥ .

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ، ص ٣٦٦ .



ابن عبد الوهاب ، والإمام المجدد الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني ، والإمام المجدد محمد بن علي الشوكاني ، والإمام المجدد ولي الله الدهلوي . .

- ثم لَخَّصَ الأستاذ الشيخ محمد الخضري أبرز عوائق النهضة العلمية والفقهية الحديثة في نقاط ثلاث هي :

(١) انقطاع الصلة بين علماء الأمصار الإسلامية ، بسبب تمزق العالم الإسلامي إلى مِرَاق ( دويلات ) ضعيفة متنافرة ، بل متناحرة ومتحاربة .

(٢) انقطاع الصلة بين طلبة العلم والفقه وبين كتب الأئمة الأصيلية الفصيحة ، واقتصارهم على كتب المتأخرين المعقدة ، بل العقيمة في كثير من الأحيان .

(٣) الإخلال في الاختصار ، حتى كأن المقصود من التأليف هو التلغيز لا التعليم<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: بيان مكانة الإمام الأسنوي العلمية •

- الواقع أن عصر الإمام الأسنوي - وهو القرن الثامن الهجري - يُعَدُّ بَدْرًا في سماء النصف الأول من الدور السادس من أدوار الفقه الإسلامي ، فقد امتاز بنشاط فكري ملحوظ ، وازدهار علمي وثقافي لا تحطئه العين ، فقد لمع في هذا القرن عدد كبير من الشخصيات ، التي كان لها أثر - أيما أثر - في نهضة العلوم الإسلامية بصفة عامة ، والعلوم الحديثية ، والفقهية ، والأصولية بصفة خاصة ، إثر ما أصابها من الركود والخمود بسبب فتنة التتار وتخريبهم . . ومن الشواهد الدالة على تميز هذا القرن من بين قرون هذا الدور ما كتبه الحافظ الفقيه ابن حجر عن علماء هذا القرن وأعلامه وأعيانه في مجلدين كبيرين ، فقد بلغ عدد من ترجم لهم ( ٥٣٢٣ ) من أعيان هذا القرن : العلماء ، والأعلام ، والملوك ، والأمراء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر : تاريخ التشريع الإسلامي ، ص ٣٦٦-٣٧٤ .

(٢) انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، للإمام الحافظ الفقيه شهاب الدين ابن حجر ؛

الكوكب الدرري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية - دراسة محققه الدكتور

محمد حسن عواد ، ص ١٧٧ .

- والإمام الأسنوي واحد من هؤلاء الشخصيات العلمية المؤثرة في هذا  
الازدهار العلمي والثقافي العظيم ..

- ومن فضل الله على الإمام الأسنوي أنه ولد في أسرة شرفها الله بالعلم ،  
والفضل ، والصلاح ، والتقوى ، أسرة اكتنفها العلم من جميع الجوانب .. فوالده  
بدر الدين الحسن بن علي ، وعمه جمال الدين عبد الرحيم بن علي ، وخاله محي  
الدين سليمان بن جعفر ، وأخواه : عماد الدين محمد بن الحسن ، ونور الدين علي  
ابن الحسن ، وابن عمه شمس الدين محمد بن أحمد بن علي كانوا كلهم علماء فقهاء ،  
فضلاء صلحاء ، فأسرةً هذا شأنها تعتبر من أهم العوامل الكفيلة بإبراز شخصية  
الأسنوي ، ودفعه ليتبوأ المكانة العلمية العليا بين قرنائهم وزملائه <sup>(١)</sup>.

- ولقد اعترف أهل العلم والتحقيق للإمام الأسنوي بالنبوغ المبكر ، وبالبراعة  
والإمامة في جميع العلوم الإسلامية ، وخاصة علوم ( الفقه ، وأصوله ، وفروعه ،  
والتنظيم الفقهي ، والتقعيد الفقهي ، وتخريج الفروع على الأصول ) ، فهو أصولي ،  
فقيه ، نحوي ، نظار ، محقق ..

درس في أكبر المدارس التي هي بمثابة جامعات إسلامية في القاهرة في تلك  
العهود ، تخرج منها علماء أعلام في جميع العلوم النافعة <sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر : التمهيد في تخريج الفروع على الأصول - دراسة محققه الدكتور محمد حسن هيتو ،

ص ٢٠-٢١ ؛ الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية - دراسة

محققه الدكتور محمد حسن عواد ص ١١٩-١٢٢ ؛ نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى

علم الأصول - دراسة محققه أستاذنا الأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل ، ١/ل .

(٢) انظر : طبقات الشافعية ، للإمام الأسنوي ، ٤٥٨/١ ؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ؛

١٩٣/٢ ؛ أصول الفقه - تاريخه ورجاله ، ص ٣٦٥ ؛ الكوكب الدرّي فيما يتخرج على

الأصول النحوية من الأصول الفقهية ، ص ١٢٣-١٢٥ .

- نقل الإمام الحافظ الفقيه ابن حجر عن الحافظ ولي الدين أبي زرعة وصفه للإمام الأسنوي بقوله : « اشتغل في العلوم حتى صار أوحده زمانه ، وشيخ الشافعية في أوانه وصنف التصانيف النافعة السائرة »<sup>(١)</sup> .

ووصفه ابن حجر نفسه بقوله : « كان فقيهاً ماهراً ، ومعلماً ناصحاً ، ومفيداً صالحاً ، مع البر ، والدين ، والتودد ، والتواضع ، وكان ربما ذكر عنده المبتدئ الفائدة المطروقة ، فيصغي إليها كأنه لم يسمعها ؛ جيراً لخاطره »<sup>(٢)</sup> .

ونقل عن ابن حبيب نعتة الأسنوي بقوله : « ... كان بجزراً في الفروع والأصول ، ومحققاً لما يقول من النقول ، تخرج به الفضلاء ، وانتفع به العلماء »<sup>(٣)</sup> . ووصفه صاحب الفتح المبين . بقوله : « وقد كان ناضجاً في التعليم ، مع البر ، والدين ، والتواضع ، والتؤدة ، والتودد ، والمروءة ، يقرب المسكين المهيب الجناح ، ويحرص على تفهيم من أغلق عليه الفهم ، مع فصاحة في العبارة ، وحلاوة في المحاضرة »<sup>(٤)</sup> .

- وتشهد لإمامة الأسنوي وبلوغه درجة الاجتهاد مصنفاته النافعة السائرة التي بلغت ثلاثة وثلاثين مصنفاً ، وأهمها :

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول = التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول.

(٢) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية = الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية .

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٣٥٥/٢ ، انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ١٣٤/٣ .

(٢) الدرر الكامنة .. ، ٤٦٤/٢ .

(٣) الدرر الكامنة .. ، ٤٦٥/٢ .

(٤) ١٩٣/٢ .

(٣) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ، للإمام البيضاوي .  
(٤) الأشباه والنظائر .

(٥) نزهة النواظر في رياض النظائر .

(٦) البدور الطوالع في الفروق والجوامع .

(٧) مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق .

(٨) زوائد الأصول .

(٩) طبقات الفقهاء الشافعية <sup>(١)</sup> .

ومن أجمل صفات الإمام الأسنوي كونه شديد الحب للطلبة ، كثير الإحسان إليهم ، ملازماً لإفادتهم ، فكان بذلك — حقاً — « النموذج الأمثل للعالم العامل ، الذي يستطيع أن يوثق الصلة بينه وبين تلاميذه ، فيؤثر فيهم بأخلاقه ، وحلمه ، وعلمه » <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) قاله أستاذنا الأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل في دراسته حياة الأسنوي وتحقيقه لكتابه (نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول) ١/م .

## المطلب الثاني :

### في الأسباب والغاية عند الإمام الأسنوي .

قال الأسنوي — بصدد بيان بواعثه على تأليف كتابه (التمهيد) وغايته منه —:

« إني استخرت الله تعالى في تأليف كتاب يشتمل :

● على غالب مسائله ( أصول الفقه ) .

● وعلى المقصود منه ، وهو كيفية استخراج الفروع منها .

● فأذكر أولاً — المسألة الأصولية بجميع أطرافها ، منقحة مهذبة ملخصة .

● ثم أتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها؛ ليكون ذلك تنبيهاً على ما لم أذكره.

والذي أذكره على أقسام :

(١) فمنه ما يكون جواب أصحابنا فيه موافقاً للقاعدة .

(٢) ومنه ما يكون مخالفاً لها .

(٣) ومنه ما لم أقف فيه على نقل بالكلية ، فأذكر فيه ما تقتضيه قاعدتنا الأصولية .

● ملاحظاً أيضاً للقاعدة المذهبية ، والنظائر الفروعية .

— وحيثُ يعرف الناظر في ذلك مأخذ ما نص عليه أصحابنا وأصلوه ،

وأجملوه أو فصلوه ، وينتبه به على استخراج ما أهملوه .

— ويكون سلاحاً وعدة للمفتين ، وعمدة للمدرسين ، خصوصاً المشروط في

حقهم إلقاء العلمين ، والقيام بالوظيفتين ؛ فإن المذكور جامع لذلك ، وافٍ بما

هنالك، لاسيما أن الفروع المشار إليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر، وكثير منها:

(١) قد ظفرت به في كتب غريبة .

(٢) أو عثرت به في غير مظنته .

(٣) أو استخرجته أنا وصورته ، وكل ذلك ستراه مبيناً ، إن شاء الله تعالى .

— وقد مهدت بكتابي هذا طريق التخريج لكل ذي مذهب ، وفتحت به بلب

التفريع لكل ذي مطلب ..

فلتستحضر أرباب المذاهب قواعدها الأصولية وتفاريعها ، ثم تسلك ما سلكته ،  
فيحصل به — إن شاء الله تعالى — لجميعهم :

- (١) التمرن على تحرير الأدلة وتهذيبها .
- (٢) والتين لماخذ تضعيفها وتصويبها .
- (٣) وتهيأ لأكثر المستعدين الملازمين للنظر فيه نهاية الأرب ، وغاية الطلب ، وهو  
تمهيد الوصول إلى مقام استخراج الفروع من قواعد الأصول .
- (٤) والتعريض إلى ارتقاء مقام ذوي التخريج . حقق الله تعالى ذلك بمنه وكرمه .  
فلذلك سميته بالتمهيد ...

— ثم شرعت في أثناء ذلك في كتاب آخر على هذا الأسلوب بالنسبة إلى علم  
العربية مسمى بـ (الكوكب الدرّي ..) ؛ ليقوى به الاستمداد والتدريج ، ويتم به  
الاستعداد للتخريج .

أعان الله تعالى على ذلك كله بحوله وقوته ، لا رب غيره ، ولا مرجو سواه ،  
وهو حسبنا ، ونعم الوكيل «<sup>(١)</sup> .

— وكذلك أشار الإمام الأسنوي إلى الأسباب التي بعثته على تأليف كتابه هذا  
(الكوكب الدرّي) وإلى المقاصد ( الغاية ) التي يتوخاها منه في مقدمته ، حيث قال:  
« إن علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدنيا والأخرى — وهو المسمى بعلم  
الفقه — مستمد من علم أصول الفقه ، وعلم العربية .

● فأما استمداده من علم الأصول فواضح ، وتسميته بأصول الفقه ناطقة  
بذلك .

---

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، للإمام الأسنوي ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ،

● وأما العربية فلأن أدلته — من الكتاب والسنة — عربية ، وحينئذ فيتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها ، والعلم بمدلولها على علمها ..... فاستخرت الله تعالى في تأليف كتابين مترجين من الفنين المذكورين ومن الفقه ، لم يتقدمني إليهما أحد من أصحابنا :

أحدهما : في كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية .

والثاني : في كيفية تخريجه على المسائل النحوية .

● فأذكر — أولاً — المسألة الأصولية أو النحوية مهذبة منقحة .

● ثم أتبعها بذكر جملة مما يتفرع عليها؛ ليكون ذلك تنبيهاً على ما لم أذكره.

— ثم إن الذي أذكره على أقسام :

(١) فمنه ما يكون جواب أصحابنا فيه موافقاً للقاعدة .

(٢) ومنه ما يكون مخالفاً لها .

(٣) ومنه ما لم أقف فيه على نقل بالكلية فأذكر فيه ما تقتضيه القاعدة .

● مع ملاحظة القاعدة المذهبية ، والنظائر الفروعية .

— وحينئذ فيعرف الناظر في ذلك مأخذ ما نص عليه أصحابنا ، وفصله ،

وينتبه به على استخراج ما أهملوه ، هذا ، مع أن الفروع المذكورة مهمة مقصودة في نفسها بالنظر ، وكثير منها قد ظفرت به في كتب غريبة ، كما ستراه مبيناً ، إن شاء الله تعالى .

— ثم إنني بدأت بالنوع الأول من هذين النوعين ، ويسر الله الفراغ منه على

النحو المطلوب ، والوجه المحبوب ، مسمى بالتمهيد . ثم شرعت في الثاني — مستعيناً بالله تعالى — وسميته بالكوكب الدري ...

— وقد مهدت بهذين الكتابين طريق التخريج لكل ذي مذهب ، وفتحت بهما

باب التفريع لكل ذي مطلب .

فلتستحضر أرباب المذاهب ما يعرض لها من التفريع ، ثم تسلك ما سلكته ،  
فيحصل به النفع التام للجميع ، إن شاء الله تعالى .

والله المسئول أن ينفع به مؤلفه ، وكاتبه ، وقارئه ، والناظر فيه ، وجميع  
المسلمين ، بمنه وكرمه ، لا رب غيره ، ولا مرجو سواه ، وهو حسبنا ، ونعم  
الوكيل »<sup>(١)</sup> .

- إن الأسباب والغاية التي حملت الإمام الأسنوي على تأليف كتابيه ( التمهيد، والكوكب) تبدو واضحة من خلال مقدمتي الكتابين ، ويمكن تلخيصها في  
النقاط التالية :

(١) ما بين الأصول والفروع من الانقطاع الذي كان سبباً لجهل المتفقهين بكيفية  
استنباط الفروع من الأصول .

(٢) عدم قدرة المتفقهين على تخريج الفروع على أصولها ، ولا على رد المسائل  
الفقهية إلى مأخذها ، مما جعلهم يركنون إلى التقليد الأعمى الذي أجمع العلماء  
على أنه ليس سبيلاً إلى العلم ، وأن أهله غير معدود من العلماء ، ولو حفظ كل  
الفروع والأصول .

(٣) قصد الإمام الأسنوي أن يكون كتابه ( التمهيد في تخريج الفروع على الأصول )  
رابطة بين أصول الفقه وفروعه ، أي مقياساً علمياً يتوصل به إلى معرفة كيفية  
تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية ، وكتابته ( الكوكب الدرّي فيما  
يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ) رابطة بين أصول النحو  
وفروع الفقه ، أي قانوناً علمياً يتوصل به إلى معرفة كيفية تخريج الفروع الفقهية  
على القواعد النحوية ..

---

(١) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، تحقيق الدكتور محمد

حسن عواد ، ص ١٨٥ — ١٩٠ .



٤) وقد حدد الإمام الأسنوي غايته التي يتوخاها بقوله : « وقد مهدت بهذين الكتابين طريق التخريج لكل ذي مذهب ، وفتحت بهما باب التفرع لكل ذي مطلب ، فلتستحضر أرباب المذاهب ما يعرض لها من التفرع ، ثم تسلك ما سلكته ، فيحصل به النفع التام للجميع ، إن شاء الله تعالى »<sup>(١)</sup> .

يعني أنه قصد بهذين الكتابين تمهيد طريق التخريج والتفرع لجميع المتفقهين أتباع المذاهب الفقهية المتبعة ؛ ليرتقوا إلى مقام ذوي التخريج ، ثم مقام الاجتهاد الذي به يقتدر على الاستنباط من الأصول مباشرة ، فيكونون قادرين على تطبيق الشريعة على أفعال المكلفين ، وتصرفاتهم ، وكل ما يستجد من النوازل والحوادث على بصيرة تامة<sup>(٢)</sup> .

٥) فالكوكب مكمل للتمهيد « يقوى به الاستمداد والتدريج ، ويتم به الاستعداد للتخريج » ، فهما عدة المنتصبين للإفتاء ، وعمدة المتصدين لتدريس الشريعة وخاصة أصول الفقه وفروعه ؛ لأنهما يؤهلان المستعدين للملازمين للنظر فيهما لتخريج الفروع على الأصول ، وتقعيد الفروع الفقهية ، وتنظيرها ، إن شاء الله تعالى ..

---

(١) الكوكب الدرري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر : التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٤٧ .

### **المبحث الخامس :**

**التعريف بالإمام ابن اللحام ، والأسباب والمقاصد  
الباعة له على تأليف كتابه ( القواعد والفوائد  
الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفروعية ) .  
ويحتوي على مطلبين ..**

## المطلب الأول :

### في التعريف بالإمام ابن اللحام ، ومكانته العلمية .

#### أولاً : التعريف بالإمام ابن اللحام .

- هو علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيان ، يلقب بعلاء الدين ، ويكنى بأبي الحسن ، واشتهر بابن اللحام ، البعلي الدمشقي ، ثم المصري .

- ولد في سنة ٧٥٢هـ في بعلبك ، وتوفي والده وهو رضيع ، فنشأ بها في كفالة خاله ، فقام بتربيته أحسن قيام ، وعلمه صنعة الكتابة ، ثم حُبَّ إليه طلب العلم ، والتفقه في الدين .. وكان أبوه محمد لحاماً فاشتهر عند الناس باللحام ، ثم أطلق على ابنه (ابن اللحام) فعرف به <sup>(١)</sup> .

وقدم الإمام ابن اللحام القاهرة وسكنها ، بعد الكارثة العظمى التي نزلت بدمشق ، أي فتنة التتار ؛ حيث استولوا على الشام ، وفعلوا فيها ما يرفع الإنسان بقلمه عن ذكره .

- ويعد ابن اللحام من علماء القرن الثامن الذين عاشوا بضع سنوات من القرن التاسع فعد من أهله أيضاً .. وبعلبك التي ولد بها ابن اللحام بلدة بالشام ، لها عراقة ومكانة في التاريخ الإسلامي .. وتوفي الإمام ابن اللحام في يوم عيد الأضحى سنة ثلاث وثمانمائة بالقاهرة ، وقد جاوز الخمسين سنة بقليل <sup>(٢)</sup> .

---

(١) « اللحام : بائع اللحم ، ومن صنعته : لأُم المعادن » المعجم الوسيط ( لحم ) .

(٢) الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، للإمام الحافظ الفقيه السخاوي ، ٣٢٠/٥ برقم

(١٠٦٢) ؛ طبقات المفسرين للحافظ الفقيه السيوطي ، ٤٣٢/١ ؛ شذرات الذهب ، لابن

العماد ، ٣١/٧ ؛ المدخل إلى مذهب أحمد للشيخ ابن بدران ، ص ٢٣٦ ؛ أصول الفقه — تاريخه

ورجاله ، ص ٤٢٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ، لابن اللحام — دراسة المحقق الشيخ محمد

حامد الفقي ، ص ١ — ٣ ؛ المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد — دراسة محققه

الدكتور محمد مظهر بقا ، ص ٩ — ١٠ .

## ثانياً : مكانة الإمام ابن اللحام العلمية .

- لقد شهد العلماء لابن اللحام بأنه من كبار علماء الحنابلة ، ومن العلماء المبرزين في الفقه ، وأصوله ، وفروعه ، حتى أصبح شيخ الحنابلة مع ابن مفلح ، ثم انتهت إليه رئاستهم بعد موته .. ومن ميزة المذهب الحنبلي رفض القول بغلق باب الاجتهاد ، بل القول بعدم جواز خلو عصر من العصور ممن تأهل للاجتهاد ، ومن ميزته أيضاً القول بجواز تعدد المفتين ..

- برع الإمام ابن اللحام في الأصول والفروع ، وفي التخريج والتنظير ، والتقعيد الفقهي .. درس في حلقة ابن رجب ، وناظر ، وشارك في فنون كثيرة ، درس ووعظ في الجامع الأموي بعد موت ابن رجب .. وكانت مجالسه حافلة نافعة ، وكان بصيراً بعلم الخلاف ، يذكر مذاهب المخالفين محررة من كتبهم المعتمدة ، وكان حسن المجالسة ، كثير التواضع ، شديد الحرص على إفادة الطلبة ..

- أفتى ، وناب في الحكم ، وولي نيابة قاضي القضاة ، عرض عليه القضاء في دمشق استقلالاً فرفض ، وعين للقضاء في القاهرة فامتنع ، ولي تدريس المنصورية في القاهرة ..

وكانت مصنفاته محررة مهذبة مختصرة واضحة ، ومنها :

- (١) القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية.
- (٢) الأخبار العلمية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية .
- (٣) تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية لمختصر البداية .
- (٤) المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

## المطلب الثاني :

### في الأسباب والمقاصد الباعثة للإمام ابن اللحام على تأليف كتابه.

- أشار ابن اللحام في مقدمة كتابه (القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية) إلى بواعثه على تأليفه ، والغاية التي يصبو إليها منه ؛ حيث قال : « إن علم أصول الفقه لما كان في علم الشريعة كواسطة النظام ، متوسطاً بين رتبتي الفروع ( فروع الدين ) ، وعلم الكلام ( أصول الدين ) ، وهو علم عظم شأنه وقدره ، وعلا في العالم شرفه ومخبره ؛ إذ ثمرته ما تضمنته الشريعة المطهرة من الأحكام ، وبه تُحكّم الأئمة الفضلاء مباحثهم غاية الإحكام : استخرت الله تعالى في تأليف كتاب أذكر فيه ( قواعد وفوائد أصولية ) ، وأردف كل قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفرعية »<sup>(١)</sup>.

- هذا ، ويمكن توضيح أهم الأسباب والمقاصد التي حملت الإمام ابن اللحام على تأليف كتابه هذا في النقاط التالية :

- (١) الربط والوصل بين الأصول والفروع ؛ لبيان أن الفروع إنما استفيدت بواسطة الأصول ، فلا استقلال لها عنها .
- (٢) تدريب المتفقهين على تخريج الفروع الفقهية على أصولها التي منها أخذت ، أو التي بها استنبطت ، أو التي بها تضبط وتحفظ .
- (٣) بيان أنه لا بد لطالب العلم والفقه من القدرة على معرفة دليل كل مسألة ، والإحاطة بأصل كل فرع ، والاستطاعة على رد كل جزئية إلى كليتها .
- (٤) تبصرة المتفقهين إلى أن العالم هو الذي يعرف الحكم بدليله ، ويوافق أو يخالف عن بينة وبصيرة ، لا من يقلد الأئمة تقليداً أعمى ، كأنه يعتقد عصمتهم في اجتهاداتهم ، ويفرق بينهم بالموالاة والمعاداة .

---

(١) انظر : القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ، للإمام ابن اللحام ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ، ص ٣ .

هـ) بيان أن من حاول أن يفقه الفروع بدون معرفة أصولها ، أو أن يفقه الأصول بدون معرفة فروعها فقد حرم الوصول ؛ إذ لا فرع بدون أصل ، ولا أصل بدون فرع ، فلا بد له من معرفة أصل كل فرع ؛ ليصح وصفه بأنه فقيه .

- وكل هذه الأسباب والمقاصد واضحة من وصف ابن اللحام لعلم أصول الفقه بأنه واسطة النظام ، والرابطة بين علم فروع الدين وعلم أصول الدين ، وأن ثمرته هي الأحكام الفقهية التي تضمنتها الشريعة ، وأنه هو عدة الأئمة في مباحثهم الاجتهادية والاستنباطية ، ولذلك تأتي محكمة متضمنة مقاصد الشريعة .

#### - الحاصل :

- أن عنوان كتاب ابن اللحام ومقدمته ومضمونه ناطقة بأن مقصوده الأساس هو : تمرين المتفقهين على تخريج الفروع على الأصول ، الذي يستلزم كلاً من علمي ( التقعيد الفقهي ، والتنظير الفقهي ) ؛ لتمهيد طريق الاجتهاد لهم ..
- وأن الأسباب والغاية عنده هي نفسها الأسباب والغاية عند من سبقه إلى التأليف في هذا الفن ..

## **الفصل الثاني :**

**في المقارنة بين أهم كتب تخريج الفروع  
على الأصول في المناهج ، والأصول ، والفروع ،  
والمذاهب..**

**وتحتة : تمهيد ،**

**وخمسة مباحث ..**

## التمهيد :

### تصور عام عن كل من المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب .

أولاً = أما المناهج فهي جمع منهج ، ومنهاج وهما لغة :

(١) الطريق الواضح .

(٢) الخطة المرسومة للدراسة ، أو التعليم ، أو البحث ، أو التحقيق ، أو التأليف ، وما

إلى ذلك .. والنهج بمعنى المنهج والمنهاج<sup>(١)</sup> .

وباختصار .. فإن المعاجم اللغوية مجمعة على أن النهج ، والمنهج ، والمنهاج

بمعنى واحد ، وهو الطريق الواضح ، أو الخطة المرسومة لواحد من الأمور السابقة ..

ولذا أمكن القول بأن مناهج مؤلفي الكتب ( موضوع الدراسة ) هي

- إجمالاً :- خططهم النظرية والتطبيقية التي مشوا عليها ، والتزموها في تأليفها ،

وفي عملية تخريج الفروع على الأصول ..

ثانياً = وقد عُلِمَ فيما تقدم أن الأصول في عرف علماء أصول الفقه وفروعه

تطلق على كل من :

● أدلة الفقه التفصيلية ، التي يستنبط منها الفقه المعبر عنه بالأحكام الشرعية

الفرعية ، المعروفة باسم ( فروع الفقه ) .

وهذه الأصول قسمان :

مجمع عليه ، وهو الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

مختلف فيه - فيما اشتهر - وهو الاستصلاح ، والاستحسان إلخ ، ولكنه في

الواقع العملي التطبيقي متفق عليه ، ومعتمد عليه في الاستدلال ، والاستنباط في

جميع المذاهب الفقهية ، على درجات متفاوتة ، وشروط مختلفة ..

---

(١) انظر : المعجم الوسيط ؛ المصباح المنير ؛ الكليات ، لأبي البقاء ؛ معجم مقاييس اللغة ، (نهج) .



● وأدلة الفقه الإجمالية ، التي بها يستنبط الفقه من أدلته التفصيلية ، وتعرف هذه الأصول بالقواعد الشرعية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الفرعية من أدلتها التفصيلية .

وهذه القواعد منها ما هي متفق عليها ، ومنها ما هي مختلف فيها ، فتكون عامة ومذهبية ..

● والقواعد التي تُعبّر عن مقاصد الشريعة ، الكفيلة بتحقيق مصالح العباد الدنيوية والأخروية ، وتقسم تلك المصالح إلى ( ضروريات ، وحاجيات ، وتحسينيات ) ، وبتحقيقها يسعد الخلق في الدنيا والآخرة .

والقواعد المتعلقة بمقاصد الشريعة منها ما هي عامة ، ومنها ما هي خاصة ..  
● والقواعد والضوابط الفقهية ، التي بها تضبط الفروع الفقهية ، وبها تُحفظ ، وتُنظَر ؛ لتيسير استيعابها ، واستحضارها ، وتطبيقها على النوازل والحوادث ..  
● والأحكام الشرعية الفرعية القطعية والجمع عليها ، التي بمثابة أمهات وكليات لمسائل الأبواب الفقهية وفروعها ..

● وأصول الدين ، وهي الأحكام الشرعية الاعتقادية ..

- ويتم النظر في الأصول المخرج عليها في الكتب المذكورة من حيث كونها قواعد أصولية ، أو قواعد فقهية ، أو ضوابط فقهية ، أو قواعد مقاصدية ، أو أدلة تفصيلية .. ومن حيث كونها متفقاً عليها أو مختلفاً فيها ، ومن حيث كونها عامة أو مذهبية .. وهل هي من الأصول والقواعد الكبرى ، أو مما تفرعت عنها من القواعد الصغرى ، أو هي مشتملة على كل هذه الأنواع ؟ .

وسوف تتضح نوعية الأصول التي خرج عليها علماء التخريج من خلال دراسة تلك الكتب المختارة ، إن شاء الله تعالى ..

ثالثاً = وعلم كذلك أن الفروع في عرف علماء أصول الفقه وفروعه تطلق على كل من :

- الأحكام الشرعية العملية ، المعروفة باسم (فروع الدين) ، وهي الأحكام الشرعية التي تقابل ( أصول الدين ) في الاصطلاح الأصولي الفقهي .
- الأحكام الشرعية التي تقابل ( أصول الفقه ) بمعناه الأصولي الخاص .
- والمسائل الفقهية التي تقابل ( الفقه ) بمعناه الأصولي ، ولذا يقال لها فروع الفقه .

- والمسائل الفقهية التي تقابل ( القواعد والضوابط الفقهية ، ومقاصد الشريعة) .

- والمسائل الفقهية التي تقابل ( الأصول المقيس عليها ) أي الفروع المسكوت عنها ، والمقاسة على الأحكام المنطوق بها ..

- والمسائل الفقهية التي تقابل الأحكام الشرعية الفرعية القطعية ، والمجمع عليها، أعني الفروع الفقهية الاجتهادية التي يغلب عليها الاختلاف ، وهي المسائل المذهبية .

- ويتم النظر في الفروع المخرجة على الأصول في هذه الكتب المذكورة من حيث بيان نوعها ، وصفة نقلها عن الأئمة المجتهدين المستنبطين لها ..

رابعاً = أما المذاهب فالمقصود بها : المدارس الفقهية التي تنسب إليها الأحكام الاجتهادية المختلف فيها ؛ حيث يذهب بعض الأئمة المجتهدين إلى رأي فيها ، ويذهب آخرون إلى رأي مخالف للرأي الأول ، ويستند كل منهم إلى دليل شرعي غير قطعي ، وكان لكل واحد من أصحاب تلك المذاهب أصحاب وأتباع يوافقونه الرأي ، ويعملون به .. وأشهر المذاهب الفقهية وأصحابها هي المذاهب الأربعة المعروفة ، ولا يلزم الانحصار فيها ؛ لعدم انحصار الحق والصواب فيها ؛ ولذا كان كل مجتهد ملزماً باتباع مذهبه الذي توصل إليه بالاجتهاد الشرعي الصحيح ، ومن

لم يكن مجتهداً ، ولكنه بصير بما أخذ الأدلة فهو ملزم باتباع ما ظهر له دليله وقوي  
من أقوال الأئمة المجتهدين ، ومن لم يكن بصيراً بما أخذ الأدلة فمذهبه ما أفتاه به من  
هو أهل للإفتاء ، ما لم يظهر خطؤه فيه ..

وكل هذا سيأتي توضيحه وتقريره ، كما سيأتي توضيح المعنى الأصولي الفقهي  
للمذهب ، وبيان أنه ناشئ من الاختلاف الفقهي ، الناجم عن الاجتهاد الشرعي  
الصحيح ، إن شاء الله تعالى ..

- ويتم النظر في المذاهب من حيث بيان المذاهب الفقهية التي تنتمي إليها  
الفروع المخرجة في الكتب المذكورة .

## **المبحث الأول :**

**نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند  
الإمامين أبي الليث السمرقندي ، وأبي زيد الدبوسي ،  
ويحتوي على : ثلاثة مطالب ..**

## المطلب الأول :

**في منهم كل من السمرقندي والدبوسي في تأليف كتابه ،**

**وفي عملية تخريج الفروع على الأصول .**

- التحقيق أن منهج الإمامين السمرقندي والدبوسي واحد ، وكذلك أصولهما وفروعهما ، إلا في التر اليسير ، أو النادر ، أو في التقديم والتأخير في بعض المواضع ، كما سبق أن حرر ذلك وقرره الأستاذ الدكتور يعقوب الباحسين ..

**أولاً : يتمثل المنهج النظري للإمامين ( خطتهما المرسومة ) في مقدمة**

**اشتملت على النقاط التالية :**

• سمي كل منهما الله رب العالمين ، وحده ، وصلى وسلم على محمد رسول الله إلى العالمين وعلى آله وصحبه الطاهرين ..

• ثم ذكر الأسباب والمقاصد التي بعثته على القيام بتأليف كتابه ، والمنهج الذي اتبعه في عملية تخريج الفروع على الأصول ، كل ذلك على وجه الإجمال والإيجاز .

• ثم قسم المسائل التي اختلف فيها فقهاء الحنفية فيما بينهم ، وما اختلفوا فيها مع غيرهم من الأئمة المجتهدين إلى ثمانية أقسام ؛ لأنه — بعد النظر فيها — وجدها كذلك في الغالب :

القسم الأول : الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وبين صاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، ومحمد بن الحسن الشيباني .

القسم الثاني : الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد بن الحسن .

القسم الثالث : الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف .

القسم الرابع : الخلاف بين أبي يوسف وبين محمد .

القسم الخامس : الخلاف بين الأئمة الحنفية الثلاثة وبين الإمام زفر .

القسم السادس : الخلاف بين الأئمة الحنفية وبين الإمام مالك .

القسم السابع : الخلاف بين الأئمة الحنفية وبين الإمام ابن أبي ليلى .

القسم الثامن : الخلاف بين الأئمة الحنفية وبين الإمام الشافعي .

● وزاد الإمام أبو زيد الدبوسي في خطته على الإمام أبي الليث السمرقندي

بقسم آخر ، يمكن أن يعنون هكذا :

القسم التاسع : القول في ذكر أصول يبنى على كل منها مسائل خلافية متفرقة<sup>(١)</sup>.

● واعتبر كل قسم من الأقسام السابقة بمثابة باب مستقل ، اشتمل على عدد

من أصول المسائل الاجتهادية الاختلافية .

● وخرج على كل أصل من تلك الأصول فروعاً كثيرة ، أصبحت بعد

التخريج نظائر ، وأشباهاً ، وأمثالاً<sup>(٢)</sup> .

● وقد صرح الدبوسي بأن هناك طائفة من الأئمة المجتهدين المستقلين المخالفين

لأئمتهم ، مثل : إبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشعي ، وغيرهم

— ولكنه أعرض عن ذكر آرائهم واستخراج أصولها من أقاويلهم؛ خشية الإطالة التي

لا تليق بالمقام .

● ثم قال : « ولم أشتغل بشرح هذه الأمثلة ( الفروع ) التي أوردتها إلا قدر ما

يتضح به اتصالها بالأصول التي ذكرناها »<sup>(٣)</sup> .

● لم ينص الإمام الدبوسي على اسم كتابه في الخطة ، ولكن لم يوجد اختلاف

في أن اسمه هو تأسيس النظر .

— ومن هذه الخطة المحكمة نستلخص الفوائد التالية :

(١) الاكتفاء بذكر أقوال بعض الأئمة المجتهدين في تخريج الفروع على أصولها دون

استقصاء العلماء المجتهدين المخالفين هو الذي يتفق مع معنى ( التأسيس ) .

(١) انظر : تأسيس النظر ، ص ١٣٩ — ١٥٨ .

(٢) تأمل عناوين كتاب ( تأسيس النظائر الفقهية ) ثم انظر : تأسيس النظر ص ٩ — ١١ .

(٣) تأسيس النظر ، ص ١١ .

(٢) الإشارة إلى أن أهل الاجتهاد والنظر غير منحصرين في المذكورين : تنبيه للمتفقهين إلى أن كل عالم مجتهد يعد أهلاً للإقتداء به فيما أداه إليه اجتهاده الصحيح، ما لم يوجد مانع شرعي .

(٣) عبارة الدبوسي الأخيرة دليل على أن الاشتغال بالشرح والتفصيل والمناقشة ليس من شأن علم تخريج الفروع على الأصول بل ذلك من شأن علم الفقه المقلون.. وأن الوظيفة الأساسية لعلم تخريج الفروع على الأصول هي: الكشف عن أصول الفروع ، وتوضيح وجوه استنباطها منها ، وارتباطها بها .

(٤) أن بمعرفة أصول الفروع تتحدد النظائر والأشباه ، وتتكشف الفروق بين المسائل المتشابهة في الصور ، وتتجلى الجموع بين المسائل المتخالفة في الصور .. وبذلك كله تتمهد الطريق للتقعيد ، والتنظير على الوجه السليم من الاضطراب والتناقض .

### **ثانياً: أما المنهج التطبيقي للإمامين في عملية تخريج الفروع على**

#### **الأصول فيوضحه المثال التالي :**

قال أبو الليث :

« القسم الثامن : الذي فيه خلاف بين أصحابنا وبين الشافعي رحمه الله .. »  
ثم أخذ في ذكر الأصول التي اشتمل عليها هذا القسم ، مخرجاً على كل واحد منها عدة فروع ، إلى نهاية القسم<sup>(١)</sup> .

● وحيث إن الأصول والفروع هي هي ( تقريباً ) عند السمرقندي والدبوسي ، وإن كتاب الدبوسي هو المطبوع المتداول بأيدي الطلبة والمتفقهين ، فقد آثرتُ نقل المثال منه ، مكتفياً بتوثيقه من كتاب السمرقندي المكتوب على الآلة ..

---

(١) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ٢٧٧-٣٧٠ .

- قال الإمام أبو زيد الدبوسي :

« القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا وبين الإمام القرشي أبي عبد الله محمد ابن إدريس الشافعي ، رحمه الله تعالى ..... »

- الأصل عند علمائنا : أن كل عبادة جاز نفلها على صفة في عموم الأحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الأحوال . كالصلاة قاعداً جاز نفلها في عموم الأحوال فجاز فرضها بحال ، وهو أن يكون مريضاً لا يستطيع القيام<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا مسائل :

(١) منها ما قال علماءنا : إذا نوى قبل الزوال في رمضان جاز صومه ؛ لأنه جاز نفلها بالنية قبل الزوال في عموم الأحوال فجاز فرضه بحال . وعند أبي عبد الله لا يجوز.

(٢) وعلى هذا قال أصحابنا : لو تحرى ونوى إلى جهة القبلة وصلى ، ثم ظهر أنه استدبر القبلة إن صلاته جائزة ؛ لأنه جاز نفلها على هذه الحالة بالاختيار ، فجاز الفرض بحال ، وهو حالة الاضطرار . وعند أبي عبد الله لا تجوز صلاته.

(٣) وعلى هذا قال علماءنا : إن صوم رمضان بنية مبهمة يجوز ، لأنه يجوز النفل على هذه الصفة فجاز فرضه بحال وعنده لا يجوز .

(٤) وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد : إذا دفع الزكاة من ماله لرجل على ظن أنه فقير ، ثم بان أنه غني ، أو ابنه ، أو ذمي ، أو هاشمي في إحدى الروايتين عند أبي حنيفة أنه يجوز ؛ لأنه يجوز صرف صدقة النافلة إلى هؤلاء في عموم الأحوال ، فجاز صرف صدقة الفرض على هذه الصفة بحال من الأحوال . وعند أبي يوسف والشافعي لا يجوز .

---

(١) الأصل في مثل هذا المقام أن يقول : ( وعند الإمام الشافعي : لا يجوز ذلك ) ؛ لبيان موقفه من الأصل نفسه ، قبل الانتقال إلى التخريج والتنظير .. لاحظ ذلك في جميع الأصول .



(٥) وعلى هذا قال علماؤنا : إذا حج عن الزَّمن الذي ليس بقادر على القيام فالحج جائز عنه ؛ لأنه يجوز له أن يحج عنه غيره حجة النفل في جميع الأحوال ، فجاز فرضه في هذه الصفة بحال . وعند أبي عبد الله لا يجوز .

(٦) وعلى هذا قال أصحابنا : إذا أعتق الرجل رقبة كافرة عن كفارة يمينه ، أو ظهاره ، أو إفطاره يجوز ؛ لأنه لو أعتقها تطوعاً جاز ، وكان متقرباً إلى الله تعالى في عموم الأحوال ، فإذا أعتق هذه الرقبة عن فرضه جاز أيضاً بحال من الأحوال . وعند أبي عبد الله لا يجوز .

(٧) وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : إذا صرف عن كفارة يمينه ، أو صدقة فطره إلى أهل الذمة أنه يجوز . وعند أبي يوسف والشافعي لا يجوز .

(٨) وعلى هذا قال أصحابنا : إن العريان يصلي بالإيماء قاعداً وهو أفضل عندنا . وعند الإمام القرشي أبي عبد الله الشافعي قائماً يركع ويسجد<sup>(١)</sup> .

- هذا وينبغي أن تلاحظ الحقائق التالية :

● أن الإمامين يذكران الأصل منسوباً إلى صاحبه أولاً ، ثم يردفانه بذكر رأي مخالفه في الأصل المذكور ، موضحين ذلك بمثال أو مثالين - إذا دعت الحاجة إلى ذلك - ثم يأخذان في تخريج بعض فروعِهِ عليه بعد قوله : ( وعلى هذا مسائل ، منها... ) أو قوله ( على هذا قال أصحابنا .. ) .

● يذكران الأصل محرراً مقررأً أولاً ، ثم يخرجان عليه أمثلة من فروعِهِ ، ولا يتعرضان لمناقشة الخلاف في الأصول ، أو في الفروع ، كما لا يتعرضان للتصحيح أو الترجيح ؛ لأن ذلك يعد خلطاً بين علم تخريج الفروع على الأصول وعلم الفقه المقارن .. وقد يتعرضان على رأي لأحد بالرد والإفساد إجمالاً ..

(١) تأسيس النظر ، ص ١٠٩-١١١ . انظر تأسيس النظائر الفقهية ، ص ٢٨٩-٢٨٧ .

وهذه الحقيقة واضحة من هذا المثال أتمّ الوضوح .. وهي كذلك في جميع العمل التطبيقي في الكتاين ..

● لم يكن الإمامان يعزوان الأصول والفروع إلى مصادرهما ، ولا كانا يسنداها إلى أصحابهما ، ولكن شهدت شهرة كتابيهما بالأمانة العلمية في النقل والنسبة ، وكانا بذلك على منهج معروف في عهدهم ، وخاصة في حالة التأليف الاختصاري..

● بلغ عدد الأصول المذكورة في هذا القسم الذي جرى فيه الخلاف بين الأئمة الحنفية وبين الإمام الشافعي ستة وعشرين أصلاً عند الدبوسي ، وخمسة وعشرين عند السمرقندي ، مخرّجاً على كل واحد منها عدد من الفروع الفقهية ، بعضها في الصلاة ، وبعضها في الصوم ، وبعضها في الزكاة ، وبعضها في الحج ، وبعضها في العتق ، وبعضها في اليمين ، مما يشهد لما يقال من أن القاعدة الفقهية تتضمن أحكاماً شرعية لاحصر لها من الأبواب الفقهية المختلفة ..

● ليس من مقاصد مؤسسي تخرّيج الفروع على الأصول الانتصار والتعصب للمذاهب التي ينتسبون إليها ، ويشهد لهذه الحقيقة موافقة بعض الأئمة الحنفية للإمام الشافعي في كثير من الأمثلة التي ذكرها الإمامان السمرقندي والدبوسي ، ومن تلك الأمثلة :

(١) الفرع الرابع من فروع هذا الأصل الذي مثلنا به ، فقد وافق الإمام أبو يوسف فيه الإمام الشافعي وخالف الإمام أبا حنيفة .

(٢) الفرع السابع من فروعه أيضاً ، حيث وافق محمد أبا حنيفة ، وأبو يوسف الشافعي .

٣) الفرع التاسع من فروع الأصل الأول من أصول هذا القسم ، حيث وافق كل من أبي يوسف ومحمد الشافعي ، مخالفين الإمام أبا حنيفة<sup>(١)</sup>.

٤) الفرع السادس من فروع الأصل الرابع من أصول هذا القسم أيضاً حيث وافق أبو يوسف الشافعي مخالفاً الأئمة الحنفية<sup>(٢)</sup>.

٥) الفرع الثالث من فروع الأصل الخامس من أصول هذا القسم ( الأصل الرابع عند السمرقندي ) فقد وافق أبو يوسف الشافعي كذلك ..<sup>(٣)</sup>.

● وذكر السمرقندي والدبوسي لهذه الأمثلة على حقيقتها دليل على أمانتهما العلمية ، وإيمانهما بأن الفروع الفقهية الاجتهادية لها حرمة شرعية ، فلا يجوز رد شيء منها بدون دليل شرعي ، ولا الانتصار لشيء منها لشخص قائله ، بل لقوة دليله وسلامته ، أما المردود منها فهو ما ظهر تصادمه مع دليل من الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس الجلي ، أو القاعدة الكلية المجمع عليها ، سالم من معارض مماثل .

- فكل ما خالف نصاً صريحاً أو ظاهراً من الكتاب ، أو السنة ، أو إجماعاً ، أو قياساً جلياً ، أو قاعدة كلية مجمعة عليها ، سالماً من معارض مماثل فهو باطل ، لا يجوز اتباعه بالإجماع<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ( الفرع الثامن ) ص ٢٨٢ ؛ تأسيس النظر ، ص ١٠٩ .

(٢) انظر : تأسيس النظر ، ص ١١٣ ، وهذا الأصل غير موجود في النسخة التي في يدي من تأسيس النظائر الفقهية .

(٣) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ( الفرع الثالث ) ص ٢٩٧ ؛ تأسيس النظر ، ص ١٤ .

(٤) انظر : كتاب القواعد لنقي الدين الحصني ، ٣/٣٣٩-٣٤٠ .

## المطلب الثاني :

### في نوعية الأصول المخرج عليها عند أبي الليث وأبي زيد .

- أورد كل من السمرقندي والدبوسي في كتابه :

- قواعد وضوابط وعللاً فقهية ، أطلق عليها اسم ( الأصول ) .
  - وطائفة قليلة من القواعد الأصولية تحت الاسم نفسه ، على اعتبارها قواعد فقهية ، لا على اعتبارها قواعد أصولية .
  - وقد سبقت الإشارة إلى أنه كما تذكر بعض نصوص القرآن ، وبعض نصوص السنة على أنها قواعد فقهية فكذلك تذكر بعض نصوص القواعد الأصولية على أنها قواعد فقهية ، لما فيها من معنى القواعد الفقهية ومدلولها .
- ولهذا السبب لم يكن علماء تخريج الفروع على الأصول ، وعلماء التقعيد الفقهي ، والتنظير الفقهي يهتمون بالإشارة إلى التفرقة بين ( الأصول التي عليها مدار الفروع الفقهية ) بتصنيفها إلى قواعد أصولية ، وقواعد فقهية ، وقواعد مقاصدية ، بل يطلقون عليها - جميعاً - اسم ( الأصول ) ، أو اسم ( القواعد ) وبالنظر إلى تنظير الفروع اسم ( الأشباه والنظائر ) ، وبالنظر إلى طريقة معرفة مآخذ الفروع اسم تخريج الفروع على الأصول .. وإذا وجد من صنفها إلى قواعد أصولية ، وقواعد فقهية فذلك بالنظر إلى الدلالة الأصلية لكل من الصنفين لا أكثر ولا أقل ..
- ومدار الحكم على قاعدة ما بأنها فقهية ، أو على أصل ما بأنه فقهي يتمثل في الضابط التالي :

كل قاعدة كانت مستمدة من نصوص الكتاب أو السنة ، أو المسائل الأصولية، أو الفروع الفقهية ، وكان موضوعها أفعال المكلفين فإنها فقهية .

ولذا كانت القواعد الفقهية بالنسبة للقواعد الأصولية فروعاً .. وكانت محكومة بها وخاضعة لها ..

● بلغ عدد الأصول الفقهية التي ذكرها السمرقندي أربعة وسبعين أصلاً وعند الدبوسي بلغ عددها ستة وثمانين أصلاً ، والظاهر أن الأصول المذكورة في الكتاين هي هي ، إلا أن محقق كتاب ( تأسيس النظائر الفقهية ) قد أدخل بعض الأصول في بعض مما قلل عددها عند السمرقندي ، هذا ماعدا القسم الأخير الذي يبدو واضحاً أن الدبوسي زاده ، وذكر فيه ضوابط وعللاً فقهية بلغت اثني عشر أصلاً .

● من الواضح أن كلاً من الإمام أبي الليث والإمام أبي زيد لم يكن يريد استقصاء الأصول الفقهية التي عليها مدار الفروع الحنفية ، بل إن عنوان كتاب كل منهما ناطق بأنه إنما يهدف إلى تأسيس هذا العلم ، وجعله علماً مستقلاً بذاته ، بعد أن كان مبثراً في كتب علم الفروع الفقهية ..

● وقد سبقهما إلى هذا الهدف الإمام أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي ، المتوفى سنة ٣٤٠هـ ، حيث صاغ حوالي ( ٤٠ ) قاعدة وضابطة فقهية ، وصفت بـ ( الأصول التي عليها مدار كتب فروع الأئمة الحنفية ) .. ولعله توفي قبل أن ينتهي من جمعها واستخلاصها ولذا لم يخرج عليها .. إلا أن الإمام الكرخي لم يقتصر على أصول المسائل الاجتهادية الخلافية ، بل جمع بين ما هو متفق عليه ، وما هو مختلف فيه .. ثم استمر التأليف في هذا العلم ، وتطويره إلى أن وصلت الأصول الفقهية إلى المئات ، وتنوعت إلى أنواع من علوم الأصول الفقهية ، كما هو واضح من كتاب الإمام ابن نجيم (الأشباه والنظائر) ، المتوفى سنة ٩٧٠هـ .

● إن الأصول المخرج عليها في كتابي السمرقندي والدبوسي تمثل أصول المسائل والفروع الفقهية الاجتهادية الخلافية ، أي القواعد والضوابط التي تضبط وتنظر الفروع الفقهية التي اختلف فيها الأئمة المجتهدون .. وقد صرح كل منهما بأنه إنما جمع في كتابه أصولاً إذا تدبرها الناظر فيها وتأملها عرف مجال النزاع ، ومدار التناطح عند التخاصم<sup>(١)</sup> ..

(١) انظر : تأسيس النظر ، ص ٩ ؛ تأسيس النظائر الفقهية ص ٢ ؛ دراسة محققة ص ١٣ .

• والكتابان يمثلان علمي ( التقعيد الفقهي ، والتنظير الفقهي ) أفضل تمثيل ،  
ويعدان - إلى جانب ذلك - نواة للفقهاء المقارن ، وقد علمنا أن لا منفذ إلى هذه  
العلوم إلا عن طريق علم تخريج الفروع على الأصول ..

- أمثلة من الأصول المخرج عليها عند السمرقندي والدبوسي .

• « الأصل عند الإمام أبي حنيفة : أن كل ما غير الفرض في أوله غير في  
آخره ، كنية الإقامة للمسافر ، واقتداء المسافر بالمقيم في الوقت » .

وقد ذكر الدبوسي هذا الأصل بهذه الصيغة نفسها ، ونسبه كل منهما إلى  
الإمام الكرخي ، وخرجا عليه اثني عشر فرعاً ، تعرف عند الحنفية بالمسائل الاثني  
عشرية ، وقد خالف الإمام فيها صاحبا أبو يوسف ومحمد ، بناء على مخالفتها في  
هذا الأصل <sup>(١)</sup> .

• « الأصل عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف : أن فساد أفعال الصلاة لا توجب  
فساد حرمتها ، وعند محمد وزفر : فساد أفعال الصلاة توجب فساد حرمتها » .

هذه صيغة الأصل عند كل من السمرقندي والدبوسي ، وقد خرج كل منهما  
عليه ثلاث مسائل خالف محمد وزفر فيها الإمامين أبا حنيفة وأبا يوسف <sup>(٢)</sup> .

• « الأصل عند أبي يوسف : أنه إذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه ،  
وعند أبي حنيفة يجوز أن يثبت ما في ضمنه وإن لم يصح .

ومحمد في أكثر هذه المسائل في هذا الأصل مع أبي حنيفة <sup>(٣)</sup> » .

وقد خرجا عليه حوالي ثلاث عشر مسألة فرعية ، خالف أبو يوسف فيها أبا  
حنيفة ، ووافق محمد في أكثرها <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ٣٧ - ٤٣ ؛ تأسيس النظر ، ص ١١ - ١٤ .

(٢) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ١٥٢ - ١٥٥ ؛ تأسيس النظر ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٣) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ١٦٦ - ١٣٧ ؛ تأسيس النظر ، ص ٦٣ - ٦٦ .

وعلى هذا النمط سار كل من السمرقندي والدبوسي في كتابه مقتصرًا على أمثلة من الخلاف :

- بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد بن الحسن .
  - بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف .
  - بين أبي يوسف وبين محمد .
  - بين الأئمة الحنفية الثلاثة وبين زفر .
  - بين الأئمة الحنفية وبين الإمام مالك .
  - بين الأئمة الحنفية وبين الإمام ابن أبي ليلى ، المعاصر لأبي حنيفة ، وكان مجتهداً مستقلاً ، غير منتسب لأحد من الأئمة المجتهدين .
- وصفه الذهبي بقوله : « وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقه »<sup>(١)</sup> ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

- بين الأئمة الحنفية وبين الإمام الشافعي .

ولقد كان الأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين محققاً فيما قاله عن كتابي ( تأسيس النظائر الفقهية ، وتأسيس النظر ) : « إن منهج الكتابين واحد ، والأصول والأمثلة التابعة لها ليس فيها اختلاف هام ، فهما إن لم يكونا كتاباً واحداً فهما متطابقان إلا في أمور يسيرة ، كتضمن ( تأسيس النظر ) زيادات محدودة في الأمثلة ، أو الأصول ، وكالاختلاف اليسير في صياغة بعض القواعد ، مما جعل دراسة أحد الكتابين دراسة للكتاب الآخر »<sup>(٢)</sup> .

(١) تهذيب سير أعلام النبلاء ، ترجمة ابن أبي ليلى رقم (٩٧٦) ؛ انظر : سير أعلام النبلاء ٣١٠/٦

(٢) التخريج عند الفقهاء و الأصوليين ، ص ١٠٨ .

## المطلب الثالث :

### في نوعية الفروع المخرجة والمذاهب المخرج فيها عند

#### السمرقندي والدبوسي .

- إن المسائل والفروع الفقهية التي خرجها كل من أبي الليث وأبي زيد ، تتمثل في الفروع الاجتهادية الخلافية ، التي تقابل كلاً من :
  - القواعد والضوابط الفقهية المختلف فيها .
  - الأحكام الشرعية الفرعية القطعية ، التي تمثل كليات الأبواب الفقهية ، وقطعياتها ، وأمهاها .
- والاختلاف في هذه الفروع يمثل الاختلاف الاجتهادي بين أئمة المذهب الحنفي بعضهم مع بعض ، أو بينهم وبين الإمام مالك ، أو الإمام ابن أبي ليلى ، أو الإمام الشافعي .
- والاختلاف بين الإمام أبي حنيفة وبين أصحابه : أبي يوسف ، ومحمد ، وزفر في هذه الأصول والفروع المخرج عليها ، دليل على إمامة هؤلاء ، وأنهم غير مقلدين له ، بل مجتهدون مثله في الأصول والفروع ..
- ورضا العلماء بمثل هذا الاختلاف في هذه الفروع الاجتهادية دليل على إيمان جميع الأئمة بأن كل مجتهد ملزم باتباع ما أداه إليه اجتهاده فيما فيه مجال للاجتهاد والاختلاف ، وأنهم يعتبرون ذلك رحمة وتوسعة على الأمة ..
- من الواضح أن الاختلاف في هذه الفروع مبني على الاختلاف في الأصول المخرج عليها ، مما يدل على أن الاختلاف في الأصول والقواعد سبب من أسباب الاختلاف بين الفقهاء في الفروع الفقهية المبنية عليها ..
- إن تخريج هذه الفروع الفقهية على الأصول المذكورة في هذين الكتابين ؛ لتنظيمها وتقعيدها ، يمثل عملية اجتهادية يقتدر بها على استنباط الأحكام الشرعية للنوازل والوقائع التي لا نص فيها ولا إجماع ..



— أما المذاهب الفقهية المخرج فيها عند السمرقندي والدبوسي فهي :

- (١) المذهب الحنفي .
- (٢) والمذهب المالكي .
- (٣) ومذهب ابن أبي ليلى .
- (٤) والمذهب الشافعي .

أما المذهب الحنبلي فإنهما لم يخرجاً فيه شيئاً من الفروع الفقهية ، فما السبب؟  
لا أعرف وجهاً وجيهاً لعدم ذكر أمثلة للخلاف بينهم وبين الإمام أحمد ..

● وما يقال من أنه معدود من المحدثين دون الفقهاء ليس بصحيح ، بل الحق أنه ( محدث ، حافظ ، فقيه ، مجتهد ) بكل ما لهذه الألفاظ من معان ، ومرام ، وأبعاد .. وقد كان مذهبه مشهوراً ومتبوعاً ، وكان مؤصلاً ومُفرعاً ، وكان محرراً ومشتهراً منذ ما قبل عصر كل من السمرقندي والدبوسي ، ويشهد لذلك مختصر الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤هـ ، أي قبل السمرقندي بتسع وثلاثين سنة ، وقبل الدبوسي بست وتسعين سنة .. مما يدل على أن الإصرار على عدم عدّ مذهبه الفقهي من المذاهب الاجتهادية الجديرة بالاتباع ليس إلا لوناً من التعصب المذموم .. ولكن يمكن أن يعذر السمرقندي والدبوسي بأن الإمام أحمد لم يجر له مع الأئمة الحنفية مناظرة ؛ حيث ولد بعد وفاة كل من أبي حنيفة وزفر ، وتوفي أبو يوسف وله ١٩ سنة ، وتوفي محمد وله خمس وعشرون سنة ، بخلاف من ذكر أمثلة لخلافهم مع أئمتهم .. هذا ، والله أعلم .

● وقد ذكر كل من السمرقندي والدبوسي قسماً خاصاً لخلافهم مع كل من الإمام مالك<sup>(١)</sup> ، والإمام ابن أبي ليلى<sup>(٢)</sup> ، والإمام الشافعي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ٢٥٤ — ٢٦٥ ؛ تأسيس النظر ، ص ٩٩ — ١٠٣ .

(٢) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ٢٦٦ — ٢٧٦ ؛ تأسيس النظر ، ص ١٠٣ — ١٠٧ .

(٣) انظر : تأسيس النظائر الفقهية ، ص ٢٧٧ — ٣٧٠ ؛ تأسيس النظر ، ص ١٠٧ — ١٣٨ .

- أما صفة نقل هذه الفروع المخرجة المنسوبة إلى الأئمة المجتهدين المذكورين في الكتاين ، فإن كلاً من السمرقندي والديبوسي لم يشر إلى المصادر التي نقل منها تلك الفروع ، ولا رواها مسندة إلى مستنبطها ..

● ولذا أمكن القول بأن تلك الفروع يحتمل أن تكون هي المعتمدة عند أتباع مذاهبهم ، المحررين لها أصولاً وفروعاً ، ويحتمل أن تكون على العكس من ذلك ..

● إلا أن تتبعها في كتب أصحابها ، أو كتب أتباعهم يعد من وظيفة علماء الفقه المقارن ، الذين يلزمهم استقصاء الأقوال والأدلة ، ثم فحصها نسبةً ، وصحةً ودلالةً ؛ لتجري المقارنة على الوجه الصحيح ، فتكون النتيجة سليمة وصحيحة ..

أما في مجال تخريج الفروع على الأصول ، وتنظير المسائل الفقهية ، وتقعيدها ، فإن الغرض يتحقق بصنيع الإمامين العظميين ..

● وبعبارة أخرى .. فإن علم تخريج الفروع على الأصول إنما يبين أن الفرع الفلاني هذا مستنبط من هذا الأصل الذي خرَّج عليه ، هذا هو الأساس في تخريج الفروع على الأصول ، فليس من مهمته البحث عن القول الصحيح ، أو الراجح ، أو المعتمد من المذهب الذي ينتسب إليه الفرع المخرج . بل إن ذلك من مهمة علم الفقه المقارن ..

## **المبحث الثاني :**

**نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند**

**الإمام أبي المناقب شهاب الدين الزنجاني .**

**ويشتمل على**

**ثلاثة مطالب ..**

## المطلب الأول :

في منهج الإمام أبي المناقب في تأليف كتابه ، وفي عملية

تخريج الفروع على الأصول .

أولاً : منهجه في تأليف الكتاب ، أي خطته المرسومة .

قدم لكتابه بمقدمة اشتملت على الأمور التالية :

(١) سمي الله سبحانه وتعالى ، وحمده ، وصلى على خيرته من خلقه ، محمد سيد ولد آدم ، عليهما الصلاة والسلام .

(٢) نبه على ما يلزم كل مقبل على علم من العلوم قبل الخوض فيه .

(٣) أشار إلى الأسباب والمقاصد التي حدثت به إلى تأليف كتابه ، ورسم المنهج الذي يلتزمه في عملية تخريج الفروع على الأصول .

(٤) نص على الاسم الذي اختاره لكتابه ، واصفاً إياه بأنه مطابق للمعنى والمضمون والمحتوى .

(٥) صرح بأنه تقرب به إلى أمين أمير المؤمنين أبي الحسن محمد بن محمد بن عبد الكريم ؛ إحياء لمعالم الدين ، وإبقاء لجميل ذكره في العالمين ، ثم دعا له وللخليفة أمير المؤمنين بدوام دولة المتقين ، وبأن يعز الله به الدنيا والدين ، وينصر به الإسلام والمسلمين <sup>(١)</sup> .

- ثم أخذ في وضع الكتاب وتأليفه ، مبوِّباً إياه على أبواب الفقه الإسلامي

على النحو التالي :

- |                   |                  |
|-------------------|------------------|
| ١- كتاب الطهارة . | ٢- كتاب الصلاة . |
| ٣- كتاب الزكاة .  | ٤- كتاب الصوم .  |
| ٥- كتاب الحج .    | ٦- كتاب البيوع . |

---

(١) انظر : ص ٣٣ - ٣٧ .

- ٧- مسائل الربا .  
 ٨- مسائل الرهن .  
 ٩- مسائل الوكالة .  
 ١٠- مسائل الإقرار .  
 ١١- كتاب الغصب .  
 ١٢- مسائل الإجارة .  
 ١٣- مسائل الشفعة .  
 ١٤- مسائل المأذون .  
 ١٥- مسائل النذر والأهلية .  
 ١٦- قاعدة جامعة .  
 ١٧- كتاب النكاح .  
 ١٨- مسائل الصداق .  
 ١٩- مسائل اختلاف الدارين .  
 ٢٠- مسائل الطلاق .  
 ٢١- مسائل الرجعة .  
 ٢٢- مسائل النفقات .  
 ٢٣- كتاب الجراح .  
 ٢٤- كتاب الحدود والزنا .  
 ٢٥- مسائل السرقة .  
 ٢٦- كتاب السير .  
 ٢٧- مسائل الأيمان .  
 ٢٨- مسائل الأقضية .  
 ٢٩- مسائل الشهادات .  
 ٣٠- مسائل العتق .  
 ٣١- مسائل الكتابة <sup>(١)</sup> .

- يلاحظ على هذه الخطة ما يلي :

(١) أن التبويب لم يكن مستوعباً لجميع أبواب الفقه .. ولا شيء في ذلك ؛ لأنه لم يلتزمه .

(٢) أن إيجابية هذا التبويب تظهر في تسهيل الوصول إلى الفروع المتعلقة بكل باب من أبواب الفقه .

(٣) لكن هذا المنهج لا يصلح مع القواعد الفقهية ؛ لأن فروعها تتوزع على أبواب شتى من أبواب الفقه ؛ إذ يترتب عليه ذكر بعض فروع القاعدة في غير مظاهرها ،

(١) انظر : ص ٣٨ — ٣٩٠ .

كما هو واضح من تخريجات الإمام الزنجاني .. وهذا المنهج إنما يصلح في حق الضوابط الفقهية الخاصة بالأبواب .

(٤) وعلى كل حال فإن منهج الإمام الزنجاني يعتبر مبتكراً ، قابلاً للتطوير ، فعلى اللاحقين فعل ذلك ..

(٥) استخدم الزنجاني في بعض الأبواب مصطلح (كتاب) ، فيقول : كتاب الطهارة ، وكتاب النكاح ، وكتاب السير ، وفي بعضها مصطلح (مسائل) ، فيقول : مسائل الربا ، ومسائل الإجارة ، ومسائل الكتابة .

(٦) وكان يعنون بصيغة الجمع ، فيقول : مسائل كذا ، ومسائل كذا في كثير من الأبواب الفقهية ، ثم لا يورد في الباب إلا مسألة واحدة ، أي قاعدة واحدة فقط<sup>(١)</sup> .

(٧) وقد استخدم مصطلح (مسائل) ؛ بمعنى (فروع) ، كما استخدمه بمعنى (قواعد أو أصول) ، وفي ذلك تشويش ..

- وبالجملية .. فإن الظاهر من صنيع الإمام الزنجاني في وضع كتابه وتأليفه أنه ارتجله ، ولم يتمكن من استيعاب الأبواب الفقهية ، كما لم يتمكن من الإكثار من ذكر المسائل الأصولية ، وإن كان ذلك لا يلزمه ؛ لأنه قد صرح بأنه قاصد - في المقام الأول - أن يكون الكتاب مثلاً (أنموذجاً) .

- ومن هنا أمكن القول بأن الكتاب كان مسودة ، لم يتمكن المؤلف من تبييضه .. ولعل هذا هو السر في عدم شهرته ، وعدم اطلاع كثير ممن ترجموا للزنجاني عليه ، فلم يذكروه ، كما نبه على ذلك الأستاذ الدكتور يعقوب عبد الوهاب الباسين<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ص ١٤٠ ، ص ٢٠٣ ، ص ٢٠٨ ، ص ٢١٢ ، ص ٢٣٦ ، ص ٢٤٤ ، ص ٢٧٥ ، ص ٢٧٧ .

(٢) انظر : التخريج عند الفقهاء والأصوليين ، ص ١٢٢ .

## ثانياً منهج الزنجاني التطبيقي في عملية تخريج الفروع على الأصول .

مثال يوضح هذا المنهج : الزكاة مؤونة مالية وجبت للفقراء على الأغنياء ، ومعنى العبادة فيها تابع ، عند الشافعي ، وقال أبو حنيفة : إنها وجبت عبادة لله تعالى ابتداء ، وشرعت ارتياضاً للنفس .

قال الإمام أبو المناقب الزنجاني : « مسألة (٢) :

● معتقد الشافعي رحمه الله أن الزكاة مؤونة مالية وجبت للفقراء على الأغنياء ، بقرابة الإسلام على سبيل المواساة ، ومعنى العبادة تبع فيها ، وإنما أثبتته الشرع ترغيباً في أدائها ، حيث كانت النفوس مجبولة على الضنة والبخل ، فأمر بالتقرب إلى الله تعالى بها ليُطَمَّع في الثواب ، ويبادر إلى تحقيق المقصود .

- واحتج في ذلك بحصول مقصودها - مع الامتناع - قهراً ، وجواز التوكيل في أدائها ، وتحمل الزوج عن زوجته ، والسيد عن عبده .

● وقال أبو حنيفة رحمه الله : الزكاة وجبت عبادة لله تعالى ابتداء ، وشرعت ارتياضاً للنفس بتنقيص المال من حيث إن الاستغناء بالمال سبب للطغيان ، ووقوعه في الفساد ، قال الله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ \* إِنَّ رَأْيَ الْغَنِيِّ لَخَسِيفٌ﴾<sup>(١)</sup> .

والطغيان أثر في استحقاق العقاب في الآخرة ، وبالزكاة يحصل الارتياض والامتناع من الطغيان ، قال : ولا يلزم وجوبها على الأنبياء مع انتفاء استحقاق العقاب في حقهم ؛ لكونهم معصومين ؛ فإننا لا نعتبر العقاب باعتبار ذاته ، بل باعتبار سببه ، وسبب العقاب يصح منهم ، ولكن لا يوجد منهم باعتبار العصمة ، ولهذا صح نهيهم عن استحقاق العقوبات ، والنهي إنما يصح تعلقه بالممكن دون الممتنع .

(١) سورة العلق ٦/٧ .

- واحتج في ذلك بقوله ﷺ : ( بني الإسلام على خمس .. )<sup>(١)</sup> . وزعم أن الإسلام عبادة محضة ، وكذا سائر أركانه ، والزكاة من جملتها ، فيجب أن تكون كذلك .

• ويتفرع عن هذا الأصل مسائل (فروع) :

(١) منها : أن الزكاة تجب على الصبي ، والمجنون عندنا ، كما تجب عليهما سائر المؤن المالية . وعندهم : لا تجب ؛ إذ لا عقاب ولا طغيان في حقهما ، فتتمحض الزكاة إضراراً .

(٢) ومنها : أن الزكاة لا تسقط بموت من هي عليه ، عندنا ، بل تخرج من رأس المال . وعندهم : لا تؤخذ من تركته ؛ لامتناع حصول الابتلاء (التكليف) في حقه ، ووقوع العقاب .

(٣) ومنها : أن الزكاة تجب على المديون ، عندنا ؛ لاستغنائه بما في يده ، وتعلق الدين بذمته . وعندهم : لا تجب ؛ لامتناع الارتياض في حقه لكونه مقهوراً بالدين ، ممتنعاً عن الطغيان .

(٤) ومنها : أن الزكاة تجب في حال الضمان والإخراج بعد عود المال . وعندهم : لا تجب ؛ لأن هذا المال ليس سبباً لوقوعه في الطغيان .

(٥) ومنها : أن الزكاة لا تجب في الحلبي المباح ، عندنا ؛ لأنه متعلق حاجة المالك ، وفي إيجابها إبطال لمعنى المواساة . وعندهم : تجب ؛ لأن حاجة التحلي لا تمنع من الوقوع في الطغيان ، فتجب الزكاة ليحصل الارتياض .

(٦) ومنها : أن المستفاد في أثناء الحول لا يضم إلى ما عنده ، بل يستأنف له حول عندنا . وقال أبو حنيفة رحمته الله : يضم إلى ما عنده ، وصورة المسألة ما إذا ملك

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب ( دعاؤكم ) إيمانكم لقوله عز وجل ، حديث (٨) ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ، حديث (١٦) .



نصاباً وفي ملكه نصاب قد مضت عليه ستة أشهر — مثلاً — فعندنا يفرد ما يملكه ثانياً بحول مستأنف ؛ تحقيقاً لمعنى الرفق بالمالك في المؤمن المالية ؛ إذ الوجوب في باب المؤمن والنفقات إنما يتعلق بالفاضل عن أصناف الحاجات ، وأنواع المهمات على سبيل اليسر والسهولة ، مقدراً بقدر الضرورة ، وفي تكليف الأداء قبل مظنة الاستنماء عسر و حرج . وعندهم : إذا تم حول الأصل زكى الجميع تحقيقاً لمعنى العبادة بالابتلاء والامتحان .

(٧) ومنها : أن أحد النقيدين لا يضم إلى الآخر في كمال النصاب ، عندنا ؛ اتباعاً لقاعدة اليسر ؛ لأن الضم بالقيمة يتضمن عسراً وحرماً . وعندهم : يضم أحدهما إلى الآخر ؛ لاشتراكهما في المعنى المطلوب منهما ، وهو الإعداد للنماء .

(٨) ومنها : أن الخلطة مؤثرة في الزكاة ، فتجعل المالكين كمال واحد ، والمالكين كمالك واحد ، حتى لو كان لأحدهما عشرون من الغنم ، وللآخر عشرون ، وخطاهما ، واجتمعت شرائطهما وجبت عليهما الزكاة بعد الحول ، فيخرجان شاة من الأربعين ، بناء على ما ذكرنا من كونها مؤونة مالية ، والركن فيهما المال ، ولا نظر إلى المالك ، بل إلى المال ، وعندهم : لا تجب ؛ لأنها عبادة ، والركن فيها الشخص المتعبد ، فإذا لم يكن غنياً يملك النصاب لم يكن من أهل هذه العبادة .

(٩) ومنها : أن العشر لا يجب فيما عدا الأقوات ، عندنا ؛ لأن شرع الزكاة لدفع الضروريات ، وسد الجوعات ، والضرورات تتعلق بالأقوات ، دون البقول والخضروات . وعندهم : يجب في كل ما ينبتة آدميون ، وكل ما يؤكل قوتاً ، وتحلياً ، وتفكهاً ، سوى الحشيش ، والقصب الفارسي ، مراعاة لمعنى الابتلاء والامتحان<sup>(١)</sup> .

(١) تخريج الفروع على الأصول ، ص ١١٠ — ١١٦ .

- وقد كان المنهج العملي للإمام أبي المناقب الزنجاني مطابقاً لما رسمه في خطته ( منهجه النظري ) ، كما وضحه المثال المذكور ، ويزداد وضوحاً في النقاط التالية :

● كان الإمام الزنجاني يذكر الأصل منسوباً إلى القائل به ، ثم يردفه بحجته محررة ، ثم يذكر رأي المخالف كذلك ، بدون تطويل في ذكر الحجج ، كما قال : « فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قاعدة ، وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين »<sup>(١)</sup>. وفي أحيان نادرة يغفل ذكر الحجج<sup>(٢)</sup> ..

● ولا يتعرض لمناقشة الخلاف في الأصل أو في فروع ، كما لا يتعرض للتصحيح ، أو الترجيح ، أو غير ذلك ، مما هو من وظائف علم الفقه المقارن ، إلا في أحيان قليلة عرضاً<sup>(٣)</sup>.

● ثم يخرج على الأصل المذكور بعض فروع الفقهية الناشئة منه ، والتي تختلف فيها الطرفان بناء على اختلافهما فيه .. كما قال : « ثم رددت الفروع الناشئة منها إليها »<sup>(٤)</sup>.

● اقتصر على إيراد المسائل الأصولية التي عليها مدار الاختلاف الفقهي في الفروع الاجتهادية ، معللاً اقتصاره عليها بأنه رام الاختصار ، وهذا نص قوله : « اقتصر على ذكر المسائل التي تشتمل عليها تعاليق الخلاف ؛ روماً للاختصار »<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا إشارة دقيقة من الزنجاني إلى حقيقة يغفل عنها كثير من الباحثين في علم تخريج الفروع على الأصول ، والحقيقة هي أن هذا العلم أعم من أن ينحصر في المختلف فيه من الأصول والفروع ، ولكنه إنما اقتصر عليه اختصاراً ؛ لأن الحاجة إليه أشد ..

---

(١) ص ٣٥ .

(٢) انظر : ص ٥٠ ، ص ٧١ .

(٣) انظر : ص ٤٧ ، ص ١٣٢ ، ص ١٣٣ ، ص ٢٢٣ ، ص ٢٤٦ ، ص ٢٨١ ، ص ٢٨٥ .

(٤) ص ٣٥ .

(٥) ص ٣٥ .

● وواضح من المثال المذكور أن الكتاب يحقق ما يرمي إليه المؤلف من أن يكون مثلاً يهتدى به ، ونبراساً يسترشد به إلى ما لم يكن مذكوراً في الكتاب ، ويقتدر به على ممارسة عملية تخريج الفروع على الأصول بإتقان وإحكام ، فكان كما قال : « وجعلتُ ما ذكرته أنموذجاً لما لم أذكره ، ودليلاً على الذي لا تراه من الذي ترى »<sup>(١)</sup> .

● ويشهد المثال المذكور بصدق المؤلف في قوله : « وسميته بتخريج الفروع على الأصول ؛ تطبيقاً للاسم على المعنى »<sup>(٢)</sup> ، فقد كان الاسم مطابقاً لمساماه ، وكان اللفظ حاملاً لمعناه الحقيقي ، وكان المضمون ناطقاً بصحة الدعوى ..

● يلاحظ في قوله : « ويتفرع عن هذا الأصل مسائل » ، أنه استعمل مصطلح (مسائل) مريداً به مصطلح ( فروع ) ، وفي هذا خلط بين المصطلحات ، فسلامة المنهج تقتضي أن يجري على نهج واحد ، فحيث أنه استعمل مصطلح (مسائل) مريداً به مصطلح ( قواعد وأصول) لزم أن يستمر على استعمال مصطلح ( فروع ) في المسائل الفرعية ، وقد سبق أن أشرت إلى هذا من قبل .

● كان الإمام الزنجاني يركز على تحري الخلاف الجاري بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة ، ولكنه في أحيان كثيرة يكتفي بالخلاف الجاري بين أصحابهما ، وفي بعض الأحيان يذكر المعتزلة ، أو القدرية ، أو طائفة من المتكلمين ، وذلك في حين تكون المسألة في الحقيقة مشتركة بين علم أصول الفقه ، وعلم أصول الدين<sup>(٣)</sup> .

● وكان يعبر عن موقف صاحب القول — في الغالب — بمصطلح (المذهب) ، وفي بعض الأحيان يعبر عنه بمصطلح (المعتقد) ، فيقول — مثلاً — : مذهب الشافعي

(١) ص ٣٥ .

(٢) ص ٣٥ .

(٣) انظر : ص ٥٣ ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ ، ص ٧٩ ، ص ١١٩ ، ص ١٣٦ ، ص ١٣٨ ، ص ١٦٨ ،

ص ٢٨٥ ، ص ٣٠٦ ، ص ٣١٤ .

كذا ، ومعتقد الشافعي كذا ، وهذا يفيد تفسيراً لمعنى المذهب ببيان أنه مبني على ما اعتقده الفقيه في المسألة الاجتهادية بعد استفراغ وسعه ، وعجزه عن مزيد<sup>(١)</sup> .

● وعلى الرغم من كون الإمام الزنجاني منتسباً إلى المذهب الشافعي فإنه كان يذكر الحجج بشكل محايد - في الغالب الكثير - وكان هادئاً ، غير منتصر لمذهبه ، إلا في أحيان قليلة ينفلت من يده زمام الانضباط ، لكن لم يظهر لي أنه انتقد مذهبه ولو مرة واحدة .

● هناك عبارات تصدر عن الإمام الزنجاني أحياناً قليلة ، يفرض منهج البحث العلمي الرفيع استعمالها ، وخاصة في علم تخريج الفروع على الأصول ، الذي لا يقصد - في المقام الأول - إلى المقارنة بين الأقوال المختلفة في المسائل الاجتهادية . ومن تلك العبارات : عبارة (زعم) التي وردت في المثال المذكور ، وعبارة (الخصم)<sup>(٢)</sup> .

● فما أصدق لسان الزنجاني في وصفه لكتابه بقوله : « فتحرر الكتاب - مع صغر حجمه - حاوياً لقواعد الأصول ، جامعاً لقوانين الفروع »<sup>(٣)</sup> . فقد جاء الكتاب - حقاً - أنموذجاً لما لم يذكره ، ودليلاً للباحث على الذي لم يره من الذي رآه ، وكان كما أراد ، فقد أتحف ذوي التحقيق من المناظرين ، وأبهج الناظرين ، وكشف عن النبأ اليقين ، وذل مباحث المجتهدين ، وشفى غليل المسترشدين<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : ص ١٠٢ ، ص ١١٠ ، ص ١٩٧ ، ص ٢٢٥ ، ص ٢٩١ .

(٢) انظر : ص ٤٧ ، ص ١١٢ ، ص ١٢٧ - ١٢٩ ، ص ١٥٣ ، ص ١٦٨ ، ص ١٧٢ ، ص ٢٢٦ ، ص ٣٤٨ ، ص ٣٤٩ .

(٣) ص ٣٥ .

(٤) انظر : ص ٣٥ .

## المطلب الثاني :

### في نوعية الأصول المخرج عليها عند الإمام شهاب الدين

#### الزنجاني .

- إذا كان كل من أبي الليث وأبي زيد قد استعمل مصطلح ( الأصول ) فإن أبا المناقب قد وافقهما في الاستعمال في عنوان كتابه ( تخريج الفروع على الأصول ) ، ولكنه استعمل مصطلح ( المسائل ) في مضامين الكتاب بدلاً من مصطلح ( الأصول ، أو القواعد ) ، ولا شيء في ذلك ؛ لأن كلا المصطلحين مستعمل عند الأصوليين ، فيقال : مسائل أصول الفقه ، أي قواعده ، المسائل الأصولية بمعنى القواعد الأصولية ، كما يقال : الأحكام الأصولية ، أي القواعد الأصولية أيضاً <sup>(١)</sup> .

- ومن خلال مضمون كتاب كل واحد من هؤلاء الأئمة اتضح أن استعماله للفظ ( الأصول ) إنما هو من باب استعمال العام مع إرادة بعض أفرادها ، أو من بلب استعمال الكل مراداً به البعض ..

فإذا كان يغلب على الأصول التي خرج عليها كل من أبي الليث وأبي زيد طابع ( القواعد والضوابط الفقهية ) فإن الطابع الغالب على الأصول التي خرج عليها أبو المناقب هو طابع ( القواعد الأصولية ) ، أي القواعد الأصولية التي لها دلالتان ، دلالة أصولية تستنبط بواسطتها الأحكام الفرعية من الأدلة التفصيلية ، ودلالة فقهية تضبط بها الأحكام الفرعية المستنبطة ، وتحفظ بها وتنظر ..

ولهذا كان التركيز على الدلالة الأصولية فيها حين تذكر في كتب ( أصول الفقه ) بمعناه الخاص ، وعلى الدلالة الفقهية فيها إذا ذكرت في كتب ( قواعد الفقه ) أو كتب ( تخريج الفروع على الأصول ) ، أو كتب ( الأشباه والنظائر ) .

---

(١) راجع : التبصرة في أصول الفقه ، للإمام الشيرازي ؛ الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام سيف الدين الأمدي ، وغيرهما .

ويعرف كون دلالتها فقهية بالنظر إلى موضوعها ، فحيث كان موضوعها أفعال المكلفين ، أو الأحكام الفرعية الفقهية المستنبطة فهي فقهية بكل تأكيد ..

- وقد صنف محقق كتاب ( تخريج الفروع على الأصول ) للزنجاني الأصول المذكورة فيه إلى صنفين ، حكم على أحدهما بأنها قواعد أصولية ، وعلى الثاني بأنها قواعد فقهية ، وبلغ عدد الصنف الأول — حسب إحصائه — حوالي (٦٤) قاعدة أصولية ، وعدد الصنف الثاني حوالي (٣٤) قاعدة فقهية ، وذلك بالنظر إلى الدلالة الأصلية في كل من الصنفين <sup>(١)</sup> أما بالنظر إلى مقتضى الواقع العملي ، فإنها كلها أدلة وقواعد وضوابط فقهية بحسب دلالتها الفقهية ..

- ظهر كتاب الإمام أبي المناقب ( تخريج الفروع على الأصول ) في أواسط القرن السابع الهجري ؛ ليمثل فيه كيان هذا العلم قائماً مستقلاً بنفسه ، فخطا به خطوات واسعة إلى الأمام ، آخذاً الاسم الحقيقي له ..

- وقد تفاوت حظ الأبواب الفقهية من الأصول المخرج عليها في كتاب (تخريج الفروع على الأصول) ، كما هو واضح فيما يلي :

- فقد حظي باب الربا بإحدى عشرة مسألة ( أصلاً ) .
- وحظي كل من باب الطهارة ، وباب الجراح بعشر مسائل (أصول) .
- وحظي باب النكاح بثماني مسائل (أصول) .
- وحظي باب الصلاة بسبع مسائل (أصول) .
- وحظي كل من باب الصوم ، وباب الطلاق بست مسائل (أصول) .
- وحظي باب الحدود والزنا بأربع مسائل (أصول) .
- وحظي كل من باب البيوع ، وباب الغصب ، وباب السير بثلاث مسائل (أصول) .

(١) انظر : تخريج الفروع على الأصول ، للزنجاني ، ص ٤٤٧ — ٤٤٩ .

● وحظي كل من باب الزكاة ، وباب النفقات ، وباب السرقة ، وباب الأيمان ، وباب الشهادات بمسألتين ( أصليين ) .

● بينما كان نصيب كل من ( باب الحج ، وباب الرهن ، وباب الوكالة ، وباب الإقرار ، وباب الإجارة ، وباب الشفعة ، وباب المأذون ، وباب النذور والأهلية ، وباب الصداق ، وباب اختلاف الدارين ، وباب الرجعة ، وباب الأقضية ، وباب العتق ، وباب الكتابة ) مسألة واحدة (أصلاً واحداً فقط ) <sup>(١)</sup> .

● وهناك قاعدة كلية عامة جامعة لجميع أبواب الفقه عنوانها الزنجاني بعنوان (قاعدة جامعة ) ثم قال :

« المشروعات أصلها حسن عند أهل الرأي (الحنفية) .. أما عندنا (الشافعية) فالحسن والقبح تابعان للأمر والنهي ... » <sup>(٢)</sup> .

فبلغ عدد المسائل الأصولية حسب هذا الإحصاء — محسوباً فيها القاعدة الجامعة — ستاً وتسعين مسألة (أصلاً) . علماً بأن بعض القواعد الأصولية إنما يأتي ذكرها عرضاً في أثناء توضيح المسائل الأصولية ، أو توجيه الفروع الفقهية ، مثل : « الحكم في محل النص يضاف إلى النص أو العلة ؟ » <sup>(٣)</sup> . ومثل قوله : « الإفساد في العبادات كالإتلاف في المحسوسات » <sup>(٤)</sup> .

ومثل قوله : « واليقين لا يرفع بالشك » ذكره في أثناء توضيحه لمسألة (راوي الأصل إذا أنكر رواية الفرع .. » <sup>(٥)</sup> ، وهي إحدى القواعد الفقهية الخمس الكبرى المجمع عليها ؛ لأنه بمعنى قاعدة ( الاستصحاب ) .

---

(١) راجع الأبواب عن طريق فهرس الأبواب الفقهية وما احتواه كل باب من المسائل الأصولية ص ٤١٣ — ٤٢٤ .

(٢) ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٣) ص ٤٨ .

(٤) تخريج الفروع على الأصول ، للإمام الزنجاني ، ص ٩٦ .

(٥) ص ٩٦ .

ومثل قوله : « ويلحق بأذيال هذا الأصل : مسألة ( قاعدة ) وهي : أن الموصى له في نوع من التصرف يقتصر ولا يتعدى عندنا ؛ لأنه يتصرف بالتفويض... »<sup>(١)</sup> .

ومثل « من منع الأصل منع الفرع »<sup>(٢)</sup> .

— اشتملت المسائل ( الأصول ) التي أوردها أبو المناقب في كتابه على أهم أنواع الأصول التي يخرج عليها علماء تخريج الفروع على الأصول ، وعلماء التقعيد والتنظير الفقهي .

— وفيما يلي أمثلة لنوع الأصول :

● أمثلة من الأدلة الإجمالية الكبرى : الأصل في الأحكام الشرعية التعبد ، عند الشافعي ، والتعليل عند أبي حنيفة .

بهذه المسألة ( الأصل ) بدأ الإمام أبو المناقب كتابه القيم ، إلا أن تحريره لم يكن كافياً في نظري ، وقد نسب إلى الإمام الشافعي أن الأصل عنده في الأحكام الشرعية التعبد ، ونسب إلى الإمام أبي حنيفة أن الأصل عنده في ذلك التعليل . وخرج عليها أحد عشر فرعاً فقهياً مختلفاً فيها بين الشافعي وأبي حنيفة بناء على اختلافهما في حقيقة القاعدة<sup>(٣)</sup> .

علماً بأن كلا الإمامين يقولان بالقياس ويقولان بالتعبد في بعض الأحكام ، وبالتعليل في بعضها الآخر ، وإنما خلافاً فيما هو الأصل فيها ؛ ليكون هو الاعتبار عند الاشتباه في كون حكم ما تعبدياً ، أو معللاً<sup>(٤)</sup> .. مما يبين بأن التعليل المقصود هنا أوسع وأعم من التعليل القياسي المتفق على القول به بين الأئمة الأربعة ..

---

(١) ص ٢٤٣ .

(٢) ص ٣٢٩ .

(٣) انظر : تخريج الفروع على الأصول ، للإمام الزنجاني ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ، ص ٣٨ — ٤٦ .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين ، ٣٠١/١ .



وهذه قاعدة أصولية فقهية كبرى ، تُعدُّ أساس علم المقاصد في الشريعة الإسلامية ، وقد ألفت فيها كتب ورسائل قديماً وحديثاً — ، وهي من المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين <sup>(١)</sup> .

(٢) المسألة ( القاعدة ) الخامسة من مسائل باب الربا : الاستصحاب .

قال الزنجاني : « مسألة — ٥ — :

الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم ، أو بقاء ما هو ثابت بالدليل ، وهو الملقب بالاستصحاب . حجة على الخصم عند أصحاب الشافعي رحمته الله ...

وذهبت الحنفية إلى أنه ليس بحجة على الخصم مطلقاً .. » ، ثم خرج عليها سبعة فروع فقهية مختلف فيها بين الشافعية والحنفية <sup>(٢)</sup> ، وهي إحدى القواعد الفقهية الخمس الكبرى المجمع عليها ؛ لأنه بمعنى قاعدة ( اليقين لا يزول بالشك ) .

(٣) المسألة ( القاعدة ) السادسة من مسائل باب الربا أيضاً : قول الصحابي .

قال الزنجاني : « مسألة — ٦ — :

لا حجة في قول الصحابي على انفراده ، عند الشافعي رحمته الله ولا يجب على من بعده تقليده ...

وقال أبو حنيفة رحمته الله : هو حجة ، يقدم على القياس ، إذا لم يخالفه أحد من نظرائه .... » ، ثم خرج عليها مسألة العينة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : الموافقات في أصول الشريعة ، للإمام الشاطبي ، ٤/٢ — ٥ ؛ الحكمة والتعليل في أفعال

الله تعالى ، للدكتور محمد ربيع هادي المدخلي ؛ المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول

الدين ، لشيخنا الأستاذ الدكتور محمد العروسي عبد القادر ، ص ٢٧١ — ٢٨٦ .

(٢) انظر : تخريج الفروع على الأصول ، ص ١٧٢ — ١٧٨ .

(٣) انظر : تخريج الفروع على الأصول ، ص ١٧٩ — ١٨٢ .

(٤) المسألة (القاعدة) السادسة من مسائل باب الجراح .

الاستدلال بالمصالح المرسلة .

قال الزنجاني : « مسألة : — ٦ — :

ذهب الشافعي رحمته الله إلى أن التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع ، وإن لم تكن مستندة إلى الجزئيات الخاصة المعينة جائز ... وذهبت الحنفية والقاضي من أصحابنا إلى منع الاستدلال بجنس هذه المصلحة ... » فخرج عليها مسائل <sup>(١)</sup> ، وهذه القاعدة هي إحدى القواعد الكبرى من قواعد علم مقاصد الشريعة ..

(٥) المسألة (القاعدة) الثانية من مسائل باب الأيمان: الاستدلال بشرع من قبلنا.

قال الزنجاني : « مسألة : — ٢ — :

شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ، عند الشافعي رحمته الله ... ونقل عن أبي حنيفة رحمته الله أنه قال : ما حكاه الله تعالى في كتابه من شرائع الماضين فهو شرع لنا .. » ثم خرج عليها مسألتين فقهيتين <sup>(٢)</sup> .

(٦) المسألة (القاعدة) الثالثة من مسائل باب السير : خبر الواحد المخالف للأصول .

قال الزنجاني : « مسألة : — ٣ — :

خبر الواحد إذا خالف قياس الأصول يقدم على القياس ، عند الشافعي رحمته الله ... وذهبت الحنفية إلى تقديم القياس عليه ... » ثم خرج عليها مسألة فرعية مختلفاً فيها بينهما <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : تخریج الفروع على الأصول ، ص ٣٢٠ — ٣٢٥ .

(٢) انظر : تخریج الفروع على الأصول ، ص ٣٦٩ — ٣٧١ .

(٣) انظر : تخریج الفروع على الأصول ، ص ٣٦٣ — ٣٦٥ .

## ومن تلك الأدلة الكبرى :

- الزيادة على النص <sup>(١)</sup> .
  - خبر الواحد فيما تعم به البلوى <sup>(٢)</sup> .
  - مخاطبة الكفار بفروع الإسلام <sup>(٣)</sup> .
  - اللفظ العام إذ ورد على سبب خاص <sup>(٤)</sup> .
- الحق أن المسائل الأصولية الواردة في الكتاب تستحق كل واحدة منها أن تكتب فيها رسالة جامعية متخصصة ، بل قد كتبت فيها رسائل مستقلة فعلاً <sup>(٥)</sup> .

## ● ومن القواعد الأصولية الفقهية :

- ما يجزئ المكلف إذا أمر بفعل <sup>(٦)</sup> .
  - إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز <sup>(٧)</sup> .
  - فعل الناسي والغافل <sup>(٨)</sup> .
- وغير ذلك من المسائل الأصولية ، وقد أحصاها المحقق وبلغ بها إلى (٦٤) قاعدة أصولية <sup>(٩)</sup> .

## من المسائل (القواعد والضوابط الفقهية) ما يلي بالإجمال :

- 
- (١) انظر : ص ٥٠ — ٥٢ .
  - (٢) انظر : ص ٦٢ — ٦٧ .
  - (٣) انظر : ص ٩٨ — ١٠١ .
  - (٤) انظر : ص ٣٥٩ — ٣٦٢ .
  - (٥) انظر : أثر الاختلاف ، للحن ؛ أثر الأدلة المختلف فيها للبغا ؛ الأدلة المختلف فيها وأثرها في الفقه الإسلامي ، أبو المكارم .
  - (٦) انظر : ص ٥٨ .
  - (٧) انظر : ص ٦٨ .
  - (٨) انظر : ص ٩٥ .
  - (٩) انظر : ص ٤٤٧ — ٤٤٨ .

- الإفساد في العبادات كالإتلاف في المحسوسات<sup>(١)</sup> .

- التراضي في العقود المالية<sup>(٢)</sup> .

- العلة المحرمة في الربا<sup>(٣)</sup> .

- اختلاف الدارين<sup>(٤)</sup> .

وغير ذلك من المسائل والضوابط الفقهية التي أحصاها المحقق في (٣٤) قاعدة وضابطة فقهية<sup>(٥)</sup> .

وخلاصة القول ما قاله الأستاذ الدكتور الباحسين : « لم يكن الكتاب خاصاً بتخريج الفروع على الأصول المعروفة في الاصطلاح (الخاص) ، بل كانت الأصول عنده واسعة شملت - إضافة إلى أصول الفقه وقواعده - القواعد والضوابط الفقهية أيضاً ، كما أن أصول الفقه عنده تناولت الأدلة الإجمالية الكبرى ، وما تفرع عليها من القواعد »<sup>(٦)</sup> .

هذا ، ومن الجدير بالملاحظة أن الإمام الزنجاني نبه إلى أنه قد تعمد الاختصار على إيراد الأصول التي عليها مدار الفروع الفقهية المختلف فيها ؛ روماً للاختصار ، لا على اعتبار أن تخريج الفروع على الأصول خاص بالمختلف فيه من الأصول والفروع ، بل لأجل أن الحاجة إليه أشد ؛ لداعية المقارنة بينها لقصد التصحيح ، أو الجمع ، أو الترجيح ، أو الاختيار ، كما قال : « واقتصرت على ذكر المسائل (الأصول) التي تشتمل عليها تعاليق الخلاف ، روماً للاختصار »<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : ص ٩٦ .

(٢) انظر : ص ١٤٣ .

(٣) انظر : ص ١٦٠ .

(٤) انظر : ص ٢٧٧ .

(٥) انظر : ص ٤٤٩ .

(٦) انظر : التخريج عند الفقهاء والأصوليين ، ص ١٢٤ .

(٧) تخريج الفروع على الأصول ، ص ٣٥ .

### المطلب الثالث :

### في نوعية الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها

#### عند الإمام الزنجاني .

● هناك وضع خاص بمصطلح (فروع) ، ومصطلح (مسائل) في كتاب الزنجاني، فمصطلح (مسائل) مرادف لمصطلح (أصول أو قواعد) ، فيريد بمسائل باب الطهارة — مثلاً — أصول باب الطهارة ، أي قواعده الأصولية والفقهية ، أما المسائل الفقهية فقد استعمل فيها كلا المصطلحين ، فيريد بفروع المسألة ، أو فروع الأصل ، الفروع الفقهية الناشئة من الأصل المذكور ..

● إن مما ينبغي أن يكون واضحاً عند دارسي علم تخريج الفروع على الأصول: أن الفروع المخرجة على الأصول هي — في الأساس — ناشئة منها ، أي مستنبطة منها ، وتخرجها عليها معناه بيان كونها ناشئة منها ، أو ناشئة بواسطتها من الأدلة التفصيلية ، وقد نبّه الإمام أبو المناقب على هذه الحقيقة ، حيث قال : « ثم رددت الفروع الناشئة منها إليها »<sup>(١)</sup> يعني أنه إنما يبدأ بذكر القاعدة الأصولية محررة مدللة ثم يخرج عليها الفروع التي هي — في الأساس — مستنبطة منها أو بها ..

● وبهذا عُلِمَ عدم منطقية ما يعترض به كثير من الباحثين على أصحاب كتب (تخريج الفروع على الأصول) من أن بعض الفروع المخرجة على أصل ما لا تمثل الأقوال الصحيحة ، أو الراجحة ، أو المعتمدة في المذهب المنسوب إليه تلك الفروع .. فعلم تخريج الفروع على الأصول إنما يبين أن الفرع الفلاني مستنبط — في الأساس — من هذا الأصل الذي خُرجَ عليه ، أو مستنبط بواسطته ، ولذلك نسب إليه ..

(١) ص ٣٥ .

أما تحري القول الصحيح ، أو الراجح ، أو المعتمد في المذهب فإنما يلزم العلم الذي يقوم بإجراء المقارنة بين الأقوال الفقهية المختلفة في المسألة الاجتهادية ؛ لأن مهمته بيان الصحيح ، أو الراجح منها ، حسب قوة دليله وسلامته من معارض مماثل..

● وحيث إن نوعية الفروع المخرجة إنما تتحدد بتحدد نوعية الأصول المخرج عليها ؛ لأن الفروع المخرجة إنما هي — في الأساس — ناشئة ومستنبطة من تلك الأصول المخرج عليها ، فإن الفروع المخرجة عند الإمام الزنجاني إنما هي من نوع الفروع الفقهية الاجتهادية ، لكنها أعلى مرتبة من الفروع المخرجة عند السمرقندي والدبوسي ؛ إذ الأصول عند الزنجاني عبارة عن الأصول والقواعد المستخرجة من الأصول ، أي من الكتاب ، أو السنة ، أو اللغة العربية لغة ( الوحي ) ، كما هو واضح من استدلالاته ، أما الأصول عند السمرقندي والدبوسي فهي — في الغالب — عبارة عن القواعد والضوابط المخرجة من الفروع الفقهية المروية عن الأئمة المجتهدين ، ولذا كانت علاقة الفروع المخرجة عند الزنجاني بالكتاب والسنة واضحة من خلال توجيهاته للمسائل الأصولية ، بخلاف الفروع المخرجة عند السمرقندي والدبوسي .. ومعلوم أن المسائل الاجتهادية مراتب في القوة حسب مراتب مآخذها وأصولها ، فكلما كان أصل الفرع ألصق بالكتاب أو السنة كان أقوى ، والعكس بالعكس ..

● لم يكن الإمام الزنجاني يعزو الأصول والفروع إلى كتب أصحابها ، ولا إلى كتب أتباعهم ، على عادة منهج كثير من المتقدمين ، لكن قيام المحقق بذلك أثبت اتصاف الزنجاني بالأمانة العلمية في النقل والنسبة ، وغيرهما ، كما هو واضح في الطبعة الثالثة التي منها النسخة التي بيدي ..

- أما المذاهب المخرج فيها فقد اقتصر الإمام الزنجاني - في المقام الأول - على المذهب الشافعي والمذهب الحنفي ، دون غيرهما ، إلا عرضاً أو تبعاً ؛ حيث ورد ذكر الإمام مالك في موضعين ، والإمام الثوري في موضع <sup>(١)</sup> .

- أما المذهب الحنبلي فلم يظهر لي ذكر له ، ولا للمذهب الظاهري لا قصداً ولا تبعاً ، ولكن لا يؤخذ الزنجاني على ذلك ؛ لأنه أشار في منهجه وخطته إلى أنه يقتصر على المذهبين ؛ حيث قال : « وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين » <sup>(٢)</sup> ، أي الطرفين المختلفين ، فقد ظهر المقصود بالجانبين من واقع الكتاب ومضمونه ..

● ووجه اقتصار الزنجاني على المذهبين المذكورين واضح ومعروف ؛ فإن المناظرة والمقارنة بين الأئمة الحنفية والأئمة الشافعية أمر قديم ومعروف ، في الأصول والفروع على السواء .

ومعلوم أن الإمام الشافعي وأتباعه هم الذين تصدروا أصحاب المذاهب الأخرى في التصدي لمناظرة الحنفية ومنازعتهم في كثير من المسائل الأصولية والفروعية ، ولذا كان الحنفية يعتبرون غيرهم من الأئمة تبعاً للشافعية في هذا الباب .. وعلى هذا المنهج المتعارف عليه بين المذهبين مشى الإمام الزنجاني ، وليس في ذلك انتقاص للمذاهب الاجتهادية الأخرى ، ولا إسقاط لها من الاعتبار ، كما هو واضح من تصريحه بأنه إنما قصد بكتابه هذا أن يكون مثلاً يحتذيه الراغبون في دراسة علم تخريج الفروع على الأصول وتعليمه ؛ حيث قال : « وجعلت ما ذكرته أنموذجاً لما لم أذكره ، ودليلاً على الذي لا تراه من الذي ترى » <sup>(٣)</sup> ، يعني أنه وضع كتابه للتدريب والتمرين على تخريج الفروع على الأصول ، وأن من أتقنه فإنه يمكنه تطبيقه في جميع المذاهب الفقهية ..

---

(١) انظر : تخريج الفروع على الأصول ، ص ٥٥ في الحديث عن المسألة الرابعة من مسائل كتاب الطهارة ، ص ٣٥٩ ، في الحديث عن المسألة الثانية من مسائل كتاب السير .

(٢) تخريج الفروع على الأصول ، ص ٣٥ .

(٣) تخريج الفروع على الأصول ، ص ٣٥ .

### **المبحث الثالث :**

**نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب  
عند الإمام الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد  
الحسيني التلمساني .  
ويشتمل على أربعة مطالب ..**



## المطلب الأول :

في التمهيد بتجلية شبهة حول موضوع كتاب الإمام

الشريف التلمساني .

- تضاربت الآراء في موضوع كتاب الشريف التلمساني :

الرأي الأول : أنه كتاب مؤلف - بالأصالة - في علم تخريج الفروع على الأصول، وبهذا صرح أكثر الباحثين في فن تخريج الفروع على الأصول .

الرأي الثاني : أنه كتاب أصولي ، يعني أنه مؤلف - بالأصالة - في علم أصول الفقه، ومن أصحاب هذا الرأي : الأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين. فقد صرح بذلك فقال : « هذا الكتاب الأصولي مما أدخله كثير من الباحثين في إطار التخرّيج »<sup>(١)</sup> .

« وقد أكثر من ذكر الفروع الفقهية في مواضع كثيرة ، الأمر الذي دعا الكثيرين إلى ضمه إلى كتب التخرّيج ، ومما رشح ذلك لهم أن المصنف سمى كتابه (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ) »<sup>(٢)</sup> .

الرأي الثالث : أنه كتاب مؤلف في علم أسباب الاختلاف الفقهي بين الأئمة المجتهدين<sup>(٣)</sup> .

- التحقيق أن القول بأنه مؤلف في علم أصول الفقه غير صحيح ، بدليل أن التلمساني لم يكن يعمل في إطار موضوع علم أصول الفقه الذي هو رسم القواعد الأصولية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية .. بل كان

---

(١) التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين، ص ١٤٥ .

(٢) التخرّيج عند الفقهاء والأصوليين ، ص ١٤٦ — ١٤٧ ، انظر : دراسة الأستاذ الدكتور عبد

الوهاب بن عبد اللطيف لكتاب التلمساني ، ص ١٠ .

(٣) انظر : أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، ص ٩ — ١٠ .

يختار بعض القواعد الأصولية المقررة المسلمة عند أصحابها من الأئمة المجتهدين؛ حيث اعتمدوها في استنباط الأحكام الفقهية ، فيخرج عليها بعض فروعها المستنبطة منها ، أو المستنبطة من الأدلة التفصيلية بواسطتها .

وهذا عين تخريج الفروع على الأصول .. وإنما أوهم هؤلاء نظرهم إلى الجلب الأصولي من الكتاب ، وتركيزهم على ما أورده فيه من القواعد الأصولية الأصلية .. - أما القائلون بأن كتاب التلمساني مؤلف - خصيصاً - في علم أسباب الاختلاف الفقهي بين الأئمة المجتهدين ، فإنما أوهمهم نظرهم وتركيزهم على ما يظهر من الاختلاف ، عندما يخرج المصنف على كل قاعدة أصولية بعض فروعها ، بناء على اختلافهم فيها ، ناسين أن أسباب الاختلاف الذي يرجع إلى الاختلاف في بعض القواعد الأصولية ليس إلا سبباً واحداً من أسباب كثيرة تمثل موضوع علم أسباب الاختلاف بين الفقهاء ..

ومن المعلوم أنه لا مانع من اعتبار الكتب المؤلفة في علم تخريج الفروع على الأصول مصادر لعلم أسباب الاختلاف بين الفقهاء .. ففرق بين كون الكتاب مؤلفاً في الفن ، وبين كونه مصدراً له ، وذلك أن أسباب الاختلاف الفقهي غير منحصرة في سبب الاختلاف الذي يرجع إلى الاختلاف في بعض القواعد الأصولية ، وليست أسباب الاختلاف الفقهي هي موضوع الكتب المؤلفة في علم تخريج الفروع على الأصول <sup>(١)</sup> .

- فالحق أن الإمام الشريف التلمساني إنما صنف كتابه في علم تخريج الفروع على الأصول ، وهذا العلم وظيفته الأساسية التعريف بأنساب الفروع الفقهية ، والوصل بينها وبين أصولها .. وهذا عمل يستلزم بيان أسباب الاختلاف الذي يرجع إلى الاختلاف في الأصول المخرج عليها .. ويشهد لهذا الحق عدة حقائق :

---

(١) راجع : تحرير الفروق بين علم تخريج الفروع على الأصول وبين كل من علم الفقه المقارن ، وعلم أسباب الاختلاف بين المجتهدين ، ص ٢٨٨ - ٢٩٢ .

(١) تصريح التلمساني بكون كتابه موضوعاً في علم تخريج الفروع على الأصول ، كما هو واضح من عنوان الكتاب ، الذي ينطق بمقصوده ، ويعلن عنه بوضوح كامل (مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ) ، فبناء الفروع على الأصول ، معناه تخريجها على أصولها ومآخذها ..

(٢) الواقع العملي التطبيقي لمضمون الكتاب ، فالتلمساني إنما يذكر القاعدة الأصولية محررة ، مسلمة عند القائل بها ، ثم يردفها بتخريج بعض فروعها عليها ، مقروناً بدليله التفصيلي الذي استنبط منه بواسطة القاعدة الأصولية المخرج عليها.

(٣) تصريح التلمساني في مواضع كثيرة من كتابه بما يؤكد نفي كونه في كل من علم أصول الفقه ، وعلم الفقه بالأصالة .. ومن ذلك :

● قوله : « والجواب عن ذلك ما ثبت في أصول الفقه »<sup>(١)</sup> .

● وقوله : « إن خبر الواحد — عندنا — مقبول مطلقاً ، كما تقرر في أصول الفقه »<sup>(٢)</sup> .

● وقوله : « نعم ، إذا صرح الأصل بتكذيب الفرع علمنا أن أحدهما كاذب .. على ما تحقق في أصول الفقه »<sup>(٣)</sup> .

● وقوله : « بخلاف الرواية ؛ فإن الراوي يستنبه المروي عنه فيما روى ، وتمام هذا في الفقه »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن عبد اللطيف ، ص ١٦ .

(٢) ص ١٧ .

(٣) ص ١٩ .

(٤) ص ١٩ .

• وقوله : « واعلم أن المجهول الحال قد اختلف أهل الأصول في قبول روايته ،  
والمسألة مشروحة في علم الأصول »<sup>(١)</sup> .

• وقوله : « واعلم أن كل واحد منهما قد خالف أصله في الحج ؛ لنظرٍ ، محل  
بسطه كتب الفقه »<sup>(٢)</sup> .

• وقوله : « وعندنا في المذهب — في ذلك — قولان . ونظرنا فيه فقهي ،  
ومحله كتب الفقه »<sup>(٣)</sup> .

- كان الإمام الشريف التلمساني يكرر مثل هذه العبارات لمقصدتين اثنتين :

- (١) التأكيد على أنه يكتب في علم — ليس أصول الفقه ، ولا الفقه — بل في علمٍ  
جامعٍ بينهما ، وهو العلم المعروف بتخريج الفروع على الأصول .
- (٢) التأكيد على كونه منضبطاً وملتزماً بالموضوعية والمنهجية في تأليف كتابه كما  
صرح بذلك في أكثر من موضع ، ومن ذلك :

• قوله : « وفي الكلام عليه بحث يخرج عن المقصود »<sup>(٤)</sup> .

• وقوله : « وهذا بحث خارج عن المقصود »<sup>(٥)</sup> .

• وقوله : « ولكل من الفريقين ترجيحات لشبهه ، يخرج ذكرها عن  
المقصود »<sup>(٦)</sup> .

---

(١) ص ٢١ .

(٢) ص ٣٠ .

(٣) ص ٣٢ .

(٤) ص ٧٦ .

(٥) ص ٧٦ .

(٦) ص ١٢١ .

## المطلب الثاني :

في منهج الإمام الشريف التلمساني في تأليف كتابه ، وفي

عملية تخريج الفروع على الأصول .

أولاً : منهجه الذي يعني خطته المرسومة لتأليف كتابه .

تتمثل خطته في الآتي :

● مقدمة اشتملت على تسمية الله وحمده ؛ الذي خلق الخلق ليبرهنوا عليه ، وبعث فيهم رسلاً منهم يهدونهم إليه .. ثم صلى على الرسل وعلى محمد وآله ..

● ثم أشاد بفضل العلم بصفة عامة ، وبفضل علم الشريعة بصفة خاصة .. ثم أثنى على الإمام أمير المؤمنين أبي عنان المريني ، سلطان المغرب وأقاليم شمال أفريقيا في ذلك العهد ، وأشاد بعلمه وفضله في سياسة الدنيا بالدين ، مشيراً إلى أنه أراد بهذا الكتاب اكتساب القربة إليه ؛ ليكون له عوناً على إصلاح منهج التعليم الشرعي في دولته ، وتسييرها على الشريعة على بصيرة .. وأنه عزم على أن يجمع فيه نكتاً وعلماً من بديع الحقائق ، ورفع الدقائق .. معرباً عن أمله في أن يحظى مختصره بحسن قبول السلطان أبي عنان ؛ لأنه من أهل الفضل والكرم ، وأهل العلم النافع والعمل الصالح..

● ثم قال - ما مجمله - : اعلم أن ما يتمسك به المستدل على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية منحصر في جنسين : دليل بنفسه ، ومتضمن للدليل .

الجنس الأول - وهو الدليل بنفسه - : نوعان :

- أصل بنفسه ، وهو المستقل بنفسه .

- ولازم عن أصل ، وهو القياس بجميع صورته وأشكاله .

النوع الأول - وهو الأصل بنفسه - صنفان :

- أصل نقلي ، وهو الكتاب ، والسنة .

- وأصل عقلي ، وهو استصحاب الحال .

**الصف الأول - وهو الأصل النقلي -** يشتمل على أربعة أبواب في بيان ما يشترط فيه .

الباب الأول : في بيان أنه لابد أن يكون مسندا إلى المبلغ المبين وهو رسول الله محمد ﷺ .

الباب الثاني : في أنه لابد أن يكون متضح الدلالة على الحكم المطلوب .

الباب الثالث : في بيان أنه لابد أن يكون مستمر الأحكام ، غير منسوخ .

الباب الرابع : في بيان أنه لابد أن يكون راجحا على كل ما يعارضه .

**الصف الثاني - وهو الأصل العقلي -** : ضربان :

- الضرب الأول : استصحاب أمر عقلي ، أو حسي .

- والضرب الثاني : استصحاب حكم شرعي .

النوع الثاني من نوعي الجنس الأول - وهو الدليل اللازم عن أصل - ثلاثة أقسام ، وفي كل قسم باب .

الباب الأول : في قياس الطرد ...

الباب الثاني : في قياس العكس ...

الباب الثالث : في قياس الاستدلال ...

الجنس الثاني - وهو المتضمن للدليل - نوعان أيضا :

النوع الأول : الإجماع .

النوع الثاني : قول الصحابي<sup>(١)</sup> .

هذا ، ويلاحظ أن الإمام الشريف لم ينص على اسم كتابه ، ولذا وقع

اختلاف في اسمه ، فجاء بكل من الأسماء الآتية :

(١) مفتاح الوصول في علم الأصول .

---

(١) انظر : مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول - فقد أخذ التلمساني في الحديث عن

الخطبة ، ثم أكمل تفصيلها من خلال الكتاب ..

(٢) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول .

(٣) مفتاح الأصول في ابتناء الفروع على الأصول .

(٤) مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول .

وهذا الأخير هو المحقق ، فيوجه على النحو التالي :

● لعل التركيب الأصلي للاسم كان هكذا : (مفتاح الأصولي في بناء الفروع على الأصول ) ، فحذفت ياء المتكلم تخفيفاً ومراعاة للسجع ، فأصبح ( مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ) ، وهذا كثير في اللغة العربية ، وكثير في القرآن الكريم ..

● أو يكون المراد بـ (الأصول الأول ) العلماء القادرين على تخريج الفروع على أصولها ؛ لأنهم بالنسبة إلى غيرهم ممن لا يقدرّون على ذلك أصول ، وهم لهم فروع ، ومعلوم أن العالم يعتبر أصلاً لتلميذه ، وهو فرع له أو منه .. فالعنى على هذا التقدير: (مفتاح العلماء في تخريج الفروع على الأصول ) .

● أو يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأن يكون أصل التركيب هكذا : ( مفتاح علماء الأصول في بناء الفروع على الأصول ) ، فحذف المضاف وهو (علماء) وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأصبح التركيب هكذا : (مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ) .

وعلى كل تقدير فإن مقصود الشريف التلمساني أن يكون مختصره هذا مفتاحاً يفتح به العلماء باب التعرف على أنساب الفروع الفقهية<sup>(١)</sup> .

- والخطة مبتكرة ابتكاراً بديعاً ، وإن كان يمكن القول بأن أصلها مقتبس من خطط الإمامين الجليلين : أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي في كتابيه ( المعونة

---

(١) انظر : نيل الابتهاج ، ٤٣٧/٢ ؛ دراسة الشيخ أحمد عز الدين عبد الله للكتاب ، ص ٢٠ .

في الجدل ) ، أي في علم الجدل الأصولي . و(شرح اللمع في أصول الفقه ) ، وأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي في كتابيه ( إحكام الفصول في أحكام الأصول ) ، و(المنهاج في ترتيب الحجاج) ، وقد كانت هذه الكتب معدودة من مصادر الإمام الشريف التلمساني في مختصره هذا ، كما هو واضح في أسلوب علم الجدل الأصولي الفقهي ، الذي اتبعه في تخريج الفروع على الأصول .

### ثانياً : منهجه التطبيقي في عملية تخريج الفروع على الأصول .

قال الإمام الشريف التلمساني :

« الفصل الثاني : في المجمل .

قد قدمنا أن المجمل لا يكون متضح الدلالة ؛ إذ لو اتضح مدلوله لم يكن مجملاً<sup>(١)</sup> ، فينحصر الكلام في المجمل في ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : في التعريف بأسباب الإجمال .

اعلم أن الإجمال تابع للاحتمال ، والاحتمال في اللفظ : إما في حالة الأفراد ، وإما في حالة التركيب . والاحتمال في حالة الأفراد : إما في نفس اللفظ ، وإما في تصريفه ، وإما في لواحقه . فهذه ثلاثة أقسام . والاحتمال في المركب : إما في اشتراك تأليفه بين معنيين ، وإما بتركيب المفصل ، وإما بتفصيل المركب . فهذه ثلاثة أقسام أيضاً . فجميع أسباب الاحتمال ستة أقسام .

السبب الأول : الاشتراك في نفس اللفظ .

● ومثاله : استدلال أصحابنا على أن الاعتداد بالأطهار ، بقوله تعالى :

﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾<sup>(٢)</sup> ، والقرء في اللغة : الطهر ، ومنه

قول الشاعر:

---

(١) انظر : مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ٤٢ ، والمجمل هو اللفظ

الذي يحتمل معنيين أو أكثر ، غير راجح في واحد منها ، سواء كان اللفظ مفرداً أم مركباً .

(٢) سورة البقرة / ٢٢٨ .



أفي كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيمة عزائكا  
مورثة مالا وفي الحي رفعة<sup>(١)</sup> لما ضاع فيها من قروء نساءكا<sup>(١)</sup>  
أي من أطهارهن بسبب الغزو .

● فتقول الحنفية : لفظ القراء يحتمل الحيض ، بدليل قول النبي ﷺ (دعي الصلاة أيام أقرائك)<sup>(٢)</sup> ، وإنما المراد : أيام الحيض ، لا أيام الطهر . والدليل على ثبوت الاشتراك بين المعنيين لغة : اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في ذلك ، وهم أهل اللغة .

● فإن كان المبتدئ بالاستدلال أصحابنا ، فعليهم بيان أن اللفظ أرجح في الطهر منه في الحيض ، فمنهم من رجح بما ذكره ابن الأنباري ، وهو أن القراء مفرداً يحتمل الطهر والحيض ، فإن جمع على أقرء فالمراد به الحيض ، كقوله ﷺ : (دعي الصلاة أيام أقرائك) ، وإن جمع على قروء ، فالمراد به الطهر ، كقول الشاعر :  
لما ضاع فيها من قروء نساءكا .

ولما جمع القراء في الآية على قروء ، دل على أن المراد به الطهر ، لا الحيض .  
● والحنفية يقدحون في هذا ، ويقولون : لو صح هذا لما اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في ذلك ؛ فإنهم أهل اللغة ، وأعرف بها ، فلما اختلفوا دل ذلك على بقاء الاحتمال جالة الجمع كما كان حالة الأفراد ، وقد قال الشاعر :  
يا رب ذي ضغن وضب فارض له قروء كقروء الحائض<sup>(٣)</sup>

---

(١) من قصيدة للأعشى الأكبر ، أبو بصير ميمون بن قيس البكري ، المتوفى سنة ٧هـ — ديوان الأعشى ، ص ١٣٢ .

(٢) رواه أبو داود ، في كتاب الطهارة ، باب في المرأة تستحاض ، حديث رقم (٢٨١) ، وصححه الألباني في كتابه (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) (٢٠٧) ، ١/٢٢٥ .

(٣) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ٤٥ — ٤٧ . والبيت المذكور نسبته ابن منظور في لسان العرب للشاعر المعروف بـ (ابن الأعرابي) ، ١٠٧٨/٢ .

وقوله : (له قروء كقروء الحائض) يعني أن هذا العدو والحاقد لعداوته أوقات تميج فيها ، كأوقات الحائض التي تحيض فيها . والقروء هنا : بمعنى الحيض .

— المطلب الثاني : في بيان القرائن المرجحة لأحد الاحتمالين ، وهي : إما

لفظية ، وإما سياقية ، وإما خارجية .

— القرينة اللفظية :

● مثالها : ما قدمنا عن ابن الأنباري في قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ، وهو : أن القراء إذا جمع على قروء ، فالمراد به الطهر لا الحيض ، والجمع قد يختلف باختلاف المعاني ، وإن كان اللفظ المفرد مشتركاً ، ألا ترى أن العود مشترك بين الخشبة — وجمعه إذ ذاك أعواد — وبين آلة الغناء — وجمعه إذ ذاك عيدان — وكذلك الأمر مشترك بين القول المخصوص — وجمعه إذ ذاك أوامر — وبين الفعل — وجمعه إذ ذاك أمور — .

● ومن ذلك قول أصحابنا : الأطهار مذكرة ، فيجب ذكر التاء في العدد المضاف إليها ، فيقال : ثلاثة أطهار . والحيض مؤنثة ، فيجب حذف التاء من العدد المضاف إليها ، فيقال : ثلاث حيض . ولما قال تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ بالتاء ، علمنا أنه أراد الأطهار .

● والحنفية يجيئون عن هذا بأن المعنى الواحد قد يكون له لفظان أحدهما مذكر ، والآخر مؤنث ، فيكون التأنيث فيه لفظياً لا معنوياً ، ألا ترى أنك تقول : جسد ، وجثة ، والمراد واحد . ثم تقول : ثلاثة أجساد ، وثلاث جثث ، ولما كان لفظ الحيضة مؤنثاً وجب حذف التاء في جمعه ، ولما كان لفظ القراء مذكراً وجب ذكر التاء في جمعه . فقس على هذه القرائن اللفظية أمثالها .

— القرينة السياقية :

● مثالها : احتجاج الحنفية وبعض أصحابنا على جواز انعقاد النكاح بلفظ الهبة ، بقوله تعالى : ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﴾<sup>(١)</sup> ، وإذا جاز انعقاد نكاح النبي ﷺ بلفظ الهبة جاز انعقاد أنكحة الأمة به بالقياس عليه .

(١) سورة الأحزاب / ٥٠ .

● فيقول الشافعي : لما قال الله تعالى : ﴿خالصة لك من دون المؤمنين﴾<sup>(١)</sup> ، دل ذلك على اختصاصه ﷺ ، بشيء دون المؤمنين ، فيحتمل أن يكون ذلك الشيء هو جواز النكاح بلا مهر ، ويحتمل أن يكون ذلك جواز انعقاد نكاحه بلفظ الهبة ، وإذا كان اللفظ محتملاً للمعنيين لم يصح القياس ، حتى يرجح أن المراد بالاختصاص هو ملك البضع من غير عوض ، لا جواز النكاح بلفظ الهبة .

● فيقول الأولون : سياق الآية يرجح أن المراد ملك البضع ، وذلك أن الآية سقت لبيان شرفه ﷺ على أمته ونفي الحرج عنه ، ولذلك قال تعالى : ﴿قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم لكي لا يكون عليك حرج﴾<sup>(٢)</sup> ، ولا شك أن الشرف لا يحصل بإباحة لفظ له ، وحجره على غيره ؛ إذ ليس في ذلك شرف ، بل إنما يحصل الشرف بإسقاط العوض عنه ، حتى يكون تعالى ذكر لنبه ﷺ ثلاثة أنواع من الإحلالات : إحلال نكاح بمهر ، وهو قوله تعالى : ﴿إنا أحللنا لك أزواجك التي آتيت أجورهن﴾<sup>(٣)</sup> ، وإحلال بملك اليمين ، وهو قوله تعالى : ﴿وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك﴾ ، وإحلال بلا مهر ، بل بتمليك مجرد ، وهو قوله تعالى : ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي﴾<sup>(٤)</sup> ، وأيضاً فالحرج المقصود نفيه من الآية ، إنما يكون بإيجاب العوض عليه ، لا بحجر لفظ عليه يؤدي المعنى المطلوب دونه ألفاظ كثيرة أسهل منه ، فهذا السياق كله على أن المراد بالخلوص هو : ملك البضع من غير مهر ، لا اللفظ .

(١) سورة الأحزاب / ٥٠ .

(٢) سورة الأحزاب / ٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب / ٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب / ٥٠ .

والقرائن الحالية قريبة من السياقية ، وهي لا تنضبط .

— القرينة الخارجية : وهي موافقة أحد المعنيين للدليل منفصل ، من نص ، أو

قياس ، أو عمل .

● مثال الأول : — وهو موافقة أحد المعنيين للنص — ما إذا قال أصحابنا :

المراد بالقروء الأطهار ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾<sup>(١)</sup> ، فأمر بطلاقهن طلاقاً يستعقب عدتهن ، ولا تتراخى العدة عنه ، وقد قرأ ابن مسعود « لقبل عدتهن » ، وليس ذلك إلا في الطهر لا في الحيض ، فإن الطلاق في الحيض حرام .

● والحنفية يرجحون احتمالهم بقرينة خارجية أيضاً ، فيقولون : قال الله تعالى :

﴿ واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر \* واللاتي لم يحضن ﴾<sup>(٢)</sup> ، فجعل الأشهر بدلاً عن الحيض ، لا عن الأطهار ، فدل أن الحيض أصل في العدة ، ألا ترى أنه تعالى قال في التيمم : ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ﴾<sup>(٣)</sup> ، فعلمنا أن الماء هو الأصل ، وأن الصعيد بدل عنه .

● وأما الثاني : — وهو موافقته للقياس — فمثاله : قول أصحابنا وأصحاب

الشافعي : إن العدة لما كانت مأموراً بها كانت عبادة من العبادات ، والشأن في العبادة أن الحيض ينافيها ، ولا تتأدى فيه ، فضلاً عن أن تتأدى به ، ألا ترى أن الصلاة ، والصيام ، والطواف لا تصح مع الحيض ، بخلاف الطهر ، فالقياس يقتضي في العدة أنها تتأدى بالطهر لا بالحيض ، وإذا كان كذلك وجب حمل القروء في الآية على الأطهار ، لا على الحيض .

(١) سورة الطلاق / ١ .

(٢) سورة الطلاق / ٤ .

(٣) سورة المائدة / ٦ .

● والخفية يرجحون احتمالهم أيضاً بقياس آخر ، وهو : أن القصد من العدة استبراء الرحم ، والعلامة الدالة على براءة الرحم في العادة إنما هو الحيض لا الطهر ، فإن الطهر يشترك فيه الحامل ، والحائض ، والحيض في الغالب مختص بالحائض ، ولذلك كان الاستبراء بالحيض لا بالطهر ، وإذا كان كذلك وجب حمل القروء في الآية على الحيض ، لا على الأطهار .

● وأما موافقته لعمل الصحابة فمثاله : احتجاج العلماء على وجوب غسل الرجلين بقوله : ﴿ وأرجلكم ﴾ ، بالنصب ، فيكون معطوفاً على قوله : ﴿ وجوهكم وأيديكم ﴾ .

● فيقول المعارض : يحتمل أن يكون معطوفاً على الوجه واليدين كما ذكرتم ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الرأس ، من قولهم : ما زيد بجبان ، ولا بجبل ، وقول الشاعر :

معاوي إننا بشر فأسجح<sup>(١)</sup> فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>(٢)</sup>  
ومع هذا الاحتمال فلا استدلال .

● والجواب عند العلماء : أنه لم ينقل عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، إلا الغسل لا المسح ، فكان ذلك دليلاً على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ وأرجلكم ﴾ الغسل ، ويكون معطوفاً على قوله ﴿ وجوهكم وأيديكم ﴾<sup>(٣)</sup> .

- ومن هذين المثالين ندرك - بوضوح - معالم المنهج التطبيقي للإمام الشريف التلمساني في عملية تخريج الفروع على الأصول ، ولمزيد توضيح لتلك المعالم نحاول رسمها في النقاط التالية :

---

(١) البيت للشاعر عقبة بن هيرة الأسدي ، وقيل : عقبة بن الحارث الأسدي ، يخاطب الخليفة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، يشكو إليه جور عماله وولاته ، انظر : شواهد المغني للسيوطي ، ٧٨٠/٢ .

(٢) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ٥٠ - ٥٢ .

• بوب كتابه تبويماً أصولياً مبتكراً ، يختلف عن التبويب الأصولي المعتاد في كتب أصول الفقه ، يتضح ذلك بإلقاء نظرة خاطفة على خطته ، وخطط كتب الأصول .

• يذكر الأصل أو الموضوع ، ويوضح المقصود منه بتعريف موجز محرر مبتكر في الغالب ، بعيداً عن الأسلوب المنطقي ، والجدال اللفظي ، وقد يشرح التعريف إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، كما في قياس الطرد مثلاً<sup>(١)</sup> .

• وفي كثير من الأحيان يهجم على الموضوع من غير أن يعرف به ، كما هو الحال في كل من الاستصحاب ، والعلة ، والاستدلال ، والإجماع ، وإجماع أهل المدينة ، وقول الصحابي ، وغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

• ويحرر الأصل أو الموضوع بما يمثل محل التراع في الغالب ، وقد يخرج عن ذلك في أحيان قليلة ، كما هو الحال في قول الصحابي ، فإنه لم يعرفه ولم يحرر محل التراع فيه<sup>(٣)</sup> .

• وإن استدل لشيء كان استدلاله بقدر ما يقرر الموضوع ، ويتفق مع منهج هذا العلم ، ومع أسلوب الاختصار .

• وأحياناً يقول — بعد تحرير الأصل أو الموضوع ، وقبل التخريج — : « ومما يبنى على هذا الأصل »<sup>(٤)</sup> ، و « مما يبنى على هذه المسألة »<sup>(٥)</sup> ، و « وعلى هذا

---

(١) انظر : مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ١٥٠ .

(٢) انظر : ص ١٠٣ ، ص ١١٢ ، ص ١٢٩ ، ص ١٣٢ ، ص ١٣٣ ، ص ١٣٣ .

(٣) انظر : ص ١٣٣ .

(٤) ص ٣٢ .

(٥) ص ٣٣ .

الأصل اختلف الفقهاء ..»<sup>(١)</sup>، وفي الغالب يأخذ في التخريج دون أن يقول شيئاً من ذلك ..

- ثم يذكر الفرع الفقهي المخرج على الأصل من خلال دليله التفصيلي ، منسوباً إلى القائل به من الأئمة المجتهدين . ولا يكثر من التخريج ..
- ثم يردفه باعتراض المخالف ، ويوضحه .. ثم يذكر جواب المستدل إن وجد

• ويتجنب كل ما محل بحثه كتب الأصول أو كتب الفقه ؛ لأن الأساس في علم تخريج الفروع على الأصول أن يأتي المخرج بالأصل كما هو عند الإمام الذي قال به ، واعتمده في الاستدلال ، والاستنباط ، ثم يخرج عليه بعض ما بناه عليه من الفروع الفقهية .

- فلا يدخل في التفصيلات ، ولا يسترسل مع الاعتراضات والمناقشات ، ولا يتوسع في الاستدلالات ، ولا يستقصي الأقوال المختلفة في الأصل ، أو الفرع ؛ لأن محل ذلك كله هو علم أصول الفقه المقارن ، أو علم الفقه المقارن ..

- ويلزم الحياد التام ، ويتزهر عن التعصب نزاهة واضحة ..
- ومع حياده فإنه لا يتحمل السكوت عما يراه الحق المبين ، أو الصواب المستبين ؛ لما قد يظهر له من الأدلة البينة الفاصلة ، فيبادر إلى القول : « والمحققون يرون جميعها للوجوب ..»<sup>(٢)</sup> ، و « والمحققون من الأصوليين ..»<sup>(٣)</sup> ، « والحق أن في ذلك خلافاً »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ص ٣٥ .

(٢) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ٢٩ ، ص ٣٠ .

(٣) ص ٣١ ، ص ٣٤ .

(٤) ص ٣٩ ، ٧٢ .

« وتحقيق المذهب .. »<sup>(١)</sup> ، و« التحقيق فيه... »<sup>(٢)</sup> ، و« التحقيق فيه التفصيل... »<sup>(٣)</sup> .

● وكما ثبت أنه قد يحقق ، فكذلك قد يرجح ، .. وبالجمله فإن تحقيقاته وترجيحاته دائرة مع الدليل والحق حيثما دارا ، ومع من كانا ، فحيناً مع المالكية ، وأخرى مع الحنفية ، وتارة مع الشافعية ، وأخرى مع غيرهم ، وطوراً مستقلاً ، وهكذا .

● وقد سبق أن ذكرت أكثر من مرة أن علم تخريج الفروع على الأصول هو قاعدة علم الفقه المقارن ، التي ينطلق منها ؛ ليكون سليماً ، فقد ظهرت هذه الحقيقة في كتاب التلمساني ظهوراً واضحاً من خلال عرضه (تخريج الفرع على أصله) بأسلوب جدلي أصولي فقهي ، وهذا العمل — بلا شك — يعد تمهيداً واضحاً لعلم الفقه المقارن .. ولذا كان يحقق أحياناً قليلة ، ويرجح في مرات أقل ، كل ذلك عرضاً لا قصداً ؛ لأنه غير داخل في وظيفة تخريج الفروع على الأصول .. - فما أعظم حظ التلمساني من توفيق الله تعالى ، فقد كان مختصره مفتاحاً أيما مفتاح لعلم تخريج الفروع على الأصول ، كما أراد أن يكون .. فمن أتقن استعمال هذا المفتاح كان ( علم تخريج الفروع على الأصول ) طوع تصرفه في أعلى مراتبه ، بإذن الله تعالى الكريم المنان ..

- ولذا أمكن القول بأن الله تعالى قد حقق للشریف التلمساني ما كان يتطلع إليه من وراء تأليف كتابه — وهو ما أعلن عنه — بقوله : « فأردت : (١) أن أضرب بهذا المختصر في اكتساب القرية إليه ( السلطان أبي عنان ) قدحاً معلّى وسهماً .

(١) ص ٤١ .

(٢) ص ٩٦ .

(٣) ص ١١٤ .



(٢) وأجمع فيه من بديع الحقائق ، ورفيع الدقائق نكتاً وعلماً»<sup>(١)</sup> .

● فلا محالة من أن أضم صوتي إلى صوت أحمد عز الدين عبد الله خلف الله في الإعلان عن مكانة هذا المختصر المبارك ، فنقول — معاً — : « لا أدل على أهمية هذا المصنف :

(١) من أن كل صفحة منه لا تخلو من مادة صالحة لأن تكون موضوعاً لرسالة جامعية .

(٢) وشرح هذا الكتاب الموجز يحتاج إلى مجلدات .

(٣) ونقترح دراسته في كليات الشريعة في العالم العربي بوجه خاص ، والإسلامي بوجه عام»<sup>(٢)</sup> .

- ومن أجمل صفات كتاب الشريف التلمساني جمعه بين اختصار العبارة ، واتضاح الدلالة ، فهو مختصر متضح ، ولذا يُعد من أفصح المختصرات ، وأبلغ الموجزات ، فيصدق عليه قولهم : خير الكلام ما قل ودل .

- وبكل ما تقدم عُلِمَ مدى صدق ما نُعت به الإمام التلمساني من أنه فارس المعقول والمنقول ، وصاحب الفروع والأصول .

---

(١) ص ١٤ .

(٢) مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ، بتحقيق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

## المطلب الثالث :

### في نوعية الأصول المخرج عليها عند

### الإمام الشريف التلمساني .

- تضمن كتاب الإمام الشريف التلمساني نوعين من الأصول الفقهية ، هما  
أهم أنواعها على الإطلاق :

● القواعد الأصولية ، المعروفة بالأدلة الإجمالية .

● مصادر التشريع الإسلامي ، المعروفة بالأدلة التفصيلية .

فمن الأدلة التفصيلية تؤخذ الفروع الفقهية بواسطة القواعد الأصولية ..

- من الواضح أن الطابع الغالب على القواعد الأصولية في كتاب التلمساني هو: النظر والتركيز على الدلالة الأصولية ، ولذا جمع بينها وبين الأدلة التفصيلية في التخريج عليها ؛ لأن الأخيرة هي الموضوع الرئيسي لعمل الأولى .

- ومعلوم أن تخريج الفروع على القواعد الأصولية معناه : بيان كون الفروع مستنبطة من الأدلة التفصيلية بواسطة القواعد الأصولية .. وذلك أن الأدلة التفصيلية هي : مصادر الفقه والتشريع في الإسلام ، والقواعد الأصولية هي : ضابط الفهم القويم ، وميزان الاستدلال المستقيم ، وقانون الاستنباط السليم .

فقد جاء مختصر التلمساني حاوياً :

- أهم أمهات القواعد الأصولية ، مخرجاً عليها كثيرٌ من فروعها الفقهية .

- وعدداً كبيراً من أمهات الأدلة التفصيلية ، مستندلاً على إثبات تلك

الفروع .. فقد اشتمل :

● على ما يزيد على أكثر من مائة وستين آية من آيات الأحكام .

● وعلى ما لا يقل عن مائتين واثنين وعشرين حديثاً من أحاديث الأحكام .

● وعلى ثمانية عشر أثراً من آثار الصحابة .

● وكمية كبيرة من الإجماعات ، والأقيسة الشرعية .

● وكمية كبيرة من الفروع الفقهية ، تقدر بأضعاف مجموع الأدلة التفصيلية ، مخرجاً كل واحد منها على دليله الإجمالي ، ودليله التفصيلي ، منسوباً إلى مستنبطه من الأئمة المجتهدين .

- وهذا يعني أن الإمام التلمساني جمع بين الفروع الفقهية ، وأدلتها التفصيلية ، وقواعدها الأصولية ؛ ليمثل تخريج الفروع على الأصول عنده تطوراً من أبداع أنواع التخريج ؛ لتدريب المتفقهين على الاستدلال ، والاستنباط ، والتخريج ، والتنظير ، والتأصيل ، والتقعيد .. فالتلمساني يخرج الفرع الفقهي على كل من دليله التفصيلي ، الذي استنبط منه ، ودليله الأصولي ، الذي استنبط بواسطته ، مبيناً وجه الاستدلال ، وكيفية الاستنباط ..

وبذلك يعرف المتفقه المتدرب وجه الاستدلال ، ووجه الاستنباط على أحسن ما يرام ، فيكون قد بلغ غاية ما يصبو إليه من معرفة أصل الفرع ومأخذه ، فيعرف كون الفرع معللاً ، أو غير معلل ، ويدرك حكمة تشريع الفرع ، ويعرف ما ينتمي إليه من المقاصد التشريعية العامة ، ونوع المصلحة التي يحققها من المصالح ، هل هي ضرورية ، أو حاجية ، أو تحسينية ..

- ومن هنا أمكن القول بأنه إذا كان التلمساني قد أحلى كتابه من القواعد الفقهية ، فقد أحلاه بالأدلة التفصيلية .. والقاعدة الوحيدة التي يمكن الحكم عليها — بوضوح — بأنها فقهية في كتاب التلمساني هي قاعدة (استصحاب الحال) ، التي تعد مشتركة بين علم أصول الفقه وعلم قواعد الفقه ؛ لأنها بمعنى قاعدة (اليقين لا يزول بالشك) ، وهي إحدى القواعد الفقهية الكلية الخمس الكبرى ..

- وبالجملية .. فإن الإمام الشريف التلمساني قد جمع في مختصره التخريجي بين أربعة علوم شرعية عظيمة ، هي :

(١) علم أصول الفقه ، أي علم القواعد الأصولية ، المعروفة بالأدلة الإجمالية .

(٢) علم الفروع الفقهية .

(٣) مصادر التشريع الإسلامي ، المعروفة بالأدلة التفصيلية ، التي منها أخذت الفروع بواسطة القواعد الأصولية .

(٤) علم الجدل الأصولي الفقهي .

وهذا نوع فريد في بابه ؛ فقد ربط علمُ تخريج الفروع على الأصول عند التلمساني بين الفروع الفقهية ، وقواعدها الأصولية ، وأدلتها التفصيلية في أسلوب جدلي أصولي فقهي ، بديع رفيع ، مبني على المناقشة اللطيفة ، المحلاة بالحكمة ، يهدف إلى شيء واحد فقط ، ألا وهو إظهار جهة الحق والصواب في المسألة الاجتهادية المختلف فيها ..

## المطلب الرابع :

### في نوعية الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها

#### عند الإمام الشريف التلمساني .

- إن الفروع المخرجة في كتاب التلمساني من أقوى الفروع الفقهية الاجتهادية المختلف فيها ؛ لأنها مسندة إلى أقوى أنواع الأصول الفقهية في آنٍ واحدٍ: الأدلة الإجمالية ( القواعد الأصولية ) ، والأدلة التفصيلية ( مصادر التشريع الإسلامي ) ، كما هو واضح لكل ناظر في الكتاب ..

- وبكل تأكيد فإن التدريب على كتاب التلمساني يخرج المتفقه متمهراً في الاستدلال ، والاستنباط ، والتخريج بصفة أقوى وأعمق وأدق ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنه يتعرف على أهم أصول الفرع الفقهي المخرج ( أصله التفصيلي ، وأصله الإجمالي ) .. والتمهر في التخريج على هذين الأصلين — على طريقة التلمساني — يسهل على المتفقه الوصول إلى معرفة مقاصد الشارع — من تشريع الأحكام ، والتكليف بها ، كما يمهّد له طريق التقعيد الفقهي الأصل ، والتنظير الفقهي المتين ، ويجعله متمكناً في علم الفقه المقارن ، كيف لا ؟ والفروع مخرجة على أصولها — من الأدلة الإجمالية ، مبيّنة مأخذها من الأدلة التفصيلية ، منسوبة إلى مستنبطياتها من الأئمة المجتهدين الموثقين ، متنوعة ومتوزعة على مختلف الأبواب الفقهية ، على ما تقتضيه القواعد من انتشار فروعها في أبواب شتى من أبواب الفقه الإسلامي ..

وبهذا علم أن الفروع المخرجة عند الإمام التلمساني أقوى — في الجملة — من الفروع المخرجة عند الزنجاني ؛ لأنها مخرجة على نوعين من الأصول الفقهية ، هما أهمها وأقواها ، بل هما أصولٌ ومصادر لبقية الأصول والقواعد والضوابط الفقهية ؛ إذ لا بد لها من اتصال النسب بهما ، والاستناد إليهما ..

- لم يكن الإمام التلمساني يبين المصادر التي نقل منها الأصول والفروع ، جرياً على العادة المتبعة في تأليف المختصرات في أصول الفقه ، وفروعه ، وسائر علومه ، منذ ما قبل عهده بزمان طويل ..

وذلك أن العلماء المتقدمين كانوا يتلقون العلم من الأئمة المشهود لهم بالتقدم والتمهر فيه ، وبالأمانة العلمية ، والاستقامة في الدين ، ثم يحفظونه من مصادره المصححة الموثقة المعتمدة ، حتى يصبحوا أوثق من كثير من الكتب ، بل يصبحوا مصححين ، موثقين ، محققين .. ولهذا لم يكونوا في حاجة إلى ذكر المصادر التي يستقون منها علومهم ؛ لأنهم حجة فيما يقولون ، وينقلون ، ويستنبطون ، بخلاف معظم العلماء المتأخرين ، فلا بد لهم من توثيق علومهم بعزوها إلى مصادرها ، وإلا لم تقبل ؛ لعدم الثقة بكثير منهم ؛ لما يظهر منهم من كثرة الخطأ أو الوهم ، إما لعدم حفظهم ، أو لضعف حفظهم ، وإما لاعتمادهم على الكتب في تلقي العلم أكثر من اعتمادهم على العلماء الراسخين ذوي التحقيق والتوثيق ..

ومع ذلك فقد بذل الباحث المحقق الشيخ محمد بن علي فركوس جهوداً كبيرة مضنية في توثيق الأصول والفروع ، وتخراج الآيات ، والأحاديث ، والآثار التي أوردها الإمام التلمساني في كتابه ، فتعرف على مصادره ، ووجدتها أصيلة ، فتأكدت الثقة بعلم الإمام الشريف التلمساني<sup>(١)</sup> .

- أما المذاهب المخرج فيها فإن الإمام الشريف التلمساني كاد يقتصر على المذاهب الثلاثة (الحنفي ، والمالكي ، والشافعي) اقتصاراً كلياً ، لكنه في أحيان نادرة ينقل من المذهب الحنبلي ، والمذهب الظاهري<sup>(٢)</sup> .

- وفي بعض الأحيان ينقل بعض الآراء الاجتهادية في بعض الأصول أو الفروع انفراداً بها أصحابها عن المذاهب التي ينتسبون إليها ؛ لبيان أن جميع اجتهادات الأئمة المجتهدين معتبرة شرعاً ، وأن ترجيح اجتهاد على اجتهاد إنما يكون بالدليل الشرعي .. مما يؤكد ما قيل من أن اختلاف الأئمة فيما فيه مجال للاجتهاد توسعة ورحمة على الأمة .

---

(١) انظر: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ومعه كتاب مثرات الغلط في الأدلة ،

للإمام الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني التلمساني ، المتوفى سنة ٧٧١هـ ، دراسة

وتحقيق محمد علي فركوس ، ص ٢٤٠ - ٢٤٥ . ثم تتبع الهوامش ..

(٢) انظر : مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ٥٠ ، ص ٨٢ ، وغيرهما ..

## **المبحث الرابع :**

**نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند**

**الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن**

**الأسنوي ..**

**ويشتمل على مطلبين ..**

## المطلب الأول :

**في منهج الإمام الأسنوي في تأليف كتابيه ، وفي عملية**

**تخريج الفروع على الأصول .**

**أولاً : منهجه النظري الذي يعني خطته المرسومة لتأليف كتابيه .**

- الخطة عند الإمام الأسنوي في كتابه (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول) تتكون — إجمالاً — من مقدمة ، وسبعة كتب ..

• أما المقدمة فقد اشتملت على الأمور التالية :

- (١) حمد الله تعالى ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .
- (٢) بيان أهمية علم أصول الفقه ، واصفاً إياه بأنه « مثار الأحكام الشرعية ، ومنار الفتاوى الفرعية » ، « والعمدة في الاجتهاد » ، « والركن الأعظم ، والأمر الأهم في الاجتهاد »<sup>(١)</sup> .

- (٣) تأكيد كون الإمام الشافعي أول من أفرد علم أصول الفقه بالتدوين والتصنيف .
- (٤) الإشارة إلى كونه هو قد تمهر في علم أصول الفقه ، وتبحر في علم فروع الفقه ، متأهلاً بذلك للتعريف بأنساب الفروع الفقهية المجهولة المآخذ ..
- (٥) الأسباب والمقاصد الباعثة له على تأليف الكتاب في علم تخريج الفروع على الأصول .

- (٦) رسم المنهج الذي يلتزم به في عملية تخريج الفروع على الأصول في الجملة ..
- (٧) بابين ..

**الأول : في الحكم الشرعي ، وتضمن ١٩ مسألة ( قاعدة ) ..**

**والثاني: في أركان الحكم الشرعي ، واشتمل على ٦ مسائل ( قواعد ) ..**

• ثم تناول الكتب السبعة على النحو التالي :

---

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ص ٤٣ ، ص ٤٥ .



الكتاب الأول : في القرآن الكريم ، وفيه خمسة أبواب ، وهي :

الأول : في الوضع .. والثاني في الأوامر والنواهي .. والثالث في العموم والخصوص .. والرابع في المحمل والمبين .. والخامس في الناسخ والمنسوخ .. في كل باب فصول ، وفي كل فصل مسائل ، أي قواعد أصولية ، ومجموع مسائل هذه الأبواب ١٢٥ مسألة ..

الكتاب الثاني : في السنة ، وفيه بابان ، الأول في أفعاله ﷺ والثاني في الأخبار ، ومجموع مسائلها ٧ مسائل ( قواعد ) ..

الكتاب الثالث : في الإجماع ، وفيه ٤ مسائل ..

الكتاب الرابع : في القياس ، وفيه ٩ مسائل ..

الكتاب الخامس : في دلائل مختلف فيها ، وفيه بابان ، الأول في المقبول من الدلائل المختلف فيها .. والثاني في المردود من الدلائل المختلف فيها ، ومجموع مسائلهما : ثلاث مسائل ..

الكتاب السادس : في التعادل ، والترجيح ، وفيه ٦ مسائل ..

الكتاب السابع : في الاجتهاد ، والإفتاء ، وفيه ٩ مسائل ..

• وواضح من هذه الخطة أن الكتاب مرتب ومبوب على ترتيب وتبويب الكتب الأصولية ، لا على ترتيب كتب الفقه وتبويبها ..

• وقد أطلق على كتابه هذا اسم ( التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ) ؛ ليكون مطابقاً لقوله : « وقد مهدت بكتابي هذا طريق التخرير لكل ذي مذهب ، وفتحت به باب التفريع لكل ذي مطلب .. » <sup>(١)</sup> .

- أما خطته في كتابه ( الكوكب الدرر في فروع الفقهية على الأصول النحوية ) فتكون - إجمالاً - من مقدمة ، وخمسة أبواب ..

---

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٤٧ .

● وقد اشتملت المقدمة على الأمور التالية :

- (١) حمد الله ، والشهادة بوحدانيتها سبحانه وتعالى ، وعبودية رسوله محمد ﷺ ..
- (٢) تمهيد ببيان كون علم الفقه متوقفاً استنباطه على فقه علم العربية ، والتمهيد في علم أصول الفقه ، مما يعني أن هذين العلمين يعدان من أهم مآخذ الفروع الفقهية ، وأصولها التي تخرج عليها ..
- (٣) إشادة بتفوق الإمام الشافعي في هذين العلمين ، وكونه أول من أفرد علم أصول الفقه بالتدوين والتأليف ، مما يدل على أصالة فقهه ومذهبه ..
- (٤) إشارة إلى كونه (الأسنوي) قد تمهر في هذين العلمين وعمره دون عشرين سنة ، وأنه قد ألف في كل منهما على الانفراد ، كما تبهر في فروع الفقه وعلومه ، مما جعله قادراً على رد كل فرع إلى أصله ، واكتشاف مأخذ كل مسألة فقهية ، مهما كانت دقيقة ..
- (٥) ولذلك استخار الله سبحانه وتعالى في تأليف كتابين ، أحدهما ممتزج من علم الفقه وعلم أصول الفقه ؛ لبيان كيفية تخريج الفقه على القواعد الأصولية .. وثانيهما ممتزج من علم الفقه وعلم العربية ؛ لبيان كيفية تخريج الفقه على القواعد النحوية ..
- (٦) وقد صرح عن مصادره المعتمدة في كل من علم الفقه ، وعلم العربية ..
- (٧) وحدد الأسباب والمقاصد الباعثة له على تأليف هذين الكتابين ..
- (٨) ورسم المنهج الذي يتبعه في وضع الكتابين ..

● أما الأبواب الخمسة فقد رتبها وعالجها على النحو التالي :

- الباب الأول: في الأسماء ، وفيه عشرة فصول .. وفي كل فصل مسائل نحوية ، أي أصول نحوية خرج على كل منهما جملة من الفروع الفقهية المستنبطة بواسطتها..
- والباب الثاني : في الأفعال ، وفيه تسع قواعد نحوية مخرجاً عليها ..

والباب الثالث : في الحروف ، وفيه سبعة فصول .. وفي كل منها قواعد نحوية مخرج عليها ..

والباب الرابع : في التراكيب ومعان متعلقة بها ، وفيه عشرة فصول ، وفي كل منها قواعد نحوية مخرج عليها ..

والباب الخامس : في الحقيقة والمجاز ، وفيه أربع قواعد مخرج عليها ..

● اخترع لكتابه اسماً يلائم غرابة موضوعه وجدّته ؛ فتخريج الفروع الفقهية على القواعد والقوانين النحوية لم يسبق إفراده بالتدوين قبل الإمام الأسنوي ، فكلن كتابه فيه كالكوكب الدرّي ، فسّمّاه ( الكوكب الدرّي فيما يتخرج من الفروع الفقهية على الأصول النحوية ) ..

### **ثانياً : منهجه التطبيقي في عملية تخريج الفروع على الأصول في كتابيه المذكورين .**

- أمثلة توضيحية من كتابي ( التمهيد ) و ( الكوكب ) :

● « مسألة (٦) :

العبادة إن وقعت في وقتها المعين لها أولاً شرعاً ، ولم تسبق بأخرى على نوع من الخلل كانت أداء . وإن سبقت بذلك كانت إعادة . وإن وقعت بعد الوقت المذكور كانت قضاء .

واحترزنا بقولنا في الأداء ( أولاً ) ، عن قضاء رمضان ؛ فإنه مؤقت بما قبل رمضان الذي بعده ، ومع ذلك هو قضاء ؛ لأنه توقيت ثان ، لا توقيت أول .

**إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة :**

(١) ما إذا أحرم بالحج ، ثم أفسده ، فإن المأتي به بعد ذلك يكون قضاء ، كما صرح به الأصحاب . وسببه أنه بمجرد إحرامه يضيق عليه الإتيان به في ذلك العام اتفاقاً . ولهذا لا يجوز له بقاؤه على إحرامه إلى عام آخر .

(٢) ومنها إذا أحرم بالصلاة في وقتها ، ثم أفسدها وأتى بها ثانياً في الوقت ، فإنه يكون أيضاً قضاء ، كذا صرح به القاضي الحسين في ( تعليقه ) ، والمتولي في ( التتمة ) ، والرويان في ( البحر ) ، كلهم في صفة الصلاة في الكلام على النية .  
وسببه أن وقت الإحرام بها قد فات ، والدليل عليه أنه لو أراد الخروج منها لم يجز ، على المعروف .

وخالفهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، فجزم بأنها تكون أداء . ذلك في كتاب ( اللمع ) له ، وهو من تصانيفه في أصول الفقه .  
وقياس الأول أن ذلك لو وقع في الجمعة ، لامتنع استئنافها ؛ لأن الجمعة لا تقضى ، وأنه لو وقع ذلك في الصلاة المقصورة ، لامتنع قصرها إذا منعنا قصر الفوائت <sup>(١)</sup> .

● « مسألة (٥) :

التعليل بالمظنة صحيح ، كتعليل جواز القصر وغيره من الرخص بالسفر الذي هو مظنة للمشقة ، وهو قريب من اختلاف النحاة في حد الضرورة المجوزة في الشعر ما يمتنع في غيره .

إذا علمت ذلك ، فللمسألة فروع :

(١) إذا قال لزوجته إن كنت حاملاً فأنت طالق ، وكان يطؤها ، وهي ممن تحبل ، فهل يجب التفريق إلى أن يستبرأها الزوج ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا ؛ لأن الأصل عدم الحمل ، وقيل : نعم ؛ لأن الوطء مظنة له .

(٢) اشتراط الشهوة في النقض بمس الأجانب ، والصحيح : عدم الاشتراط .

(٣) قالوا : يجوز للعبد أن يصوم بغير إذن السيد في وقت لا ضرر عليه فيه ، فإن كان فيه ضرر لم يجز إلا بإذنه ، لكن الضرر أمر مظنون ، وقد يظنه العبد غير مؤثر في الخدمة مع أنه مؤثر ، فلم يقولوا بالمنع مطلقاً تعليلاً بالمظنة .

---

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٦٣ - ٦٤ .

٤) جواز رجوع الأصول - كالأبناء والأمهات - فيما وهبته لفروعهم ، دون الأجانب ؛ لأن الأصول يقصدون مصلحة فروعهم ، فقد يرون في وقت أن المصلحة في الرجوع ، إما لقصد التأديب ، أو غير ذلك ، فجوزناه بخلاف الأجنبي ، واختلفوا في اشتراط هذه المصلحة لجواز الرجوع ، والصحيح : عدم اشتراطها ؛ تعليلا بالمظنة...

٥) أن المكره على الطلاق لو قدر التورية - كقوله : طارق ، بالراء ، ونحوه - فهل يلزمه ذلك ؟ على وجهين ، أصحهما : لا .

٦) جوزوا للمعتكف الخروج إلى بيته للأكل ، ولقضاء حاجة الإنسان ؛ لاستحيائه من فعل ذلك مع الطارقين هناك ، فلو اعتكف في موضع مغلق عليه كالمنارة مثلا ، أو كان المسجد نفسه مهجورا بغلقه على نفسه إذا دخل إليه ، فنتجه امتناع الخروج ؛ لانتفاء المعنى ، ويحتمل الجواز ، اعتبارا بالمظنة ، لا بآحاد الأفراد<sup>(١)</sup>.

#### ● « مسألة :

كما يطلق الكلام في اللغة على اللفظ ، يطلق أيضا على المعاني النفسانية .  
والصحيح - في الارتشاف ، وغيره - أنه إطلاق مجازي . وقيل : مشترك بينهما .  
وحكى غيره قولاً ثالثاً : أنه حقيقة في النفساني دون اللساني .

#### إذا علمت ذلك ، فمن فروع المسألة :

- (١) إذا حلف لا يتكلم ، أو لا يقرأ ، أو لا يذكر ، فإنه لا يحث إلا بما يتكلم به .
- (٢) ومنها : قالوا في حد الغيبة : إنها ذكر الشخص بما يكرهه ، ثم قال الغزالي في (الإحياء) - وتبعه النووي في (الأذكار) - : إنها تحصل بالقلب ، كما تحصل باللفظ .

---

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) ومنها : اختلاف أصحابنا في قوله عليه الصلاة والسلام : ( فإذا كان يوم صيام أحدكم فلا يرفث ، ولا يجهل ، فإن امرؤ شاتمته ، أو قاتله فليقل : إني صائم )<sup>(١)</sup> ، فهل يقول بقلبه ، أو لسانه ؟ فيه وجهان ، جزم الرافعي بالأول ، فقال : قال الأئمة كذا وكذا . ومعناه : أنه يذكر نفسه بذلك ؛ ليتجر ، فإنه لا معنى لذكره باللسان إلا إظهار العبادة ، وهو رياء . وقال النووي في ( الأذكلو ) وفي ( لغات التنبيه ) : أظهر الوجهين : أنه يقول بلسانه . وقال في ( شرح المذهب ) : إنه الأقوى . قال : فإن جمع بينهما فحسن . وقال : إنه يستحب تكراره مرتين ، أو ثلاثاً ؛ لأن ذلك أقرب إلى إمساك صاحبه عنه .

وحكى الروياني في ( البحر ) وجهاً ، واستحسنه ، أنه إن كان صوم رمضان فيقول بلسانه ، وإن كان نفلاً فيقول بقلبه . وحذف في ( الروضة ) ما نقله الرافعي عن الأئمة في المسألة <sup>(٢)</sup> .

#### ● « مسألة :

يطلق الكلام أيضاً على الكتابة ، والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء ، إلا أن الصحيح - كما قاله في الارتشاف - أنه إطلاق مجازي ، وليس من باب الاشتراك .  
إذا علمت ذلك ، فمن فروع المسألة :

- ١- ما إذا حلف لا يكلمه ، فكاتبه ، أو أشار إليه ، فإن فيه قولين مشهورين ، أصحهما : عدم الحنث ؛ لما ذكرناه .
- ٢- ومنها : من له زوجتان ، إذا قال : إحدهما طالق ، وأشار إلى واحدة منهما ، فإن الطلاق يقع عليها ، كما ستعرفه بعد هذا في أثناء كلامٍ ننقله عن الرافعي .

---

(١) رواه البخاري ، كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، رقم ( ١٨٩٤ ) ، ومسلم ، كتاب الصيام ،

باب حفظ اللسان للصائم ، باب فضل الصيام ، رقم ( ١١٥١ ) .

(٢) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

٣- ومنها : إذا كان قادراً على النطق فكتب : زوجتي فلانة طالق ، ولم ينو ، فالصحيح أن الطلاق لا يقع ، فإن نوى ، فوجوه ، أصحها : وقوعه ، وثالثها : وقوعها من الغائب ، دون الحاضر .

ويجري ما ذكرناه جميعه في البيع ، ونحوه .

واعلم أنا حيث شرطنا النية - ههنا - فالقياس اشتراطها في جميع اللفظ الذي لا بد منه ، لا في لفظ الطلاق خاصة ؛ لأننا إنما اشترطنا النية فيه لكونه غير ملفوظ به، لا لانتفاء الصراحة فيه .

وهذا المعنى موجود في الجميع ، وحينئذ فينوي الزوجة حين يكتب : زوجتي ، والطلاق حين يكتب طالق . فلو كان له زوجتان ، فإن عيّن واحدة بقلبه فلا كلام ، وإن لم يعيّن نظر - إن انتفى التعيين في خطه أيضاً - عيّن بعد ذلك ما أراد منهما ، وإن عيّن في الخط ، فالقياس أنه لا بد أن ينوي المعينة أيضاً عند كتابتها ، فإن لم ينوها فلا أثر لتعيينها بالخط .

نعم ، حكى الرافعي وجهين - من غير ترجيح - فيمن لو كان له زوجتان ، فقال : امرأتي طالق ، وأشار إلى إحدهما ، ثم قال : أردت الأخرى .

أحدهما : يقبل ذلك منه . والثاني : لا ، بل تطلقان . فيتجه جريان الوجهين هنا ؛ لأن التعيين بالخط لا يتقاعد عن الإشارة ، وقد علم من كلام الرافعي هنا أن الإشارة إذا لم يعارضها شيء يؤخذ بها .

وهذا هو الكلام الذي سبق في المثال السابق الوعد بذكره <sup>(١)</sup> .

- من خلال هذه الأمثلة يظهر لنا أن منهج الأسنوي التطبيقي مطابق لمنهجه

النظري الذي رسمه في مقدمتي كتابيه ، فقد كان :

---

(١) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

● يذكر القاعدة الأصولية أو النحوية ، موضحاً وجهات الأصوليين أو النحويين المختلفة فيها لقصد التهذيب والتنقيح في الغالب الكثير ..

● ثم يذكر بعض الفروع الناشئة من القاعدة ، مصدراً ذلك بقوله :  
« إذا علمت ذلك ، فمن فروع المسألة » <sup>(١)</sup> ، أو قوله : « إذا علمت ذلك ، فللمسألة فروع » <sup>(٢)</sup> .

● وتتلخص الفقرتان السابقتان في قوله : « فأذكر - أولاً - المسألة الأصولية ، أو النحوية مهذبة منقحة ، ثم أتبعها بذكر جملة مما يتفرع عليها ؛ ليكون ذلك تنبيهاً على ما لم أذكره » <sup>(٣)</sup> .

● حصر الأسنوي نفسه في المذهب الشافعي فيما يورده في كتابه ( التمهيد ) من القواعد الأصولية ، وفيما يورده فيه وفي ( الكوكب الدرّي ) من الفروع الفقهية .. وفي هذا الانحصار تضيق لمجال علم تخريج الفروع على الأصول .. وإن كان يشفع له أنه أراد التحقيق والتدقيق في عمله ؛ ليكون مثلاً يحتذى في المذاهب الأخرى ، كما صرح بذلك ، وأهاب بأربابها أن يسلكوا نفس المسلك الذي سلكه <sup>(٤)</sup> .

● وفي بعض الأحيان يوسع الكلام في القاعدة الأصولية أو المسألة الفرعية مستطرداً في الاستدلال أو الاعتراض ، في التصحيح أو الترجيح ، في الإبطال أو التزييف ..

---

(١) التمهيد ، ص ١١٨ ، الكوكب الدرّي ، ص ١٩٩ .

(٢) التمهيد ، ص ١٢٧ ، الكوكب الدرّي ، ص ٢٠١ .

(٣) الكوكب الدرّي ، ص ١٨٩ ، انظر : التمهيد ، ص ٤ .

(٤) انظر : التمهيد ، ص ٤٧ ؛ الكوكب الدرّي ، ص ١٩٠ .



وهذا - بلا شك - يعد خروجاً عن منهج علم تخريج الفروع على الأصول ،  
المتمثل في بيان مآخذ الفروع ومخارجها دون التعرض للاستدلال ، أو التصحيح ؛ لما  
في ذلك من الخلط بينه وبين الكتابة في الفقه الاستدلالي ، أو الكتابة في أصول  
الفقه<sup>(١)</sup>.

● لكن لما كان السكوت المطلق على ما يورده من الاستنباطات قد يستدل به  
على الإقرار بصحتها جميعاً ، فإن الإمام الأسنوي الأصولي الفقيه ،  
المحقق المدقق لا بد له من إعلان موقفه من بعض الاستنباطات التي كان  
الخطأ فيها فاحشاً في نظره ورأيه ، ومن هنا يبادر إلى القول : « والأول هو  
الصواب »<sup>(٢)</sup> ، « ففيه عبارتان أحسنهما: كذا وكذا »<sup>(٣)</sup> ، « وهو باطل بلا شك »<sup>(٤)</sup> ،  
« وهو باطل بحثاً »<sup>(٥)</sup> ، « والصواب فيه كذا وكذا »<sup>(٦)</sup>.

● ومما لوحظ على الإمام الأسنوي شدته وعنفه على بعض الأئمة ، وخاصة  
الإمام الرافعي ، والإمام النووي - مع أنه متلمذ على كتبهم - ، وهذا عمل يأباه  
الأدب العالي ، ويرفضه البحث العلمي ، ولا يقبله أحد<sup>(٧)</sup>.

● ومن أجمل محاسن المنهج العلمي عند الإمام الأسنوي اهتمامه الشديد بتوثيق  
المادة العلمية المنقولة ، سواء كانت قواعد أصولية ، أو نحوية ، أم كانت مسائل  
فقهية ، وهذا واضح في الأمثلة السابقة ، بل في جميع مباحث الكتاين تقريباً ..

---

(١) انظر : التمهيد ، دراسة المحقق ، ص ٣٥-٣٦ .

(٢) الكوكب الدرّي ، ص ١٩٥ .

(٣) الكوكب الدرّي ، ص ١٩٦ .

(٤) الكوكب الدرّي ، ص ٢١٣ .

(٥) الكوكب الدرّي ، ص ٢٦٣ .

(٦) الكوكب الدرّي ، ص ٤٢٤ .

(٧) انظر : التمهيد ، ص ٢٢٠ ، ص ٣٤٧ .

## **المطلب الثاني :**

**في بيان نوعية الأصول المخرج عليها ، ونوعية الفروع**

**المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها عند الإمام الأسنوي .**

**أولاً : نوعية الأصول في كتابه ( التمهيد ) .**

- ومن الجدير بالملاحظة والذكر : أن الإمام الأسنوي إنما اقتصر على القواعد الأصولية دون غيرها من القواعد الفقهية ، والقواعد المقصدية ..
- ولم يستوعب جميع القواعد الأصولية في كتابه المذكور ؛ لأنه إنما تتبع القواعد الأصولية ذات الدلالة الفقهية ، أي القواعد الأصولية المتضمنة لمعنى القواعد الفقهية التي يتمثل موضوعها في موضوع الفقه ، وهو أفعال العباد ، ومعلوم أن الوظيفة الأساسية للقواعد الأصولية أن يستنبط بها الأحكام من أدلتها التشريعية ؛ لأنها ليست هي مجالاً للاستنباط منها ، إلا ما كانت منها ذات دلالة فقهية ، فتعد - من هذه الناحية - من القواعد الفقهية .
- وبعبارة أخرى فإن موضوع القواعد الأصولية هو الأدلة الشرعية ، من حيث استنباط الأحكام منها ؛ بخلاف الفقهية والمقصدية التي كان موضوعها أفعال العباد وتصرفاتهم ، من حيث تصورها ، ثم التعرف على أحكامها من الأدلة الشرعية بمقتضى القواعد الأصولية .. وبناء على هذا فإن المخرج إنما يقتصر على القواعد الأصولية التي لها دلالة القواعد الفقهية ..

**ثانياً : نوعية الأصول في كتابه ( الكوكب الدري ) .**

- المقصود بالأصول في هذا الكتاب : القواعد النحوية التي تنبني عليها مسائل علم النحو ، وفروعه ..
- وتظهر علاقة علم النحو بالفقه وأصوله في :

١- الأثر الواضح البين الذي تركه النحو في المباحث الفقهية من حيث الكشف عن الفروق الدقيقة بين المعاني من جهة الألفاظ ..

٢- والتفاعل القائم بين أصول الفقه وأصول النحو بصفة خاصة ، وأصول العربية بصفة عامة <sup>(١)</sup> .

فتخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية معناه : بيان المسائل الفقهية التي استنبطت بواسطة القواعد النحوية ..

● وبكتاب ( الكوكب الدرّي ) تمهدت الطريق للربط بين الفروع الفقهية وبين مآخذها من الأصول النحوية ؛ ليصبح مكماً لعلم تخريج الفروع على الأصول، فتمهد الطريق للاقتدار على تخريج الفروع الفقهية على مآخذها من علوم اللغة العربية الأخرى <sup>(٢)</sup> .

- بهذا علمنا يقيناً صحة ما قرره الأصوليون بقوة من أن معرفة اللغة ، والنحو، والتصريف فرض كفاية ؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلا بد من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما عربيان .. فإذا كانت المعرفة بالأحكام واجبة ، وتوقفت على المعرفة باللغة تبين أن معرفة اللغة وعلومها واجبة ؛ لأن ما توقف عليه الواجب - وهو في مقدور المكلف - فهو واجب ..

وهذا ما لخصه الإمام الرازي بقوله : « لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار ، وهما ورادان بلغة العرب ، ونحوهم ، وتصريفهم كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور ، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به - وكان مقدوراً للمكلف - فهو واجب » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : الكوكب الدرّي فيما يتخرج عل الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، دراسة المحقق ، ص ٤٢-٥٦ .

(٢) انظر : التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٤٧ .

(٣) المحصول ، ٦٩/١ ، انظر : الإحكام ، للآمدي ، ٦/١-٧ ؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للإمام السيوطي ، ٦/١-١ .

● وبالجملة .. فإن الأصول المخرج عليها في كلا الكتاين تُعدُّ من القواعد والأدلة الكبرى في علمي ( أصول الفقه ، وأصول العربية ) ، وهي عامة أكثر منها مذهبيه ، وإن كان الإمام الأسنوي يركز على ملاحظة مذاهب الأئمة الشافعية في المختلف فيه من تلك القواعد ..

وهذا أمر ضروري ؛ لأنه إنما يخرج فروع هذا المذهب ، دون غيره من المذاهب الفقهية الأخرى ..

**ثالثاً :** أما نوعية الفروع في كتاب التمهيد فهي من نوع الفروع الفقهية الاجتهادية الدقيقة التي لا تدرك إلا بفكر عميق ، ونظر دقيق ..

● وأما بالنسبة لنوعية المذهب المخرج فيه فقد حصر الأسنوي نفسه في المذهب الشافعي - أصولاً وفروعاً - فهو يركز - بصفة عامة - على الأدلة والقواعد الأصولية ، مراعيًا ما قرره الأئمة الشافعية ، ولا يتعرض لغيرها إلا قليلاً ..

● وأغلب الفروع والمسائل الفقهية التي خرّجها كانت روايات ، أو وجوهاً ، أو طرقاً في المذهب الشافعي .. وقد يجتهد فيما لم يجد فيه نقلاً ، فيخرجه على القاعدة اجتهاداً ؛ لأجل تدريب المتفقهين على جميع أنواع التخريج وتعليمهم بأن التخريج مراتب ، أعلاها : التخريج بمعنى التعريف بأنساب الفروع ومآخذها .. ويليه التخريج بمعنى بيان وجه اندراج النوازل تحت القواعد الأصولية المقررة في ضوء النظائر الفروعية المتكوّنة من خلال التخريج بالمعنى الأول <sup>(١)</sup> .

**رابعاً :** أما نوعية الفروع الفقهية المخرجة في ( الكوكب الدرّي ) فإنها

كأخواتها في ( التمهيد ) عبارة عن المسائل الفقهية الدقيقة التي يتوقف فهمها وإدراكها على التعمق في فقه علوم اللغة من النحو ، والصرف ، والبيان ، والمعاني ،

---

(١) انظر : التمهيد في تخرّيج الفروع على الأصول ، ص ٤٦-٤٧ ، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، ص ١٨٩ .

والبدیع ، وغير ذلك من الأصول والقوانين اللغوية التي بها تدرك أسرارها ، ومقاصدها ، وإيماءاتها ..

ولذلك استخار الإمام الأسنوي - كما قال - « في تأليف كتابين ممتزجين من الفنين المذكورين ( أصول الفقه ، وأصول العربية ) ، ومن الفقه .. أحدهما : في كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية . والثاني : في كيفية تخريجه على المسائل النحوية .. فأذكر فيه ما تقتضيه القاعدة مع ملاحظة القاعدة المذهبية ، والنظائر الفروعية » <sup>(١)</sup>.

● والناظر في المسائل الفقهية الفرعية التي خرجها الإمام الأسنوي في كتابيه (التمهيد ، والكوكب ) يجزم بأن الاقتدار على الغوص في أعماق الألفاظ ، والتراكيب العربية ؛ لانتزاع المعاني اللطيفة ، وإدراك المقاصد الغامضة متوقف على كلا العلمين ( علم أصول الفقه ، وعلم أصول العربية ) ، وأنه لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر أبداً ..

● وبالنسبة للأصول النحوية المخرج عليها في كوكبه ، فقد اقتصر الإمام الأسنوي على مذهب شيخه في النحو أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ — ، وهو مذهب البصريين في الجملة .. لكن الإمام الأسنوي المحقق المدقق يخالف المذهب البصري في أحيان غير قليلة ، مرجحاً المذهب الكوفي في بعض المسائل النحوية مستشهداً لهم بالشعر الصحيح ، والكلام الموثوق به <sup>(٢)</sup>.

وتتجلى قيمة الأصول المخرج عليها ، والفروع المخرجة في كتابي الإمام الأسنوي في أنه التزم بنقلها من الكتب الأصولية والفقهية الشافعية المعتمدة ، كما حدد مصادره النحوية لنقل الأصول النحوية المخرج عليها في ( الكوكب الدرّي ) <sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، ص ١٨٨-١٨٩ ؛ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٣٦ .

(٢) انظر : دراسة محقق كتاب الكوكب الدرّي ، ص ١٦٢-١٦٧ .

(٣) انظر : الكوكب الدرّي ، ص ١٨٩-١٩٠ ، انظر : التمهيد ، ص ٤٧ .

وهذا هو الأساس في علم تخريج الفروع على الأصول ، فلا بد أن تكون  
الأصول المخرج عليها معروفة مسلمة عند أصحابها ، الذين استنبطوا منها تلك  
الفروع التي أصبحت مجهولة المآخذ ..

فيأتي المخرج ليرد كل واحد منها إلى أصله ؛ إذ لا يكون الفرع الفقهي شرعياً  
إلا إذا كان له أصل شرعي معروف ، وما ليس له أصل شرعي فهو ساقط ، لا مقام له  
في الشريعة الإسلامية ..

● وكانت أغلب المسائل الفرعية ، والفروع الفقهية التي خرّجها الإمام  
الأسنوي دائرة حول الطلاق .. وكأنه تعمد ذلك ؛ نظراً إلى أن تلك المسائل كلنت  
دقيقة ، بعيدة المآخذ .. فمن قدر على تخريجها فمن باب أولى أن يقدر على تخريج  
غيرها ..

- فما أدق الأسنوي في صياغة العنوان المطابق للمضمون ، واختيار الاسم  
الصادق على المسمى .. حقاً إن كتابه ( التمهيد في تخريج الفروع على الأصول )  
يمهد طريق التخرج لكل ذي مذهب ، ويفتح باب التفريع لكل ذي مطلب .. كما  
أن كتابه (الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية )  
يبدد الظلام الذي يحجب البصيرة من النفوذ إلى مآخذ الفروع من القواعد النحوية  
وغيرها من علوم اللغة الأخرى ..

## **المبحث الخامس :**

**نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند  
الإمام أبي الحسن ، علاء الدين ، علي بن محمد بن علي بن  
عباس البجلي الحنبلي المعروف بابن اللحام ..  
ويشتمل على مطلبين ..**

## المطلب الأول :

في منهج الإمام ابن اللّحام في تأليف كتابه ، وفي عملية

تخريج الفروع على الأصول .

أولاً : منهجه النظري الذي يعني خطته المرسومة لتأليف كتابه

- تتمثل خطته المرسومة في النقاط التالية :

● مقدمة اشتملت على ما يلي :

- (١) سمي الله سبحانه وتعالى ، ثم دعاه قائلاً : رب يسّر ، يا كريم ..
- (٢) ثم حمد الله على أن مهد لعباده قواعد الدين بإنزاله كتابه الحكيم ، وجعله اتباع نبيه محمد ﷺ دليل الإيمان الصحيح الصادق ..
- (٣) ثم أعلن إقراره وشهادته بوحدانية الله تعالى ، وشهادته بكون محمد عبد الله ورسوله ، وسيد السادات ، ثم صلى عليه ، وعلى آله وصحبه ..
- (٤) ثم أشاد بمكانة علم أصول الفقه منبهاً على كونه في علم الشريعة كواسطة النظام ..

(٥) ثم أعرب عن مقصده وغايته من تأليف كتابه هذا ..

● اختيار قواعد وفوائد أصولية يراها مناط ما لا يحصى من فروع المذهب الحنبلي ، من مختلف الأبواب الفقهية ، ثم ترتيبها وتبويبها على ترتيب كتب أصول الفقه وتبويبها ..

ومعلوم أن الترتيب الملائم لتبويب القواعد الأصولية لا يلائم تبويب الفروع الفقهية المخرجة عليها ؛ لاختلاف موضوعاتها الفقهية ، وسميت أشباهاً ونظائر لاتحادها في الأصل المخرج عليه .

● خاتمة اشتملت على ثلاث فوائد تضمنت أحكاماً هي بمثابة أمهات وكليات

فرعية لكثير من المسائل الفقهية المتعلقة بموضوعاتها ..



● ثم اختار لكتابه عنواناً ينطق بأنه يشتمل على قواعد أصولية تتفرع عنها فوائد أصولية جلية ، وتتخرج عليها فروع فقهية كثيرة : ( القواعد والفوائد الأصولية ، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ) ..

- وقد حقق ابن اللحام بكتابه هذا ، أمرين جليين في آن واحد :

الأمر الأول : أنه أكمل عمل شيخه الإمام ابن رجب ، الذي ألف كتاباً في علم القواعد الفقهية .. فأردف عمله بتأليف كتاب في علم تخريج الفروع على الأصول. والجامع بين الكتابين أن كلاهما خاص بالمذهب الحنبلي أصولاً وفروعاً، إلا أن الأول خاص بقواعد المذهب وفروعه الفقهية .. والثاني خاص بأصول المذهب وفروعه المخرجة عليها ..

والأمر الثاني : أنه استجاب لنداء الإمام الأسنوي لأرباب المذاهب الفقهية بأن يسلكوا مسلكه ، فيؤلف كل ذي مذهب كتاباً في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية ، بحيث تكون كل من القواعد الأصولية المخرج عليها ، والفروع الفقهية المخرجة تمثل مذهبه الذي ينتسب إليه ..

### **ثانياً : منهجه التطبيقي في عملية تخريج الفروع على الأصول .**

نوضحه بمثالين :

المثال الأول : ( القاعدة ٥٧ ) :

قال الإمام ابن اللحام :

● « المتكلم من الخلق :

- يدخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين ، سواء كان أمراً ، أو نهياً ، أو خيراً ، أو إنشاء .

- وقيل : لا يدخل مطلقاً .

- واختار أبو الخطاب : يدخل ، إلا في الأمر ، وهو أكثر كلام القاضي ،

وحكاه التميمي عن أحمد .

- قال في (المحصل) : ويشبه كونه أمراً : قرينة مخصصة . وقال في (الحاصل) : وهو الظاهر .

إذا تقرر هذا ، فمن فروع القاعدة :

- هل كان للنبي ﷺ أن يتزوج بلا ولي ، ولا شهود ، وزمن الإحرام ؟ في المسألة وجهان ، ذكرهما القاضي أبو الحسين ووالده <sup>(١)</sup> ، وغيرهما .
- قال القاضي في (الجامع الكبير) : ظاهر كلام أحمد — في رواية الميموني — : جواز النكاح للنبي ﷺ بلا ولي ، ولا شهود ، وزمن الإحرام .
- واختار أبو عبد الله بن حامد : أنه لم يكن ذلك مباحاً له . والله أعلم .
- ومنها : هل الواقف يكون مصرفاً لوقفه ؟ كما إذا وقف على الفقراء ، ثم افتقر .

- فإنه يدخل على الأصح في المذهب . ونص عليه أحمد في رواية المروذي .
- وأبدى صاحب التلخيص احتمالاً بعدم الدخول .
- ولا خلاف في جواز انتفاعه بالمسجد الذي وقفه . قاله الحارثي .
- والفرق بين هذا وبين انتفاعه بالمسجد عسير . ومراده : على الاحتمال الذي أبداه صاحب التلخيص . والله أعلم .
- والظاهر : أن محل الخلاف في دخوله إذا افتقر : على قولنا بأن الوقف على النفس يصح . كما نص عليه أحمد في رواية يوسف بن موسى ، والفضل بن زياد ، وإسحاق بن إبراهيم .
- أما إذا قلنا : بأن الوقف على نفسه لا يصح — كما نص عليه أحمد في رواية أبي طالب وحنبل — فلا يدخل في العموم إذا افتقر جزماً ؛ لأنه لا يتناول بالخصوص ، فلا يتناول بالعموم بطريق الأولى . والله أعلم .

---

(١) المقصود : ابن أبي يعلى بن الفراء ، ووالده : القاضي أبو يعلى .

- وكذلك لو انقطع مصرف الوقف ، وقلنا : يرجع إلى أقاربه وقفاً ، فكان  
الواقف حياً : هل يرجع إليه ؟ على روايتين . حكاهما ابن الزاغوني في (الإقناع) .  
وجزم ابن عقيل في (المفردات) بدخوله .

- وكذلك لو وقف على أولاده وأمثالهم أبداً ، على أن من توفي منهم عن غير  
ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه ، فتوفي أحد أولاده عن غير ولد ، والأب  
الواقف حي ، فهل يعود نصيبه إليه ؛ لكونه أقرب الناس إليه أم لا . فإنها تخرج على  
ما قبلها . والله أعلم .

● ومنها : إذا قال الرجل : ( إن دخل أهلي الدار فامرأتي طالق ) ، ودخل هو ،  
لم تطلق امرأته . ذكره القاضي وغيره .

وهو مخالف للقاعدة لدليل ، وهو : أن قرينة حال المتكلم تدل على أنه إنما  
يخلف على غيره ، ويمنع من سواه ؛ فيخرج هو من العموم .

- وأبدى في (المغني) احتمالاً آخر بالحنث ؛ بناء على القاعدة «<sup>(١)</sup>» .

#### المثال الثاني : (القاعدة : ٥٨) :

قال ابن اللحام :

● « المخاطب — بفتح الطاء — هل يدخل في العمومات الواقعة معه ؟

- قاعدة المذهب تقتضي عدم الدخول .

- ولكن المرجح عند أكثر الأصوليين : أن الخطاب العام — مثل : يا أيها الناس

— يتناول الرسول .

- وقال طائفة من الفقهاء والمتكلمين : لا يتناوله .

- قال الحلبي : يتناوله إلا أن يكون معه قل ، وقاله أبو بكر الصيرفي .

---

(١) القواعد والفوائد الأصولية ، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية . تحقيق عبد الكريم الفضيلي ،

- وقد يقال : إنما كانت قاعدة المذهب مخالفة لقاعدة الأصول هنا للدليل ، وهو أن خطاب الشارع المراد به التعبد ، وهو عام ؛ إذ تقرر في أصلنا : أن الخطاب الثابت للصحابة ثبت للنبي ﷺ ..

- وأما قاعدة المذهب فهي في أقوال عن الشارع . وقد تقرر في غير هذا الموضوع : أن المكلف لا يلزم إذا قال شيئاً ، أو حكم بشيء ؛ لعله : أنه يتعدى ، بخلاف الشارع . والله أعلم .

إذا تقرر هذا ، فيتعلق بالقاعدة فروع ،

● منها : إجابة المؤذن نفسه ، المنصوص عن أحمد : أنه يجب .

وهذا مخالف لقاعدة المذهب للدليل ، وهو الحث على جمع الأجرين له ، الدعاء ، والإجابة .

● ومنها إذا وكل عبده أو غريمه بإعتاق عبيده ، أو إبراء غرمائه ، هل يملك عتق نفسه وإبراءها ؟ ، في المسألة قولان :

- المذهب : أنه لا يملك عتق نفسه ، ولا إبراءها .

- وحزم الآجري بأنه يملك ذلك .

- وفرق بين ذلك وبين من تصدق بكذا : أنه ليس له أجره ؛ لأن إطلاقه ينصرف إلى استحقاق إعطاء الغير ؛ لأنه من التفضل ، وكذلك إذا قال لزوجته (طلقي نسائي) هل تطلق نفسها أم لا ؟ .

● ومنها الوكيل في البيع ، هل له الشراء من نفسه ؟

في المسألة روايتان معروفتان . المذهب ليس له ذلك .

● ومنها : المأذون له أن يتصدق بمال ، هل له أن يأخذ منه لنفسه إذا كان من

أهل الصدقة ؟ .

- المذهب : أنه لا يجوز . نص عليه أحمد في رواية ابن بختان .

- وأبدى في (المغني) احتمالين آخرين ، أحدهما : الجواز مطلقاً . والثاني : إن دلت قرينة على إرادة أخذه منه ، مثل أن يكون ممن يستحق صرف ذلك إليه ، أو عاداته الأخذ من مثله ، فله الأخذ ، وإلا فلا .

● ومنها : الأموال التي تجب الصدقة بها شرعاً ، كالمغصوب ، والودائع ، هل لمن هي في يده الأخذ منها أم لا ؟ .

- المنصوص عن أحمد : أنه لا يجوز .

- وخرج القاضي جواز الأكل منها ، إذا كان فقيراً ، على الروايتين في شراء الوصي من نفسه . كذا نقله عنه ابن عقيل في (فتونه) ، وأفق به أبو العباس في الغاصب إذا تاب .

● ومنها : الوكيل في نكاح امرأة .

- ليس له أن يزوجه لنفسه على المذهب .

- فأما من ولايته بالشرع — كالولي ، والحاكم ، وأمه — فله أن يزوج

نفسه، وإن قلنا : ليس لهم أن يشتروا من المال ، ذكره القاضي في (خلافه) .

- وفرق بأن المال القصد منه الربح ، وهذا يقع فيه التهمة ، بخلاف النكاح ،

فإن القصد فيه الكفاءة ، وحسن العشرة .

- وألحق القاضي أيضاً الوصي بذلك .

وهذا فيه نظر ؛ فإن الوصي يشبه الوكيل ؛ لتصرفه بالإذن . وسواء في ذلك

القيمة وغيرها . وصرح به القاضي في ذلك ، وذلك حيث لهما معتبر . والله أعلم .

● ومنها : إذا قال الرجل لآخر : ( إن دخل دارك أحد فعبدني حر ) ، فدخلها

صاحبها .

- فقال القاضي وغيره : لا يعتق .

- وأبدى في (المغني) احتمالاً بالعتق ؛ أخذاً بعموم اللفظ .

● ومنها : إذا أوصى لعبده بثلث ماله ، دخل في الوصية ثلث العبد نفسه ،  
ويكمل عتقه من باقي الوصية .

- وهذا مخالف لقاعدة المذهب ، لكن لدليل ، وهو أن ملكه للوصية مشروط  
بعتقه فلذلك دخل في عموم المال الموصى به ؛ ضرورة صحة الوصية له . والله أعلم .  
- وحكى الحارثي عن أهل الظاهر : أنه لا يعتق ، ويعطى ما جعل له ؛ بناء  
على ملك العبد . قال : ويخرج من نص أحمد فيمن وصى لعبده بمائة : يدفع المائة  
إليه . فإن باعه للورثة فهي لهم ، إلا أن يشترط المبتاع .

وجه التخريج : جعل الملك له ، والموصى به يغير الموصى له ، فلا يدخل في  
الثلث . والله أعلم .

● ومنها : الوصي في إخراج حجة ، ليس له صرفها إلى نفسه بدون إذن .  
نص عليه أحمد في رواية أبي داود ، وأبي الحارث ، وجعفر النسائي ، وحرب .  
- قال الحارثي : يطرد ههنا الخلاف في شراء الوكيل من نفسه إلا في  
صورتين :

إحدهما : الوصية إليه بالانتفاع به . أو أن يعطي رجلاً بحج عنه . فهذا ونحوه  
نص — أو كالنص — في إخراج الفعل عنه .

والثانية : اقتران ما يقتضي انتفاء المباشرة ، مثل : أن يسند إليه أموراً لا يمكن  
الحج معها . وهي أظهر من الأولى في انتفاء الخلاف . والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup> .  
- يلاحظ من خلال هذين المثالين وغيرهما من مسائل الكتاب ما يلي :

● يذكر ابن اللحام القاعدة ، ويحررها ، ويبين المراد منها ، ويوضح وجهات  
نظر الأصوليين المختلفة ، وآراءهم المتباينة ، في مختلف المذاهب الأصولية غالباً ..

---

(١) القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، ص ٢٨٢ — ٢٨٤ .

• ثم يخرج عليها جملة من الفروع الناشئة منها ، مقتصرأ على مذهبه في كل من القاعدة والفروع ، مصدرأ التخريج بقوله :

« إذا تقرر هذا ، فههنا مسائل »<sup>(١)</sup> « إذا تقرر هذا ، فمن فروع القاعدة »<sup>(٢)</sup>  
« إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة »<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك من التعبيرات التخريجية والتفريعية..

• ومما يلاحظ على الإمام ابن اللحام توسعه في استعراض آراء الأصوليين وغيرهم من المعتزلة ، والفقهاء في القاعدة ، بشكل قد يصل إلى عدة صفحات .. وكان يكفي أن يصوغ القاعدة حسب ما يقتضيه المذهب الحنبلي ، مشيراً إلى المخالفين دون تطويل<sup>(٤)</sup> .

• قلما يترع إلى التصحيح ، أو الترجيح في الأقوال المختلفة في الأصول أو الفروع ، بل يولي اهتمامه للتحرير ، والتوثيق ، تاركأ قضية التصحيح أو الترجيح للمفتي ، أو المقارن ..

• وعنايته بالتوثيق في القواعد الأصولية ، والفروع الفقهية بلغت الغاية ، فقد لاحظنا أن مصادره في الأصول والفروع تزيد على مائة ، ويصرح بأسماء أصحاب الآراء والأقوال في الغالب .

• ويتصف الإمام ابن اللحام بتراهة القلم واللسان ، ولذا كان بعيداً عن تسفيه الأئمة ، أو التحامل عليهم ، بل يناقش بأدب جم ، وأسلوب نزيه ..

---

(١) القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ، ص ٦٤ .

(٢) ص ١٠١ .

(٣) ص ١١٨ .

(٤) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ، ص ٩٦ ، ق/ ١١ .

● ولا يستبعد أن يكون ابن اللحام قد استفاد من الإمام الأسنوي في هذا العلم ..  
لعدة أسباب ، منها :

- كون ابن اللحام قد انتقل إلى القاهرة بعد غزو التتار للشام ، وسقوط حلب  
على أيدي تيمورلنك؛ حيث استقر في القاهرة ، وتولى التدريس بالمدرسة المنصورية،  
إلى أن وافته المنية سنة ٨٠٣هـ<sup>(١)</sup> .

- كونه قد ولد سنة ٧٥٢هـ بينما توفي الأسنوي سنة ٧٧٢هـ ، ثم عاش  
ابن اللحام إلى أن توفي سنة ٨٠٣هـ ، أي لأكثر من إحدى وثلاثين سنة بعد وفاة  
الأسنوي .

- التشابه الشديد بينه وبين الأسنوي في أسلوب تحرير القواعد الأصولية  
وتخريج الفروع عليها .. وكون كل منهما مقتصرًا على مذهبه في القاعدة  
الأصولية، والفروع المخرجة عليها .. وكان الأسنوي هو الذي اخترع هذا النوع من  
التخريج، ودعا إليه ..

هذا ، وإن المقام يقتضي أن أشير إلى أنه قد برز فقيه حنبلي آخر ، برع في علم  
تخريج الفروع على الأصول ، فكتب في تخريج الفروع الفقهية على الأصول النحوية  
في مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، على غرار صنيع الإمام الأسنوي في كتابه  
(الكوكب الدري) .

وذلك الفقيه هو : الإمام العلامة يوسف بن حسن بن عبدالهادي الصالحي  
الدمشقي ، الحنبلي ، المعروف بـ « ابن الميرد » ، المتوفى سنة ( ٩٠٩هـ ) .  
سمى كتابه ( زينة العرائس من الطرف والنفايس في تخريج الفروع الفقهية على  
القواعد النحوية ) ، حققه ودرسه الأستاذ الدكتور رضوان بن مختار بن غريبه ،  
وطبعته دار ابن حزم .  
ومما جاء في مقدمته :

« وبعد : فهذا كتاب استخرت الله في استخراجهِ وإتقانه ، ورسمت بعض  
ألفاظه من العربية ، وكتبت عليها بعض المسائل الفقهية ، على مذهب الإمام  
المفضل ، والخير المجل ، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل .. »<sup>(٢)</sup> .  
والكتاب قيم جداً ، وهو مكمل لكتاب ابن اللحام - موضوع الدراسة  
التحليلية - كما هو الحال بالنسبة للكوكب الدري للتمهيد في تخريج الفروع على  
الأصول .

(١) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ، دراسة محققه عبد الكريم الفضيلي ، ص ٩ - ١٠ .

(٢) ص ٧٩ .



## المطلب الثاني :

### في نوعية الأصول ، والفروع ، والمذاهب عند

#### الإمام ابن اللحام .

#### أولاً : نوعية الأصول المخرج عليها في كتاب ابن اللحام .

- إن الأصول المخرج عليها عند ابن اللحام هي قواعد أصولية بكل تأكيد ..
- إلا أنه لم يورد أهم القواعد الأصولية ، وأشهر الأدلة الأصولية المختلف فيها ، مثل : الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والعادة ، والعرف ، وشرع من قبلنا ، وحجية خبر الواحد فيما تعم به البلوى ، وفيما يخالف الأصول .
- وكذلك لم يورد شيئاً من القواعد الفقهية ، والقواعد المقصدية ..
- بعض القواعد يمكن أن تعد مما هو مشترك بين أصول الفقه وأصول النحو ، مما يتخرج عليها فروع فقهية اجتهادية دقيقة <sup>(١)</sup> .
- ألحق بالقواعد الأصولية كثيراً من الفوائد المتفرعة من تلك القواعد الأصولية .. وذكر كثيراً من الضوابط ، والتنبيهات التي تعين على ضبط الفروع ، وعلى ملاحظة الفروق بين القواعد ، أو بين الفروع ، كما تعين على تقييد الإطلاقات ، والتعريف ببعض المصطلحات الأصولية أو الفقهية <sup>(٢)</sup> . وقد بلغ عدد الفوائد ، والضوابط ، والتنبيهات أكثر من خمسين ..
- السمة الغالبة على القواعد الأصولية عند ابن اللحام أنها تنتسب إلى مذاهب الجمهور ( المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ) في أصول الفقه ، إلا أنه يركز — كما قلنا — على ملاحظة المذهب الحنبلي في تلك القواعد ، فيوردها لأجل ذلك ، ويخرج عليها فروع المذهب ، تماماً كما هو الحال عند الإمام الأسنوي .
- وتمتاز صياغة القواعد عند ابن اللحام بالإيجاز الواضح .. وهي عامة أكثر منها مذهبية ..

(١) انظر: ق: ٢٩ ، ق: ٣٠ ، ق: ٣١ ، ق: ٣٢ ، ق: ٣٣ ، ق: ٣٤ ، ق: ٣٥ ، ق: ٣٦ ، ق: ٣٧ ، ق: ٣٨ .

(٢) انظر : ص ٢٦٠ ، ص ٣٠٩ .

● وفي بعض الأحيان يورد قواعد مختلفاً فيها بين المذاهب ، أو داخل المذهب الحنبلي بصيغة الاستفهام ، فيختلف أئمة المذهب في الفروع المخرجة عليها بناء على اختلافهم في الأصول ..

● وغني عن الذكر أنه لم يستوعب جميع القواعد الأصولية ذات دلالة القواعد الفقهية ؛ لأنه إنما يسعى لتمهيد طريق تخريج الفروع الدقيقة في المذهب للمتفهمين ..

### **ثانياً : أما نوعية الفروع المخرجة والمذهب المخرج فيه عند ابن اللحام :**

● فإنها من نوع الفروع الفقهية الاجتهادية الدقيقة ، التي لا تدرك مآخذها إلا بقدر كبير من الحذق ، والفتنة ، مع ملكة أصولية فقهية راسخة ..

● وتتنوع تلك الفروع تنوع أبواب الفقه ، فقلما يوجد باب فقهي إلا وله مسائل مخرجة على قاعدة من قواعد ابن اللحام ، أو على الأكثر ..

● وجميع الفروع المخرجة في كتاب ابن اللحام منتسبة إلى المذهب الحنبلي .. فكأنه أراد الاستجابة لنداء الإمام الأسنوي لأصحاب المذاهب الأخرى أن يحذوا حذوه في تخريج الفروع الدقيقة من مذاهبهم على مآخذها من القواعد الأصولية في مذاهبهم ، لتصبح فروع كل مذهب من المذاهب السنية المتبوعة معروفة المآخذ ، صحيحة الانتساب إلى الشريعة الإسلامية ..

● وتتنوع الفروع التي خرجها ابن اللحام في كتابه إلى :

- نصوص الإمام أحمد ، والروايات عنه ، وإيماءاته الاستنباطية ..

- وجوه أئمة المذهب المجتهدين واستنباطاتهم ..

- اختيارات بعض أئمة المذهب المجتهدين ..

- اجتهادات الإمام ابن اللحام التخريجية فيما لم يجد فيه نقلاً<sup>(١)</sup> .

● الفروع المخرجة موثقة أقوى توثيق ، ومنسوبة إلى أصحابها نسبة صحيحة

سليمة ..

---

(١) انظر : ص ٢٧٠ ، ص ٢٨٠ .

### **الفصل الثالث :**

**في استخلاص أركان علم تخريج الفروع  
على الأصول ، وضوابطه ، ومسالكه ،  
وخصائصه ، ورسم منهجه الأمثل ، وتقدير  
كون متقنه متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي .  
ويحتوي على :  
تمهيد ، ومبحثين ..**

## التمهيد :

- لقد أبرزت الدراسة التحليلية في الفصلين السابقين :

- الأسباب الباعثة لكل واحد من أصحاب الكتب — التي كانت موضوع الدراسة — على القيام بتأليف كتابه ، والمقاصد التي يصبو إلى تحقيقها من كتابه ..
- والمنهج النظري التخطيطي لكل واحد منهم لتأليف كتابه ، ومنهجه العملي التطبيقي لعملية تخريج الفروع على أصولها ، أي عملية التعريف بأنساب الفروع المدونة والمروية عن الأئمة المجتهدين ..
- ونوعية كل من الأصول المخرج عليها ، والفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها في كل كتاب من تلك الكتب ..

- والآن نريد أن نستلخص من تلك الدراسة التحليلية أركان علم تخريج الفروع على الأصول ، وضوابطه ، ومسالكه ، وخصائصه ، ومنهجه الأمثل ، وتقرير كون متقنه متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي ..

- نعم يمكن استخلاص هذه الأمور من المبادئ العشرة وما تلاها من مباحث الباب الثاني ، لكنني فضلت استخلاصها من هذه الدراسة التحليلية لأهم كتب هذا العلم ؛ لأنها بمثابة إقامة برهان على صحة ما جاء في الباب الثاني ، فيكون استخلاصها من هذه الدراسة تأكيداً لما بين البابين من العلاقة والارتباط ..

وهذا ما نصبو إلى تحقيقه في المبحثين التاليين ..

**المبحث الأول :**

**أركان علم تخريج الفروع على الأصول ، وضوابطه ،**

**ومسالكه ، وخصائصه ،**

**ويحتوي على مطلبين ..**

## المطلب الأول :

### في تحديد أركان علم تخريج الفروع على الأصول ، وتحرير ضوابطه .

- من خلال تحليل تعريف علم تخريج الفروع على الأصول ، وتحليل أهم الكتب المصنفة فيه ، تبين أن له أربعة أركان ، وأن لكل ركن ضوابط ..  
والمقصود بأركان علم تخريج الفروع على الأصول : العناصر والأجزاء التي تتكون منها ماهيته وحقيقته الوجودية ، والتي يفقدها أو يفقد واحد منها تنعدم ماهيته ، وتهدم بنيته ، وتزول حقيقته ..

أما ضوابطه فالمراد بها : الشروط والقيود التي لا بد منها لتحقيق ركنية كل واحد من أجزائه وعناصره المكونة لماهيته وحقيقته .. أعني الصفات التي يجب توافرها في كل واحد من تلك الأركان ..

- وفيما يلي التعريف بكل ركن وضوابطه :

الركن الأول : الأصول الفقهية المخرج عليها ، وهي : المآخذ الفقهية  
بمعناها العام الشامل لكل من :

• الأدلة التفصيلية الشرعية التي هي مصادر التشريع الإسلامي ، وهي :  
الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .. وما تتفرع عنها من الأدلة المعتبرة شرعاً ..  
• والقواعد الأصولية ..

• والقواعد المقاصدية ..

• والقواعد والضوابط الفقهية ..

ضوابط الأصول المخرج عليها :

• الضابط الأول : أن تكون الأصول الفقهية مستمدة من الشريعة الإسلامية ،  
واللغة العربية ، إما بالنص الصريح ، وإما بالاستنباط الصحيح ..

● الضابط الثاني : أن تكون منقولة نقلاً صحيحاً عمن اعتمدها للاستدلال والاستنباط ..

● الضابط الثالث : أن تكون محررة مهذبة ؛ ليستقيم التخريج عليها ..

● الضابط الرابع : توضيح الفروق بينها ؛ لأن التخريج الصحيح السليم متوقف على معرفة ما بين الأصول من فروق يترتب عليها اختلاف الأحكام ، فبمعرفة الفروق تتضح للمخرج وجوه الأحكام ، ويكون تخريجه وتفريعه متسق النظام .

وقد أكد القرافي امتناع التخريج مع وجود فرق بين المخرج والمخرج عليه ، فقال :

● « متى توهّم الفرق ، وأن ثمّ معنى في الأصل مفقوداً في الصورة المخرجة أمكن أن يلاحظه إمامه المقرر لتلك القاعدة امتنع التخريج ؛ فإن القياس مع الفرق باطل »<sup>(١)</sup>.

● « فلا يجوز التخريج إلا لمن هو عالم بتفاصيل أحوال الأقيسة ، والعلل ، ورُتب المصالح ، وشروط القواعد »<sup>(٢)</sup> .

● « إذا أحطت بهذه القواعد ظهر لك سبب اختلاف موارد الشرع في هذه الأحكام ، وسبب اختلاف العلماء ، ونشأت لك الفروق ، والحكم ، والتعاليل »<sup>(٣)</sup> .

فمعرفة الفروق بين الأصول ضرورية لكل من المجتهد ، والمخرج ؛ لئلا يقع في الخطأ ، أو الخلط ، أو التناقض عند التخريج ، سواء كان التخريج لقصد بيان ما أخذ

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، ص ٢٤٣ .

(٢) الفروق ، ق: ٧٨ ، ١٠٧/٢ ، انظر : دراسة محقق كتاب إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل ،

للإمام عبد الرحيم بن عبد الله الزيرباني المتوفى سنة ٧٤١هـ - ٢٠/١ - ٢١ .

(٣) الفروق ، ق: ١٥٧ ، ١٤٥/٣ .

الفروع والتعريف بأنسابها ، أم كان لاستنباط أحكام للنوازل المستجدة التي لا نص فيها ولا إجماع ..

وقد أكد العلماء هذه الحقيقة أشد التأكيد ، ومن ذلك قول الإمام ابن تيمية :  
● « يجب أن يعرف العالم — أولاً — ما قاله الرسول ﷺ .. ثم إذا ميز العالم بين ما قاله الرسول ﷺ وما لم يقله ، فإنه يحتاج أن يفهم مراده ، ويفقه ما قاله ، ويجمع بين الأحاديث ، ويضم كل شكل إلى شكله ، فيجمع بين ما جمع الله بينه ورسوله ، ويفرق بين ما فرق الله بينه ورسوله . فهذا هو العلم الذي ينتفع به المسلمون ، ويجب تلقيه ، وقبوله ، وبه ساد أئمة المسلمين كالأربعة ، وغيرهم ، رضي الله عنهم أجمعين » <sup>(١)</sup> .

قال الإمام البرزلي المتوفى سنة ٨٤١هـ — أو ٨٤٤هـ :

● « قد يطرأ من يظن أنه بلغ رتبة الاجتهاد ، فينظر المسائل بعضها ببعض ، ويخرج ، وليس بصيراً بالفروق .. » <sup>(٢)</sup> .

● وذلك « أن مسائل الشرع ربما تتشابه صورها ، وتختلف أحكامها ؛ لعلل أوجبت اختلاف الأحكام ، ولا يستغني أهل التحقيق عن الاطلاع على تلك العلل التي أوجبت افتراق ما افترق منها ، واجتماع ما اجتمع منها ، فجمعنا في هذا الكتاب مسائل وفرقاً بعضها أغمض من بعض » <sup>(٣)</sup> .

● ومن الواضح أن « كتب الفروق لم تهتم بشرح القاعدة ، وبيان أصلها من الكتاب ، أو السنة ، أو العقل ، ولم تفرع عليها كبقية كتب القواعد الأخرى ، وإنما

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٣١٦/٢٧ .

(٢) دراسة محقق كتاب الفروق الفقهية ، للإمام أبي الفضل مسلم بن علي الدمشقي المتوفى في (القرن الخامس الهجري) ، ص ٣٣ .

(٣) مقدمة الفروق لوالد إمام الحرمين الإمام أبي محمد الجويني ، شريط مصور بمركز البحوث بجامعة أم القرى برقم ٣٥ أصول الفقه .



تولت إظهار الفروق بين كل قاعدتين متشابهتين ، وعلى ضوء تلك الفروق يكون  
تفريع المسائل ، وكثيراً ما تنتشر فيها قواعد فقهية دستورية كثيرة متفرقة في  
مناسبات تعليل الأحكام ، وضبط الضوابط <sup>(١)</sup> .

ولتوقف صلاحية الأصول للتخريج عليها على معرفة الفروق بينها قال بعض  
المحققين :

● « الفقه : معرفة الجمع والفرق » <sup>(٢)</sup> .

الركن الثاني : الفروع الفقهية ، وهي :

- الأحكام الفقهية المستنبطة المنقولة عن الأئمة المجتهدين ..

- والنوازل التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، وليس فيها حكم للمتقدمين ..

### ضوابط الفروع :

● الضابط الأول : أن تكون الفروع التي يراد تخريجها على الأصول ، صحيحة  
ثابتة عن الأئمة المجتهدين ..

● الضابط الثاني : أن تفهم الفروع على مراد أصحابها الذين استنبطوها ؛  
ليمكن تخريجها على أصولهم على الوجه الصحيح .

● الضابط الثالث : أن تُعَلَّمَ الفروق بين تلك الفروع الفقهية ؛ لما للفروق من  
أثر في معرفة الأشباه والنظائر معرفةً تمكن المتفقه من التأصيل ، والتنظير على الوجه  
السليم ..

● الضابط الرابع : أن تُعَلَّمَ الفروع المستثناة من القاعدة التي تخرج عليها  
الفروع ، مما يتبادر إلى الذهن أنها مندرجة تحتها ، والأمر ليس كذلك ..

---

(١) القاعدة الكلية : إعمال الكلام خير من إهماله ، للشيخ محمود بن مصطفى عبود عرموش ،  
ص ٣٦ ، ص ٤٦-٤٧ .

(٢) الفوائد الجنية ، حاشية المواهب السنية ، شرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية ، لأبي  
الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي ، ٩٨/١ - ٩٩ .

**الركن الثالث : المخرّج ،** وهو العالم المتمهر في الأصول الفقهية ، المتبحر في الفروع المستنبطة ، المتبصر في الفروق الأصولية والفروعية ، المتمكن من ربط الأحكام بأدلتها ، وضبط الجزئيات بكلياتها ، وإلحاق اللواحق بسوابقها ، بالتشبيه أو التمثيل ، أو التنظير<sup>(١)</sup> .

### **ضوابط المخرّج :**

● الضابط الأول : أن يكون عالماً متمهراً في الأصول الفقهية ، التي هي : الركن الأول من أركان هذا العلم ؛ إذ من لم يكن كذلك فيكف يمكنه تخريج الفروع عليها ..

● الضابط الثاني : أن يكون عالماً متبحراً في الفروع الفقهية ، التي هي الركن الثاني من أركان هذا العلم ..

● الضابط الثالث : أن يكون عالماً متبصراً في الفروق بين الأصول الفقهية ، وفي الفروق بين الفروع الفقهية ، وفي علم الاستثناء في القواعد والضوابط الفقهية ؛ ليسلم تخريجه من الاضطراب ، والتناقض ..

● الضابط الرابع : أن يكون عالماً بطرق الاستنباط ، ووجوه الاستدلال ، مدركاً مرامي الأئمة ومقاصدهم في اجتهاداتهم ، وما ذهبوا إليه عند استنباط الأحكام من الحفاظ على حدود الشريعة ، والتزام الجادة التي سلكها سلف هذه الأئمة من قبل ..

● الضابط الخامس : أن يكون قادراً على معرفة الحق بالدليل ؛ لأن العلم معرفة الحق بالدليل ، قال ابن القيم : « أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم ، وأن العلم معرفة الحق بدليله »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : غياث الأمم في التياث الظلم ، للإمام الجويني ، إمام الحرمين ، ص ٢٦٧ ؛ أدب الفتوى ،

للإمام ابن الصلاح ، ص ٤٢-٤٥ ؛ الفروق ، للإمام القرافي ، ١٠٧/٢-١٠٨ .

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ١ / ٧ .

● الضابط السادس : أن يكون قادراً على تصوير الوقائع المستجدة ، واكتشاف آفاقها وأبعادها ؛ ليتمكن استخراج أحكام لها من الأصول الفقهية ، أو تنظيرها على الفروع المخرجة المسماه بالأشباه والنظائر ؛ وذلك أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، قال ابن القيم : « ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم :

- أحدهما : فهم الواقع ، والفقه فيه ، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلاقات ، حتى يحيط به علماً .

- والنوع الثاني : فهم الواجب في الواقع ، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه ، أو على لسان رسوله في هذا الواقع .

- ثم يطبق أحدهما على الآخر .

- فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً .

فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ، ورسوله »<sup>(١)</sup>.

- وقد لخص الأستاذ الدكتور مصطفى الخن هذه الشروط والضوابط بقوله :

● « إن هذا العلم ( تخريج الفروع على الأصول ) يتطلب من الباحث

(المخرّج) :

- أن يكون أصولياً متعمقاً ، عالماً بجوانب الاتفاق والاختلاف في المسائل

الأصولية .

- ثم أن يكون ضليعاً في الاطلاع على الفروع في شتى المذاهب الفقهية .

- ثم أن يكون ذا قدرة فائقة على ربط الفرع بأصله في كل مذهب ربطاً

محكماً ، لا خلل فيه ، ولا اضطراب »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) إعلام الموقعين ، ١/ ٨٧ - ٨٨ .

(٢) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، ص ٩- ١٠ .

● فتخريج الفروع على الأصول يقع في غاية الإتقان والإحكام ، إذا صدر ممن جمع الأصول والفروع ؛ لأنه أقدر على استخراج العلل والفروق من نصوص الشرع ، وأقوال الراسخين في العلم ..

الركن الرابع : عملية التخريج ، وهي : التعريف بأنساب الفروع الفقهية ، المعبر عنه بتخريج الفروع على الأصول ، يعني التعريف بأصولها التي منها تولدت ، ونشأت ، وتفرعت ..

#### ضوابط عملية التخريج :

● الضابط الأول : أن يحصل التخريج ممن هم أهل له ، وهم الذين اتصفوا بالصفات السابقة المشروطة في المخرج ..

● الضابط الثاني : أن يراد بالتخريج إحقاق الحق من الفروع الفقهية المروية عن الأئمة المجتهدين ، دون تعصب لأيٍّ أحد منهم ، والحق يعرف بالدليل لا بالأشخاص ..

● الضابط الثالث : أن لا يتعرض في التخريج لمناقشة الأصول والفروع ، إلا بقدر ما يقتضيه التحرير ، والتقدير ، والتوضيح للأصل المراد التخريج عليه ، وللفرع المراد تخريجه ، حتى لا يختلط هذا العلم بعلمي ( أصول الفقه المقارن ، والفقه المقارن ) ، اللذين يستقصيان في الاستدلال ، والمناقشة ، والترجيح ، وما إلى ذلك مما هو من خصائصهما ..

● الضابط الرابع : أن يُعنى التخريج عناية كبيرة بإبراز أصل المسألة ، ومنشأ الخلاف فيها ، إذا كانت مختلفاً فيها ، وعلة التشريع ، وحكمته ، وبيان وجه الإحاطة بالفروع والجزئيات عن طريق الأصول والكليات ، « فمعرفة أصل المسألة ،

ومنشأ الخلاف ذو فائدة جلية لمن أراد معرفة حقائق الأشياء ؛ لأن طالب العلم ملزم يحيط علماً بأصل المسألة ، وأصل ما تولدت عنه يبقى في حيرة ولبس<sup>(١)</sup> .

فالقواعد الفقهية تهدف إلى جمع أشتات الأحكام الشرعية الكثيرة المتشابهة في قاعدة واحدة تنطوي على أسرار الشريعة وحكمها .

● « وإذا خرجت الفروع الكثيرة على قاعدة واحدة فهو أولى من تخريج كل فرع بمعنى يخصه ؛ لأنه أضبط للفقه ، وأنور للعقل ، وأفضل في رتبة الفقيه ، وليكن هذا شأنك في تخريج الفقه »<sup>(٢)</sup> .

● الضابط الخامس : أن يتوصل بالتخريج إلى معرفة كيفية استخراج أحكام شرعية للنوازل والوقائع المستجدة على مقتضى الأصول الفقهية ، أو تنظيرها على تلك الفروع المخرجة ..

● الضابط السادس : أن يهدف بتعلم التخريج ، ومزاولته الارتقاء إلى المرتبة العليا من مراتب الاجتهاد الشرعي ، التي بها يصبح الفقيه معدوداً من ورثة مقام النبوة لبيان أحكام الله تعالى للناس ، قال القرافي :

● « وتخرج الأحكام على القواعد الأصولية الكلية أولى من إضافتها إلى المناسبات الجزئية . وهو دأب فحول العلماء ، دون ضعفة الفقهاء »<sup>(٣)</sup> .

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال :

● « إن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ، ولا درهماً ، إنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ، لأستاذنا الدكتور محمد العرسي عبد القادر ، ص ٧ .

(٢) الأمانة في إدراك النية ، للإمام القرافي ، ص ٦٢ .

(٣) الإحكام في تمييز الفتاوى .. ص ٩٠ .

(٤) رواه أحمد ، مسند الأنصار ، عن أبي الدرداء ، رقم (٢٢٠٥٨) ؛ صحيح الجامع الصغير ، (٦٢٩٧) .

## **المطلب الثاني :**

### **في بيان مسالك عملية تخريج الفروع على الأصول ،**

#### **وخصائصة .**

#### **أولاً : مسالك عملية تخريج الفروع على الأصول .**

- المقصود بمسالك عملية التخريج : الطرق التي يسلكها المخرِّج في عملية تخريج الفروع على أصولها الفقهية ، التي منها تولدت وتفرعت ..  
فملاحظة الطرق التي سلكها أصحاب الكتب التي جرت دراستها ، وغيرها من كتب القواعد الفقهية ، وكتب الأشباه والنظائر ، تبين أن لعلماء التخريج مسلكين اثنين في علمية تخريج الفروع على أصولها :

#### **المسلك الأول : النقل .. والمسلك الثاني : الاجتهاد ..**

وذلك أن المخرِّج يتبع أقوال الأئمة المجتهدين ، فيتعرف على قواعدهم الأصولية والفقهية ، وعلى فروعهم التي استنبطوها بناء على تلك القواعد ، ثم يرد كل فرع إلى أصله الذي استنبطه منه المجتهد ، مبيناً الخلاف في القاعدة إن كان فيها خلاف ، وبعض ما انبنى على الاختلاف فيها من الاختلاف في فروعها الفقهية ، ناسباً إلى كل إمام مذهب في القاعدة ، ومذهبه في فروعها ..

- فاتضح بذلك أن الأساس في عملية تخريج الفروع على الأصول : أن يُعتمدَ على النقل الصحيح ، وأن يكون المخرِّج ناقلًا أميناً ..

- وفي أحيان قليلة لا يجد المخرِّج نقلاً في تخريج فرع من الفروع ، فيجتهد في التعرف على مخرجه الذي هو أصله ، فيتوصل إلى العلم بأن هذا الفرع ناشئ عن القاعدة الفلانية بناء على ملكته العلمية وخبرته في هذا العلم ..

- وكما أن المخرِّج قد يتوصل إلى التعرف على مخرج بعض فروع المجتهد بالاجتهاد ، فكذلك الشأن في بعض قواعده ، فقد لا يجدها منصوبة فيجتهد في

التعرف عليها باستنباطها من فروعها الفقهية ، بناء على خبرته ، وبصيرته بأصول ذلك المجتهد ، وفروعه ، وطرق استدلاله ، وقواعد استنباطه ..

وبهذا يكون المخرّج قد جمع بين علمين من علوم التخرّيج في هذه الحالة :

● تخرّيج الأصول من الفروع الفقهية ، أي تخرّيج بعض أصول المجتهد من فروعها المعروفة ..

● ثم تخرّيج الفروع على تلك الأصول المخرّجة من الفروع الفقهية ..

- ويشهد لهذه الحقيقة ( كون عملية التخرّيج معتمدة على النقل ، والاجتهاد ) أقوال علماء تخرّيج الفروع على الأصول بصراحة ، ووضوح تام ، وفيما يلي بعض تلك الأقوال :

قال الإمام الدبوسي - بعد أن سرد الأقسام الثمانية - :

● « ثم جعلت لكل قسم من هذه الثمانية باباً ، وذكرت لكل باب منه أصولاً ، وأوردت فيه لكل أصل ضرباً من الأمثلة والنظائر .. وما عدا هذه الأقسام الثمانية من أقوال المخالفين نحو : قول إبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشعبي ، وغيرهم .. أعرضت عن ذكرها ، وإيراد أصولها من أقاويلهم ؛ كراهية التطويل »<sup>(١)</sup> .

وقال الإمام الزنجاني :

● « فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قلعة .. ثم رددت الفروع الناشئة منها إليها »<sup>(٢)</sup> .

وقد كان الإمام الأسنوي أكثرهم تصريحاً بمسالك عملية تخرّيج الفروع على الأصول ، فقد صرح بأن اعتماده في عملية تخرّيج الفروع على أصولها التي استنبطت منها يكون على أمرين :

---

(١) تأسيس النظر ، ص ١٠-١١ .

(٢) تخرّيج الفروع على الأصول ، ص ٣٥ .

- النقل فيما وجد فيه نقلاً صحيحاً عن الأئمة السابقين له ..
- والاجتهاد في إثبات نسبة بعض الفروع إلى بعض القواعد ..
- فقال في مقدمة كتابه ( التمهيد ) :
- « والذي أذكره على أقسام :
- فممنه ما يكون جواب أصحابنا فيه موافقاً للقاعدة .
- وممنه ما يكون مخالفاً لها .
- وممنه ما لم أقف فيه على نقل بالكلية ، فأذكر فيه ما تقتضيه قاعدتنا الأصولية»<sup>(١)</sup> .

- « إن الفروع المشار إليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر ، وكثير منها :

- قد ظفرت به في كتب غريبة .
- أو عثرت به في غير مظنته .
- أو استخرجته أنا وصورتها»<sup>(٢)</sup> .

وقال في كتابه ( الكوكب الدرّي ) :

- « واعلم أنني إذا أطلقت شيئاً من المسائل النحوية ، فهي من كتابي شيخنا أبي حيان ، اللذين لم يصنف في هذا العلم أجمع منهما ، وهما :
- الارتشاف ، وشرح التسهيل .
  - فإن لم تكن المسألة فيهما صرّحت بذلك ..
  - وإذا أطلقت شيئاً من الأحكام الفقهية فهو :
  - من الشرح الكبير ، للرافعي ، أو من الروضة ، للنووي رحمهما الله تعالى .
  - فإن لم يكن فيهما صرّحت بذلك ..»<sup>(٣)</sup> .

(١) ص ٤٦ . انظر : كتاب القواعد ، للإمام تقي الدين الحصري ، دراسة المحقق ، ١/ ١٣٨-١٣٩ .

(٢) ص ٤٧ .

(٣) ص ١٨٩-١٩٠ .



أما الإمام ابن اللحام فإنه لم يصرح بذلك في مقدمة كتابه ، لكن عمله  
التطبيقي في عملية التخريج كان مبنياً على الأمرين اللذين كان عليهما التخريج عند  
الإمام الأسنوي : النقل .. والاجتهاد فيما لم يجد فيه نقلاً ..

ويشهد لذلك ما يلي :

ذكر الإمام ابن اللحام قاعدة :

- « المفرد المحلى بالألف واللام يقتضي العموم إذا لم تكن هناك قرينة عهد » ،  
فحررها ، ثم أخذ يخرج عليها بعض فروعها ، إلى أن قال :
- « ومنها : إذا قال الزوج ( امرأة القاضي طالق ) ، ولم يكن معنا سبب ،  
ولا عهد ، ولا بينة ، هل تطلق زوجته أم لا ؟

هذه المسألة لم أرها منقولة فيما وقفت عليه من كتب أصحابنا .  
فيتجه أن ما قيل فيها : يخرج على قاعدة ( المحلى بالألف واللام ، هل يقتضي  
العموم أم لا ؟ ) .

ويتجه بناؤها على قاعدة أخرى ، وهي ( أن المخاطب - بكسر الطاء - هل  
هو داخل في عموم خطابه أم لا ) ، كما سيأتي تقريرها ، إن شاء الله تعالى <sup>(١)</sup> .  
ويعني بالقاعدة الثانية المشار إليها : قاعدة ( المتكلم من الخلق يدخل في عموم  
متعلق خطابه . عند الأكثرين ، سواء كان أمراً ، أو نهياً ، أو خيراً ، أو إنشاءً ) <sup>(٢)</sup> .  
- ومن أراد الوقوف والاطلاع على مصادرهم الأصولية والفروعية ، التي  
اعتمدوها في عملية تخريج الفروع على أصولها ، فليراجع جهود محققي كتبهم ، فقد  
أبرزوا مصادرهم بالرجوع إليها لتوثيق النقول .. وليراجع كذلك مناهجهم العملية  
التطبيقية في عملية التخريج ، فإنهم في الغالب الكثير يصرحون بأسماء المنقول عنهم ،  
أو بأسماء كتبهم المنقول منها ..

(١) القواعد والفوائد الأصولية .. ص ٢٧٠ .

(٢) القواعد والفوائد الأصولية .. ص ٢٨٠ .

هذا كله بالنسبة للتخريج الذي يعني التعريف بأصول الفروع التي تولدت منها  
وتفرعت ..

أما بالنسبة للتخريج الذي يعني استخراج أحكام للنوازل المستجدة التي لا نص  
فيها ، ولا إجماع ، وليس فيها كلام للأئمة المجتهدين المتقدمين ، فإن مسلكهم إلى  
تحقيقه يتمثل في خطوتين رئيسيتين :

- الخطوة الأولى : تصوّر النازلة وتصويرها على حقيقتها ..
- الخطوة الثانية : تنظيرها على الفروع المخرجة المعروفة باسم ( الأشباه  
والنظائر ) ، وذلك ببيان وجه اشتراكها معها في الأصول ، أو المناط ..

### ثانياً : خصائص علم تخريج الفروع على الأصول .

- خاصة الشيء ، وخصوصيته ، وخصيصته بمعنى واحد ، وهو الصفة التي  
انفرد بها الشيء دون غيره ..  
فالخصائص جمع خاصة وخصيصة ، وهي : الصفة التي تميز الشيء ،  
وتحدّده<sup>(١)</sup>.

جاء في كليات أبي البقاء :

- « وخاصة الشيء : ما يختص به ولا يوجد في غيره كلاً أو بعضاً »<sup>(٢)</sup>.

وفي معجم لغة الفقهاء :

- « الخصوصية ، والخصيصة : مصدر خص : يخص : الانفراد . والصفة التي  
توجد في الشيء ولا توجد في غيره »<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( خص ) .

(٢) ص ٤٢٢ . انظر : المعجم الوسيط .

(٣) ص ١٩٦ .

- وبناء على هذا ، فإن خصائص علم تخريج الفروع على الأصول وخواصه وخصوصياته هي : الوظائف العلمية التي انفرد بها عن غيره من العلوم الشرعية ، والصفات التي تميزه وتحدده بصورة كاملة واضحة ..

- ومن خلال تحليل مبادئ علم تخريج الفروع على الأصول ، وتحليل تعريفه ، والتعرف على العوامل والمقاصد الباعثة على تدوينه وتطويره ، توصلت إلى التأكيد بأن خصائصه تتمثل في الوظائف العلمية المتوقفة عليه ؛ لانفراده بها ؛ حيث كان هو أساسها ، ومحركها .. وفيما يلي تلخيص لتلك الوظائف :

● تحقيق المقاصد التي بعثت على تدوينه وتطويره ، والتي سبق تحريرها وتقريرها<sup>(١)</sup> .

● التعريف بأنساب الفروع الفقهية ، يعني التعريف بأصولها التي منها تولدت وتفرعت ..

- تقعيد الفروع الفقهية ، أي وضع قواعد لها ..
- تنظير الفروع الفقهية ، أي جعلها نظائر ، وأشباهاً ..
- الجمع والفرق في المختلفات ، والمتماثلات في بعض الأحكام الشرعية ..
- إبداء الفروق بين الأصول الفقهية ، أو بين الفروع الفقهية ..
- القياس بجميع صوره ، وكافة أشكاله ..
- المقارنة بين المختلف فيه من الفروع الفقهية ..
- اكتشاف أسباب الاختلاف الفقهي ، فيما يعود الاختلاف فيه إلى الاختلاف في أصولها التي استنبطت منها ..
- القدرة على الاجتهاد لاستنباط أحكام للنوازل المستجدة ، التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، وليس فيها رأي للأئمة المجتهدين المتقدمين ، وذلك بقياس الأشباه والنظائر ..

---

(١) انظر : ص ٣٢٥ - ٣٢٩ .

- فكون كل واحدة من هذه الوظائف الفقهية متوقفة على علم تخريج الفروع على الأصول ، دليل على أنها من خواصه ، وخصوصياته ؛ لانفراده بها دون غيره من العلوم ..

فمن أراد ممارسة واحد من هذه الوظائف فلا بد له من اتخاذ علم تخريج الفروع على الأصول وسيلته ، وعدته ، وإلا لم يتحقق له مراده ..  
فعلى الرغم من أن كل واحدة منها تعد علماً مستقلاً ألفت فيها كتبٌ ، إلا أن الحقيقة هي أن إنشاء هذه العلوم متوقف على علم تخريج الفروع على الأصول ..  
فعلم القواعد الفقهية ، وعلم النظائر الفقهية ، وعلم القياس الشرعي ، وعلم الفقه المقارن إلخ ، كلها علوم متوقفة على علم تخريج الفروع على الأصول ، فتأكد أنها من خصائصه ، وإن كانت علوماً مستقلة ؛ لأنها لا توجد بدونه ، ولا تعمل بدونه ..

## **المبحث الثاني :**

**في عرض إجمالي لمناهج المؤلفين في علم تخريج**

**الفروع على الأصول ، ثم رسم المنهج الأمثل له ،**

**وتقرير كون متقنه متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي ..**

**ويحتوي على :**

**ثلاثة مطالب ..**

## المطلب الأول :

### في عرض إجمالي لمناهج المؤلفين في علم تخريج الفروع على الأصول، والعلوم المتفرعة عنه .

- من المعلوم أن علماء تخريج الفروع على الأصول ، والعلوم المبنية عليه  
مختلفون في مناهجهم التخطيطية لتأليف كتبهم :

• فمنهم من يذكر الأصول ويخرج عليها من غير نظر إلى التبويب المناسب  
للأصول ، ولا إلى التبويب المناسب للفروع .. وهذا صنيع كل من أبي الليث  
السمرقندي ، وأبي زيد الدبوسي ، وأبي عبد الله صدر الدين ، المعروف بابن الوكيل .

فترتب على ذلك عسر الكشف عن كل من الأصول ، والفروع :

• ومنهم من رتب كتابه على أبواب الفقه ، مراعيًا بذلك الحاجة إلى الاستفادة  
من الفروع الفقهية المخرجة على كل قاعدة من القواعد التي خرج عليها..  
فترتب على ذلك التعارض مع الحقيقة المتمثلة في أن فروع القاعدة الفقهية  
متفرقة على أبواب الفقه .. فلم يتحقق له ما أراده من تسهيل الاستفادة من الفروع  
المخرجة .

ومن أصحاب هذا المنهج الإمام أبو المناقب الزنجاني ، والإمام أبو عبد الله  
المقري .. والمعلوم أن الترتيب على أبواب الفقه إنما يصلح مع الضوابط الفقهية ؛  
لأنها تختص بأبواب فقهية معينة ، فتكون فروعها خاصة بالأبواب ذاتها ..

• ومنهم من رتب كتابه على أبواب أصول الفقه ، غير مبال بتسهيل الوصول  
إلى الفروع الفقهية المخرجة للاستفادة منها .. وهذا هو صنيع كل من الإمام  
الشريف التلمساني ، والإمام الأسنوي ، والإمام ابن اللحام ..

• ومنهم من رتب كتابه على حروف المعجم ، غير مبال بترتيب الفروع  
الفقهية المخرجة .. ومن أصحاب هذا المنهج الإمام الزركشي .

- ومنهم من رتب كتابه على نظام ذكر القواعد الفقهية الخمس الكبرى أولاً ،
- ثم القواعد الأصولية ، ثم القواعد الفقهية .. وهذا صنيع الإمام العلائي ، والحصني .
- ومنهم من رتب كتابه على أساس البدء بالقواعد الفقهية الخمس الكبرى أولاً ، ثم القواعد الفقهية العامة ، التي لا تختص بأبواب معينة ، ثم القواعد الخاصة التي تختص بأبواب معينة ، وهي الضوابط الفقهية ، ثم المسائل الكلامية التي تنشأ عنها فروع فقهية كثيرة ، ثم مسائل أصولية يتخرج عليها فروع فقهية ، ثم كلمات وأصول نحوية يترتب عليها فروع فقهية كثيرة ، ثم المآخذ المختلف فيها بين الأئمة المجتهدين إلخ .. وهذا صنيع الإمام ابن السبكي .
- ومنهم من رتب كتابه على نظام تقسيم الكتاب إلى كتب ، أو فنون ، بحيث يحتوي كل كتاب أو فن على نوع معين من أنواع علوم القواعد الفقهية .. وهذا صنيع الإمامين السيوطي ، وابن نجيم .
- وكل هؤلاء لم يعملوا شيئاً يسهل الكشف عن المطلوب من الأصول ، والفروع عند الحاجة .. ولا يتيسر ذلك إلا على من حفظها ، وأحاط بما فيها ..
- الحقيقة أن الترتيب على هذا ، أو ذاك ليس من أركان علم تخريج الفروع على الأصول .. ولكن من الأمور العلمية الفنية التي ترفع من قيمة الكتاب : أن يرتب على منهج يسهل للباحثين الوصول إلى مطلوبهم من الأصول ، أو الفروع ؛ ليتمكنوا من الاستفادة منها عند الحاجة ..
- ومن المعلوم كذلك أن علماء تخريج الفروع على الأصول ، والعلوم المبنية عليه متفقون في مناهجهم التطبيقية في عملية تخريج الفروع على أصولها ، على الخطوات التالية — بصفة عامة — :
- ذكر القاعدة أولاً محررة مهذبة .
- تخريج جملة من الفروع الناشئة منها عليها .
- توثيق كل من القواعد ، و الفروع ، بعزوها إلى أصحابها .

- إلا أنهم متفاوتون في درجة تحرير الأصول ، وكيفيته ، وفي صفة التوثيق ..
- ومن المعلوم أيضاً أن علماء تخريج الفروع على الأصول ، والعلوم المبنية عليه مختلفون في نوعية القواعد والأصول التي خرجوا عليها ..
- فمنهم من اقتصر على الأصول الفقهية مع مراعاة مذاهب معينة في تلك الأصول وفروعها المخرجة عليها<sup>(١)</sup> .
  - ومنهم من جمع بين القواعد الفقهية ، و القواعد الأصولية ، مع مراعاة مذهبي الشافعية والحنفية في تلك الأصول وفروعها<sup>(٢)</sup> .
  - ومنهم من اقتصر — في الجملة — على القواعد المقاصدية ، بدون مراعاة مذاهب معينة في تلك القواعد وفروعها<sup>(٣)</sup> .
  - ومنهم من اقتصر على القواعد الأصولية ، وخرج عليها في عدة مذاهب فقهية<sup>(٤)</sup> .
  - ومنهم من اقتصر على القواعد الأصولية ، مع مراعاة مذهبه الذي ينتسب إليه في تلك القواعد وفروعها<sup>(٥)</sup> ..
- ولكل وجهته ، وليس لأحد إلزامهم بما لم يلتزموا به ، ولا مؤاخذتهم باختلاف وجهات النظر ، فقد حدد كل منهم منهجه وسار عليه بدقة ، وحقق مقصوده ..

---

(١) من الذين ساروا على هذا المنهج أبو الليث السمرقندي ، وأبو زيد الدبوسي ، وغيرهما .

(٢) ومنهم أبو المناقب الزنجاني .

(٣) ومنهم سلطان العلماء العز بن عبد السلام .

(٤) ومنهم الشريف التلمساني .

(٥) ومنهم الإمام الأسنوي ، والإمام ابن اللحام .



## المطلب الثاني :

### في رسم المنهج الأمثل لعلم تخريج الفروع على الأصول ، وتيسير الاستفادة من الفروع المخرجة .

- إن مما لا شك فيه أنه يحق للباحثين أن يحاولوا رسم المنهج الذي يرونه  
الأمثل، لتحقيق مقاصد جليلة ، تتلخص فيما يلي :

- جعل هذا العلم أكثر تميزاً واستقلالاً عن غيره من علوم كثيرة ، له صلة وثيقة بها ، ويكثر الخلط بينه وبين بعضها ، مما يشوش على الباحثين في هذا العلم ..
- وضع الراغبين في الكتابة في تخريج الفروع على الأصول على طريق واضح ؛ ليسيروا على هدى وبصيرة ، من غير أن يخلطوا بينه وبين غيره من العلوم ..
- تسهيل الكشف عن المطلوب من الأصول المخرج عليها ، والفروع المخرجة ؛ لتيسير الاستفادة منها في مجالات أخرى عند الحاجة ..
- وهذا ما أصبو إلى تحقيقه في هذا المطلب ..

أولاً : أما بالنسبة للمنهج التخطيطي للتأليف في هذا العلم فأرى :

- أن الترتيب على أبواب أصول الفقه هو المنهج الأمثل ، إذا كان الكتاب مؤلفاً في تخريج الفروع على القواعد الأصولية ؛ لأن ذلك أيسر في وصول الباحث إلى القاعدة الأصولية المخرج عليها ، وذلك أن أبواب أصول الفقه محصورة ومعروفة ..

- وأن الترتيب على حروف المعجم هو المنهج الأمثل ، إذ كان الكتاب مؤلفاً في تخريج الفروع على القواعد الفقهية ، أو على القواعد المقصدية ؛ لأنها لا تنضبط بالأبواب الأصولية ، ولا بالأبواب الفقهية ، ولأن ذلك أيسر للوصول إلى المطلوب من تلك القواعد ..

● وأن الترتيب على أبواب الفقه هو المنهج الأمثل إذا كان الكتاب مؤلفاً في تخريج الفروع على الضوابط الفقهية ؛ لأن الضابط الفقهي خاص بباب معين ، فكذلك فروعه فإنها خاصة ببابه ..

● أما أن تُرمى الأصول المخرج عليها من غير تبويب فهذا متعب جداً ، ولا يليق بالدراسات الأصولية والفقهية التي هي دراسات منهجية في القمة من المكانة العلمية ، وفي الغاية من النضج والتطور ..

ثانياً : بالنسبة للمنهج التطبيقي لعملية تخريج الفروع على أصولها فإنني أرى أن المنهج الأمثل لذلك يتمثل في الخطوات التالية :

- (١) شرح الأصل قبل التخريج عليه شرحاً موجزاً يتضح به المراد منه ..
- (٢) ذكر سنده الشرعي إذا كان من الأصول الفقهية المستنبطة ، التي لم تصل إلى درجة القطع بدون تطويل ..
- (٣) إذا كان مختلفاً فيه حرره بإيجاز ، مركزاً على توضيح محل النزاع ، مبيناً المراد منه عند صاحب كل مذهب من المختلفين ، بدون استدلال ، ولا مناقشة ..
- (٤) وإذا كان من الأصول الكبرى ، أو متفرعاً عن واحد منها يبين ذلك ..
- (٥) إذا كان هناك أصل يشته به وضّح الفرق بينهما ..
- (٦) وإذا كان له صيغ كثيرة متنوعة ذكرها ..
- (٧) ثم الأخذ في تخريج جملة كبيرة من فروعه الناشئة منه عليه ، أي فروعه المأخوذة والمستنبطة منه ..
- (٨) تنظيم بعض النوازل المستجدة على فروعه المخرجة ..
- (٩) وإذا كان هناك فروع يتبادر إلى الذهن أنها من فروعه ، مع أنها ليست كذلك ذكرها ، موضحاً الفروق ، ومشيراً إلى أصولها ..
- (١٠) وإذا كان هناك فروع يتبادر إلى الذهن أنها ليست من فروعه ، مع كونها منها ذكرها ، موضحاً المجموع ..

— هذا ، ومما ينبغي أن يعيه المخرج قبل الأخذ في عملية التخريج : ضرورة الالتزام بالآتي :

● الاقتصار على قدر ما يقتضيه تحرير الأصل المخرج عليه وتقريره ؛ لئلا يظهر كأنه يكتب في أصول الفقه ..

● وعدم التعرض للاستدلال ، والمناقشة ، والتصحيح ، والترجيح لا في الأصول ، ولا في الفروع .. إلا في نطاق ضيق جداً ، كالتنبية على خطأ فاحش في الاستدلال ، أو الاستنباط .. وذلك أن هذه الوظائف من خصائص علم الفقه المقارن ، أو علم أصول الفقه المقارن ، فالتعرض لها هنا يسبب الخلط بينه وبينهما <sup>(١)</sup>.

● العناية الشديدة بتوثيق كل من الأصول و الفروع ، ببيان مصادرها ، التي نقلت منها بياناً شافياً كافياً .. فلا ينبغي الاكتفاء بمجرد نسبة الأصل أو الفرع إلى فلان من المجتهدين ، أو إلى مذهب معين ، بدون تحديد المصدر ، ومكان المعلومة منه ..

ثالثاً : أما ما ينبغي عمله لتيسير الاستفادة من الفروع الفقهية المخرجة ، فقد كفانا مؤنثه إمامان حنبلين : الإمام جلال الدين أبو الفرج نصر الدين البغداددي ، والإمام علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ، الأول مع قواعد ابن رجب <sup>(٢)</sup> ، والثاني مع قواعد ابن اللحام ..

والظاهر أن الأول هو الذي ابتكر المنهج ووضعه ، فتبعه فيه الثاني .. ويتمثل المنهج الذي سهّل به المرداوي الكشف عن المطلوب من الفروع التي خرّجها ابن اللحام على قواعده في النقاط التالية :

---

(١) انظر : كتاب القواعد ، للإمام تقي الدين الحصني ، دراسة محققة ، ١٣٨/١ — ١٣٩ .

(٢) انظر : تقرير القواعد وتحرير الفوائد ، للإمام ابن رجب ، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل

سلمان ، ٦٨-٨/٤ .

• فهرسة الأصول المخرج عليها ، مرقمة ومرتبة حسب ورودها في الكتاب ..  
• فهرسة الفروع الفقهية المخرجة ، مبنية على الأبواب الفقهية على أن يحمل كل فرع رقم أصله الذي خرّج عليه ، مع مراعاة تبويب موضوعات المذهب الذي ينتسب إليه صاحب الكتاب ..

• إذا كانت هناك تنبيهات أو فوائد تتعلق ببعض الأصول المخرج عليها ، فإنها تفهرس معها ، على أن تحمل كل فائدة أو تنبيه رقم القاعدة التي تتعلق بها ..  
• وكذلك الشأن فيما إذا وجدت ملاحظات حول بعض الفروع ، فإنها تفهرس معها ، على أن تحمل كل ملاحظة رقم قاعدة الفرع الذي تتعلق به ..  
وبهذه العملية تعم الفائدة ، بسهولة الوصول إلى كل معلومة مهمة في الكتاب ..

- وهذا ما حققه الإمام المرداوي بوضوح ، حيث جمع الفروع الفقهية التي خرّجها الإمام ابن اللحام على قواعده في كتابه ( القواعد والفوائد الأصولية ، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ) ، فرتبها على الأبواب والكتب الفقهية حسب تبويب فروع المذهب الحنبلي ، فبدأ بباب ( المياه والآنية والاستنجاء ) ، فباب ( الوضوء ) ، فباب ( الحيض ) ، فكتاب ( الصلاة وما يتعلق بها ) ، فكتاب ( الجنائز ) ، فكتاب ( الزكاة وما يتعلق بها ) إلخ ..

- وإليك نص كلامه في توضيح منهجه هذا :  
حمد الله رب العالمين ، ثم صلى على محمد رسول الله إلى العالمين ، وعلى آله وصحبه ، ثم قال :

• » أما بعد :

فإنه لما كان كشف المسائل من كتاب القواعد - التي هي للشيخ العلامة ،  
أقضى القضاة : علاء الدين علي بن عباس البعلي الحنبلي ، تغمده الله برحمته -  
عسراً مطولاً :

- اجتهدت في جمع مسأله حسب الإمكان .
- ورتبتها على أبواب الفقه ، لا على ترتيب الكتاب .
- وفهرسته جهد الطاقة ، لا على فهرست القواعد التي هي للعلامة زين الدين ابن رجب ، تغمده الله برحمته .

- فإذا أردت المسألة من أي القواعد هي ، فانظر إلى حروف الجمل الصغيرة ، مرموزة بالأحمر عقيب كل مسألة . مثال ذلك : إذا كان عقيب المسألة ( دي ) ، فاعلم أن الياء بعشرة ، والdal بأربعة ، فاعمد إلى القاعدة الرابعة عشرة ، تجد المسألة في القاعدة المذكورة .

- وذكرت أيضاً : القواعد الأصولية كلها في آخر الفهرس ، مرتبة متوالية .
- وذكرت ما في كل قاعدة من التنبيهات والفوائد الأصولية في نفس قاعدتها ، ليسهل الكشف على من أراده .
- وربما تكون المسألة من مسائل الفقه في أثناء كلام المصنف ، وهي معلمة لها في الفهرس ، فاطلبها تجدها ، إن شاء الله تعالى <sup>(١)</sup> .

● وقد استبدل الشيخ محمد حامد الفقي حروف الجمل الصغيرة بالأرقام العادية ، عندما حقق الكتاب ..

وفيما يلي مثال يوضح صفة التبويب والفهرسة للفروع الفقهية التي خرجها ابن اللحام على قواعده :

« باب المياه ، والآنية ، والاستنجاء :

إذا شك في طهارة الماء أو نجاسته / ١ .

إذا أجزنا له التحري في الماء والثياب المشبهة / ١ .

---

(١) القواعد والفوائد الأصولية .. ص ١ .

- إذا خفيت عليه النجاسة / ١ .
- المستحجر إذا أتى بالعدد المعتبر / ١ .
- إذا خلت الميزة بماء يسير في طهارتها / ٢ .
- لو اشتبه عليه الماء الطاهر بالطهور / ١٦ .
- وأيضاً لو اشتبه عليه الماء الطاهر بالطهور / ١٧ .
- إذا اشتبه عليه الماء الطاهر بالنجس / ١٧ .
- إذا اشتبه عليه الثياب الطاهرة بالنجسة / ١٧ .
- المتخلي هل الأفضل له استعمال الحجر أو الماء ؟ / ٢٢ .
- هل يصح الاستدلال على طهورية كل ماء نزل من السماء ، أو نبع من الأرض بقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>

---

(١) سورة الأنفال / ١١ .

(٢) القواعد والفوائد الأصولية .. ص ١-٢ .

### المطلب الثالث :

## في تقرير كون متقن علم تخريج الفروع على الأصول متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي .

● لقد علمنا - فيما تقدم - أن المخرج هو العالم الذي اتصف بالتمهر في الأصول ، والتبحر في الفروع ، والتبصر في الفروق الأصولية ، والفروعية ، والتمكن في ضبط الجزئيات بكلياتها ، وإحاطة اللواحق بسوابقها ..  
ويطلق على علماء تخريج الفروع على الأصول عدة ألقاب ، كلها بمعنى واحد، وهي :

- المخرجون ..
- علماء التخرج ..
- مجتهدو التخرج ..
- المجتهدون المقيدون ..
- المجتهدون في المذاهب ..
- مجتهدو المذاهب ..

● وصفوا بالمخرجين ؛ لقدركم على تخريج الفروع على الأصول ، الذي يعني التعريف بأنساب الفروع الفقهية وأصولها التي تولدت منها وتفرعت ، فهم قادرون على رد كل فرع إلى أصله الذي استنبط منه ، وقادرون على بيان ما إذا كان الأصل ثابتاً أم لا ..

● ووصفوا بالمجتهدين ؛ لقدركم على استنباط أحكام للنوازل المستجدة التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، وليس للمجتهدين السابقين فيها قول ، وذلك بتنظيرها على الفروع المخرجة ..

- وبعبارة أخرى .. فإن مفاد هذه الألقاب ومغزاها يتلخص في أمرين :

الأمر الأول: وصف اجتهادهم بأنه تخريجي، فيقال لهم : المجتهدون بالتخريج.

الأمر الثاني : وصف اجتهادهم بأنه مقيد ، ومذهبي ، فيقال لهم : المجتهدون المقيدون ، أو المجتهدون في المذهب .

أما وصف اجتهادهم بأنه تخريجي ؛ فلأن الغالب على عملهم هو :

● الاجتهاد في التعرف على أصول أئمتهم ، التي لم ينصوا عليها ، بما يعرف بتخريج الأصول من الفروع ..

● والاجتهاد في التعرف على أحكام النوازل المستجدة ، وكل ما لم يرد عن أئمتهم فيها نصوص واجتهادات ، بما يعرف بتخريج الفروع على الأصول ، الذي يعني التعريف بما أخذ فروع أئمتهم ، ثم استنباط الأحكام لتلك النوازل والوقائع عن طريق التنظير الفقهي ، أو التشبيه الفقهي ، أو التمثيل الفقهي ، أي ما يعرف - اختصاراً - بقياس الأشباه والنظائر ..

وأما وصف اجتهادهم بأنه مقيد ، أو مذهبي ؛ فلأن الغالب عليهم التقيد بمذهب معين من المذاهب الفقهية ، وعدم السماح لأنفسهم بالخروج عنها .. فهم متقيدون في اجتهاداتهم بأصول أئمتهم وما أخذهم ، وقد يقارنون بين مذاهبهم ، وبين المذاهب الأخرى ، لكن الغالب عليهم في ذلك الانتصار لمذاهب أئمتهم ، وتوهين المذاهب المخالفة لها ..

- ومن خلال الدراسة التحليلية لمبادئ علم تخريج الفروع على الأصول ، ولتعريفه ، والعلوم المتوقفة عليه .. والدراسة التحليلية لأهم الكتب المصنفة فيه : توصلنا إلى العلم اليقين بأن تخريج الفروع على الأصول عملية اجتهادية ، قام بها الأئمة المجتهدون منذ عهد الصحابة إلى عهد الأئمة .. بل مارسها النبي ﷺ ، ودرب عليها علماء أصحابه ؛ ليتقنوها ويحكموها ، فيتخذوها عدة للاجتهاد في مجاله ..

- وقد تبين لنا أن أهل العلم قد طبقوا على وصف أصحاب الكتب التي تناولتها الدراسة التحليلية ببلوغ الاجتهاد ، ومنهم من وصف بالاجتهاد التخريجي ،



ومنهم من وصف بالاجتهاد المطلق ، مما لا يدع شكاً في كون علماء التخريج معدودين من أهل الاجتهاد بكل تأكيد ..

- وقد وصف العلماء مجتهدى التخريج بصفات تشهد لهم ببلوغ مرتبة الاجتهاد ، وإن كانوا دون الأئمة في تلك الصفات ، وفيما يلي تلخيص لتلك الصفات بما قاله الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح ، المتوفى سنة ٦٤٣هـ :  
( « أن يكون في مذهب إمامه مجتهداً مقيداً ، فيستقل بتقرير مذهبه بالدليل ، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده . ومن شأنه أن يكون :  
- عالماً بالفقه .

- خبيراً بأصول الفقه .

- عارفاً بأدلة الأحكام تفصيلاً .

- بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني .

- تام الارتياض في التخريج ، والاستنباط .

- قيماً بإلحاق ما ليس بمنصوص عليه في مذهب إمامه بأصول مذهبه وقواعده»<sup>(١)</sup> .

● « ولا يعزى عن شوب من التقليد له ؛ لإخلاله ببعض العلوم ، والأدوات المعتبرة في المستقل ، مثل أن يخل بعلم الحديث ، أو بعلم اللغة العربية ، وكثيراً ما وقع الإخلال بهذين العلمين في أهل الاجتهاد المقيد »<sup>(٢)</sup> .

● « وهذه صفة أصحاب الوجوه والطرق في المذهب ، وعلى هذه الصفة كلان أئمة أصحابنا ، أو أكثرهم »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أدب الفتوى ، للإمام ابن الصلاح ، ص ٤٢ .

(٢) أدب الفتوى ، ص ٤٢ .

(٣) أدب الفتوى ، ص ٤٣ .

- وقد لخص ابن القيم كلام ابن الصلاح هذا مراعيًا حقيقة أعمال مجتهد هدي  
التخريج ، حيث قال :

• « النوع الثاني : مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به ، فهو مجتهد في معرفة  
فتاويه ، وأقواله ، وماآخذه ، وأصوله ، عارف بها ، متمكن من التخريج عليها ،  
وقياس ما لم ينص من ائتم به عليه على منصوصه من غير أن يكون مقلداً لإمامه لا في  
الحكم ولا في الدليل ، لكن سلك طريقه في الاجتهاد ، والفتيا ، ودعا إلى مذهبه ،  
ورتبته وقرره ، فهو موافق له في مقصده وطريقه معاً ..

هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد ، أو متقيدين بمذاهب أئمتهم ؟ على قولين.  
ومن تأمل أحوال هؤلاء ، وفتاويهم ، واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين  
لائمتهم في كل ما قالوه ، وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر ، وإن كان منهم المستقل  
والمستكثر ، ورتبة هؤلاء دون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد »<sup>(١)</sup> .

- إن أولى اليقظة والهمة العالية من هذا الصنف يرفضون تقييد أنفسهم بهذا  
القيد ، بل ينطلقون باحثين في كل المذاهب الفقهية ، متبعين الدليل حيث كان ،  
ومع من كان ، فيعرفون الحق بالدليل ، لا بالأشخاص .. وهؤلاء هم الذين يرتقون  
إلى درجة الاجتهاد المطلق المنتسب .. أما الذين بقوا متقيدين بالمذاهب ، فسيظلون  
متراوحين في مكانهم ، لا يرتقون ..

- وقد صرح أهل التحقيق والإنصاف بحرمة التقليد على هذا الصنف من أهل  
العلم ؛ لأنهم قادرون على معرفة الحق بدليله ، والعالم من يستطيع أن يعرف الحكم  
بدليله ، فالمطلوب من مثل هؤلاء أن يرتقوا إلى درجة الاجتهاد المطلق الواجب  
وجوده في الأمة .. ومعلوم أن الحق في المسائل الاجتهادية غير منحصر في مذهب  
واحد من المذاهب الفقهية ، فلا وجه يُسوِّغُ لمن يقتدر على معرفة الحكم بدليله -

---

(١) إعلام الموقعين ، ٢١٢/٤ - ٢١٣ . انظر : أدب الفتوى ، للإمام ابن الصلاح ، ص ٤٣ - ٤٥ ؛

ولو عن طريق تخريج الفروع على الأصول — أن يتقيد بمذهب معين ، لا يرى الحق إلا فيه ، ولا يبحث عنه إلا عن طريقه ، فالشريعة الإسلامية أوسع من كل مذهب .. وهذا ما قرره الإمام القاضي عبد الوهاب المتوفى سنة ٤٢٢هـ ، فقد صرح بأنه الحق الواجب على العلماء المنتمين إلى المذاهب الفقهية ، القادرين على الاجتهاد في النوازل المستجدة التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، وفيما وقع فيه اختلاف بين الأئمة المجتهدين ، حيث قال :

- « إذا اختلف العلماء ، وتنازعوا في حكم ما فالواجب :
- الرجوع إلى النظر والاجتهاد في طلب الحكم من الأدلة التي هي مظانـه ، ومواضع طلبه ، وهي : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، والعمل .
- واعتقاد ما يؤدي صحيح النظر في ذلك إليه ، ويقف المجتهد عليه .
- ولا يفتقدون الحق في أقاويل المختلفين في قول فلان ، دون قول غيره ، ولا في مذهب ، دون ما سواه من المذاهب ، إلا أن يكون الدليل قد قام عنده على صحته ، وعين له الحق به »<sup>(١)</sup> .

من الواضح أن القاضي عبد الوهاب إنما يعني المجتهدين بالتخريج ، أي مجتهدي المذاهب ، الذين يُعَدُّ القاضي عبد الوهاب واحداً منهم .. وهذا ما يقتضيه التواصل بالحق ، والتعاون على البر والتقوى ، والتناصح بالتمسك بالكتاب والسنة اللذين لا يضل متبعهما ولا يشقى ، وهذا منهج السلف الصالح من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ..

- وبهذا تأكد أن متقن علم تخريج الفروع على الأصول ، الماهر فيه يعتبر قادراً على معرفة الحق بدليله ، وكل من كان قادراً على معرفة الحق بدليله فواجب عليه اتباعه ، والدوران معه أينما دار ، ومع من كان ، قال تعالى :

---

(١) المعونة على مذهب عالم المدينة ، للإمام القاضي عبد الوهاب ، ٦١٠/٢ .

- ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .
- ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .
- ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .
- ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .
- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

- وبالجملـة .. فإن شرف علم تخريج الفروع على الأصول وفضله يتجلى في أن العكوف على دراسته وممارسته باستيعاب كامل ، وتفهم عميق يكسب المدارس ذهنًا وقادًا ، وفكرًا ثقابًا ، فيترقى في سلم الاجتهاد الشرعي ، من الدنيا إلى الوسطى ، ثم إلى العليا ، إن شاء الله تعالى .

هذا ، وسيأتي مزيد من الحديث عن المكانة العلمية لمتقن علم تخريج الفروع على الأصول ، عند الحديث عن منازل المكلفين في الفقه في الدين ، في الباب التالي ، إن شاء الله تعالى ..

(١) سورة الأنعام / ١٥٥ .

(٢) سورة الأعراف / ٣ .

(٣) سورة النساء / ٥٩ .

(٤) سورة الشورى / ١٠ .

(٥) سورة الحجرات / ١ .

## الباب الرابع :

في الدراسة التحليلية لتحديد منازل  
المكلفين في فقه الأحكام الشرعية ،  
وتحرير المعاني الأصولية الفقهية  
الصحيحة للمصطلحات العلمية ذات الصلة  
الوثيقة بعلم تخريج الفروع على الأصول  
(الاتباع ، والاجتهاد ، والاختلاف ،  
والمذهب ، والتمذهب ، والتقليد ) .

ويحتوي على :

تمهيد ، وفصلين ..

## التمهيد :

- قد بين الإمام الزركشي :

• أن الأحكام الشرعية — بالنسبة إلى معرفة المكلفين بها — نوعان :

(١) نوع يشترك في معرفته جميع المكلفين ، علمائهم ، وعوامهم ؛ لأنه مما يعلم من الدين بالضرورة .

(٢) ونوع يختص بمعرفته العلماء خاصة .

• وأن المكلفين بالنسبة لهذا النوع الثاني ثلاثة أقسام :

(١) عالم بلغ درجة الاجتهاد .

(٢) عالم لم يبلغ درجة الاجتهاد .

(٣) عامي .

وفيما يلي نص كلامه :

• « العلوم ( علوم الأحكام الشرعية ) نوعان :

(١) نوع يشترك في معرفته الخاصة والعامة ، ويعلم من الدين بالضرورة ، كالمتواتر ، فلا يجوز التقليد فيه لأحد ، كعدد الركعات ، وتعين الصلاة ، وتحريم الأمهات ، والبنات ، والزنى ، واللواط ، فإن هذا مما لا يشق على العامي معرفته ، ولا يشغله عن أعماله ..

(٢) ونوع مختص بمعرفته بالخاصة ، والناس فيه ثلاثة أضرب :

- مجتهد ، وعامي ، وعالم لم يبلغ رتبة الاجتهاد »<sup>(١)</sup> .

وهذا النوع الثاني هو الذي عناه الإمام الشاطبي بقوله :

• « المكلف بأحكام الشريعة لا يخلو من أحد أمور ثلاثة :

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ، ٢٨٣/٦ .

المجتهد ، والمقلد الصرف الخالي من العلم ، والعالم الذي لم يبلغ مبلغ المجتهدين، لكنه يفهم الدليل ، وموقعه ، ويصلح فهمه للترجيح بالمرجحات المعتبرة في تحقيق المناط ، ونحوه»<sup>(١)</sup> .

وكل من هؤلاء الثلاثة ينقسم إلى أصناف ثلاثة ..

● ينقسم المجتهد إلى :

- مجتهد مطلق مستقل ..

- مجتهد مطلق منتسب ..

- مجتهد مقيد بمذهب إمام من الأئمة المجتهدين اجتهاداً مطلقاً ..

● وينقسم العالم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد المطلق إلى :

- مجتهد الفتيا ، ويعرف بمجتهد الترجيح ، أو مجتهد التنقيح ..

- حافظ لمذهب إمامه ومتقن له ، غير أنه لا يقدر على الترجيح ..

- حافظ لمذهب إمامه ، لكنه دون مرتبة الذي قبله ..

● وينقسم العامي الذي لا يصح إطلاق وصف ( العالم ) عليه شرعاً إلى :

- عامي صرف ليس بمتعلم أصلاً ..

- متفقه لا يزال غير قادر على التمييز بين صحيح وراجح وضدهما ..

- عامي بالنسبة لعلوم الشريعة ، ولكنه عالم بالنسبة لعلوم أخرى ، بل قد

يكون مجتهداً في بعضها ..

وكل هؤلاء سيأتي الحديث عنهم بالتفصيل في الفصل المعنون بمنازل

المكلفين في فقه الأحكام الشرعية ..

ومن خلال ما تقدم تبين أن الأحكام الشرعية قسمان رئيسان :

---

(١) الاعتصام ، ٥٠٢/٢ - ٥٠٣ .

● قسم هو مجال للاتباع المحض ، وهو الذي يشترك في معرفته الخاصة والعامه ، وهذا القسم لا يقبل الاجتهاد ، ولا شيئاً مما يترتب عليه من الاختلاف ، والمذهب ، والتقليد ..

● قسم هو مجال للاجتهاد ، الذي يتولد منه كل من :

- الاختلاف الفقهي ..

- والمذهب الفقهي ..

- والتمذهب ..

- والاتباع البصير في حق العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق في

المسائل الاجتهادية ..

- والاتباع غير البصير الذي هو التقليد المشروع في حق العوام الذين لا

علم لهم ولا بصير بما يدينون به فيما مجاله الاجتهاد ..

● ومن المعلوم أن تخريج الفروع على الأصول عملية اجتهادية تمثل المرتبة

الثانية من مراتب الاجتهادات الفقهية ، مارسها الفقهاء منذ عهد النبوة حتى عهد

الأئمة الأربعة ومن بعدهم ، وهذا يعني أن المقام يقتضي الإحاطة بالمعاني الأصولية

الفقهية الصحيحة لكل من الاجتهاد ، وما ينشأ عنه من الاختلاف الفقهي ، وما

يتفرع عن هذا الاختلاف من المذهب الفقهي ، والتمذهب ، والتقليد .. كما

يقتضي المقام تحديد مجال كل واحد من هذه المصطلحات الأصولية الفقهية ،

وتعيين أهله من أصناف المكلفين ..



## **الفصل الأول :**

**في تحديد منازل المكلفين في فقه  
الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه كل منزلة .**

**ويحتوي على :**

**مبحثين ..**

## **المبحث الأول :**

**منزلة الرسول ﷺ ، والعلماء الذين بلغوا درجة  
الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه كل  
من المنزلتين .  
ويحتوي على :  
مطلبين ..**

## المطلب الأول :

**في بيان منزلة الرسول محمد ﷺ في فقه أحكام الله تعالى**

**وتبیینها ، وتبلیغها..**

- من المعلوم أن الله العليم الحكيم اختار محمداً وجعله خاتم النبيين ، رسولاً إلى العالمين ، وأنزل عليه كتابه القرآن الكريم بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام، فجمعه في صدره بلفظه ومعناه ، وبينه له أتم بيان ، قال الله تعالى :

● ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ \* إن علينا جمعه وقرآنه \* فإذا قرأناه فاتبع قرآنه \* ثم إن علينا بيانه <sup>(١)</sup> .

قال الإمام ابن كثير :

● « هذا تعليم من الله عز وجل لرسوله ﷺ في كيفية تلقيه الوحي من الملك؛ فإنه كان يبادر إلى أخذه ، ويسابق الملك في قراءته ، فأمره الله عز وجل إذا جاءه الملك بالوحي ، أن يستمع له ، وتكفل الله له أن يجمعه في صدره ، وأن ييسره لأدائه على الوجه الذي ألقاه إليه ، وأن يبينه له ، ويفسره ، ويوضحه .

فالحالة الأولى : جمعه في صدره ، والثانية : تلاوته ، والثالثة : تفسيره وإيضاح معناه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ أي بالقرآن ، كما قلل تعالى : ﴿ ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه وقل رب زدني علماً <sup>(٢)</sup> ﴾ ، ثم قال تعالى : ﴿ إن علينا جمعه ﴾ أي في صدرك ، ﴿ وقرآنه ﴾ أي أن تقرأه ، ﴿ فإذا قرأناه ﴾ أي إذا تلاه عليك الملك عن الله تعالى ﴿ فاتبع قرآنه ﴾ أي فاستمع له ، ثم اقرأه كما أقرأك ، ﴿ ثم إن علينا بيانه ﴾ أي بعد حفظه، وتلاوته نبينه لك ، ونوضحه ، ونلهمك معناه على ما أردنا وشرعنا <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة القيامة / ١٦ - ١٩ .

(٢) سورة طه / ١١٤ .

(٣) تفسير ابن كثير ، ٧٠٤/٤ .

● فقد تلقى رسول الله ﷺ لفظ القرآن الكريم من الله تعالى بواسطة الملك جبريل عليه السلام ، ثم تلقى تفسيره من الله تعالى إلهاماً بلا واسطة ، وبواسطة في بعض الأحيان ، كما هو الحال في الأحاديث القدسية ، فالقرآن لفظاً ، ومعنى ، وتفسيراً موحى به من الله تعالى إلى محمد ﷺ ؛ لأنه مكلف بتبليغه لفظاً ، ومعنى ، وبياناً ، وتطبيقاً ..

● وقد بلغه كذلك ، قال الشيخ عبد الرحمن السعدي : « وفيها : أن النبي ﷺ كما بين للأمة ألفاظ الوحي ، فإنه قد بين لهم معانيه »<sup>(١)</sup> .

فسنته ﷺ المتمثلة في أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، وسيرته ، وكل ما يصدر منه على وجه التشريع من الفتاوى ، والأقضية عبارة عن بيان من الله تعالى لكتابته المنزل على رسوله محمد ﷺ ، وعبرة عن الفقه الذي تلقاه رسول الله ﷺ عن ربه إلهاماً ، وإيجاءً ، كما صرح بذلك رسول الله ﷺ في قوله :

● « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً ، فحفظه ، حتى يبلغه غيره ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه »<sup>(٢)</sup> ، فالمراد بالفقه في هذا الحديث سنته ﷺ بجميع أقسامها .. والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة من حيث المعنى .. فهو ﷺ مكلف بتبليغ رسالته كاملة بلفظها ، وبيانها ، وتطبيقها ، كما قال تعالى :

﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾<sup>(٣)</sup> وقد بلغها رسول الله ﷺ على أتم وجه وأكملة بلفظها ، وفقهاها ، وتطبيقها ..

---

(١) تيسير الكريم المنان عند تفسير الآية المذكورة .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .

(٣) سورة المائدة / ٦٧ .

- وحيث إن الوحي سينقطع بوفاة ﷺ - ورسالته باقية للعالمين إلى قيام الساعة - فقد شرع الله العليم الحكيم لرسوله سن الاجتهاد في استنباط الأحكام للنوازل والحوادث فيما لا نص فيه ، وكلفه بتدريب المتفقهين من أصحابه على إتقانه، وإحكامه ، وتطبيقه ؛ لتكون فقهاء يصبحون خلفاء له في أمته ، فيقع «الاجتهاد من الفقهاء في موضع الوحي ، ليصدر منه بيان أحكام الله تعالى ، ويحمل الخلق عليها قبولاً وعملاً»<sup>(١)</sup> . قال الله تعالى :

• ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ، لعلهم يحذرون﴾<sup>(٢)</sup> . وهذه الطائفة المتفقهة في الدين هي المأمور بتكوينها لتنهض بالدعوة إلى الله الأحد الصمد ، وتشرف على عمارة الأرض على شرع الله تعالى ، وعبادته وحده لا شريك له ، كما قال تعالى :

• ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾<sup>(٣)</sup> ، وهم أهل الذكر المأمور بسؤالهم عن أحكام الدين في قوله تعالى :

• ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾<sup>(٤)</sup> ، وهم أولو الأمر من المؤمنين المأمور بطاعتهم بعد طاعة الله ، وطاعة رسوله ﷺ في قوله تعالى :

• ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾<sup>(٥)</sup> .

---

(١) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٤/١ .

(٢) سورة التوبة / ١٢٢ .

(٣) سورة آل عمران / ١٠٤ .

(٤) سورة النحل / ٤٣ ، وسورة الأنبياء / ٧ .

(٥) سورة النساء / ٥٩ .

وهم المأمور برد الأمور المشككة ، والقضايا المشتبهة إليهم بعد الرسول ﷺ في قوله تعالى :

- ﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾<sup>(١)</sup> وهم الموصوفون بالرسوخ في العلم النافع في قوله تعالى :
- ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾<sup>(٢)</sup>.

- وقد امثل رسول الله ﷺ أمر ربه ، فمارس الاجتهاد بنفسه في كثير من النوازل التي لم يأت به وحى فيها ، وكانت مصادر اجتهاده منحصرة في كتاب الله ، ومشاورة أهل العلم والرأي من أصحابه ، كما قال تعالى : ﴿وشاورهم في الأمر﴾<sup>(٣)</sup>.

- ومقامه ﷺ في الاجتهاد هو المقام الأعلى ؛ لأنه معصوم عن الخطأ ، يحرسه الوحي ، ويرشده ، وينبئه على الأولى في بعض أحكامه وفتاويه التي حكم أو أفق فيها بخلاف الأولى .

وبذلك يعلم - على وجه القطع واليقين - أن كل ما صح عنه ﷺ فهو وحى واجب القبول ، والاتباع ، والعمل به في الأصول والفروع على السواء ، قال الله تعالى :

- ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة النساء / ٨٣ .

(٢) سورة آل عمران / ٧ .

(٣) سورة آل عمران / ١٥٩ انظر : الإكليل في استنباط التزويل ، للإمام السيوطي ، ص ٥- ١١ .

(٤) سورة النساء / ١٠٥ .

ولم يقل له لتحكم بين الناس بما رأيت ، مما يدل - قطعاً - بأنه ﷺ معصوم من الخطأ في اجتهاده ، وأن ما يستدل به البعض على خطئه في اجتهاده إنما هو تنبيه له على أنه خلاف الأولى •

يقول الإمام الشيخ الولائي :

• « وامتناع الخطأ في حقه ﷺ في اجتهاده هو المختار ، ومذهب المحققين ، وهو الحق ، ومقابله قبيح مستبشع ، إلا أن قائله يقول إنه لا يقر عليه بل ينبه سريعاً<sup>(١)</sup> .

- ووقوع الاجتهاد منه ﷺ في أمور لم يرد الوحي الصريح فيها أمر لا يقبل النقاش ، وعصمته ﷺ عن الخطأ في التشريع أيضاً أمر لا يقبل الخلاف ، ولهذا وصفه الله تعالى بقوله :

• ﴿ وما ينطق عن الهوى \* إن هو إلا وحي يوحى ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال الإمام تاج الدين السبكي :

• « والصواب عندنا أن اجتهاده ﷺ لا يقبل الخطأ بوجه من الوجوه ، وأنه عليه أفضل الصلاة والسلام على الصواب في حركاته ، وسكناته ، ونومه ، ويقظته ، مبرراً عن خطأ الباطل وعمده ، وأعتقد ذلك أمراً مجمعاً عليه ، قبل محدثات البدع ، وتشتت الأهواء والآراء ، ووجدته منصوصاً للشافعي رحمه الله عنه في كتاب الأم ، (فقال في كتاب الإقرار :

• والاجتهاد في الحكم بالظاهر ، ولم يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله تعالى ، أو سنة رسوله ﷺ الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرأه منه ، فقال : ﴿ وإنك

---

(١) فتح الودود / ٢٠٧ / انظر : جمع الجوامع وشرح المحلى عليه وحاشية العطار ، ٤٢٦/٢ ؛

المختصر في أصول الفقه ، للإمام ابن اللحام ، ص ١٦٤ .

(٢) سورة النجم / ٣ - ٤ .

لتهدي إلى صراط مستقيم»<sup>(١)</sup> ، فأما من كان رأيه خطأ أو صواباً فلم يؤمر أحد  
باتباعه<sup>(٢)</sup> .

ثم قال - بعد ذلك بنحو عشرة أسطر - : ( ولا يبرأ أحد من الآدميين من  
الخطأ إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام )<sup>(٣)</sup> ، وقال بين هذين النصين : ( فمن أمر  
باتباع غير رسول الله ﷺ ، ممن يمكن منه الخطأ ، إن كان قائل هذا ممن يعقل ما تكلم  
به فتكلم به بعد معرفة هذا فأرى للإمام أن يمنعه ، وإن كان غيباً علّم حتى يرجع )<sup>(٤)</sup> .  
● انتهت هذه النصوص الثلاثة ، وهي دالة من هذا الإمام المطلبي رضي الله عنه  
على أن انتفاء الخطأ عن منصب النبوة أمر مفروغ منه ، وهو الحق ، والدين ،  
والمعتمد »<sup>(٥)</sup> .

- وبالجمله .. فقد درب رسول الله ﷺ المتفقهين من أصحابه على إتقان  
الاجتهاد ، وإحكامه ، وتطبيقه .. فتخرج عليه فقهاء كبار من أصحابه ، مارسوا  
الاجتهاد في حياته ، في حضرته ، وغيبته بإتقان وإحكام ، فورثوا بذلك مقامه ﷺ  
ووظيفته في بيان الأحكام ، واستنباط أحكام النوازل المستجدة التي لا نص فيها ولا  
إجماع ، بعد وفاته ، وانقطاع الوحي ، مع استمرار النوازل ؛ « لأن علم الفقه علم  
على منهج الازدياد ؛ لأنه العلم بأحكام الحوادث ، ولا حصر ولا حد للحوادث ،  
ولا حد للعلم بأحكامها ومواجهها »<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الشورى / ٥٢ .

(٢) الأم ، للشافعي ، ٢١٨ / ٦ .

(٣) الأم ، ٢١٩ / ٦ .

(٤) الأم ، ٢١٨ / ٦ .

(٥) الأشباه والنظائر ، ٢٠١ / ٢ .

(٦) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٣ / ١ .



## المطلب الثاني :

**في بيان منزلة العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد في فقه**

**الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه .**

- قد علمنا في المطلب السابق أن علماء الصحابة تعلموا الاجتهاد من رسول الله ﷺ ، وآمنوا بفرضية وجود هذا المنصب في الأمة ، فبدلوا كل طاقاتهم في الاجتهاد ؛ لبيان الأحكام من الأدلة ، وتخرج الفروع على الأصول ..  
ودرب فقهاء الصحابة على ذلك المتفقهين من تلاميذهم (التابعين) ، فبرز منهم فقهاء كبار ، ورثوا منهم مقام خلافة رسول الله في حمل الأمانة ، وتبليغ الرسالة على بصيرة وبينة ..

وكذلك فعل التابعون مع المتفقهين من تلاميذهم (تابعي التابعين) ، فبرز منهم فقهاء كبار ، ورثوا منهم منصب بيان الأحكام ، وتخرج الفروع على الأصول، ومراعاة مقاصد الشريعة في الاستنباط الفقهي ..

وبذلك ظهر في التاريخ الإسلامي من عرفوا بالأئمة المجتهدين (الفقهاء) ، وعلى رأسهم الأئمة الأربعة وأقرانهم ، بعد فقهاء الصحابة ، والتابعين ، فقد أتقنوا عملية الاجتهاد ، وتخرج الفروع على الأصول أتم إتقان ، ومارسوه على أحسن وجه في بيان الأحكام ، واستنباطها ؛ لتأخذ كل نازلة وحادثة حكمها من شرع الله العليم الحكيم ..

- وقد علمنا أن أعلى منازل المكلفين في فقه الدين ، بعد منزلة رسول الله ﷺ المبلغ عن الله ، هي منزلة العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد في استنباط الأحكام للنوازل المستجدة التي لا نص فيها ولا إجماع ، فهم ورثة مقامه ﷺ في بيان الأحكام،

واستنباطها ، وبلاغها وفقاً لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين<sup>(١)</sup> .

ويصنفُ العلماءُ الذين بلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام واستنباطها ، إلى ثلاثة أصناف :

### **الصف الأول : المجتهدون المطلقون المستقلون .**

وفي مقدمة هذا الصف الأئمة الأربعة ، وأقرانهم ، وقد تكوّن لكل واحد منهم مذهب ، وتلاميذ ، وأصحاب ، وأتباع كثيرون .  
وصفَ اجتهادهم بالمطلق ؛ لأنهم لا يتقيدون بمذهب أحد من مشايخهم ، لا في أصولهم ، ولا في فروعهم ..

ووصفَ اجتهادهم بالاستقلال ؛ لأنهم استقلوا بتأصيل أصولهم وتفريع فروعهم الاجتهادية ، فلا يدعون الانتساب إلى أحد معين من مشايخهم ، بحيث يرجحون مذهبه في الجملة لا في الأصول ، ولا في الفروع ..

### **الصف الثاني : المجتهدون المطلقون المنتسبون .**

- قد بلغ كثير من تلاميذ الأئمة الأربعة وأصحابهم ، وكثير من تلاميذ أقرانهم درجة الاجتهاد المطلق ، ولكنهم اختاروا أو اضطروا إلى الانتساب إلى مذاهب الأئمة الأربعة وأقرانهم ، وإن كانوا لا يقلدوهم ، ولا يتقيدون بمذاهبهم ، لا في الأصول ،

---

(١) انظر : كتاب الفقيه والمتفقه ، للإمام الحافظ الفقيه ، المعروف بالخطيب البغدادي ، باب ذكر النبي ﷺ المثل في مراتب من تفقه في الدين ، ١٧٩/١ - ١٨١ ؛ جامع بيان العلم وفضله ، للإمام الحافظ الفقيه ، المعروف بابن عبد البر ، باب من يستحق أن يسمى فقيهاً ، أو عالماً ، حقيقة أو مجازاً ، ومن يجوز له الفتيا عند العلماء ، ٨٠٧/٢ - ٨٢٥ ؛ الاعتصام ، للإمام الشاطبي ، ٥٠٢/٢ - ٥٠٣ .

ولا في الفروع ، بل مجتهدون اجتهداً مطلقاً ، يستنبطون الأحكام من الأدلة مباشرة ، مكتفين بمجرد الانتساب إلى أولئك الأئمة ، فعرفوا بالمجتهدين المنتسبين ، وكان انتسابهم انتساب تشريف وموافقة ، لا انتساب تقليد في الأصول أو الفروع .

وهم مشتركون مع من انتسبوا إليه من الأئمة في مذاهبهم ؛ لأنهم يخالفونهم في كثير من الأصول و الفروع الاجتهادية ، وإن كانوا يوافقونهم كثيراً ، بحكم نشأتهم على التلقي منهم ، وتعمقهم في فقه أصولهم وفروعهم ، فتنسب استنباطاتهم ، وفتاويهم ، وأقضيتهم إلى مذاهب الأئمة الذين انتسبوا إليهم ، وإن كانت معلومة ومتميزة عند أئمة المذاهب ..

وقد حقق الإمام ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ أن المفتي المنتسب ( المجتهد المطلق المنتسب ) :

• « لا يكون مقلداً لإمامه ، لا في المذهب ، ولا في دليله ؛ لكونه قد جمع الأوصاف ، والعلوم المشترطة في المستقل ، وإنما ينسب إليه ؛ لكونه سلك طريقه في الاجتهاد ، ودعا إلى سبيله ( أي في الجملة ) »<sup>(١)</sup> .

• « وفتوى المنتسبين في هذه الحالة في حكم فتوى المجتهد المطلق المستقل ، يعمل بها ، ويعتد بها في الإجماع ، والخلاف »<sup>(٢)</sup> .

الصنف الثالث : المجتهدون المقيدون ، أو المجتهدون في مذاهب أئمتهم ..

وقد سبق أنهم يعرفون بعدة ألقاب ، أهمها :

- المخرجون ..

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٠ .

(٢) ص ٤٢ .

- مجتهدوا التخريج ..

وهم المعروفون بعلماء التخريج ، الذين قرر البحث في المطلب الأخير من الفصل الثالث ، في الباب الثالث أنهم من أهل الاجتهاد عن طريق تخريج الفروع على الأصول .

- وهؤلاء الأصناف الثلاثة يشملهم قول الإمام تاج الدين ابن السبكي :

• « قد اعتبرت مجامع الأفهام في الاستنباط فألفت أنواعها منحصرة في ثلاثة:

• النوع الأول : — وهو أنزلها — من إذا ذكرت له المسألة انتقل ذهنه إلى

نظيرها ، فإن كان حافظاً — وهي مسطورة — اكتسب باستحضار النقل فيها كيفية أخرى ، وقوى متجددة تولدت من اجتماع النظيرين لم تكن قبل ذلك .

وهذا عمدة باب الأشباه والنظائر ؛ فإن الفقيه الفطن ، إذا سمع القاعدة

وفروعها انفتح ذهنه لنظائرها ، ووصل بالقاعدة لما لو لم يكن منقولاً لكانت قـواه تفي به .

• النوع الثاني : — وهو أرفع الأنواع مقداراً — من له فكرة مضيئة ،

يستخرج القواعد من الشريعة ، ويضم إليها الفروع المتبددة ، ويحصل من جزئيات الفروع ضابطاً ينتهي إليه بالفكرة المستقيمة ، محيطاً بمقاصد الشارع ، فما ارتد إليه كان المقبول عنده ، وما شذ عنه كان المردود .

• النوع الثالث : منزلة بين المنزلتين ، وهو أن يعتمد على آية ، أو حديث ، أو

نص من نصوص إمامه في مسألة ، فيستنبط من ذلك بمقدار ما آتاه من الفهم ما شاء الله من الفروع»<sup>(١)</sup> .

---

(١) ذكره الإمام السيوطي في كتابه (الاجتهاد) ، المعروف باسم (الرد على من أخلد إلى الأرض ،

وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ) ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .

- ووجه ذلك أن النوع الثاني الذي وصفه بأنه أرفع الأنواع مقداراً يشمل المجتهد المطلق المستقل ، والمجتهد المطلق المنتسب .. والنوع الأول الذي وصفه بأنه أنزل هذه الأنواع الثلاثة يصدق على المجتهدين بالتخريج تمام الصديق ..

أما النوع الثالث الذي وصفه بأنه مترلة بين النوع الأول والثاني فإنه يمثل مرحلة الانتقال من مترلة الاجتهاد بالتخريج إلى مترلة الاجتهاد اجتهاداً مطلقاً ..

- وبعبارة أوضح .. فالذين حصلوا على عقلية تأصيلية وتفرعية على وجه الاستقلال هم أهل مرتبة ( الاجتهاد المطلق المستقل ، والاجتهاد المطلق المنتسب ) .

والذين يستطيعون أن يتصوروا المسألة المعروضة عليهم ، ويصوروها ، ثم ينظروها على نظائرها وأشباهاها يعدون — بدون شك — من أهل مرتبة الاجتهاد ، على الرغم من كون اجتهادهم مبنياً على تخريج الفروع على الأصول ..

فمن تقيد منهم بمذهب معين — أصولاً وفروعاً — إن كان قادراً على التخريج على مستوى جميع المذاهب الفقهية ، وقادراً على التصحيح والتضعيف في المختلف فيه من الأصول و الفروع ، فإن الواجب عليه عدم التقيد .. وإن تقيد مع ذلك فهو مجتهد في مذهب إمامه .. أما من تحرر من التقيد بمذهب معين ، واتبع الدليل حيث كان ، ومع من كان فهو من أصحاب المترلة التي بين مترلي الاجتهاد المطلق ، والاجتهاد المقيد .. وهو في طريق الارتقاء على مقام الاجتهاد المطلق ، وإن ظل منتسباً لصاحب المذهب الذي تتلمذ عليه ، وتفقه عن طريقه ..

بل التحقيق : أن مرتبة المجتهد بتخريج الفروع على الأصول تأتي في المرتبة الثانية بعد مرتبة المجتهد المطلق ، إذ لا فرق بين مرتبة المجتهد المطلق المنتسب ، وبين مرتبة المجتهد المطلق المستقل ، إلا في اللفظ والتسمية ، لا في المعنى والحقيقة ، والقاعدة: أن العبرة بالمعاني والمقاصد ، لا بالمباني والألفاظ .. فالاتفاق في المعنى مع الاختلاف في اللفظ لا يؤثر ولا يفرق ..

- وهؤلاء الأصناف الثلاثة هم الذين يصدق عليهم اسم (الفقهاء) على وجه الحقيقة ، مع تفاوت بينهم في الفقه في الدين ، وهم ورثة الرسول ﷺ في مقام بيان

الأحكام الشرعية واستنباطها ، وهم أهل الخلافة ، والولاية ، والقضاء ، والإفتاء في الإسلام ..

والأصل في هؤلاء الفقهاء المجتهدين عدم العصمة فيما لم يجمعوا عليه ، فيصيبون ، ويخطئون ، وهم مأجورون على كل حال ، ما لم يقصروا ، فمن أصاب فله أجران ، ومن أخطأ فله أجر واحد .. أما ما أجمعوا عليه من الأحكام فهم معصومون عن الخطأ فيه ، فلا يجوز لأحد مخالفته ، وكل واحد منهم ملزم — شرعاً — باتباع ما أداه إليه اجتهاده ، ما لم يقصر ، ولم يظهر له دليل يدل على خطئه فيه ، مع احترام اجتهادات المجتهدين الآخرين .. فإجماعهم حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة ، كما قال أهل التحقيق من العلماء :

● « إن علماء الدين والأئمة المجتهدين بذلوا جهدهم في تحقيق المسائل الشرعية ، وتدقيق النظائر الفرعية ، واستنبطوا أحكام الفروع من الأدلة الأربعة ، فاتفقهم حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة ، قوام الدين بهم ، وثبات الشرع بفقههم »<sup>(١)</sup> .

● فما أعظم منزلة الفقهاء المجتهدين ، فقد حفظ الله بهم شريعته ، وأمر بالرجوع إليهم في النوازل ، وأوجب مسالتهم عن الحوادث ، « وجعلهم خلفاء في أرضه ، وحجته على عباده ، واكتفى بهم عن بعثة نبي ، وإرسال نذير ، وقرن شهادتهم بشهادته ، وشهادة ملائكته ، فقال : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم ﴾ »<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>

- هذا ، ويحسن التنبيه إلى أن الأئمة الموصوفين بالمجتهدين المستقلين ، ليس معنى استقلالهم بأصولهم وفروعهم : أنهم هم الذين ابتدعوا الأصول ، وتفردوا بالفروع ، بل الحق أنهم تلقوا الأصول والفروع من أئمتهم ( التابعين ) الذين تلقوا

(١) شرح معاني الآثار ، للإمام الطحاوي ، ٤/١ .

(٢) آل عمران / ١٨ .

(٣) كتاب الفقيه والمتفقه ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي ، ٧٠/١ .

أصولهم وفروعهم من أئمتهم ( الصحابة ) رضي الله عنهم .. ثم لما تمهروا في الأصول والفروع ، وبلغوا درجة الاجتهاد ، واستقلوا في الفهم ، والاستنباط ، اجتهدوا في المختلف فيه من الأصول والفروع ، وفتح عليهم ببعض الإضافات القيمة في الأصول والفروع ، من حيث التحقيق ، أو الاستنباط .. فلما اقتضى حال عصرهم أن يجمعوا تلك الأصول والفروع ، ويحرروها ، ويدونوها فعلوا ذلك ، فكانوا بذلك هم السابقين إليها ، الواضعين لها من هذه الحيشة فقط ..

فعليه .. كل من بلغ درجة الاجتهاد في المختلف فيه من الأصول والفروع ، وقدر على الإتيان بإضافات جديدة فيها من حيث التحقيق ، أو الاستنباط فإنه في الحقيقة مجتهد مطلق مستقل ، لأنه لا يقلد إمام المذهب الذي ينتسب إليه في شيء ، لا في الأصول ولا في الفروع ، فالعبرة بالمعاني لا بالمباني ، وبالمقاصد لا بالألفاظ ، كما سبق تقريره قبل قليل<sup>(١)</sup> .

---

(١) يحسن الرجوع إلى كتاب الإمام السيوطي القيم ( الرد على من أدخل إلى الأرض ، وجعل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ) .

**المبحث الثاني :**

**منزلة العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ،  
والمكلفين الذين لا يصح نعتهم بوصف ( العلماء ) ،  
وما تقتضيه كل من المنزلتين ..**

**ويحتوي على :**

**أربعة مطالب ..**



## المطلب الأول :

### في بيان منزلة العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية .

- من الواضح أن علماء الإسلام قسمان :

● علماء بلغوا درجة الاجتهاد فيما لا نص فيه ولا إجماع من القضايا والنوازل..

● وعلماء لم يبلغوا تلك الدرجة العلمية العليا في فقه الأحكام الشرعية ..

وهذا يدل على أن لفظ ( العلماء ) ينطلق ويصدق على القسمين ، إلا أن الصنف الأول يختص بانطلاق وصف ( الفقهاء ) ، ووصف ( المجتهدين ) .. أما الصنف الثاني فلا يطلق عليه وصف ( الفقهاء ) أو ( المجتهدون ) إلا مقيداً بالفتيا ، أو الترجيح ، أو التنقيح ، فيقال في حق الواحد منهم : مجتهد الفتيا ، أو مجتهد الترجيح ، أو مجتهد التنقيح ؛ للإشارة إلى أن اجتهادهم لا يرتقي إلى درجة القدرة على الاجتهاد الذي يعني استنباط أحكام لما لا نص فيه ولا إجماع ، ولا اجتهاد فيه للأئمة المجتهدين .. مما يعني أن كل اجتهاد من هذا الصنف لا بد من أن ينحصر في المذهب الاجتهادية التي أنتجها الأئمة المجتهدون ، فهو يجتهد في إطار المذهب الذي ينتسب إليه لأجل الفتيا بنص من نصوص إمام المذهب ، أو وجه من وجوه أئمة المذهب المجتهدين ، ويجتهد في إطار المختلف فيه من المذهب لأجل ترجيح رأي على رأي ، ويجتهد من أجل تحرير فروع المذهب ، وتنقيحها ..

وبهذا اتضح أن لفظ ( العلماء ) أعم من لفظ ( الفقهاء ، أو المجتهدين ) ، فكل مجتهد عالم ، وليس كل عالم مجتهداً ، وبعبارة أخرى : كل فقيه عالم ، وليس كل عالم فقيهاً ..

● ومما لا شك فيه أن نعت هذا الصنف بوصف ( العلماء ) ثم بوصف ( مجتهد الفتيا ، أو مجتهد الترجيح ، أو التنقيح ) دليل واضح على أنهم علماء في

جميع مجالات العلم ، ما عدا مجال المسائل والقضايا الاجتهادية التي لم يتكلم فيها العلماء القادرون على الاجتهاد للاستنباط .. ودليل واضح أيضا على كونهم عارفين بأدلة المذاهب التي ينتسبون إليها ، وإلا لما استطاعوا الترجيح بين أقوالها وآرائها المختلفة ، وغير ذلك ..

● ومن هنا علم أنه لا بد من الإيمان بأن هؤلاء العلماء يمثلون طبقة متميزة ، وسطا بين العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد ، والمكلفين الذين لا يصح إطلاق وصف (العلماء) عليهم .. فبقدر ما يمتنع نعتهم بوصف ( الفقهاء أو المجتهدين ) بالإطلاق ، يمتنع نعتهم بوصف ( العوام ) ، أو بوصف ( المقلدين ) على وجه الحقيقة .. كما سيتضح في موطنه إن شاء الله تعالى .

#### ويصنف العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد إلى ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : ( مجتهدو الفتيا ، ومجتهدو الترجيح ، ومجتهدو التنقيح ) .

- وقد تحدث الإمام ابن الصلاح عن المفتي المنتسب إلى مذهب إمام مستقل ، الذي تزل منزلته عن منزلة المجتهد بتخريج الفروع على الأصول ، فوصف حالته (منزلته) بأنها الحالة الثالثة من حالات المفتين المنتسبين إلى مذاهب المجتهدين المستقلين، فقال :

● « الحالة الثالثة : أن لا يبلغ رتبة أئمة المذهب أصحاب الوجوه والطرق »<sup>(١)</sup> .

والمقصود بأئمة المذهب أصحاب الوجوه والطرق : ( مجتهدوا المذهب ) الذين يقدرون على الاجتهاد لاستنباط أحكام للنوازل والحوادث التي ليس لأئمتهم فيها نصوص ولا فتاوى ، وذلك عن طريق علم تخريج الفروع على الأصول .. واستنباطاتهم هذه هي المعروفة عند علماء المذاهب بالوجوه ، والطرق ، والتخریجات ، مقابل الأقوال ، والنصوص ، والروايات التي هي استنباطات الأئمة المجتهدين اجتهدا

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٦ .

مطلقاً من أصحاب المذاهب المتبوعة ، والمتسبين إليهم من المجتهدين اجتهاداً مطلقاً مثلهم ..

- ثم أوضح أوصاف صاحب هذه الحالة ( المتزلة ) المنحطة عن منزلة المجتهد بالتخريج ، فقال :

● « غير أنه فقيه النفس ، حافظ لمذهب إمامه ، عارف بأدلته ، قائم بتقريرها وبنصرته ، يصور ويحرر ، ويمهد ويقرر ، ويزيف ويرجح »<sup>(١)</sup> ، ويعني بصاحب هذه المنزلة مجتهد الفتيا ، المعروف بمجتهد الترجيح ، أو التنقيح .

- ثم بين وجه قصوره عن منزلة أصحاب الوجوه والطرق في المذهب ، فقال :

● « لكنه قصر عن درجة أولئك :

- إما لكونه لم يبلغ في حفظ المذهب مبلغهم .
- وإما لكونه لم يرتض في التخريج والاستنباط كارتياضهم .
- وإما لكونه غير متبحر في علم أصول الفقه ، على أنه لا يخلو مثله في ضمن ما يحفظه من الفقه ، ويعرفه من أدلته على أطراف من قواعد أصول الفقه .
- وإما لكونه مقصراً في غير ذلك من العلوم التي هي أدوات الاجتهاد الحاصل لأصحاب الوجوه والطرق »<sup>(٢)</sup> .

- ثم بين مكانة من هذه حالته ، ومكانة فتاويه في المذهب الذي يتقنه ، ويتقيد به ، فقال :

● « وهذه صفة ( منزلة ) كثير من المتأخرين إلى أوائل المائة الخامسة من الهجرة ، المصنفين الذي رتبوا المذهب ، وحرروه ، وصنفوا فيه تصانيف ، بها معظم اشتغال الناس اليوم .

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٦ .

(٢) أدب المفتي ، ص ٤٦ .

● ولم يُلحقوا بأرباب الحالة الثانية في تخريج الوجوه ، وتمهيد الطرق في المذهب ..

● وفيهم من جمعت فتاويه وأفردت بالتدوين ، ولا يبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى أصحاب الوجوه ، ولا تقوى كقولها «<sup>(١)</sup>» .

**الصف الثاني : حفاظ المذاهب بمسائلها وأدلتها .**

يعني العلماء الذين يحفظون المذاهب التي ينتسبون إليها حفظاً متقناً ، واعين لأدلة المسائل التي يحفظونها ، أي يحفظون المسائل بأدلتها ومانعها ، لكنهم غير قادرين على الترجيح بين الأقوال ، ولا بين الوجوه المختلفة فيها ..

ويمكن أن يوصف أصحاب هذه الرتبة بأنهم كرواة الأحاديث ، الحفاظ الضباط ، المتقنين بالدرجة الأولى ، الذين يوصفون بالثقات ، والأثبات ، ويحكم على مروياتهم بالصحة والقبول ..

- ضبط الإمام ابن الصلاح رتبة هذا الصنف النازلة عن رتبة مجتهد الفتياء بقوله:

● « والحالة الرابعة : أن يقوم بحفظ المذهب في نقله ، وفهمه في واضحات المسائل ، ومشكلاتها »<sup>(٢)</sup> .

فأصحاب هذه الرتبة يوصفون بتمام الحفظ ، والضبط ، والإتقان ، والفهم في المسائل الواضحات ، والمسائل المشكلات في المذاهب التي ينتسبون إليها .. ولكنهم غير قادرين على الترجيح في الأقوال المختلفة عن أصحاب المذاهب ، ولا في الوجوه والتخریجات المتعارضة الواردة عن أئمة المذاهب ؛ لقصورهم في العلوم اللازمة للاقتدار على الترجيح ، والتخريج ، مثل علم الأصول ، وعلم الحديث ، وغيرهما ..

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٦ .

(٢) أدب المفتي ، ص ٤٧ .

وهذا ما يعنيه ابن الصلاح بقوله :

● « غير أن عنده ضعفاً في تقرير أدلته ، وتحرير أقيسته »<sup>(١)</sup> ؛ حيث بين وجه

نزول رتبته عن رتبة مجتهد الفتيا ..

- ثم حدّد مجال فتواه المقبولة ، فقال :

● « فهذا يعتمد نقله وفتواه به فيما يحكيه من مسطورات مذهبه ، من

منصوصات إمامه ، وتفريعات أصحابه المجتهدين في مذهبه ، وتخرجاتهم »<sup>(٢)</sup> .

- ثم نبّه إلى أنه يشترط في صاحب هذه الرتبة أن يكون فقيه النفس كالذين

قبله فقال :

● « ثم إن هذا الفقيه لا يكون إلا ( فقيه النفس ) ؛ لأن تصوير المسائل على

وجهها ، ثم نقل أحكامها بعد استتمام تصويرها ، جلياً ، وخفياً لا يقوم به إلا

فقيه النفس ، ذو حظ من الفقه »<sup>(٣)</sup> .

حقاً . لا يمكن لأحد أن يكون مفتياً على الوجه الصحيح ، ما لم يكن فقيه

النفس ، وإلا فكيف يستطيع تنزيل أحكام المذهب على النوازل والوقائع تزيلاً

صحيحاً ..

**الصف الثالث : حفاظ المذاهب مجردة عن أدلتها ومآخذها .**

المقصود بهذا الصف : العلماء الذين يحفظون المذاهب التي ينتسبون إليها حفظاً

متقناً ، ويجيدون رواياتها على أحسن وجه ، ولكن الغالب عليهم هو الجهل بأدلة

المسائل ومآخذها ، فكانوا بذلك أبعد من الاقتدار على الترجيح بين المختلف فيه

منها ..

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٧ .

(٢) أدب المفتي ، ص ٤٧ .

(٣) أدب المفتي ، ص ٤٨ .

فأصحاب هذه الرتبة بمرتبة الرواة الحفاظ الضباط بالدرجة الثانية ، الذين يحكم على مروياتهم بالحسن والقبول .. فما يجيبون به من مروياتهم لا يعتبر فتوى ، لكن يعتبر رواية وحكاية لما يحفظونه من فروع الفقه ، ومسائله ، كما هو الحال في الرواة الذين لا فقه عندهم فيما يروون من الأحاديث ..

وهذا الصنف لا يظهر له وجود في تصنيف الإمام ابن الصلاح ، ولكن يمكن أن يوجد في كلامه ما يلمح إليه ، وذلك من خلال قوله :

● « وما من صنف منها ( أصناف المفتين المنتسبين الأربعة ) إلا ويشترط فيه حفظ المذهب ، وفقه النفس ، وذلك فيما عدا الصنف الأخير الذي هو أحسها »<sup>(١)</sup> .  
فيا ترى ما مقصوده بالصنف الأخير الذي وصفه بأنه أحسن أصناف المفتين المنتسبين إلى مذاهب المجتهدين اجتهداً مطلقاً مستقلاً ؟

- يحتمل أنه أراد الصنف الذي عنوانه بقوله : ( والحالة الرابعة ) ؛ لأنه آخرهم عنده ..

- ويحتمل أنه أراد به الصنف الذي ذكرناه ، وهذا أظهر ، وإن لم يكن له ذكر صريح في كلام ابن الصلاح .. وذلك أنه صرح بأن صاحب هذه الحالة الرابعة ( لا يكون إلا فقيه النفس ؛ لأن تصوير المسائل على وجهها ، ثم نقل أحكامها .. لا يقوم به إلا فقيه النفس .. »<sup>(٢)</sup> .

فيفهم من ذلك أن الصنف الأخير الذي وصفه بالأخسية لا يتصف بفقه النفس ، فلا يكون مفتياً ، وإن كان حافظاً للمذهب ، مؤدياً له على أحسن وجه ؛ لعدم معرفته بأدلة المسائل ومآخذها ، فأعرض عن ذكره ، والحديث عنه ..

ولكن آخرين من العلماء صرحوا بذكر هذا الصنف ، وبينوا حكم ما يجب به ، على أنه رواية وحكاية لما يحفظ ، لا فتوى ، ومن أولئك العلماء الإمام أبو الليث السمرقندي ( صاحب تأسيس النظائر الفقهية ) ، حيث قال :

(١) أدب المفتي ، ص ٤٩ .

(٢) أدب المفتي ، ص ٤٨ .

● « ولو أن رجلاً يحسن الفقه ، فسمع من فقيه مسألة ، وحفظها جاز له أن يجيب غيره ، ويكون حكاية ( رواية ) ، ولا يكون فتوى »<sup>(١)</sup> .  
وقال أيضاً :

● « إن كانت مسألة قد اتفق عليها أصحابنا ، وكان إنسان يحفظ ذلك القول ، فلا بأس بأن يجيب إذا سئل عن ذلك .

● وإن كانت المسألة ، فيها اختلاف بينهم ، فإذا سأل إنسان ، فأجابه ، وبين الاختلاف فلا بأس ، وإن لم يعلم حجته ؛ لأن ذلك حكاية ، وليست بفتوى .  
● وإن أراد أن يجيب بقول بعضهم فلا يجوز ما لم يعرف حجته »<sup>(٢)</sup> .

هذا كله في حق حافظ المذهب وواعيه ، الذي لا يقدر على التدليل ، ولا على الترجيح بين ما اختلف فيه أئمة المذهب .. ثم أضاف الإمام أبو الليث محدداً حدود هذا الصنف التي لا يجوز له أن يتعداها إلى مجال المجتهد بالتخريج ، أو المجتهد بالترجيح ، فقال :

● « وإن سئل عن مسألة لا يعرف جوابها فأراد أن يقيس هذه المسألة على مسألة أخرى لا يسعه ذلك ، إلا أن يعرف طرق المسائل ، ومذاهبهم »<sup>(٣)</sup> .  
- هذا ، ولا يفوتني التنبيه إلى أن هذا المنهج الذي مشيت عليه في تصنيف أهل العلم والفقه ، إنما يمثل منهج الجمهور ( المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ) .. أما منهج الحنفية فإنه وإن كان في الظاهر يبدو كأنه يختلف عن منهج الجمهور ، إلا أنه في الحقيقة موافق له تماماً ، ويتلخص منهجهم فيما يلي :

---

(١) عيون المسائل في فروع الحنفية ، للإمام أبي الليث السمرقندي ، ص ٢٢٣ .

(٢) عيون المسائل في فروع الحنفية ، ص ٢٢٤ .

(٣) عيون المسائل في فروع الحنفية ، ص ٢٢٤ . انظر : تقارير الشيخ عبدالرحمن الشريبي ، على

حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع ، ٣٨٦/٢ ؛ تقاريره أيضاً على حاشية الشيخ

حسن العطار على شرح المحلى لجمع الجوامع ، ٤٢١/٢ .

- المجتهد في الشرع ..
  - المجتهد في المذهب ..
  - المجتهد في المسائل المستجدة ..
- ومن عدا هؤلاء من أصناف العلماء فقد نعتوهم بوصف ( المقلدين ) ،  
وصنفوهم على النحو التالي :
- أصحاب التخريج من المقلدين ..
  - أصحاب الترجيح من المقلدين ..
  - المقلدون القادرون على التمييز بين الأقوى والقوي ، وبين الصحيح وضده ،  
وبين الراجح وضده .. لكنهم غير قادرين على الترجيح .<sup>(١)</sup> ..
  - فالأصناف الثلاثة الأول يمكن القول بأنهم هم :
  - المجتهد المطلق المستقل ..
  - المجتهد المطلق المنتسب ..
  - المجتهد عن طريق تخريج الفروع على الأصول ..
- أما الأصناف الثلاثة الأخر فيمكن القول بأنهم لا يختلفون عن :
- مجتهد الفتيا ، أو الترجيح ، أو التنقيح ..
  - حافظ المذهب بمسائله وأدلتها ومآخذها ، الفاهم الواعي ..
  - حافظ المذهب مجرداً عن أدلته ومآخذه حفظاً متقناً ..
- فالأصناف الثلاثة الأخيرة ينطلق عليهم - في كلا المنهجين - وصف ( العلماء  
الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية ) على تفاوت فيما بينهم في  
هذه الميزة ..
- والتحقيق أن وصف ( المقلدين ) لا يصدق إلا على الصنف الذي يحفظ  
المذهب الذي ينتسب إليه حفظاً متقناً ، من غير معرفة لأدلة مسائله ، ومآخذها ..  
فالجاهل بالدليل - فيما ليس معلوماً من الدين بالضرورة - مقلد بدون شك ..

(١) انظر : التخريج عند الفقهاء والأصوليين ، للأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين ،



## المطلب الثاني :

**في بيان ما تقتضيه منزلة العلماء الذين لم يبلغوا درجة**

**الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية .**

- مما ينبغي أن يلاحظ : أن تصنيف منازل العلماء في فقه الأحكام الشرعية بصفة عامة ، وفقه المسائل الاجتهادية بصفة خاصة على هذا الترتيب الدقيق ، يفتح باب الاجتهاد لكل الذين يصدق عليهم اسم ( العلماء ) ، مع ملاحظة تفاوت مراتبهم في فقه الأحكام الشرعية ، والمذاهب الاجتهادية .. فالذين بلغوا درجة الاجتهاد ينفردون بالاجتهاد في القضايا والنوازل المستجدة التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، ولم يتقدم لأحد الاجتهاد فيها .. والذين لم يبلغوا تلك الدرجة يجتهد كل منهم في حدود مبلغ علمه في المسائل والمذاهب الاجتهادية المختلف فيها ، فمن تفقه في مذهب معين أصولاً وفروعاً ، وكان حظه في المذاهب محدوداً اقتصر في اجتهاده على المذهب الذي تخصص فيه ، مع بذل الجهد في توسيع فقهه في المذاهب الأخرى ؛ ليخرج من دائرة التمذهب الضيقة ، ومن أتقن كل المذاهب أصولاً وفروعاً لزمه توسيع رقعة اجتهاده ؛ ليجري في أقوال جميع مجتهدي الأمة المختلفة ، وآرائهم المتباينة ، حسب القوانين الأصولية ، والمقاصد التشريعية ، التي تحكم أقوالهم وآراءهم ؛ لأن الصحيح أن الحق في المسائل الاجتهادية المختلف فيها غير منحصر في مذهب معين من المذاهب الفقهية ..

- وهنا أمر مهم ينبغي أن يتفطن له الطالب الواعي ، وهو : أن هؤلاء العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق ، كما لا يصدق عليهم تعريف الاجتهاد المطلق ، ولا تعريف الاجتهاد التخريجي ، فكذلك لا يصدق عليهم تعريف التقليد : (قبول قول الغير من غير معرفة دليله ) ؛ وذلك أن هؤلاء العلماء لا يشك أحد في أنهم قادرون على التعرف على أدلة الأئمة المجتهدين ، وأصولهم ، وفروعهم ؛ لأنهم معلومة ومدونة في كتبهم ، ومشروحة من قبلهم ، أو من قبل تلاميذهم وأصحابهم ،

بشكل مفصل ومهذب ومرتب على أحسن وجه ، فما من مسألة من المسائل الاجتهادية المدونة إلا وتعرف أقوال الأئمة المجتهدين فيها بأدلتهم ، ووجوه استنباطهم ، ووجوه ترجيحاتهم .. وهكذا ..

وهذا يؤكد أن إطلاق لفظ ( العوام ، أو المقلدين ) على هؤلاء العلماء فيه تحطيم للعلم وأهله ، وإلزام لهم بالجمود على التقليد إلى ما لانهاية ..

- نعم .. إن وصف العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد بعبارات ( المفتي ، مجتهد الفتيا ، مجتهد الترجيح ، مجتهد التنقيح ، محرر المذهب ومهذه ، حافظ المذهب ومتقنه ، وغيرها ) دليل واضح على أن عليهم نوع اجتهاد .. لكن اجتهادهم منحصر فيما يجدونه مسطورا ، ومحررا في كتب أصحاب الأقوال ، وكتب أئمة المذاهب .. فما عليهم إلا أن ينظروا فيها ، ويقارنوا بينها ، حسب القوانين العلمية المقررة المتفق عليها ، فيعرفوا ما عليه دليل مما لا دليل عليه ، وما دليله صحيح مما دليله غير صحيح ، وما دليله منطوق مما دليله مفهوم ، وما دليله راجح مما دليله مرجوح ، كل ذلك حسب تلك القواعد المحررة في كتب الأصول ، وكتب المقاصد ، وكتب القواعد الفقهية ..

فباستمرارهم على هذا النوع من الاجتهاد يرتقون إلى ما فوقه من الاجتهاد ، إلى أن يستووا على عودهم ، وبدون ذلك فسيظلون في مكانهم ..

- ولا يخفى أن الفرق بين هذا النوع من الاجتهاد ، وبين اجتهاد من بلغ درجة الاجتهاد المطلق كبير جدا .. فإن المجتهد المطلق يتجه إلى نصوص الشارع ، وأصول الشريعة ، وكلياتها ، ومقاصدها ؛ ليستنبط منها حكم النازلة ، فإذا لم يجد فيها ، نظر في حكمه عن طريق تخريج الفروع على الأصول تنظيرا أو تشبيها .. ولا يلزمه النظر في أقوال المجتهدين أمثاله إلا ليتأكد من أنه ليس مما انعقد عليه الإجماع .. على أنه يحق له النظر في صحة الإجماع إذا أراد القول به ، ويمكنه نقضه إذا لم يستوف شروطه ..

- ومن أبرز ما يدل على فساد إطلاق اسم ( العوام ، أو المقلدين ) على العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق : ما يتضمنه ذلك من تثبيطهم عن السعي لاكتساب هذه الدرجة بتنمية قدراتهم العلمية ، فكأنها إنما تحصل لمن حصلت له بالوحي ، أو الإلهام ، لا بالتعلم ، والاكتساب ، والتدرج ، فكأن المجتهد المطلق لم يكن مكتسباً للعلم ، وإنما أنزل إليه إنزالاً .. ولا أحد يقول بهذا ..

- وفي هذا المقام ينبغي أن نتأمل قولهم في حق المجتهد بالتخريج : ( يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها ، كفعل المستقل بنصوص الشارع ، وربما مرّ به الحكم وقد ذكره إمامه بدليله فيكتفي بذلك ، ولا يبحث هل لذلك الدليل من معارض .. )<sup>(١)</sup> .

إن الواجب على الباحث الواعي أن يتمسك بالحق في كل بحثه ؛ لأنه مقصده في كل دراسته ، وبناء على هذا ، فإنه يحق لي أن أقول : إن قولهم هذا يمثل بداية انحراف واضح وخطير في التفقه في الدين ؛ إذ كيف يتخذ نصوص الإمام أصولاً ومصادر يستنبط منها الأحكام الشرعية كنصوص الشارع في حق إمامه ؟ هل إمامه معصوم في كل ما يقول ، ويفعل ، ويستنبط ؟ بل الحق : أن الواجب على من بلغ هذه المرتبة من الفقه في الدين : أن يتجه إلى نصوص الكتاب والسنة ؛ ليأخذ منها الأحكام صريحاً ، أو استنباطاً ، مستعيناً بنصوص الأئمة المجتهدين السابقين ، وأصولهم .. فإنه لو اجتهد في دراسة نصوص الكتاب والسنة مراعيّاً ما يراعيه في دراسة نصوص إمامه ، باذلاً كل ما في وسعه وطاقته في ذلك لاستطاع استنباط الأحكام منها بكل تأكيد .. بل إن نصوص الكتاب والسنة أيسر فهماً على مثل هذا

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٢ .

أكثر من نصوص إمامه .. وما قلناه في حق مجتهد المذهب الذي يستطيع الاجتهاد الاستنباطي عن طريق تخريج الفروع على الأصول ، يقال في حق مجتهد الفتيا ، الذي يوصف بمجتهد الترجيح والتنقيح ، بدرجة أقل من درجة الأول<sup>(١)</sup> .

- وإذا كان خوف الخطأ هو المانع لهم من طلب الحكم من نصوص الشلوع ، وللذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد من طلب الحق في المسألة الاجتهادية المختلف فيها (في إطار اجتهادات المجتهدين المختلفين فيها ) ، فعلى المجتهدين اجتهاداً مطلقاً أن يكفوا عن الاجتهاد ؛ لأنه لا عصمة من الخطأ إلا لرسول الله ﷺ ، ولإجماع الأمة ..  
فإن قيل : إن المجتهدين مأذون لهم في الاجتهاد ، بل مفروض عليهم ذلك ، ولذلك كانوا مأجورين على كل حال ، ما لم يقصروا في الاجتهاد ، ولم يتعمدوا مخالفة ما لا يجوز مخالفته من الأدلة ..

أجيب : بأن هذا كله صحيح ..

وصحيح كذلك أن العالم البصير مأمور باتباع الحق ، وطريقه إليه فيما يختلف فيه أهل الاجتهاد هو : المقارنة بين أقوالهم المختلفة ، وذلك بالنظر فيما استدل به كل منهم من نصوص الكتاب والسنة ، وقواعد الشريعة ، ومقاصدها العامة ، فيتبع ما وجدته موافقاً لها ، ويترك ما خالفها .. وقد يتوصل إلى الجمع ، أو الترجيح بينها .. وكل ذلك مقدور له ، إن شاء الله تعالى .. وإن قدر أنه أخطأ فإنه لا يزال في إطار أقوال المجتهدين فله ما لهم ، وعليه ما عليهم ، لأن الكل عمل بما شرع له<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني ، بتحقيق الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، ٣٤٥/٢ - ٣٦٨ .

(٢) انظر : جامع بيان العلم وفضله ، للإمام ابن عبد البر ، باب ذكر الدليل من أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب .. وذكر معنى قوله ﷺ : (أصحابي كالنجوم) ، ٩١٣/٢ - ٩٢٧ .

### المطلب الثالث :

## في بيان ما ينبغي على المتفقه استكمالها من الملكات العلمية المختلفة .

- تأكيداً لما سبق ، أرى لزماً عليّ أن أقرر - بقوة - أن الواجب على العالم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد - ويريد أن ينتصب للإفتاء ، أو القضاء ، أو التدريس في مراكز عالية - أن يسعى لاستكمال الملكات العلمية اللازمة لذلك ، وفيما يلي توضيح لها :

- قد عبّر كثير من علماء أصول الفقه وفروعه عن الملكة الفقهية بفقه النفس ، كما وضّحها إمام الحرمين ، حيث قال :

• « وأهم المطالب في الفقه : التدريب في مآخذ الظنون في مجال الأحكام ، وهذا هو ما يسمى : فقه النفس ، وهو أنفس صفات علماء الشريعة »<sup>(١)</sup> .  
وتُعرّف الملكة بأنها صفة راسخة في النفس ، تحصل للنفس هيئة ، بسبب المواظبة على ممارسة فعل من الأفعال ، وسميت كذلك ؛ لأن زوالها أصبح متعسراً ، أو متعذراً<sup>(٢)</sup> .

- « والملكات ثلاث :

• ملكة الاستحصال ، وهي كيفية راسخة في النفس ، تستعد بها استعداداً قريباً لقبول ملكة الاستخراج . وتحصل هذه الملكة بأخذ أوائل العلوم ومبادئها الأولية من أفواه الرجال .

---

(١) غياث الأمم ، ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : تعريفات الجرجاني ، حرف الميم ، كشاف التهانوي ، باب الميم ، فصل الكاف .

● وتليها ملكة الاستخراج ، وهي التي تستخرج بها المعاني من العبارات الواردة عليها بسهولة من غير مشقة . وتحصل هذه الملكة بإتقان العلوم الآلية ، وبالمواظبة على المطالعة .

● وتليها ملكة الاستحضار ، وهي التي بها تستخرج المعاني والعلوم الغائبة عنها ، متى شاءت بسهولة من غير تجسم مراجعة إلى محلها من الكتب ، وهي أعز الملكات <sup>(١)</sup> .

وبعبارة أخرى .. فإن على المتفقه : أن يسعى لامتلاك ملكة استقرائية ، وملكة تحليلية ، وملكة استنباطية .. فبالأولى يستقرئ النصوص المتعلقة بالموضوع الواحد ، أو المسألة الواحدة استقراءً كاملاً ، مصنفة مرتبة .. وبالثانية يحلل تلك النصوص المستقرأة تحليلاً علمياً ، حيث الفهم العميق ، والفقه الدقيق .. وبالثالثة يستنبط الحكم المطلوب استنباطاً سليماً <sup>(٢)</sup> .

- والملكة إنما تكتسب وتنمى بالدربة ، والممارسة الطويلة ، قال الإمام الزركشي :

● « ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرفه ، بل لا بد — مع ذلك — من الارتياض في مباشرته ؛ فلذلك إنما تصير للفقهاء ملكة الاحتجاج ، واستنباط المسائل : أن يرتاض في أقوال العلماء ، وما أتوا به في كتبهم ، وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة ، وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصحيح من تلك الأقوال من فاسدها .

---

(١) دراسة محقق كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة ، للإمام القاضي عبد الوهاب ، ٥/١ .

(٢) انظر : منهج البحث في الفقه الإسلامي ، لأستاذنا الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ،

● ومما تعينه على ذلك : أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتب ، ورده إلى الحجج ، فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب ، وما خرج عن ذلك فهو فاسد ، وما أشكل أمره توقف فيه <sup>(١)</sup> .

- وإذا تم للمتفقه اكتساب العقلية الفقهية ، والملكة الفقهية التي تمثل فقه النفس، فإن الواجب عليه بعد ذلك يتمثل فيما قرره الزركشي ، حيث قال :

● « على فقيه النفس ذي الملكة الصحيحة تتبع ألفاظ الوحيين ، الكتاب والسنة ، واستخراج المعاني منهما ، ومن جعل ذلك دأبه وجدهما مملوءين ، وورد البحر الذي لا يترف ، وكلما ظفر بآية طلب ما هو أعلى منها ، واستمد من الوهاب <sup>(٢)</sup> .

- وهذا ما وضعه الإمام ابن عبد البر ، وقرره بقوة ، ودعا إليه من قبل الإلمام الزركشي بما لا يقل عن ثلاثة قرون ؛ حيث قال :

● « فعليك — يا أخي — بحفظ الأصول والعناية بها ، واعلم أن من عني بحفظ السنن ، والأحكام المنصوصة في القرآن ، ونظر في أقاويل الفقهاء ، فجعله عوناً له على اجتهاده ، ومفتاحاً لطرائق النظر ، وتفسيراً لجمل السنن المحتملة للمعاني ، ولم يقلد أحداً منهم تقليد السنن التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر ، ولم يرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن ، وتدبرها ، واقتدى بهم في البحث ، والتفهم ، والنظر ، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوه ، ونبهوا عليه ، وحمدتهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم ، ولم يبرئهم من الزلل ، كما لم يبرئوا أنفسهم منه .

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ، ٢٢٨/٦ .

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ، ٢٣٣/٦ .

● فهذا هو المتفقه المتمسك بما عليه السلف الصالح ، وهو المصيب لحظه ،  
والمعائن لرشده ، والمتبع لسنة نبيه ﷺ ، وهدى صحابته رضي الله عنهم .

● ومن أعفى نفسه من النظر ، وأضرب عما ذكرنا ، وعارض السنن برأيه ،  
ورام أن يردّها إلى مبلغ نظره ، فهو ضال مضل .

● ومن جهل ذلك كله أيضاً ، وتقحم في الفتوى بلا علم ، فهو أشد عمى ،  
وأضل سبيلا ..

● واعلم — يا أخي — أن السنن والقرآن هما أصل الرأي ، والعيار عليه ،  
وليس الرأي بالعيار على السنة ، بل السنة عيار عليه .

● ومن جهل الأصل لم يصب الفرع أبداً<sup>(١)</sup> .

- وما يدل على سهولة الاجتهاد على هذا الصنف من العلماء في المسائل  
الاجتهادية المختلف فيها ، ما يلي :

● أن كل مجتهد لا بد له من دليل على رأيه ، ولا بد له من أصول للاستدلال ،  
وقواعد للاستنباط ..

● أن أصحاب كل إمام وتلامذته قد دونوا أقواله ، وأدلتها ، وأصولها ، وبينوا  
كيفية استنباطها ..

● ومما زاد الأمر سهولة في هذا العصر توفر الموسوعات الفقهية ، والأصولية ،  
والحدیثية ، وغيرها ..

● ونتيجة لذلك فإن مهمة المقارن بين أقوال المجتهدين ليست بصعبة إلى  
الدرجة المستلزمة لكونه مجتهداً بالمعنى الأصولي الخاص ..

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ١١٣٩/٢ — ١١٤٠ ، انظر : إرشاد المقلدين عند اختلاف  
المجتهدين ، ص ١٣٩ — ١٤٠ .



● ومما لا شك فيه أن من سار على هذه الطريقة في معرفة الحق بدليله فإنه سرعان ما يرتقي إلى درجة الاجتهاد عن طريق تخريج الفروع على الأصول .. وبالتالي يرتقي إلى مقام الاجتهاد المطلق بسهولة ، إن شاء الله تعالى الكريم المنان ..

- وهذا ما عليه العمل في النهضة العلمية والفقهية المعاصرة ، كما هو واضح في مجامع البحوث الإسلامية ، ومجامع الفقه الإسلامي .. ؛ فإن مما لا شك فيه أن العلماء الذين يعدون البحوث في هذه المجامع الفقهية يتفاوتون في منازلهم العلمية .. فكثير منهم بلغ درجة الاجتهاد عن طريق تخريج الفروع على الأصول ، ولا يخلو أن يكون منهم من بلغ درجة الاجتهاد المطلق ، ولكن غالبيتهم يعدون من العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ..

- ومن خلال ما سبق توضيحه ، وتقديره تبين أن الواجب على العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد : دراسة أقوال المجتهدين فيما اختلفوا فيه منها ، وتفهم أدلتهم ، وفق القوانين والقواعد التي قرروها ، والتي على أساسها استنبطوا تلك الأقوال ؛ ليرتقوا في مراتب العلم وفقاً لمنهج السلف الصالح الذي رسمه كل من الإمام ابن عبد البر ، والإمام الزركشي ، فإنهم بذلك لا يخلو أن يتوصلوا إلى واحد من الأمور التالية :

- الحكم على ما خالف نصاً صحيحاً صريحاً ، أو ظاهراً محكماً ، سالماً من معارض مماثل بأنه باطل ومردود ..
- الحكم على ما خالف إجماعاً صحيحاً ، أو قياساً جلياً بأنه مردود ..
- الحكم على ما خالف قاعدة من القواعد الكلية المجمع عليها بأنه فاسد غير معتد به .

- الجمع بين الأقوال المختلفة اختلاف تضاد وتدافع ..
  - الترجيح بين بعض الأقوال ، ببيان الراجح بدليل مرجح ..
- الحاصل : أنهم إنما يجتهدون في فهم أقوال الأئمة المجتهدين ، حسب أدلتهم ، وترجيحاتهم ، متخذين القوانين الأصولية ، والمقاصد التشريعية عيارهم في ذلك ، فيرتقون بذلك في مراتب سلم الاجتهاد الشرعي ..

## المطلب الرابع :

**في بيان منزلة من لا يصح نعتهم بوصف (العلماء) في فقه**

**الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه .**

- إذا كان الضابط الفاصل بين العلماء ذوي رتبة الاجتهاد المطلق ، والعلماء القاصرين عن تلك الرتبة يتمثل في أن اسم ( المجتهد ، أو الفقيه ) ينطلق ويصدق على ذوي رتبة الاجتهاد المطلق ، ولا ينطلق ولا يصدق على القاصرين عنها إلا بالتقييد : فإن الضابط الفاصل بين العلماء القاصرين عن الاجتهاد المطلق ، وبين من دونهم في العلم ، من طلبة المتفقيين ، والعوام الذين لا يتعلمون يتمثل في أن اسم (العالم) ينطلق ويصدق على العلماء القاصرين عن الاجتهاد المطلق ، ولا ينطلق ولا يصدق على من قصر عن رتبته في العلم ..

وبهذا تبين أن الذين لا يصح نعتهم بوصف (العلماء) هم الذين يصح نعتهم بوصف (المقلدين ، والعوام) ، لجهلهم بما أخذ الأحكام التي يُفتون بها من المسائل الاجتهادية ..

- أما بالنسبة لما يُعلم من الدين بالضرورة فإن الخاصة والعامة مشتركون في العلم به ، كأركان الإيمان ، وأركان الإسلام ، وعدد ركعات الصلوات ، وتعيين الصلاة ، وتحريم الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، وتحريم الزنا ، واللواط ، ووجوب بر الوالدين ، وغير ذلك مما هو أكثر الأحكام الشرعية ، وثواب الدين ، ومحكماته .. فالجميع على العلم اليقين بهذه الثوابت : العلماء ، والعوام .. والله الحمد والمنة ..

يمكن تصنيف الذين يصح نعتهم بوصف (المقلدين ، أو العوام) إلى ثلاثة أصناف على الترتيب التالي :

**الصنف الأول :** المتفقهون الذين لا يزالون غير قادرين على التمييز بين صحيح وضده ، ولا بين راجح وضده .. فهم يتلقون العلم كما يلقي عليهم .. وقد أطلق

الحنفية على هؤلاء اسم (طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على التمييز ، ولا يفرقون بين الغث والسمين ) «<sup>(١)</sup> .

وكل المطلوب من هؤلاء أن يفهموا ما يلقي عليهم من سهل العلوم ، ويسير المعارف في الفروع والأصول ، وغيرهما من العلوم الشرعية ، وعلوم الآلة ، والعقل بتدرج محكم ..

**الصف الثاني :** الذين هم بالنسبة لعلوم الشريعة عوام ، ولكنهم علماء في علوم أخرى ، بل قد يكون منهم من بلغوا درجة الاجتهاد في تلك العلوم ، كالطب ، والاقتصاد ، واللغة ، والنحو ، وغيرها ..

وهؤلاء إذا كان للعلم الذي هم فيه مجتهدون تعلق بالمسألة الاجتهادية ، وفي أهل الاجتهاد الشرعي قصور في ذلك العلم لزم استشارتهم والاستعانة بهم في تصوير النازلة ، وتصورها على واقعها ؛ ليتمكن استنباط حكم شرعي له على الوجه الصحيح .. وهذا ما قرره الأصوليون ، وفيه قال الإمام الفقيه محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي المتوفى سنة ٨٢١هـ — في كتابه (مرتقى الوصول إلى علم الأصول) الذي شرحه الإمام الولاقي بكتابه (نيل السؤل على مرتقى الوصول) — :

• « وكل علم فلـه مجتهد عليه في تقريره يعتمد .

يعني أن لكل علم مجتهداً يعتمد عليه في تقريره ، أي تثبيته ، وتصحيحه ، وتحريره ، أي يجب على الناس اعتماده وتقليده في ذلك .

• وهو الذي أصلح ذاك العلم وناله معرفة وفهما .

أي ومجتهد كل علم هو الذي أصلح ذاك العلم ، أي حرره ، وبينه ، وصححه ، وأحاط به معرفة وفهماً ، أي أحاط بكلياته وجزئياته ، كسيبويه ، والكسائي ،

---

(١) راجع : أقوالهم ، وأقوال غيرهم في هذا الموضوع في كتاب الأستاذ الدكتور الباسين

(التخريج عند الفقهاء والأصوليين ) ، ص ٢٩٥ — ٣٤٢ ، فقد جمعها كلها في هذا المكان ..

والأخفش ، والميرد في النحو ، وكالأئمة الأربعة ، وأتباعهم في الفقه وأصوله .  
وكعبد القاهر الجرجاني ، والسكاكي ، والقزويني ، والجربي ، ونحوهم في البيان»<sup>(١)</sup> .

**الصنف الثالث : العوام الصرف الذين لا يتعلمون ، وإنما يتلقون ما يحتاجون**

إليه من علوم دينهم ودنياهم بسؤال أهل الذكر ، وأهل الفقه في الدين .

- وكل هؤلاء الأصناف الثلاثة لا يجوز إطلاق اسم (العلماء ، أو الفقهاء)

عليهم في عرف أهل الفقه والأصول ، ويصدق عليهم - شرعاً - اسم العوام ..

هذا بالنسبة للنوع الثاني من نوعي العلوم الذي يختص معرفته بالمتجهدين

والعلماء الذين هم الخاصة .. أما النوع الأول الذي يعلم من الدين بالضرورة ، فإن

المتجهدين والعلماء ، والمتفقيين ، والعوام مشتركون في العلم به .. مع ملاحظة فضل

الخاصة على غيرهم في هذا العلم قطعاً ؛ لعلمهم ببراينه ، وأسراره ، وتفصيله ..

وضابط هذا النوع من العلوم ، ما يعلم من الدين بالضرورة ..

- أما بالنسبة لما تقتضيه منزلة هؤلاء الأصناف ، فيتمثل في الآتي :

● أن يكونوا على اتصال بالعلماء ، مهتمين بالاستماع إلى الخطب ،

والمحاضرات ، والفتاوى ..

● وأن يكونوا ملتصقين بالعلماء ، الذين يرونهم مركزين على اتباع كتاب

الله ، وسنة رسوله محمد ﷺ ، وآثار السلف الصالح في فتاويهم ، وأقضيتهم ،

ومواعظهم ..

● أن يختاروا العلماء الذين يركزون على ضرورة التمسك بمذهب أهل السنة

والجماعة .. العلماء الذين يبينون التوحيد وما ينافيه من الشرك والنفاق ،

ويصححون العقيدة الإسلامية ، ويحاربون البدع والمحدثات ، والقوانين المضادة

لشريعة الله سبحانه وتعالى .. العلماء الذين يدعون إلى العمل بالإسلام - عقيدة ،

وشريعة ، ودعوة - على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، بلا فصل بين العقيدة ، والشريعة ، والدعوة .. العلماء الذين يدعون إلى إحياء التضامن الإسلامي ، وتحقيق الوحدة الإسلامية ، وتقديم الأخوة الإسلامية على كل أخوة .. العلماء الذين يحاربون المذاهب الفكرية ، والاقتصادية الهدامة المعادية للإسلام والمسلمين .. العلماء الذين يكشفون اللثام عن وجه الغزو الفكري ، ويُعرّثون أساليبه الملتوية ، والمتلونة .. العلماء الذين يحاربون العلمانية التي تعني فصل الإسلام عن الحياة ، وتعني رفض تحكيم الشريعة الإسلامية ، وتعني رفض أن يكون الإسلام هو الذي ينظم حياة الناس ، وتعني رفض أن تكون السلطة التشريعية للإسلام ، وتعني محاربة الإسلام ، وإذلال المسلمين ، وتهميشهم ، وإدامة السيطرة عليهم ، والتحكم في حرمتهم ، وخيرات بلادهم ، وإدامة التبعية العمياء للأعداء عليهم ..

● عليهم أن يلازموا أهل الذكر - الذين هم ورثة رسول الله ﷺ في بيان الأحكام واستنباطها - يلازموهم ليسألوهم عن كل ما يجهلون حكمه الشرعي في كل ما يمارسونه من الأعمال ؛ لأن عليهم أن توافق جميع أعمالهم الإسلام في الاعتقادات ، والعبادات ، والمعاملات ، وكل ما يزاولونه من الأمور الإدارية ، والسياسية ، والتنظيمية ، والاقتصادية ، والطبية الخ .

● وعلى الذين عندهم علم صحيح بالاقتصاد ، والسياسة ، والمذاهب والأفكار المعاصرة ، وغيرها : أن يعينوا علماء الإسلام وفقهاء بحقائق هذه الأشياء ، بأن يصوروها لهم كما هي ؛ ليبينوا حكم الله فيها على الوجه الصحيح ، فإنهم بذلك مجاهدون ، ودعاة إلى الله سبحانه وتعالى ، ومخلصون لدينهم ، وناصحون لأمتهم ، ومتواصون بالحق ، ومتعاونون على البر والتقوى ..

## **الفصل الثاني :**

**في تحرير المعاني الأصولية الفقهية  
الصحيحة للمصطلحات العلمية ذات الصلة  
الوثيقة بعلم تخريج الفروع على الأصول ،  
( الاتباع ، والاجتهاد ، والاختلاف ، والمذهب ،  
والتمذهب ، والتقليد )  
ويحتوي على :  
أربعة مباحث ..**

**المبحث الأول :**

**تحرير المعاني الأصولية الفقهية لكل من الاتباع ،  
والاجتهاد .**

**ويحتوي على :**

**خمسة مطالب ..**

## المطلب الأول :

في تحرير المعنى اللغوي ، والمعنى الشرعي العام للاتباع ،

ومجالاته .

### أولاً : المعنى اللغوي للاتباع .

قال ابن فارس :

● « التاء ، والباء ، والعين : أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء ، وهو التلو ، والقفو ، يقال : تبع فلاناً : إذا تلوته ، واتبعته ، وأتبعته : إذا لحقته . والأصل واحد»<sup>(١)</sup> .

وأطبقت المعاجم الخاصة بمعاني ألفاظ القرآن الكريم على أن معنى الاتباع في اللغة هو :

● اقتفاء أثر المتبوع ولحوقه . وأن هذا الاقتفاء تارة يكون بالجسم ، نحو : تبعته في الطريق ، واتبعته فيها ، وتارة يكون بالامتثال<sup>(٢)</sup> . ومن هذا قوله تعالى :

● ﴿ فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾<sup>(٣)</sup> .

● ﴿ وهذا كتب أنزلناه مبارك فاتبعوه ﴾<sup>(٤)</sup> .

● ﴿ فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه

لعلكم تهتدون ﴾<sup>(٥)</sup> .

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، مادة (تبع) .

(٢) انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ؛ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف

الألفاظ ، للسمين الحلبي ؛ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للفيروز آبادي ؛ لسان

العرب ، لابن منظور ؛ الكليات ، لأبي البقاء ، مادة (تبع) .

(٣) سورة البقرة / ٣٨ .

(٤) سورة الأنعام / ١٥٥ .

(٥) سورة الأعراف / ١٥٨ .



- ﴿ فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ﴾<sup>(١)</sup> .
- ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴾<sup>(٢)</sup> .

- الحاصل : أن معنى الاتباع في اللغة هو :

- اقتفاء أثر المتبوع ، ولحوقه ؛ خشية أن يفوته ، فيضل ويتيه .
- وأن تبعه ، واتبعه بمعنى واحد .
- وأن الاقتفاء تارة يكون حسياً بأن يكون بالجسم ، وتارة يكون معنوياً بأن يكون بالامتثال ، الذي هو مصدر امتثل أمره ، أي احتذاه . وامتثل طريقته ، أي تبعها فلم يعدها . وامتثل أمره ، أي أطاعه فيما يأمر ، وفيما ينهى<sup>(٣)</sup> .

### ثانياً : المعنى الشرعي العام للاتباع .

- من خلال ما تقدم تحقيقه وتقريره من كون الاتباع بمعنى اقتفاء أثر المتبوع :
- أمكن القول بأن المعنى الشرعي العام للاتباع هو : اقتفاء أثر الأدلة الشرعية — من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وغيرها من الأدلة المعتبرة شرعاً — على بصيرة وبينة ، وعلم ووعي .

وأثر الأدلة الشرعية المطلوب اقتفاؤه عبارة عن :

- أثر خطاب الله تعالى المتمثل في مدلوله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء ، أو تخيراً ، أو وضعاً .. سواء كان ذلك بالنص ، أو الاستنباط .
- يوضحه :

- أنه إذا كان معنى الاتباع في اللغة يعني اقتفاء أثر المتبوع ، ولحوقه ، دل ذلك على أن معناه في الشرع هو : اقتفاء أثر شرع الله تعالى ، المتمثل في كتابه الحكيم ،

(١) سورة طه / ١٢٣ .

(٢) سورة الجاثية / ١٨ .

(٣) انظر : لسان العرب ؛ المصباح المنير ، مادة (تبع) .

وسنة رسوله محمد ﷺ المبينة له ، وكل ما يصدر عنهما من الأدلة النقلية، والعقلية ،  
من غير حيدة عنهما في شيء على الإطلاق ..

وذلك بالإيمان والعمل بكل ما جاء فيهما من أخبار ، وأحكام — عقدية ، أو  
عملية ، أو خلقية — وجعلهما إماماً ، وميزاناً ، ونبراساً في كل شيء ، والإعراض  
عن كل ما خالفهما ، أيّاً كان مصدره ، أو قائله<sup>(١)</sup> .  
قال الله تعالى :

• ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له  
وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾<sup>(٢)</sup> .

• ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾<sup>(٣)</sup> . والخطاب لرسول الله ﷺ ، والأمة  
تبع له في ذلك .

- من الواضح أن تفسير الاتباع باقتفاء أثر المتبوع ولحوقه دليل على أن الأصل  
في معنى الاتباع : أنه إنما يكون على بصيرة وبينة ، وعلى علم ووعي ، ولهذا قرر  
القرآن الكريم أن من أوصاف عباد الرحمن أنهم إذا ذكروا بآيات ربهم خروا عليها  
سامعين واعمين ، مبصرين مدركين ؛ حيث قال الله تعالى :

• ﴿ والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً ﴾<sup>(٤)</sup> .

• ﴿ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله  
وأولئك هم أولوا الألباب ﴾<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر : مفتاح دار السعادة ، للإمام ابن القيم ، ٤١/١ — ٤٢ .

(٢) سورة الأنعام / ١٦٢ — ١٦٣ .

(٣) سورة الإسراء / ٣٦ .

(٤) سورة الفرقان / ٧٣ .

(٥) سورة الزمر / ١٨ .

فالقفو أو الاقتفاء الذي هو معنى الاتباع في اللغة والشرع « أصله من القفا ؛ لأن المتبع للشخص — غالباً — يصير خلفه ، وتابِعاً لقفاه ، يقال : قفوئُهُ ، واقتفِيئُهُ ، وقفِيئُهُ ، أقفوه : إذا تتبعته ، وتبع أثره . فقَفِيئُهُ مقلوب من قفوته ، وبه سميت القافة لتتبعها الآثار والأشياء ..

**والاقتفاء :** اتباع الاقتفاء ، كما أن الارتدادف : اتباع الرَّدْف»<sup>(١)</sup> .

فالاتباع الذي هو بمعنى اقتفاء أثر الشرع نصاً ، أو استنباطاً قد بينه القرآن وصوره حتى ظهر كأنه اقتفاء بالجسم ، كما هو واضح في آيات كثيرات بينات ، منها قوله تعالى :

● ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾<sup>(٢)</sup> .

● ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ﴾<sup>(٣)</sup> .

### **ثالثاً : مجالات الاتباع بمعناه الشرعي العام .**

ومجالات الاتباع بمعناه الشرعي العام ، التي لا مجال فيها للاجتهاد ، ولا للتقليد تتلخص في الآتي :

● النصوص المحكمة ( الصريحة ، والظاهرة ، والمبينة ) ، والمقصود بكون النص الصريح ، أو الظاهر ، أو المبين محكماً : أن يكون واضح المعنى المراد ، سالماً من النسخ ، ومن معارض مماثل له في القوة أو الدلالة .

---

(١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، مادة (قفو) ، انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن ، مادة (قفا) .

(٢) سورة آل عمران / ٣١ .

(٣) سورة الأنعام / ١٥٣ .

● الإجماعات الصحيحة الثابتة .

● القياسات الجلية ؛ لأنها في معنى النصوص ، ولذا كان العمل بها لازماً عند جميع العلماء ، القائلين بالقياس ، والنافين له على السواء ، قال الإمام الشيرازي — بعد أن تحدث عن معنى فحوى الخطاب — : « والشافعي رحمه الله يسميه القياس الجلي ، وهو يجري مجرى النص ، ولهذا ينقض حكم الحاكم إذا خالفه ، كما ينقض إذا خالف النص »<sup>(١)</sup> .

● القواعد الشرعية الكلية القطعية ، الواضحة الدلالة .

● الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة ، سواء كانت من أصول الدين أم فروعها ، أي سواء كانت اعتقادية ، أو عملية ، أو خلقية ..

وباختصار .. فإن جميع الأحكام الشرعية التي يشملها العلم الضروري الذي يشترك فيه جميع المسلمين ، بمختلف أصنافهم ومنازلهم في فقه الدين تمثل مجال الاتباع العام الذي لا مجال للاجتهاد ، ولا للتقليد فيه ..

ووجه عدم صحة الاجتهاد والتقليد في هذه المجالات الأربعة أنها تمثل الحق المبين ؛ لأنها معصومة عن الخطأ ، فلا تحتل غير الحق والصواب .. بخلاف ما يجوز الاجتهاد فيه فإنه يحتمل الصواب وضده .

قال الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي :

● « فالعمل بالوحي هو الاتباع ، كما دلت عليه الآيات . ومن المعلوم الذي لا شك فيه أن اتباع الوحي المأمور به في الآيات لا يصح اجتهاد يخالفه بوجه من الوجوه ، ولا يجوز التقليد في شيء يخالفه »<sup>(٢)</sup> .

● « وبهذا تعلم أن شروط المجتهد التي يشترطها الأصوليون إنما تشترط في الاجتهاد ، وموضع الاتباع ليس محل اجتهاد .

---

(١) شرح اللمع ، ٣٥٦/١ .

(٢) أضواء البيان ، ٥٤٩/٧ .

● فجعل شروط المجتهد في المتبع مع تباين الاجتهاد والاتباع ، وتباين مواضعهما خلط ، وخبط ، كما ترى»<sup>(١)</sup> .

- ثم قرر خلاصة الكلام في تحرير معنى الاتباع العام في الشرع ، فقال :

● « والتحقق : أن اتباع الوحي لا يشترط فيه إلا علمه بما يعمل به من ذلك الوحي الذي يتبعه .

● وأنه يصح علم حديث والعمل به ، وعلم آية والعمل بها ، ولا يتوقف ذلك على تحصيل جميع شروط الاجتهاد .

● فيلزم المكلف أن يتعلم ما يحتاج إليه من الكتاب والسنة ، ويعمل بكل ما علم من ذلك ، كما كان عليه أول هذه الأمة من القرون المشهود لها بالخير»<sup>(٢)</sup> .

- وهذا هو الاتباع العام لجميع المكلفين ، بمختلف منازلهم في الفقه في الدين ..

---

(١) أضواء البيان ، ٥٤٩/٧ - ٥٥٠ .

(٢) أضواء البيان ، ٥٥٠/٧ .

## المطلب الثاني :

**في مزيد توضيحٍ وتوكيدٍ لكون الاتباع بمعناه الشرعي  
العام في مقدور جميع المكلفين بمختلف منازلهم في فقه  
الأحكام الشرعية .**

- كون العمل بنصوص الوحي ( الكتاب والسنة ) فيما هو صريح ، أو ظاهر ،  
أو مبين ، وبالإجماع ، والقياس الجلي ، وبكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة  
اتباعاً عاماً ، لا مجال فيه للاجتهاد ، ولا للتقليد يُعدُّ من القطعيات التي نطقست بها  
آيات كثيرات صريحة .. ومن تلك الآيات ما كان الخطاب فيها موجهاً إلى رسول  
الله ﷺ ، وأمته تبع له .. ومنها ما كان الخطاب فيها موجهاً إلى أمته ..  
- ومن الآيات الموجه فيها الخطاب إليه ﷺ :

- قوله تعالى : ﴿ قل إنما أتبع ما يوحى إليّ من ربي هذا بصائر من ربكم  
وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾<sup>(١)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ، إن أتبع إلا ما  
يوحى إليّ إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يومٍ عظيم ﴾<sup>(٢)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ اتبع ما أوحى إليك من ربك لا إله إلا هو وأعرض عن  
المشركين ﴾<sup>(٣)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير  
الحاكمين ﴾<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سورة الأعراف / ٢٠٣ .

(٢) سورة يونس / ١٥ .

(٣) سورة الأنعام / ١٠٦ .

(٤) يونس / ١٠٩ .

• وقوله تعالى : ﴿ قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إليّ وما أنا إلا نذير مبين ﴾ <sup>(١)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ فاستمسك بالذي أوحى إليك إنك على هدى مستقيم ﴾ <sup>(٢)</sup>

• وقوله تعالى : ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴾ <sup>(٣)</sup> .

- ومن الآيات الموجه فيها الخطاب إلى الأمة كافة :

• قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ﴾ <sup>(٤)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ﴾ <sup>(٥)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون ﴾ <sup>(٦)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم ﴾ <sup>(٧)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم ﴾ <sup>(٨)</sup> .

---

(١) سورة الأحقاف / ٩ .

(٢) سورة الزخرف / ٤٣ .

(٣) سورة الجاثية / ١٨ .

(٤) سورة الأنعام / ١٥٥ .

(٥) سورة الأنعام / ١٥٣ .

(٦) سورة الأعراف / ٣ .

(٧) سورة الأنفال / ٢٤ .

(٨) سورة الزمر / ٥٥ .

• وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَطْعِ الرُّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُونَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ <sup>(٤)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

• وقوله تعالى : ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

---

(١) سورة آل عمران / ٣١ .

(٢) سورة النساء / ٨٠ .

(٣) سورة النساء / ٦٥ .

(٤) سورة النور / ٦٣ .

(٥) سورة الأحزاب / ٣٦ .

(٦) سورة الحجرات / ١ .

(٧) سورة الحشر / ٧ .

(٨) سورة الأعراف / ١٥٨ .



● وقوله تعالى : ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾<sup>(١)</sup> .

- فحق للإمام الشاطبي أن يقول - بقوة - :

● « فالشريعة هي الحاكمة - على الإطلاق والعموم - عليه عليه السلام ، وعلى جميع المكلفين ، وهي الطريق الموصل ، والهادي الأعظم »<sup>(٢)</sup> .

وبهذا نتبين السر في وصف الله سبحانه وتعالى المؤمنين الصادقين بالاتباع ، حيث قال :

● ﴿فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾<sup>(٣)</sup> .

● ﴿والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾<sup>(٤)</sup> .

وكذلك وصفهم بأنهم إذا ذكروا بآيات ربهم خروا عليها متمسكين بها بقوة ، سامعين مبصرين ، أي على وعي وبصيرة ، لا على جهل وعدم فهم لها ، ولا على وجه التقليد ، فقال الله تعالى :

● ﴿والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً﴾<sup>(٥)</sup> .

- وهذا هو الاتباع العام الذي يشترك فيه جميع المكلفين ، على اختلاف منازلهم في فقه الأحكام الشرعية .. لأن متعلقه حق مبین لا يحتمل الخطأ ، ودليله حجة في نفسه<sup>(٦)</sup> . ويقابله الاجتهاد الذي هو نوع من الاتباع ، وهو خاص بعلماء الاجتهاد ، ويحتمل الخطأ ، وإن لزم العمل به ما لم يظهر خطؤه .. وهذا ما وضحه الإمام الشافعي بجلاء ، حيث قال :

---

(١) سورة النساء / ١١٥ .

(٢) الاعتصام ، للشاطبي ، ٥٠٠ / ٢ .

(٣) سورة الأعراف / ١٥٧ .

(٤) سورة التوبة / ١٠٠ .

(٥) سورة الفرقان / ٧٣ .

(٦) انظر: روضة الناظر ، لابن قدامة ، تحقيق الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، ٣٨١ / ٢ .

● « والعلم من وجهين :

- اتباع .

- واستنباط .

● والاتباع اتباع كتاب .

● فإن لم يكن فسنة .

● فإن لم تكن فقول عامة سلفنا ، ولا نعلم له مخالفاً .

● فإن لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل .

● فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله ﷺ .

● فإن لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا مخالف له .

● ولا يجوز القول إلا بالقياس ، وإذا قاس من له القياس ، فاحتلفوا وسع كلاً

أن يقول بمبلغ اجتهاده ، ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه <sup>(١)</sup> .

- ومن الجدير بالذكر هنا : أن الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي اهتم

اهتماماً بالغاً بتوضيح معنى الاتباع الشرعي العام ، وركز تركيزاً منقطع النظير على

إجلائه ، وذلك عند تفسير :

● قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> . فقد

فسره بإيجاز ، ثم أخذ في بيان المسائل المتعلقة به بتفصيل وإسهاب استغرق مئة وثلاثاً

وخمسين صفحة .. لكننا نكتفي بذكر شيء يسير يتعلق بموضوع هذا المطلب ، قال

الشيخ :

● « اعلم أن قول بعض متأخري الأصوليين : إن تدبر هذا القرآن العظيم ،

وتفهمه ، والعمل به لا يجوز إلا للمجتهدين خاصة ، وأن كل من لم يبلغ درجة

---

(١) الأم ، ٨ / ٦٢٠ .

(٢) سورة محمد / ٢٤ .

الاجتهاد المطلق بشروطه المقررة عندهم ، التي لم يستند اشتراط كثير منها إلى دليل من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس جلي ، ولا أثر من الصحابة : قول لا مستند له من دليل شرعي أصلاً .

- بل الحق الذي لا شك فيه : أن كل من له قدرة من المسلمين على التعلم ، والتفهم ، وإدراك معاني الكتاب والسنة يجب عليه تعلمهما ، والعمل بما علم منهما .
- أما العمل بهما مع الجهل بما يعمل به منهما فممنوع إجماعاً .
- وأما ما علمه منهما علماً صحيحاً ناشئاً عن تعلم صحيح فله أن يعمل به ، ولو آية واحدة ، أو حديثاً واحداً .

- ومعلوم أن هذا الذم والإنكار على من لم يتدبر كتاب الله عام لجميع الناس ، ومما يوضح ذلك :

- أن المخاطبين الأولين به الذين نزل فيهم هم المنافقون والكفار ، ليس أحد منهم مستكماً لشروط الاجتهاد المقررة عند أهل الأصول ، بل ليس عندهم شيء منها أصلاً .
- فلو كان القرآن لا يجوز أن ينتفع بالعمل به ، والاهتداء بهديه إلا المجتهدون بالاصطلاح الأصولي لما وبنح الله الكفار وأنكر عليهم عدم الاهتداء بهداه ، ولما أقام عليهم الحجة به حتى يحصلوا شروط الاجتهاد المقررة عند متأخري الأصوليين ، كما ترى .

- ومعلوم أن المقرر في الأصول :

- أن صورة سبب التزول قطعية الدخول ، وإذا فدخل الكفار والمنافقين في الآيات المذكورة قطعي ، ولو كان لا يصح الانتفاع بهدي القرآن إلا لخصوص المجتهدين لما أنكر الله على الكفار عدم تدبرهم كتاب الله ، وعدم عملهم به ، وقد علمت أن الواقع خلاف ذلك قطعاً .

- ولا يخفى أن شروط الاجتهاد لا تشترط إلا فيما فيه مجال للاجتهاد .

● والأمر المنصوص في نصوص صحيحة من الكتاب ، والسنة لا يجوز الاجتهاد فيها لأحد ، حتى تشترط فيها شروط الاجتهاد ، بل ليس فيها إلا الاتباع.

● وبذلك تعلم أن ما ذكره صاحب مراقي السعود تبعاً للقراقي من قوله :

من لم يكن مجتهداً فالعمل منه بمعنى النص مما يخطئ

لا يصح على إطلاقه بحال ؛ لمعارضته لآيات وأحاديث كثيرة من غير استناد إلى دليل<sup>(١)</sup>.

● ومن المعلوم أنه لا يصح تخصيص عمومات الكتاب والسنة إلا بدليل يجب الرجوع إليه .

● ومن المعلوم أيضاً أن عمومات الآيات والأحاديث الدالة على حث جميع الناس على العمل بكتاب الله ، وسنة رسوله أكثر من أن تحصى ، كقوله ﷺ : (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله وسنتي)<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ : (عليكم بسنتي) الحديث<sup>(٣)</sup> ، ونحو ذلك مما لا يحصى .

● فتخصيص جميع تلك النصوص بخصوص المجتهدين ، وتحريم الانتفاع بهدي الكتاب والسنة على غيرهم تحريماً باتاً ، يحتاج إلى دليل من كتاب الله ، أو سنة رسوله ﷺ .

● ولا يصح تخصيص تلك النصوص بآراء جماعات من المتأخرين المقرين على أنفسهم بأنهم من المقلدين ... »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : نشر البنود شرح مراقي السعود ، ٢٥٩/٢ .

(٢) راجع تخريج الحديث في ص — ٢٩٨ — ٢٩٩ .

(٣) رواه أحمد في مسنده عن العرياض بن سارية (١٧٢٧٢ ، ١٧٢٧٤ ، ١٧٢٧٥) ، وأبو داود في

سننه كتاب السنة باب في لزوم السنة (٤٦٠٧) .

(٤) أضواء البيان ، ٤٣٠/٧ — ٤٣٢ .

- وقد أكد الله سبحانه وتعالى أنه قد فصل الآيات ووضحها ؛ ليكون المكلفون متبعين على بينة وبصيرة ، على علم ووعي .. وذم المقلدين بالصمم والبكم، والعمي ، وعدم العقل في آيات كثيرات بينات ..

ومما قاله سبحانه وتعالى في وصف المتبعين على وعي وعلم :

- قوله تعالى : ﴿ قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون ﴾<sup>(١)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون ﴾<sup>(٢)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون ﴾<sup>(٣)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون ﴾<sup>(٤)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ كذلك نفصل الآيات لقوم يعقلون ﴾<sup>(٥)</sup> .

ومما قاله سبحانه وتعالى في ذم المقلدين الرافضين الاتباع البصير :

- قوله تعالى : ﴿ صمّ بكمّ فهم لا يعقلون ﴾<sup>(٦)</sup> .
- وقوله تعالى : ﴿ إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون ﴾<sup>(٧)</sup> .

- وقوله تعالى : ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصم ، والبصير والسميع ، هل يستويان مثلاً أفلا تذكرون ﴾<sup>(٨)</sup> .

---

(١) سورة الأنعام / ٩٧ .

(٢) سورة الأنعام / ٩٨ .

(٣) سورة الأنعام / ١٢٦ .

(٤) سورة يونس / ٢٤ .

(٥) سورة الروم / ٢٨ .

(٦) سورة البقرة / ١٧١ .

(٧) سورة الأنفال / ٢٢ .

(٨) سورة هود / ٢٤ .

• وقوله تعالى : ﴿ قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ ﴾ (١) .

- وفيما يأتي من الحديث في المطالب التالية يجري توضيح أنواع من الاتباع الشرعي ، يختص كل منها بصنف من أصناف المكلفين ، حسب منازلهم في فقه الأحكام الشرعية .

#### ويشارة خاطفة :

• فإن الاجتهاد بمعناه الأصولي نوع من الاتباع الشرعي ، لكنه خاص بالعلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد .. بمعنى أنهم فيما هو مجال للاجتهاد مأمورون وملزمون بالاجتهاد ، وباتباع ما أداهم إليه اجتهادهم .

• الاتباع البصير في المسائل الاجتهادية ، التي اختلف فيها الأئمة المجتهدون ، نوع من الاتباع الشرعي ، وهو خاص بالعلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ، ولكنهم قادرون على أن يكونوا على بصيرة وبينة ، فيما اختلف فيه المجتهدون ؛ لقدركم على فهم أقوالهم وأدلتهم ، ووجوه استنباطاتهم ..

• والتقليد نوع من الاتباع الشرعي ، لكنه خاص بالعوام في المسائل الاجتهادية المختلف فيها ؛ لعدم قدرتهم على التمييز بين صحيح وضده ، ولا بين راجح وضده .. فألزموا باتباع ما يفتيهم به فيها المجتهدون العدول المستقيمون على الشريعة ..

---

(١) سورة الأنعام / ١٠٤ .

### المطلب الثالث :

**في تحرير المعنى اللغوي ، والشرعي العام للاجتهاد ،**

**ومجالاته ، وبيان ما بين المعنيين من الارتباط .**

● الاجتهاد لغة : مصدر « اجتهد في الأمر : بذل وسعه وطاقته في طلبه ليلبغ مجهوده ، ويصل إلى نهايته »<sup>(١)</sup> .

يعني أن المعنى اللغوي للاجتهاد يستلزم استفراغ الإنسان وسعه في تحصيل أمر فيه كلفة ومشقة ، سواء كان ذلك الأمر من الأمور الحسية أو المعنوية ؛ إذ مادة (ج،هـ،د) بجميع مشتقاتها لا تخلو من المشقة والكلفة<sup>(٢)</sup> .

● المعنى الشرعي العام للاجتهاد .

المقصود بالاجتهاد الشرعي العام هو : الاجتهاد البياني الذي يشترك فيه جميع أهل العلم والنظر ، سواء في ذلك من بلغ منهم درجة الاجتهاد ، ومن لم يبلغها . وسيتضح المقصود بهذا الاجتهاد من خلال تحرير مجالاته ، إن شاء الله تعالى .

● ولهذا النوع من الاجتهاد مجالات كثيرة تتلخص في الآتي :

(١) تطبيق النصوص المحكمة (الصريحة ، أو الظاهرة ، أو المبنية ) ، والإجماعات الصحيحة ، والقياسات الجلية التي في معنى النصوص ، والقواعد القطعية الواضحة على آحاد مدلولاتها ، وأفراد النوازل المنطوية تحتها ..  
وأنبه إلى أنني إنما أريد بقولي (النصوص المحكمة ) : نصوص الكتاب والسنة التي لم يرد عليها نسخ ، وسلمت من معارض مماثل لها في القوة والدلالة .

---

(١) المصباح المنير ، مادة (جهد) .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ؛ معجم مفردات ألفاظ القرآن ، مادة (جهد) .

(٢) رد القضايا المتنازع فيها إلى كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ .

وقاعدة الاجتهاد في هذين المجالين تتمثل فيما يعرف بتحقيق المناط بمعناه العلم ، الذي عرفه الإمام الشاطبي بقوله : « ومعناه : أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي ، لكن يبقى النظر في تعيين محله »<sup>(١)</sup> . ثم حرره ، ووضحه مبيناً أن الاجتهاد فيه لا يشترط فيه ما يشترط في الاجتهاد بمعناه الأصولي الخاص ، حيث قال : « قد يتعلق الاجتهاد بتحقيق المناط ، فلا يفتقر في ذلك إلى العلم بمقاصد الشارع ، كما أنه لا يفتقر فيه إلى معرفة علم العربية ؛ لأن المقصود من هذا الاجتهاد إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه ، وإنما يفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به ، من حيث قصدت المعرفة به . فلا بد أن يكون المجتهد عارفاً ومجتهداً من تلك الجهة التي ينظر فيها ؛ ليتزل الحكم الشرعي على وفق ذلك المقتضي ، كالمحدث العارف بأحوال الأسانيد وطرقها ، وصحيحها من سقيمها ، وما يحتاج به من متونها مما لا يحتاج به . فهذا يعتبر اجتهاداً فيما هو عارف به ، كان عالماً بالعربية ، أم لا . وعارفاً بمقاصد الشارع أم لا »<sup>(٢)</sup> .

فليس كل الناس يستطيعون تنزيل النصوص على آحاد مدلولاتها تزيلاً سليماً محكماً ، فكان فيه شيء من معنى الاجتهاد الشاق ، الذي لا يقدر عليه إلا أهل العلم والنظر ، وإن لم يبلغوا درجة الاجتهاد ..

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة ، ٦٥/٤ — ٦٨ . انظر : الرسالة للإمام الشافعي ، مع شرحها تقريب التراث ، للدكتور محمد نبيل غنم ، ص ٢٧٧ — ٢٨٦ ؛ شرح مختصر الروضة ، للإمام الطوفي ، ٢٣٣/٣ — ٢٣٦ ؛ روضة الناظر في أصول الفقه ، للإمام ابن قدامة ، مع شرح إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ، للأستاذ الدكتور عبد الكريم النملة ، ٤٢/٧ — ٥١ .

(٢) الموافقات في أصول الشريعة ، ١٦٥/٤ .



٣) تحديد الأحكام والمعاني المرادة من بعض النصوص الشرعية ، التي بينها تعارض أو تدافع في الظاهر ، والتي قد يُتوهم منها غير المراد ؛ لما اقترن بها من أسباب عدم وضوح المقصود ، وموانع تعين المراد ، ودواعي اختلاف الرأي وافتراق النظر<sup>(١)</sup>.

٤- توضيح المشتبهات والمتشابهات ، التي يتبعها أهل الزيغ والضلال ، وأهل الهوى والنفاق ، وكل محارب للإسلام عن طريق إثارة الشبهات ، وأساليب الغزو الفكري .. وذلك بردها إلى البيّنات والمحكمات التي هي أم الكتاب .

مع الإيمان بأن الله تعالى الحكمة البالغة في جعل بعض نصوص كتابه وسنة رسوله محتملة للدلالة على أكثر من حكم مختلف ، أو أكثر من معنى مختلف ، وله سبحانه وتعالى الحكمة البالغة في تكليف عباده باتباع الحق والصواب في مدلولات تلك النصوص ، ولا سبيل إلى اتباعهما إلا بعد التعرف عليهما من بين تلك المعاني والأحكام المختلفة اختلاف تدافع وتضاد .. ولا شيء يتم في ذلك كله إلا بنوع من الاجتهاد الناشئ من التلقي من الراسخين في العلم بأصول الدين وفروعه ..

والاجتهاد في هذين المجالين ينحصر في حدود تفهم النص ، ولا يخرج عن دائرته ، ودائرة النصوص التي تشترك معه في موضوع واحد ، على منهج السلف

---

(١) راجع : كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ، ومذاهبهم ، واعتقاداتهم ، للإمام الفقيه أبي محمد عبدالله بن السيد البطلانيّوسي ، المتوفى سنة ٥٢١هـ ؛ ورفع الملام عن الأئمة الأعلام ، للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ ؛ تقريب الوصول إلى علم الأصول ، للإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزّي ، الكلبي الغرناطي ، المتوفى سنة ٧٤١هـ ؛ الموافقات في أصول الشريعة ، ١٥٣/٤ - ١٦٣ ؛ الاعتصام ، للشاطي ، ٣٩٠/٢ ، شرح العقيدة الطحاوية ، للإمام ابن أبي العز ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي ، والشيخ شعيب الأرناؤوط ، ٧٧/٢ - ٧٨٦ ؛ ويراجع كذلك الكتب المصنفة في متشابه القرآن ، ومختلف الحديث ، ومشكل الآثار ، وكشف الشبهات ..

الصالح المبني على الاستمساك القوي بالكتاب والسنة ، بعيداً عن المناهج المبنية على تقديم العقول على النقول ، كالمناهج الفلسفية ، والكلامية ، وما يدور في فلكها ..

٥) المسائل الاجتهادية ، التي سبق أن اجتهد فيها الفقهاء ، فاختلفوا في أحكامها إلى آراء متدافعة متضادة ، وهي مما تمس الحاجة إليها في حياة المسلمين المستمرة ؛ لما يتعلق بها من المصالح العظام ، أو المفاصد الجسام ، وخاصة إذا كانت مما تتنوع أحكامها بتنوع الأحوال والأعراف ، والبيئات ، أو كانت مما تتغير أحكامها بتغير هذه الأشياء<sup>(١)</sup> .

● وهذه المجالات الخمسة يقدر على الاجتهاد فيها كثير من أهل العلم والنظر، وأهل الرأي والبصر - حسب القوانين الأصولية ، والمقاصد التشريعية- وإن لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق ؛ لأنهم يسترشدون بعلوم من سبقهم فيها ، ويستبصرون باجتهادات الفقهاء الأولين فيها ، مما يفتح لهم أبواباً من العلم الواسع ، وآفاقاً من الفقه الدقيق ، وأبعاداً من الفكر السديد ، فالفتح من الله مأمول لكل مجتهد بالحق .. وأيضاً فإن الأصل في فقه هذه المجالات أن يكون بالتلقي من العلماء المتمكنين من علوم الشريعة أصولاً وفروعاً ، إلى أن يصل الملازمون لهم إلى مرحلة القدرة على فهم كلام العلماء ، واجتهادات الفقهاء على وجه الاستقلال ، بحيث يؤمنون على الخوض فيها ، والإدلاء بما يفتح به عليهم من الفهم ، والفقه ، والتصحيح ، والترجيح ، والاستنتاج .. إلى أن يصل من شاء الله له أن يصل درجة الاجتهاد المطلق ، التي بها يستطيع استنباط أحكام لقضايا مستجدة لا نص فيها ولا إجماع ، في ضوء الأدلة الشرعية ..

---

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ، للإمام ابن عبد البر ، ١١٣٩/٢ ؛ إعلام الموقعين ، للإمام ابن

القيم ، ٥٨-٣/٣ ؛ أصول الفقه ، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ، ١١١٦/٢ .

● وبهذا اتضح أن المعنى الشرعي والمعنى اللغوي للاجتهاد يجتمعان في أن كلا منهما يستلزم است فراغ الوسع والطاقة في تحصيل أمر شاق ، أو تحصيل أمر مستلزم للكلفة والمشقة ، فكانا متطابقين تماماً من هذه الحيثية .

واتضح كذلك أن الاجتهاد بمعنييه اللغوي والشرعي لا يتناول ما لامشقة فيها ولا كلفة ، من الأعمال والأمر الحسية والمعنوية ، كما لا يتناول العلوم الضرورية ، ولا الأحكام الظاهرة المتواترة ، وهي الأحكام المعروفة بالأحكام المعلومة من الدين بالضرورة ، التي يشترك في العلم بها الخاصة والعامة ، وهي الأحكام التي تمثل ثوابت الإسلام ، ومحكماته ، وهي أكثر من الأحكام الاجتهادية المختلف فيها ..

## المطلب الرابع :

### في تحرير المعنى الأصولي الفقهي لكل من الاجتهاد

#### والمجتهد، وتحديد مجالاته ، ونتيجته .

● الاجتهاد الشرعي له ثلاثة أركان ، وهي :

- الاجتهاد .. أي الحقيقة والعملية المسماة بهذا الاسم .
- المجتهد .. وهو المتصف بحقيقة الاجتهاد ، القائم بعملية .
- المجتهد فيه .. وهو المجال الذي يجوز إجراء علمية الاجتهاد فيه .

#### أولاً : تعريف الاجتهاد بمعناه الأصولي الخاص .

● يُعرَّفُ الاجتهاد بمعناه الاسمي والوصفي الذي هو صفة للمجتهد ، فيقال حقيقة الاجتهاد هي :

- ملكة فقهية راسخة في نفس عالم ، تمثل القدرة التي بها يستطيع استنباط حكم لنازلة لا نص فيها ولا إجماع ، في ضوء الأدلة الشرعية .
- ويُعرَّفُ بمعناه المصدري والعملي الذي هو فعل المجتهد ، فيقال عملية الاجتهاد هي :

- استفراغ الفقيه وسعه في استنباط حكم لنازلة لا نص فيها ولا إجماع ، في ضوء الأدلة الشرعية .

هذا ، ويلاحظ أن تحرير هذا التعريف روعي فيه مقتضى أدلة مشروعية الاجتهاد ، المفيدة بأن المقصود بالاجتهاد ما يجري فيما لا نص فيه ، ولا إجماع ، مما يدل دلالة واضحة على أن الاجتهاد في بقية المجالات التي سبق تحريرها - وإن كان يُعدُّ اجتهاداً في الشرع - إلا أنه ليس هو المقصود بالاجتهاد المشروع للضرورة ، المعروف بالاجتهاد فيما لا نص فيه ولا إجماع ..

#### ثانياً : تعريف المجتهد بمعناه الأصولي الخاص .

● يُعرَّفُ المجتهد بمعناه الأصولي الخاص بأنه :

- العالم القادر على استنباط أحكام لما لا نص فيه ولا إجماع من النوازل ، في ضوء الأدلة الشرعية .

وقدرته تلك تتمثل في الملكة الفقهية الراسخة في نفسه ، التي بها يقدر على الاستنباط الفقهي ، حيث لا نص ولا إجماع .. جاء في البحر المحيط في أصول الفقه:  
- أن المجتهد « هو البالغ العاقل ذو ملكة يقدر بها على استنتاج الأحكام من مأخذها »<sup>(١)</sup> .

- من الواضح أن هذا التعريف يشمل كلاً من المجتهد المطلق المستقل ، والمجتهد المطلق المنتسب ، والمجتهد بتخريج الفروع على الأصول .. وذلك أن كل واحد من هؤلاء الأصناف الثلاثة قادر على استنباط أحكام للنوازل المستجدة التي لا نص فيها، ولا إجماع في ضوء الأدلة الشرعية .. ومن فضول الكلام : القول بأنهم قادرون على الاجتهاد في المجالات الأخرى من باب أولى ؛ لأن الأصل في القادر على أصعب الأمور : أنه قادر على أسهلها من باب أولى ..

فخرج العلماء الذين لا يقدرّون على استنباط الأحكام للنوازل المستجدة التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، وإن كانوا قادرين على الاجتهاد في المجالات الأخرى .  
وخرج كذلك العلماء الذين يفقهون الأحكام المفصلة الثابتة في الكتاب والسنة، ويقدرّون على الاجتهاد في المسائل الاجتهادية ، والاستنباطات الفقهية المختلف فيها ، بالتصحيح والتزيف ، أو الترجيح والاختيار ، غير أنهم لا يقدرّون على الاجتهاد بمعناه الخاص ..

● وقد قرر علماء أصول الفقه وفروعه أن العالم لا يمكن أن يكون متأهلاً للاجتهاد بمعناه الأصولي هذا ، إلا إذا توفرت فيه صفات علمية عظيمة ، أطلقوا

---

(١) ١٩٩/٦ .

عليها اسم ( شروط المجتهد ) ، نذكرها فيما يلي بالإجمال ، تاركين تفصيلاً لها ،  
وتحديداتها لكتب أصول الفقه ، وتلك الشروط هي :

- ١- العلم باللسان العربي المبين وعلومه .
  - ٢- العلم بالقرآن الكريم وعلومه .
  - ٣- العلم بالحديث وعلومه .
  - ٤- العلم بأصول الدين ، مع صحة المعتقد على منهج أهل السنة والجماعة ؛ لأن  
الانحراف في المعتقد يستلزم الانحراف في أصول الفقه وفروعه .
  - ٥- العلم بأصول الفقه .
  - ٦- العلم بمقاصد الشارع من تشريع الأحكام وتكليف العباد بها .
  - ٧- العلم بمواطن الإجماع والاختلاف من فروع الفقه .
  - ٨- العلم بالقواعد والضوابط الفقهية التي هي جوامع الفروع الفقهية .
  - ٩- فقه الواقع ، ومعرفة أحوال الناس ، وخبر تيارات المجتمع الفكرية ، والسياسية ،  
والدينية ؛ فقد تُعَرَّضُ المسائل ، وتُصاغُ القضايا على غير وجهها الصحيح  
للتلبيس على المفتي ؛ لينخدع بما يريد السائل أو المستفتي من فتوى ، يكون فيها  
انحراف عن حكم الشرع الصحيح في تلك المسائل <sup>(١)</sup> .
- « وبهذا تتكون عنده ملكة تشريعية يقتدر بها على استنباط الأحكام ، وفهم  
روح التشريع الإسلامي ، وقياس ما لا نص فيه على ما فيه نص ، أو الاستدلال على  
حكمه بأية أمانة من الأمارات التي اعتبرها الشارع للدلالة على أحكامه » <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر: إعلام الموقعين ١/٨٧ - ٨٨ ، ٤/٢٢٩ - ٢٣٠ ، أدب الفتوى ، لابن الصلاح ، ص ٦٥ -

(٢) مصادر التشريع الإسلامي ، للأستاذ عبد الوهاب بن خلاف ، ص ١٧ .

- وقبل هذا كله لا بد من أن يكون عاقلاً ، بالغاً ، مسلماً .. فمهما أوتي الكافر من التضلع في العلم الشرعي فإنه لا يرتقي هذا المنصب ، مما ينبه إلى الحذر كل الحذر من علوم المستشرقين حول الإسلام ، فإنها مسمومة .. وكذلك الصبي مهما أوتي إلهاماً في العلم الشرعي ، فإنه لا يكون من أهل هذا المنصب .. أما غير العاقل — وهو المجنون ومن في حكمه — فإنه أبعد من هذا المقام ..

- على أنه لا يشترط في المجتهد أن يكون ذكراً ، أو حراً ، أو بصيراً ، بل لا مانع — مطلقاً — من كونه أنثى ، أو عبداً ، أو أعمى ، كما يشهد لذلك عهد السلف الصالح بالإجماع ..

- ولكن اشترط فيه شرط آخر خارج عن نطاق ما تكمل به ملكة الاجتهاد ؛ ليحوز قبول فتواه والعمل بها ، ألا وهو : أن يكون ثقة عدلاً ..

### **ثالثاً : مجال الاجتهاد الأصولي الفقهي ، الذي هو الاجتهاد الاستنباطي .**

• ولهذا النوع من الاجتهاد مجال واحد فقط ، وهو :

- النوازل والقضايا المستجدة ، التي لا تشملها النصوص المحكمة ، ولا الإجماعات الصحيحة ، ولا القياسات الجلية ، والقواعد الكلية الواضحة .  
هذا ، وينبغي أن لا يخفى على أحد : أن الحكم بعدم شمول هذه الأدلة لنازلة ما ، أو قضية ما : إنما يكون — في الغالب — بحسب مبلغ علم المجتهد ، لا بحسب واقعها ؛ إذ من المتعذر أن يحيط بجميع ألفاظها ، ومعانيها ، ومقاصدها إحاطة كاملة ، بحيث يستحضرها كلها في كل نازلة وقضية مستجدة ، بحيث لا يند عنه شيء منها ولا يشذ<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : إعلام الموقعين ، ٣٣٢/١ — ٣٣٩ ؛ البحر المحيط ، ١٩٩/٦ — ٢٠٦ .

ولذلك تظل هذه الأدلة هي الحاكمة على كل اجتهاد ، فمتى ما ظهر مخالفة  
أي اجتهاد في النوازل المستجدة لدليل من هذه الأدلة ، فإن الحكم لذلك الدليل بلا  
منازع ..

- والاجتهاد في هذا المجال هو المقصود بالاجتهاد عند الإطلاق في عرف علماء  
أصول الفقه وفروعه ، وهو الذي تعنيه أدلة مشروعية الاجتهاد ؛ حيث أفادت بأن  
مجاله ما بعد نصوص الكتاب والسنة ، والإجماع ، والقياس الجلي ، والمعلوم من  
الدين بالضرورة .. قال الشافعي :

- « ومعنى الاجتهاد من الحاكم إنما يكون بعد ألا يكون فيما يريد القضاء فيه ،  
كتاب ، ولا سنة ، ولا أمر مجتمع عليه ، فأما وشيء من ذلك موجود فلا »<sup>(١)</sup> .

- « فإذا كانا ( الكتاب والسنة ) موجودين فهما الأصلان ، وإذا لم يكونا  
موجودين فالقياس عليهما ، لا على غيرهما .. وكذلك الاجتهاد ، فمن اجتهد على  
الكتاب والسنة فذلك ، ومن اجتهد على غير الكتاب والسنة كان مخطئاً »<sup>(٢)</sup> .

وهذا المجال هو أصعب مجالات الاجتهاد ، وأخطر مواطن الاستنباط ؛ ولذا  
كان خاصاً بأهل الفقه ، القادرين على الاجتهاد اجتهاداً مطلقاً ، أو القادرين على  
الاجتهاد عن طريق تخريج الفروع على الأصول .. وهذا يدل على عظم درجة  
علماء الاجتهاد التي بها فاقوا غيرهم من أهل العلم ، تلك الدرجة المتمثلة في القدرة  
على استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية ، بفكرٍ يستنير بنور العلم الرباني ، وعقلٍ  
يحيا بروح التشريع الإسلامي ، ونظرٍ يبصر ببصيرة الوحي الإلهي ( كتاب الله وسنة  
رسوله محمد ﷺ ) .

---

(١) الأم ، ٢١٦/٦ .

(٢) الأم ، ٢١٧/٦ .



• ويتلخص منهج السلف الصالح في الاجتهاد في هذا المجال في :

- أنهم ينظرون في الكتاب ، ثم في السنة ، ثم في الإجماع ، ثم يلجؤون إلى الاجتهاد أخيراً ؛ حيث لم يجدوا نصاً ولا إجماعاً ، فيجتهدون في استنباط أحكام للنوازل في ضوء الأدلة الشرعية ، أو عن طريق تخريج الفروع على الأصول ، مراعين في الاستنباط المقاصد العامة للشرعية الإسلامية الحكيمة الرحيمة<sup>(١)</sup> .

وقد أجمل الإمام الشافعي ما فيه مجال للاجتهاد ، وما لا مجال له فيه في تأصيل أصولي فقهي مُحْكَم ، في كتابه العظيم القيم (الأم) ، حيث قال :

• « الاختلاف وجهان :

- فما كان لله فيه نص حكيم (محكم) ، أو لرسوله فيه سنة (محكمة) ، أو للمسلمين فيه إجماع صريح ثابت ، لم يسع أحداً علم من هذا واحداً أن يخالفه .  
- وما لم يكن فيه من هذا واحداً ، كان لأهل العلم الاجتهاد فيه ، بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة .

- فإذا اجتهد من له أن يجتهد ، وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه ، بأن يكون في معنى كتاب ، أو سنة ، أو إجماع .

- فإن ورد أمر مشتبّه يحتمل حكيمين مختلفين ، فاجتهد ، فخالف اجتهاده اجتهد غيره ، وسعه أن يقول بشيء ، وغيره بخلافه . وهذا قليل إذا نظر فيه<sup>(٢)</sup> .

• « إن الحق كتاب الله ، ثم سنة نبيه ﷺ فليس لمفت ، ولا لحاكم : أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالماً بهما ، ولا أن يخالفهما ، ولا واحداً منهما بحال ، فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل ، وحكمه مردود .

---

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ، باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة ، ٥٥/٢ ؛ الفقيه والمتفقه ، باب في سقوط الاجتهاد مع النص ، ٢٠٦/١ ؛ إعلام الموقعين ، ٢٧٩/٢ .

(٢) الأم ، ٣٠/٧ .

- فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد»<sup>(١)</sup> .

● «ومن اجتهد من الحكم :

- ثم رأى أن اجتهاده خطأ ، أو قد خالف كتاباً ، أو سنة ، أو إجماعاً ، أو شيئاً في مثل معنى هذا ، رده ، ولا يسعه غير ذلك .

- وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ، ويحتمل غيره لم يرده»<sup>(٢)</sup> .

● «وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر ، وسأكت عنه اكتفاء بما ذكرت منه عما لم أذكر :

- من حكم الله ، ثم حكم رسوله ﷺ ، ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مفتياً : أن يحكم ، ولا أن يفتي إلا من جهة خبر لازم . وذلك الكتاب ، ثم السنة ، أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه ، أو قياس على بعض هذا»<sup>(٣)</sup> .

وقد حرر الأستاذ الدكتور عبد الستار بن فتح الله سعيد المعنى العام للاجتهاد، ومجاليه ، وضوابطه تحريراً رائعاً — وإن كان كلامه خالياً من ذكر مجال المسائل الاجتهادية المختلف فيها — ، حيث قال :

● « نعني بالاجتهاد هنا : استفراغ الجهد ، وبذل غاية الوسع للوصول إلى حكم الله تعالى في الوقائع ، والأحوال ، سواء كان ذلك :

- بتحديد الأحكام المقصودة من نص شرعي معين .

- أو بتطبيق القواعد الشرعية على الجزئيات المستمرة العروض والتجدد .

- أو باستنباط أحكام فرعية تبعية في دائرة الإذن الإلهي ، ومقيدة بشروطه ...

فقد اقتضت حكمته تعالى أن يكفل لهذه الشريعة الخاتمة كل أسباب البقاء ، أو النماء والازدهار ، وأن يمد الأمة التي تدين بها بكل عوامل المرونة والسعة التي تعينها على الرقي ، ومجاربة الأحوال في كل العصور .

---

(١) الأم ، ٩٨/٧ .

(٢) الأم ، ٩٩/٧ . انظر : ٢٢٠/٦ ، ٢٢٩/٦ .

(٣) الأم ، ٣١٣/٧ .

لذلك ترك بعض جوانب الحياة المتغيرة ، أو المتجددة ، وأمر المجتهدين باستنباط الأحكام فيها متقيدين بأمور منها :

أ = اليقين بأنهم لا يملكون سلطة التشريع ابتداء ، وإنما هم يستمدون شرعية عملهم من الإذن الإلهي ، فهم في موضع التبعية المطلقة لصاحب السلطان المطلق جل شأنه .

ب = الالتزام التام بشروط هذا الإذن الإلهي :

- وأولها : أن يكون ذلك فيما سكنت الله تعالى عنه ، فلم ينص عليه بعينه ؛ إذ لا اجتهاد مع النص .

- وثانيها : مراعاة النصوص ، والقواعد الكلية التي جاءت بها الشريعة ، فلا يخالفون في اجتهادهم شيئاً منها .

- وثالثها : العمل على تحقيق مقاصد الشريعة ( من دفع المضار ، وجلب المصالح المشروعة للأمة ) ، وتنظيم تطبيق قواعدها وتعاليمها ...

- ورابعها : شدة التحري ، والتحوط ، والاستيثاق ، حتى يكون الحكم المستنبط أقرب ما يكون إلى قواعد الشريعة ، وأحكامها ، بحيث لو نزل وحي لرجونا أن يكون موافقاً أو مقارناً لما استنبط .

لذلك يطلب في هذا النوع بذل غاية الوسع في البحث ، ولزوم استشارة أهل العلم ، وعدم الانفراد بالرأي ما أمكن ذلك . وهذا معنى الاجتهاد<sup>(١)</sup> .

● ومن خلال هذا التحليل المفصل اتضح أنه لا مجال للاجتهاد في كل ما هو مجال للاتباع الشرعي العام .. فعليه :

- لا مجال للاجتهاد في مقابل نص محكم ، سواء كان صريحاً ، أو ظاهراً ، أو مبيناً .. والمقصود بالنص المحكم : ما كان واضح المعنى المراد ، سالماً من النسخ ، وغير معارض بمثله في القوة أو الدلالة ..

---

(١) المنهاج القرآني في التشريع ، ص ٢٨٣ — ٢٩٠ ؛ انظر : أسباب اختلاف الفقهاء للأستاذ

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ص ١ — ٢ ، ٢٦ .

- لا مجال للاجتهاد في مقابل قياس جلي ؛ لأنه في معنى النص .
  - لا مجال للاجتهاد في مقابل إجماع صحيح .
  - لا مجال للاجتهاد في مقابل قاعدة شرعية قطعية واضحة الدلالة .
  - لا مجال للاجتهاد في كل حكم معلوم من الدين بالضرورة .
- فكل اجتهاد وقع في مقابل هذه المجالات فإنه يعتبر محظوراً ممنوعاً ، فيكون باطلاً ، لا اعتداد به ، لا ابتداءً ، ولا انتهاءً ..

**رابعاً:** وبعد أن يجتهد المجتهدون في النوازل والقضايا التي لا نص فيها ولا إجماع ، ويستنبطوا لها أحكاماً في ضوء الأدلة الشرعية بالضوابط والشروط التي سبق تحريرها ، فلا يخلو شأن المجتهدين من أحد أمرين :

- إما أن يُجمِعُوا ، بأن يلتقوا في استنباطهم على حكمٍ واحدٍ إيجاباً ، أو سلباً ..

- وإما أن يختلفوا في الحكم ، بأن يذهب بعضهم إلى رأي ، ويذهب آخرون إلى رأي آخر مضاد للرأي الأول .. وقد يتعدد الرأي إلى اثنين ، أو ثلاثة ، أو أكثر ..

- فإن أجمعوا فلا مجال للاجتهاد فيما انعقد الإجماع على حكمه ..

- وإن اختلفوا ، فإن للاجتهاد مجالاً فيما اختلفوا فيه .. فيجوز لأهل العلم القادرين على التصحيح والتزيف ، والترجيح والاختيار البحث والنظر فيه ؛ ليكونوا على بصيرة من أمر دينهم ، فيكونوا متبعين على بينة ، وتنمو ملكاتهم الفقهية ، ويرتقوا في مراتب سلم العلم والنظر ؛ ليصلوا إلى درجة الاجتهاد المطلق ، أو الاجتهاد التخريجي ، بإذن الله تعالى الكريم المنان ..

أما العوام فإن واجبهم سؤال أهل الذكر ، واتباع من يثقون بعلمه ودينه ممن يحملهم على اتباع كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ على منهج السلف الصالح ..

## المطلب الخامس :

### في بيان أهم الأحكام والمبادئ المتعلقة بالاجتهاد الشرعي.

● يقتضي المقام أن أقتصر على رؤوس هذه الأحكام ، محررة منقحة ، كما يقتضي أن أكتفي بما ينبغي أن يعيه دارس تخريج الفروع على الأصول بصفة خاصة ، وكل متفقه بصفة عامة ..

وقد راعيت في اختيارها أن لا تخرج عن كونها تمثل أهم المسائل والمبادئ المتعلقة بالاجتهاد بمعنييه (الشرعي العام ، والأصولي الخاص) ، وأن لا تخرج عن كونها تمثل المتفق عليه ، أو الصحيح ، أو الراجح من هذه الأحكام .. وفيما يلي سردها<sup>(١)</sup> :

---

(١) انظر : أصول فخر الإسلام البزدوي ، وشرحه كشف الأسرار ، لعلاء الدين عبد العزيز البخاري ، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي ، ٢٥/٤ — ٥٥ ؛ العدة في أصول الفقه للإمام القاضي أبي يعلى ، تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المبارك ، ١٥٤٠/٥ — ١٥٩٣ ؛ إحكام الفصول في أحكام الأصول ، للإمام أبي الوليد الباجي ، تحقيق عبد المجيد تركي ، ص ٧٠٥ — ٧١٧ ؛ قواطع الأدلة في أصول الفقه ، للإمام أبي المظفر السمعاني ، تحقيق الدكتور عبد الله بن حافظ الحكمي ، والدكتور علي بن عباس الحكمي ، ١/٥ — ٩٦ ؛ المستصفى من علم الأصول ، للإمام الغزالي ، ٣٥٠/٢ — ٣٨٧ ؛ التمهيد في أصول الفقه ، للإمام أبي الخطاب الكلواني ، تحقيق الدكتور مفيد بن محمد أبو عمشة ، والدكتور محمد بن علي إبراهيم ، ٣٠٧/٤ — ٣٩٣ ؛ الواضح في أصول الفقه ، للإمام أبي الوفاء ابن عقيل ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ١٥٦/١ ، ٢٦٨ — ٢٨٦ ، ٣٥١/٥ — ٤٥٨ ؛ روضة الناظر في أصول الفقه ، للإمام ابن قدامة ، وشرحها إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ، للدكتور عبد الكريم النملة ، ٩/٨ — ١٦٨ ؛ نفائس الأصول في شرح المحصول ، للإمام شهاب الدين المشهور بالقرافي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ٣٧٨٨/٩ (٢٧ — ٣٩) ؛ الموافقات في أصول الشريعة ، للإمام أبي إسحاق الشاطبي ، بشرح الشيخ عبد الله دراز ، ٦٤/٤ — ٢٥١ ؛ البحر المحيط في أصول الفقه ، للإمام بدر الدين الزركشي ، تحرير الدكتور عبد الستار أبو غدة ، ١٩٥/٦ — ٢٦٩ ؛ شرح الكوكب المنير في أصول الفقه ، للإمام محمد ابن أحمد الفتوح ، المعروف بابن النجار ، تحقيق الدكتور =

١- « يجب على المجتهد أن يقصد باجتهاده طلب الحق عند الله ، وإصابة العين التي يجتهد فيها »<sup>(١)</sup> .

٢- الاجتهاد مشروع في مجاله ، لأهله ، مفتوح بابه لكل من تأهل لدخوله ، وليس لأحد إغلاقه ، وتعتريه الأحكام التكليفية الخمسة ، كما سبق توضيح ذلك عند الحديث عن حكم تخريج الفروع على الأصول ..

٣- الاجتهاد فيما لا مجال للاجتهاد فيه حرام ، وباطل ..

٤- لا عبرة باجتهاد من لم يكن أهلاً له ، بل هو منه حرام ، وباطل ..

٥- اتباع المجتهد في اجتهاده فيما لا مجال للاجتهاد فيه حرام وباطل .

٦- حرمة تقصير المجتهد وتساهله في الاجتهاد ، وحرمة عمله بنتيجة اجتهاده المقصر فيه ، وحرمة اتباعه فيها ؛ لأنه ليس بصحيح .

٧- كل مجتهد ملزم باتباع ما أداه إليه اجتهاده عملاً ، وإفتاءً ، وقضاءً ، ما لم يظهر له دليل شرعي يدل على خطئه فيه .

٨- كل مجتهد عرضة لأن يصيب ويخطئ ؛ لانهقاد الإجماع على أن لا عصمة لأحد غير رسول الله ﷺ ، وإجماع الأمة .

٩- قول بعض علماء أصول الفقه وفروعه : ( كل مجتهد مصيب ) يلزم حمله على أحد معنيين :

- أنه ملزم باتباع ما أداه إليه اجتهاده الصحيح ، ما لم يظهر له خطؤه .

- أنه مصيب للأجر والثواب ، سواء أصاب الحق أم أخطأه ، ما لم يقصر فيه .

---

= محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد ، ٤/ ٤٥٧ - ٥٢٧ ؛ مصادر التشريع الإسلامي فيما لا

نص فيه ، للأستاذ الدكتور عبد الوهاب خلاف ، ص ٧ - ١٧ .

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ، ٢٣٥/٦ .

والبرهان على لزوم حمله على أحد المعنيين المذكورين يتمثل في أن حمله على أن كل مجتهد مصيب للحق مطلقاً ، يلزم منه أن كل مجتهد معصوم مطلقاً ، وهذا باطل قطعاً ، لأنه معارض للحديث النبوي الصحيح الصريح في جعل المجتهد إما مصيباً للحق ، وإما مخطئاً له : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ، ثم أصاب فله أجران . وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ فله أجر » . متفق عليه .

ولأنه متعارض أيضاً مع الإجماع القطعي على نفي العصمة عن أحد غير رسول الله ﷺ ، وإجماع الأمة . وأيضاً إذا كان رسول الله ﷺ — مع انعقاد الإجماع على عصمته — قد اختلف العلماء في كونه مصيباً للحق في اجتهاداته مطلقاً ، حيث ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يصيب ويخطئ في اجتهاده ، إلا أنه لا يقر على الخطأ ، أقول : إذا كان هذا في حق الرسول المعصوم لزم من ذلك أن لا يكون هناك اختلاف في أن من عداه يصيب ويخطئ ، تبعاً للأصل فيهم ، ما لم يجمعوا . وأيضاً لو كان كل مجتهد مصيباً لما صح من أحد منهم التوقف في شيء من المسائل الاجتهادية .

وبذلك تبين أن التحقيق عدم جواز حمل هذا القول على معنى أن كل مجتهد مصيب للحق والصواب في كل مسألة اجتهادية ، قال إمام الحرمين : « فالذي أدى اجتهاده إلى التحليل يلزمه العمل ؛ بموجب اجتهاده ، والذي أفضى اجتهاده إلى التحريم يحتم عليه الجريان على مقتضى اجتهاده ، ووجوب العمل بمقتضى الاجتهادين من أمر الله تعالى وإيجابه ؛ فالمعنى بقولنا : إنهما مصيبان : أنهما فعلاً ما كان الواجب عليهما في ذلك ، ويجوز أن يوجب الباري تعالى حكماً على شخص ، ويوجب على غيره خلافه » <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : البرهان في أصول الفقه ، ١٣٢٢/٢ ؛ أصول البزدوي بشرح البخاري ، ٣٠/٤ — ٣٤ ؛

الموافقات في أصول الشريعة ، للشاطبي ، ٩٢/٤ — ٩٣ .

١٠- قول بعضهم : (المصيب واحد) ، معناه : المصيب للحق فيما اختلف فيه اجتهد المجتهدين واحد ، والباقون مخطؤون للحق ، بمعنى أن المصيب للحق في الحقيقة وواقع الأمر واحد ، لكن هذا الواحد المصيب للحق غير معروف لنا من بين المجتهدين المختلفين ، ما لم يظهر دليل يدل على خطأ من أخطأ ، ولذا لا يحكم لأحد منهم في الظاهر بأنه هو المصيب للحق ، ولا على أحد منهم بأنه هو المخطئ ، فالزم كل واحد منهم باتباع ما أداه إليه اجتهاده عملاً ، وإفتاءً ، وقضاءً ، ضرورة أن لا تخلو نازلة عن حكم شرعي ولو في الظاهر المبني على أدلة وأمارات شرعية ؛ إذ بذلك تنضبط جميع الأمور ، وتحقق كافة المصلح في دائرة الشريعة الإسلامية الحكيمة الرحيمة ..

أما إذا ظهر دليل يدل على خطأ المجتهد ، أو على خطأ أحد المجتهدين المختلفين فقد علمنا عندئذ أن الذي وافق اجتهاده الدليل هو المصيب في الظاهر والباطن ، وأن الذي خالف اجتهاده الدليل هو المخطئ ، فوجب على الجميع اتباع ما وافق الدليل، وترك ما خالفه .

والدليل الذي هو الحكم في اجتهادات الأئمة المجتهدين الاستنباطية يشمل كلاً من :

النص المحكم (صريحاً كان ، أو ظاهراً ، أو مبيناً) ، والإجماع الصحيح ، والقياس الجلي ، والقاعدة الشرعية الواضحة ، والمعلوم من الدين بالضرورة ، وذلك أن ظهور مخالفة اجتهاد ما لواحد من هذه الأدلة يُعدُّ برهاناً على أنه وقع فيما لا مجال للاجتهاد فيه .

وبهذا التحقيق تبين أنه إن أريد بقولهم (المصيب واحد) : أن المصيب للأجر واحد ، ومن عداه فآثم فهذا باطل ، بكل تأكيد ، بل الحق أن كل مجتهد مصيب للأجر ، وغير آثم ، إلا إذا قصر في اجتهاده ، أو أصر على اجتهاده مع ظهور الدليل على خطئه فيه .



١١- إذا أجمع المجتهدون في المسألة الاجتهادية على حكمٍ واحدٍ كان ذلك حجة قاطعة ملزمة لجميع أفراد الأمة ؛ لقيام البرهان على عصمة الأمة عن الإجماع على خطأ . ويؤيده ما تقرر من أن إلزام كل مجتهد باتباع ما أداه إليه اجتهاده يُعدُّ من الشرع المعمول به ، ما لم يظهر خطؤه ، حيث أفاد ذلك أن ما أداهم إليه اجتهادهم من الإجماع على حكم واحد يكون شرعاً ملزماً للأمة من باب أولى ، بل دل ذلك على أنه حجة قاطعة ..

١٢- إلزام كل من المجتهدين باتباع ما أداه إليه اجتهاده — ما لم يظهر دليل على خطأ بعض اجتهاداتهم — دليل على أن هناك اختلافاً معتداً به في الشرع ، وهو الاختلاف الناشئ عن الاجتهاد في مجاله من أهله ، وفي ذلك رحمة واسعة بلا شك ، وهو معنى قولهم : اختلاف الأئمة رحمة واسعة للأمة .

١٣- يطلق على هذا النوع من الاختلاف اسم ( الاختلاف المعتد به شرعاً ، أو الاختلاف الفقهي ) ؛ لأنه صادر عن أهل الاجتهاد في مجاله ، ولم يظهر دليل على فساده .

١٤- على أساس الاختلاف المعتد به ، الناشئ عن الاجتهاد الصحيح قامت المذاهب الفقهية الاجتهادية ، التي تعد ثروة علمية كبيرة ، كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى .

١٥- من لم يكن أهلاً للاجتهاد بمعناه الأصولي الخاص ليس لاختلافه ولا لاتفاقه اعتبار في النوازل والقضايا المستجدة التي لا نص فيها ولا إجماع .

١٦- كل من تبين له خطأ اجتهاده من المجتهدين حرم عليه العمل به ، وحرم اتباعه فيه على كل من تبين له خطؤه ، وذلك بأن يظهر أن اجتهاده كان في مقابل نص محكم من الكتاب أو السنة ، أو مقابل إجماع صحيح ، أو قياس جلي ، أو معلوم من الدين بالضرورة .

١٧- إلزام من تبين له خطأ اجتهاده بالعدول عنه إلى اتباع الدليل برهان على أن الشرع هو الحاكم على كل أحد ، وعلى كل قول ، وأن الواجب على المسلمين جميعاً اتباع الشرع ، وأن لا اتباع لأشخاص الأئمة ، بل من حيث أنهم مبينون للشرع .

١٨- الحكم لكل مجتهد غير مقصر بأنه مثاب — فإن كان مصيباً فله أجران ، وإن كان مخطئاً فله أجر — برهان يفرض على المجتهدين وأتباعهم في المسائل الاجتهادية المختلف فيها ، التمسك بالتألف ، والتضامن ، والتعاون ، والتواصي بالمحافظة على وحدة الأمة وقوتها ؛ لأن ذلك هو مقتضى كون الاختلاف المعتد به رحمة وتوسعة على المسلمين .

١٩- الاجتهاد إنما شرع للضرورة ، بدليل إلزام المجتهد ومن تبعه فيما أداه إليه اجتهاده بالعدول عنه إذا تبين خطؤه فيه ، « فالمجتهد إذا اجتهد وعمل ، ثم تبين أنه أخطأ نصاً ، فلا شك أنه يرجع إلى مقتضى النص »<sup>(١)</sup> .

٢٠- ومن كل ما تقدم اتضح جلياً أن الاجتهاد في استنباط حكم لنازلة لا نص فيها ولا إجماع ، لا يعني أن المجتهد ينشئ حكماً وضعياً من عند نفسه ، وإنما يجتهد للكشف عن الحكم الشرعي بالأمارات والطرق الموصلة إليه امتثالاً لتكليف الله العليم الحكيم له بذلك .

---

(١) البرهان في أصول الفقه ، ٢/ ١٣٢٨ .

**المبحث الثاني :**

**تحرير المعاني الأصولية الفقهية لكل من الاختلاف**

**والمذهب .**

**ويحتوي على :**

**أربعة مطالب ..**

## المطلب الأول :

في المعنى اللغوي ، والمعنى الأصولي الفقهي للاختلاف

الفقهي ، وتحديد مجاله.

أولاً : المعنى اللغوي للاختلاف .

- قال الراغب الأصفهاني : « والاختلاف والمخالفة : أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله ، أو قوله .

- والخلاف أعم من الضد ؛ لأن كل ضدين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين . ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة ، قال تعالى : ﴿ فاختلف الأحزاب من بينهم ﴾<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>

وجاء في المصباح المنير : « تخالف القوم ، واختلفوا : إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر ، وهو ضد الاتفاق .. وكل شيئين اختلفا فهما خلفان »<sup>(٣)</sup> .

قول الراغب : ( ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة ) يعني أن الاختلاف في القول والرأي في معناه الأصلي لا يتضمن معنى المنازعة ، والمشاقة ، والمخاصمة ؛ لأنه فطري لكنه قد يفضي إليهما لأسباب خارجة عن المعنى اللغوي ، ولذا أطلق عليها أحياناً ، من باب إطلاق السبب على المسبب .

---

(١) سورة مريم / ٣٧ .

(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن ، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للقاضي محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط ، مادة (خلف) ، انظر : معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، مادة (خلف) .

(٣) مادة (خلف) .

## ثانياً : المعنى الأصولي الفقهي للاختلاف الفقهي .

عُرفَ في المطلب السابق أن اجتهاد المجتهدين في مسألة ما لا يخرج عن إحدى حالتين :

الحالة الأولى : أن يجمع المجتهدون على حكم واحد في المسألة المجتهد فيها ، إثباتاً ، أو نفياً .

الحالة الثانية : أن يختلفوا في حكمها اختلاف تضاد وتعارض .  
ويعبر عن حكم المسألة المجتهد فيها في الحالة الأولى بالجمع عليه ، أو المتفق عليه .

وفي الحالة الثانية بالمختلف فيه ، أو المتنازع فيه .

- فعليه : الاختلاف عند علماء أصول الفقه وفروعه عبارة عن : عدم إجماع المجتهدين ، أو اتفاقهم على حكم المسألة المجتهد فيها ، بأن تتعدد فيه آراؤهم وأقوالهم .

- وبعد تدوين العلوم الشرعية ظهر علم عُرفَ في اصطلاح العلماء المتقدمين بـ (علم الخلاف) أو (اختلاف الفقهاء) ، وفي عرف المتأخرين بعلم الفقه المقلون . وهو عبارة عن علم يبحث في أحكام المسائل المختلف فيها اختلافًا ناشئاً عن الاجتهاد الصادر عن أهله في مجاله ، أو عن أسباب أخرى كثيرة تذكرها كتب أسباب الاختلاف .

ثم عُرفَ هذا العلم بأنه : « علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية ، أو التفصيلية ، الذاهب إلى كل منها طائفة من العلماء ، ثم البحث عنها بحسب الإبرام والنقض »<sup>(١)</sup> .

وقد صنفت فيه المصنفات المطولة والمبسوطة ، كما صنف في أسباب اختلاف الفقهاء المجتهدين كتب ورسائل جمّة قديماً وحديثاً ..

(١) أيجد العلوم ، ٢/ ٢٧٨ ؛ انظر : مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ .

- فواضح من معنى الاختلاف في عرف علماء أصول الفقه وفروعه أن الاختلاف الفقهي المعتد به عندهم ينحصر في الاختلاف الناشئ عن الاجتهاد الصادر عن أهله في مجاله ، ولذا يوصف هذا النوع من الاختلاف بأنه ناشئ عن دليل . وملا عدا هذا النوع من الاختلاف فإنه غير معتد به عندهم ..  
جاء في معجم لغة الفقهاء : «الاختلاف : ضد الاتفاق . الخلاف الناشئ عن دليل»<sup>(١)</sup> .

قال أبو البقاء : « والاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً ، والمقصود واحداً .. والاختلاف : ما يستند إلى دليل »<sup>(٢)</sup> .

وبهذا نعلم أن المعنى اللغوي للاختلاف يجتمع مع معناه الأصولي الفقهي في أن المجتهدين إنما يقصدون إلى مقصود واحد مجهول ، إلا أن كل واحد منهم أخذ طريقاً غير طريق الآخر ، وقد يلتقون عند أمر واحد يعتقدون كلهم أنه هو المقصود ، فيكونون بذلك مجتمعين متفقين ، وقد لا يلتقون ، بأن يصل كل منهم إلى أمر يعتقد أنه هو المقصود الذي يبحثون عنه ، إلا أن كل واحد منهم يستند إلى ما يراه دليلاً على أن ما وصل إليه هو المقصود الذي يبحثون كلهم عنه ، وليس هناك دليل متفق عليه بينهم ، يبين أن فلاناً منهم هو المصيب للمقصود الذي يبحثون عنه ، وفلاناً هو المخطئ له ، فيكونون بذلك مختلفين في المقصود غير متفقين ، لكن العقل الرشيد يقرر ويقرر أن اللازم في هذه الحالة أن يحترم كل منهم ما وصل إليه الآخر ، لغياب الدليل المتفق عليه الحاسم للاختلاف في المقصود ، مع جواز المباحثة ، والمناظرة بالتي هي أحسن ، بأن يعرض كل منهم ما وصل إليه على الآخر ، مقروناً بالدليل الذي أوصله إليه ، ما دام كل واحد منهم أهلاً للاجتهاد في تحصيل ذلك المقصود الذي

---

(١) مادة (خلف) .

(٢) الكلبيات ، لأبي البقاء .. مادة (الاختلاف) .

يبحثون عنه ، فينظر كل منهم فيما عند الآخر بعين الإنصاف ، ونور الإخلاص ، وقصد إحقاق الحق ، وإبطال الباطل ، وقد يتوصلون إلى أمر واحد يرجحون أنه هو المقصود الذي يبحثون كلهم عنه ، فيكونون متفقين بعد أن كانوا مختلفين ، وقد يظل كل واحد منهم متمسكاً بما توصل إليه ؛ لغياب دليل متفق عليه يقضي بخطئه.. وغني عن الذكر أن المعنى اللغوي للاختلاف أعم من معناه الأصولي الفقهي ؛ لأن الأول يشمل ما كان بالحق ، وما كان بالباطل ، وما كان بالعمد ، وما كان بغير العمد ، ومن أي شخص كان ، ولأي غرض كان .. أما الثاني فإنه خاص بما كان بالحق ، وصادراً عن أهل الاجتهاد في مجاله على الوجه الصحيح ..

- والاختلاف قد يكون لفظياً ، وقد يكون معنوياً ، وقد يكون اختلاف تنوع ، وقد يكون اختلاف تضاد .

وهذه الأنواع الأربعة ينبغي أن يتبها لها دارس الفقه وأصوله ، والباحث فيهما ، أما الاختلاف اللفظي ، والاختلاف التنوعي ، فالأول اختلاف في العبارة والتسمية ، مع الاتفاق على المعنى والحقيقة . والثاني مقصود بجميع أنواعه وصوره ، فالقلعة في ذلك أنه « إذا احتمل اللفظ معاني عدة ولم يمتنع إرادة الجميع حمل عليها »<sup>(١)</sup> ، مما يعني أن كل واحد من هذين النوعين ليس اختلافاً في الحقيقة<sup>(٢)</sup> .

وأما الاختلاف المعنوي ، والاختلاف التضادي الناشئ عن الاجتهاد الصادر عن أهله في مجاله فهما المقصود بالاختلاف المعتد به عند علماء أصول الفقه وفروعه؛

---

(١) قواعد التفسير - جمعاً ودراسة - خالد بن عثمان السبت ، ٨٠٧/٢ ، انظر : قواعد التدبر الأمثل ، لجنكة ص ٥٩-٦٥ ، ص ٥٦٧-٥٧٩ ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١١/١٥ ، ١٧٧/٣١ ؛ أضواء البيان ، ٢٤/١ .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز المتوفى سنة ٧٩٢هـ تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وشعيب الأرناؤوط ، ٧٨٦-٧٧٧/٢ .

لأنهما ناشئان عن أسباب معتبرة في الشرع ، ولكل منهما آثار ونتائج خاصة ، وقد تترتب على كل منهما مصالح متعارضة .

### ثالثاً : مجال الاختلاف الفقهي .

- وحيث إن الاختلاف المعتقد به إنما هو الناشئ عن الاجتهاد المشروع فقد علمنا أن مجاله هو مجال الاجتهاد سواء بسواء ، بمعنى أن الاختلاف المعتقد به تابع للاجتهاد المشروع ، والعكس بالعكس .

- وبناء على أن لا مجال للاجتهاد في شيء من مقررات الإسلام وثوابته ، فإنه لا مجال للاختلاف إلا فيما فيه مجال للاجتهاد .. فعليه : لا مجال للاختلاف :

- في النصوص المحكمة ( صريحة كانت أو ظاهرة ، أو مبنية ) .
  - ولا في الأحكام المجمع عليها من قبل أئمة الإسلام المجتهدين .
  - والقياسات الجلية ؛ لأنها في معنى النصوص .
  - والقواعد الشرعية الواضحة .
  - ولا في شيء من الأحكام الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة ، ( اعتقادية كانت ، أو عملية ، أو خلقية ) .
- فكل اختلاف عارض واحداً من هذه المقررات والثوابت فإنه غير معتد به بالاتفاق ؛ لأنه ناشئ عن اجتهاد غير مشروع ، وكل اختلاف لم يكن معتداً به فإنه لا يجوز التمسك به ، ولا يجوز اتباع صاحبه فيه .
- ومن أروع ما يوضح أن الاختلاف الفقهي الناشئ عن الاجتهاد المشروع أمر لا بد من وقوعه ، وأنه يمثل مرونة وتوسعة ورحمة على الأمة الإسلامية ما أثير عن الخليفة العباسي المأمون ، فقد دار بينه وبين رجل ارتد في عهده عن الإسلام ، فلما مثل بين يدي المأمون أراد أن يعذر إلى الله بشأنه ، وأن يستتبه قبل أن يقيم عليه الحد ، حيث قال له :



● « لأن استحييك بحق أحب إليّ من أن أقتلك بحق ، ولأن أقيلك بالبراءة أحب إليّ من أن أقتلك بالتهمة ، ثم سأله عن الشيء الذي أوحشه من الإسلام حتى حمّله على مفارقتة .

● فقال المرتد : أوحشني كثرة ما رأيت من الاختلاف فيكم .

● قال المأمون : لنا اختلافان :

- أحدهما : كالاختلاف في الأذان ، وتكبير الجنائز ، والاختلاف في التشهد ، وصلاة الأعياد ، وتكبير التشريق ، ووجوه القراءات ، واختلافات وجوه الفتيا ، وما أشبه ذلك .

وليس هذا باختلاف ، إنما هو تخيير وتوسعة ، وتخفيف من المحنة . فمن أذن مثنى وأقام مثنى لم يأثم ، ومن أذن مثنى وأقام فرادى لم يجب ( لم يأثم ) ، لا يتعايرون ، ولا يتعاييرون ، أنت ترى ذلك عياناً ، وتشهد عليه تبياناً .

- والاختلاف الآخر : كنحو اختلافنا في تأويل الآية من كتابنا ، وتأويل الحديث عن نبينا ، مع إجماعنا على أصل التزيل ، واتفاقنا على عين الخبر ، فإن كان الذي أوحشك هذا ، حتى أنكرت من أجله هذا الكتاب ، فقد ينبغي أن يكون اللفظ بجميع التوراة ، والإنجيل متفقاً على تأويله ، كما يكون متفقاً على تزييله ، ولا يكون بين جميع النصارى واليهود اختلاف في شيء من التأويلات ، وينبغي لك ألا ترجع إلا إلى لغة لا اختلاف في تأويل ألفاظها ، ولو شاء الله أن يترل كتبه ويجعل كلام أنبيائه وورثة رسله لا يحتاج إلى تفسير لفعل ، ولكننا لم نر شيئاً من الدين والدنيا دفع إلينا على الكفاية . ولو كان الأمر كذلك لسقطت البلوى والمحنة ، وذهبت المسابقة والمنافسة ، ولم يكن تفاضل ، وليس على هذا بنى الله الدنيا .

● قال المرتد : أشهد أن الله واحد ، لا ندّ له ولا ولد ، وأن المسيح عبده ، وأن محمداً صادق ، وأنتك أمير المؤمنين حقاً»<sup>(١)</sup> .

- فما أحكم ما حرره الإمام أبو زهرة وقرره ؛ حيث قال :

● « إن الاختلاف (الفقهي) لم يكن في ذات الدين ، ولا في لب الشريعة ، ولكنه اختلاف في فهم ( بعض ) نصوصها ، وفي تطبيق كلياتها على الفروع .

● وكل المختلفين مجتمعون على تقديس نصوص القرآن والسنة ، بل كانوا ممن فرط اتباعهم للإسلام لا يسمح أكثرهم بمخالفة أقوال الصحابة ؛ لأنهم الذين شاهدوا وعينوا منازل الوحي ، ومدارك الرسالة ، وتلقوا علم النبوة من النبي ﷺ ، ونقلوه إلى الاختلاف .

● فهو اختلاف لا يتناول الأصل ، ولكنه اختلاف في الفروع ؛ حيث لا يكون دليل حاسم للخلاف .

● ومثل أقوالهم بالنسبة للشريعة كممثل أغصان الشجرة ، تتشعب وتتفرع والأصل الذي انبثقت عنه واحد ، يغذي جميع الأغصان المتفرعة»<sup>(٢)</sup> .

- فالحاصل : « أن الخلاف المذموم ما خولف فيه كتاب ، أو سنة صحيحة ، أو إجماع ، أو ما في معنى واحد من هؤلاء»<sup>(٣)</sup> .

---

(١) تهاقت قبل السقوط ، لعبد المجيد صبح ، ص ٢٢ ، انظر : التطرف الديني ، الرأي الآخر ، للدكتور

صلاح الصاوي ، ص ٢٩٤-٢٩٥ ؛ خلاف الأمة في العبادات ومذهب أهل السنة والجماعة ،

لشيخ الإسلام ابن تيمية ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز ، ٧٧٨/٢ .

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٣٠١ .

(٣) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ، للإمام أبي بكر

أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق وتخريج وتعليق فريح بن صالح

البهلال ، ص ٢٦٨ .

## المطلب الثاني :

في تحرير ضابط الاختلاف الفقهي ، وبيان اقتضائه النألف ؛

لكونه في الحقيقة في معنى المجتمع عليه .

أولاً : تحرير الضابط الشرعي للاختلاف الفقهي .

### ● التحقيق :

- أن الاختلاف الفقهي أمر لا بد من وقوعه بين العلماء المجتهدين ؛ لأنه ناشئ عن الاجتهاد المشروع ، وهو إما أن ينتهي إلى الاتفاق ، وإما أن ينتهي إلى الاختلاف ..

- وأنه لا يضر ، بل إنه في صالح المسلمين ؛ لما فيه من التوسعة عليهم ، والرحمة بهم .. وهذا ما قرره الإمام الشاطبي بقوله :

● « إن الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ، ومجالاً للظنون ، وقد ثبت عند النظر أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة ، فالنظريات عريقة في إمكان الاختلاف ، لكن في الفروع دون الأصول ، وفي الجزئيات دون الكليات ، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف »<sup>(١)</sup> .

- ومع ذلك فإن الله العليم الحكيم لم يترك هذا الاختلاف بدون ضابط ، بل وضع له ضابطاً واضحاً ، بأن يؤمنوا بأن الحكم لله تعالى وحده لا شريك له ، فيتحاكموا إليه وحده سبحانه وتعالى دون من سواه ، ويردوا كل أمر اختلفوا فيه ، وكل قضية تنازعوا فيها إلى الله العليم الحكيم ، ورسوله محمد ﷺ المبين لشرعه الحكيم ، قال الله تعالى :

---

(١) الاعتصام ، ٣٩٣/٢ ، انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ١٧٣/٢٤ ؛ شرح

العقيدة الطحاوية ، للإمام ابن أبي العز ، ٧٧٨/٢ ؛ نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف

الفقهاء ، للدكتور محمد الروكي ، ص ٢٢٢-٢٥٢ تحت عنوان : شرعية الخلاف الفقهي .

• ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾<sup>(١)</sup> .

• ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال الشاطبي : « إن الشارع لما علم أن هذا النوع من الاختلاف واقع ، أتى فيه بأصل يرجع إليه ، وهو قوله تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ﴾ ، فكل اختلاف من هذا القبيل حكم الله فيه أن يرد إلى الله ، وذلك رده إلى كتابه ، وإلى رسول الله ﷺ ، وذلك رده إليه إذا كان حياً ، وإلى سنته بعد موته ، وكذلك فعل العلماء رضي الله عنهم »<sup>(٣)</sup> .

قال ابن كثير : « وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ ، فما حكم به الكتاب والسنة ، وشهدا له بالصحة فهو الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ »<sup>(٤)</sup> .

فالرد إلى الله والرسول يعني الرد إلى الكتاب والسنة ، وكل ما يصدر عنهما من الإجماع الصحيح ، والقياس الجلي ، والقاعدة الشرعية الكلية الواضحة ، ثم إلى الاجتهاد الذي يصدر عن أهله في مجاله ؛ لأنه سبحانه وتعالى حكم بحكمته أن تكون أحكامه منصوبة ، ومستنبطة ، كما يوضحه قوله : ﴿ ولو ردوه إلى الرسول ، وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ . قال ابن كثير : « ومعنى ﴿ يستنبطونه ﴾ أي يستخرجونه من معادنه ، يقال : استنبط الرجل العين ، إذا

(١) سورة الشورى / ١٠ .

(٢) سورة النساء / ٥٩ .

(٣) الاعتصام ، ٣٩٣/٢ - ٣٩٤ ، انظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ، ٧٨٦-٧٧/٢ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ، ٧٨٥/١ ، عند تفسير الآية المذكورة .

حفرها ، واستخرجها من قعورها»<sup>(١)</sup> . وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي : ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ أي يستخرجونه بفكرهم ، وآرائهم السديدة ، وعلومهم الرشيدة . وفي هذا دليل لقاعدة أدبية ، وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ، ينبغي أن يُوكَلَى مَنْ هو أهل لذلك ، ويجعل إلى أهله ، ولا يتقدم بين أيديهم ، فإنه أقرب إلى الصواب ، وأحرى للسلامة من الخطأ»<sup>(٢)</sup> .

## ثانياً : بيان اقتضاء الاختلاف الفقهي التألف ؛ لكونه في الحقيقة في

### معنى المجتمع عليه .

- إن الواجب على جميع المسلمين علمائهم وعوامهم أن يتآلفوا ، ويتحابوا ، ويتناصروا ؛ حيث قد ثبت أن فقهاء الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل التي فيها مجال للاجتهاد ، في عهد النبي ﷺ حيث ينزل الوحي لتصحيح الأوضاع والمفاهيم ، وكذلك اختلف في كثير منها فقهاء التابعين ، وفقهاء تابعي التابعين ، ومع ذلك فقد لزموا الألفة ، والمحبة ، والاجتماع ، والاتلاف ، فعلمنا يقيناً أن اختلاف المجتهدين فيما هو مجال للاجتهاد لا ضرر فيه :

● على الإسلام والمسلمين ، بل هو توسعة عليهم ، ورحمة بهم ، ورفع حرج عنهم في الدين .

● ولا على الحقائق والثوابت الإسلامية ، ما دام القصد الوصول إلى الحق بطرق مشروعة .

● وليس في واحد من الآراء الاجتهادية المختلفة هدمٌ لنص ، أو نقض لأصل ، أو مصادمة لمقصد من المقاصد الشرعية<sup>(٣)</sup> .

(١) تفسير القرآن العظيم ، ٨٠٣/١ .

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عند تفسير الآية المذكورة .

(٣) انظر : كتاب نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة ، لأحمد تيمور باشا ، تقدم للإمام أبي زهرة ، ص ٢٤ .

● إذ قد « اتفق العلماء على أنه ( أي أحد من المسلمين ) إذا عرف الحق لا يجوز له تقديم أحد في خلافه »<sup>(١)</sup> ، « فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر ، قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة ، وإن كان أعلم ؛ إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية ؛ فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده ، بخلاف رأي العالم ، والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر ، ورأي العالم ليس كذلك ، ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً لما بقي في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا »<sup>(٢)</sup> .

وقد اعتنى العلماء قديماً وحديثاً بالتحذير من الشقاق والتفرق والتحزب بسبب الاختلاف الناشئ عن اجتهاد المجتهدين ؛ لأن هذا النوع من الاختلاف أمرٌ لا بُدَّ من وقوعه ، وأفردوا أحكامه ، وأسبابه ، وآدابه بالتأليف توعية للمسلمين ، وتبصرة للمتفقهين<sup>(٣)</sup> .

قال الإمام أبو المظفر السمعاني : « الاختلاف بين الأمة على ضريين » :

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٧/٧١ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠/٢٥٠-٢٥١ .

(٣) انظر : كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ، ومذاهبهم ، واعتقاداتهم للإمام أبي محمد البطليوسي ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية ؛ إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين ، للإمام باب بن الشيخ سيدي الشنقيطي ؛ أسباب اختلاف الفقهاء ، للأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ؛ موقف الأمة من اختلاف الأئمة ، للشيخ العلامة عطية محمد سالم ؛ قرارات الجمع الفقهي الإسلامي ، التابع لرابطة العالم الإسلامي ، لدوراته : العاشرة ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة ، والثانية عشرة ١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠ هجرية ص ٥٣-٥٦ ، وغيرها من كتب ورسائل لا يأتي عليها عد ، ولا حصر .

• اختلاف يوجب البراءة ، ويوقع الفرقة ، ويرفع الألفة .

• واختلاف لا يوجب البراءة ، ولا يرفع الألفة .

- فالأول : كالاختلاف في التوحيد .. وكذلك الأمر في النبوة .. وكذلك كل ما كان من أصول الدين ، فالأدلة عليها ظاهرة ، والمخالف فيها معاند مكابر ، والقول بتضليله واجب ، والبراءة منه شرع ... »<sup>(١)</sup> .

وهذا ما تشهد له الأحاديث المخبرة بأن الأمة الإسلامية ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ، وهي التي كانت على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم . ولذا جاء في معجم لغة الفقهاء : « أما الاختلاف في العقائد اختلافاً لا يخرج عن الإسلام فيكون الفرق ، وإن كان يخرج عن الإسلام فيكون الأديان »<sup>(٢)</sup> .

ثم أضاف السمعاني قائلاً :

« والضرب الآخر من الاختلاف لا يزيل الألفة ، ولا يوجب الوحشة ، ولا يوجب البراءة ، ولا يقطع موافقة الإسلام ، وهو الاختلاف الواقع في النوازل التي عدت فيها النصوص في الفروع ، وغمضت فيها الأدلة ، فيرجع في معرفة أحكامها إلى الاجتهاد »<sup>(٣)</sup> .

بل لقد ذهب الإمام الشاطبي إلى أن الاختلاف الفقهي لا يعد اختلافاً في الحقيقة بدليل أن المجتهدين المختلفين لا يعدون فرقاً ، ولا شيعاً ، ولا أحزاباً ، حيث قال : « فليس الاختلاف ( الناشئ عن الاجتهاد المشروع ) في الحقيقة إلا في الطريق

---

(١) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ١٣/٥ - ١٤ .

(٢) مادة الميم ، ص ٤١٩ ، راجع : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، للإمام ابن حزم المتوفى سنة

٤٥٦ هـ ؛ الملل والنحل ، للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة

٥٤٨ هـ شرح العقيدة الطحاوية ، للإمام ابن أبي العز المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، ٧٩١/٢ - ٨٠٣ .

(٣) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ١٣/٥ - ١٤ .

المؤدي إلى مقصود الشارع الذي هو واحد ، إلا أنه لا يمكن رجوع المجتهد عملاً أداه إليه اجتهاده بغير بيان اتفاقاً ، وسواء علينا أقلنا بالتخطئة ، أم قلنا بالتصويب ؛ إذ لا يصح للمجتهد أن يعمل على قول غيره ، وإن كان مصيباً أيضاً ، كما لا يجوز له ذلك إن كان عنده مخطئاً ، فالإصابة على قول المصوبة إضافية ، فيرجع القولان إلى قول واحد بهذا الاعتبار . فإن كان كذلك فهم في الحقيقة متفقون لا مختلفون .

ومن هنا يظهر وجه المبالاة ، والتحاب ، والتعاطف فيما بين المختلفين في مسائل الاجتهاد ، حتى لم يصيروا شيعاً ، ولا تفرقوا فرقاً ؛ لأنهم مجتمعون على طلب قصد الشارع ( على الوجه الذي كلفوا به ) ، فاختلاف الطرق غير مؤثر ؛ (لأنها كلها مشروعٌ سلوكٌها للبحث عن مقصود الشارع )<sup>(١)</sup> .

ولأهمية معرفة الاختلاف الفقهي الناشئ عن الاجتهاد المشروع عُني به كثير من علماء أصول الفقه وفروعه ، فتحدثوا عنه في مباحث الاجتهاد ، وكتب اختلاف الفقهاء ، مؤكدين استحالة عدم وقوعه ، وأنه يقتضي التآلف ، والتوالي ، والتضامن ، والتعاون بناء على اقتضائه التوسعة على الأمة ، والرحمة بهم ، ورفع الحرج عنهم ، ولا يستلزم التفرق ، والتحزب ، والتشيع<sup>(٢)</sup> .

- بل إن الإمام الحافظ الأصولي الفقيه البيهقي قد حقق أن ذلك من معتقد

الفرقة الناجية ، حيث قال :

• « أما مسائل الفروع :

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة ، ٦٠/٤ .

(٢) انظر : الرسالة للشافعي ، بشرح الدكتور محمد نبيل غنאים ، ص ٢٧٧ - ٢٨٦ ، ص ٣٢١ -

٣٣٩ ؛ الواضح في أصول الفقه ، لابن عقيل ، ١٩٨/١ ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن

رشد ، ١ / ١ - ٧ ؛ تقريب الوصول إلى علم الأصول ، لابن جزى ، ص ١٦٨ - ١٧١ ؛

الموافقات في أصول الشريعة ، ٨٥/٤ - ١١٢ ، المسألة الثالثة من مسائل كتاب الاجتهاد؛

والمسألة الحادية عشرة منه أيضاً ، ص ١٥٣ - ١٦٣ .



- فما ليس فيه نص كتاب ، ولا نص سنة فقد اجتمعوا على بعضه ، واختلفوا في بعضه .

- فما اجتمعوا عليه ليس لأحد مخالفتهم فيه .

- وما اختلفوا فيه فصاحب الشرع هو الذي سوَّغ لهم هذا النوع من الاختلاف ، حيث أمرهم بالاستنباط وبالاجتهد ، مع علمه بأن ذلك يختلف ، وجعل للمصيب منهم أجرين ، وللمخطئ منهم أجراً واحداً ، وذلك على ما يحتمل من الاجتهاد ، ورفع عنه ما أخطأ فيه ... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا حكم الحاكم ، فاجتهد فأصاب كان له أجران ، فإن اجتهد فأخطأ كان له أجر )<sup>(١)</sup> .

- فهذا النوع من الاختلاف غير ما ذم الله تعالى وذمه رسوله محمد ﷺ فيما روينا .

- وكان الشافعي رحمه الله يجعل هؤلاء المختلفين في معنى المجتمعين ؛ حيث إن كل واحد منهم أدى ما كلف من الاجتهاد ، ولم يخالف كتاباً نصاً ، ولا سنة قائمة بلغته ، ولا إجماعاً ، ولا قياساً صحيحاً عنده ، إنما نظر في القياس فأداه إلى غير ما أدى إليه صاحبه ، كما أداه التوجه إلى البيت بدلائل النجوم وغيرها إلى غير ما أدى إليه صاحبه .

- فكل واحد منهم يكون مؤدياً في الظاهر ما كلف ، ويرفع عنه إثم ما غاب عنه ، أو أخطأ من التأويل الصحيح ، أو السنة الصحيحة ، أو القياس الصحيح ؛ إذ لم يكلف علم الغيب .

---

(١) متفق عليه ، وتقدم تخريجه مراراً .. انظر : ص ٣٠٢ .

- فمن سلك من فقهاء الأمصار سبيل الصحابة والتابعين فيما أجمعوا عليه ،  
واختلفوا فيه كانوا كالفرقة الواحدة ، وهي الفرقة الناجية التي أشار إليها الرسول  
ﷺ ، فكل منهم أخذ بوثيقة فيما يرى ، فيما تبع فيه من الكتاب أو السنة ، أو  
الإجماع . وبالله التوفيق» <sup>(١)</sup> .

● وبالجملـة .. « فقد تقرر في أصول الفقه :

- أن الأحكام الشرعية كلها معلومة ، بسبب انعقاد الإجماع على أن كل  
مجتهد إذا غلب على ظنه حكم ، فهو حكم الله تعالى في حقه ، وحق من قلده ، إذا  
اتصف بسببه» <sup>(٢)</sup> .

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ، للإمام أبي بكر  
أحمد بن الحسين البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، تحقيق وتخريج وتعليق فريح بن صالح البهلال ،  
ص ٢٦٩-٢٧٠ .

(٢) الأمنية في إدراك النية ، للإمام أحمد بن إدريس ، الشهرير بالقرا في ص ٣٨ .

### المطلب الثالث :

**في تحرير المعنى اللغوي ، والمعنى الأصولي الفقهي للمذهب ،  
وتحديد مجاله .**

#### **أولاً : تحرير المعنى اللغوي للمذهب .**

ذكر أصحاب المعاجم اللغوية للفظ ( المذهب ) عدة معان ، تتلخص فيما يلي :

- هو على وزن مَفْعَل ، فيصلح لكل من المصدر ، واسم المكان ، واسم الزمان ، فيقال : ذهب يذهب مذهباً ، أي ذهاباً . وهنا مَذْهَبُهُ ، أي مكان ذهابه ومروره . وحان مَذْهَبُهُ ، أي زمان ذهابه ووقته .

- الطريقة التي يُذْهَبُ فيها .

- المعتقد الذي يُذْهَبُ إليه .

- الأصل ، يقال : لا يُدْرَى له مذهب ، أي لا يعرف له أصل ، فمذهب الإنسان : أصله الذي يذهب عليه بين الناس ، ويعرف به ، من نسب ، ومنهج .
- المتوضأ ، وموضع الغائط ؛ لأنه يُذْهَبُ إليه ، فيقال : خرج إلى المذهب<sup>(١)</sup> .

#### **ثانياً : المعنى الأصولي الفقهي للمذهب .**

مذهب كل مجتهد عبارة : عما أداه إليه اجتهاده في المسائل الاجتهادية المختلف فيها ، ولم تظهر موافقته ، أو مخالفته لدليل يمتنع معه الاجتهاد .

قال الإمام ابن عقيل :

- « ومثال الاجتهاد في الأحكام كعبد ضل عن سيده ، فقام أصحابه بالاجتهاد في طلبه ، فسلك كل منهم طريقاً غير طريق الآخر ، بحسب ما غلب على ظنه وجوده له ، ووقوعه عليه ، واستفرغ الوسع ، واستنفد القوة بمقدار الطاقة »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : لسان العرب ؛ القاموس المحيط ؛ الكليات لأبي البقاء ، مادة ( ذهب ) .

(٢) الواضح في أصول الفقه ، ١٥٦/١ .

وشرط صحة هذا التمثيل : أن يقدر أن العبد مجهول عند أصحاب سيده ،  
بمعنى أنهم لا يعرفونه ، ولكن وصف لهم بأوصاف متميزة بعض الشيء ، يمكن  
تعرفهم بها عليه مع إمكان الاختلاف فيه ، بسبب إمكان الاختلاف في حقيقة بعض  
تلك الأوصاف ، وقد يعثرون عليه ، ويتعرفون عليه عن طريق تلك الأوصاف  
بالاتفاق ، وقد يختلفون فيه ، بسبب اختلافهم في انطباق بعض تلك الأوصاف  
عليه..

ثم قرر أن الاجتهاد بهذه الصفة قد يؤدي إلى يقين ، وقد يؤدي إلى غلبة ظن ،  
فقال :

● « والاجتهاد ( فيما ينتهي إليه ) على ضربين :

١- اجتهاد يؤدي إلى معرفة ( يقين ) .

٢- واجتهاد يؤدي إلى غلبة ظن أنه لا شيء أولى بالحادثة من تلك القضية»<sup>(١)</sup>.

- وبهذا يظهر وجه تسمية ما توصل إليه المجتهد باجتهاده مذهباً ؛ لأنه سلك  
طريقاً معيناً من الطرق الشرعية بحثاً عن مقصود الشارع في تلك المسألة المجتهد فيها ،  
فتوصل إلى حكم اعتقده مقصود الشارع فيها ، ولذا أُلْزِمَ بالتزامه واتباعه ، فوجب  
عليه أن يعمل به ، ويفتي به ، ويقضي به ما لم يظهر دليل على خطئه فيه ..

- وبهذا يظهر أن المعنى اللغوي للمذهب يتفق مع معناه الأصولي الفقهي في أن  
كلاً منهما يطلق ويراد به : الطريق ، أو المعتقد ، أو الأصل ، وذلك أن كل مجتهد  
لا بد له من طريق يسلكه للبحث عن حكم الشارع في المسألة الاجتهادية ، ولا بد  
له كذلك من أصل يعتمد به في ذلك البحث ، ولا بد له من معتقد ينتهي إليه في  
اجتهاده ، وذلك المعتقد قد يكون يقيناً ، وقد يكون غلبة ظن .. مع مراعاة كون  
المعنى اللغوي أعم من المعنى الأصولي الفقهي للمذهب ، كما لا يخفى ..

---

(١) الواضح في أصول الفقه ، ١٥٧/١ .

- وقد حرر الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي المعنى الأصولي الفقهي للمذهب تحريراً رائعاً ؛ حيث قال :

• « والمراد بالمذهب هو : ما يصح فيه الاجتهاد خاصة . ولا يصح الاجتهاد ألبة في شيء يخالف نصاً من كتاب ، أو سنة ثابتة ، سالماً من المعارض ؛ لأن الكتاب والسنة حجة على كل أحد كائناً من كان ، لا تسوغ مخالفتها البتة لأحد كائناً من كان ، فيجب التفطن ؛ لأن المذهب الذي يجوز فيه التقليد يختص بالأمور الاجتهادية ، ولا يتناول ما فيه نص صحيح من الوحي سالم من المعارض »<sup>(١)</sup> .  
ثم استشهد بتعريف الإمام الخطاب للمذهب قائلاً :

• « والمذهب .. عند الفقهاء حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة من الأحكام الاجتهادية »<sup>(٢)</sup> .  
- فوضحه بقوله :

• « فقوله ( من الأحكام الاجتهادية ) يدل على أن اسم ( المذهب ) لم يتناول مواقع النصوص الشرعية السالمة من المعارض . وذلك أمر لا خلاف فيه ؛ لإجماع العلماء على أن المجتهد المطلق إذا أقام باجتهاده دليلاً مخالفاً لنص من كتاب أو سنة ، أو إجماع أن دليله ذلك باطل بلا خلاف ، وأنه يرد بالقادح المسمى في الأصول بفساد الاعتبار ..

• وبما ذكرنا تعلم أنه لا اجتهاد أصلاً ، ولا تقليد أصلاً في شيء يخالف نصاً من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أضواء البيان ، ٤٨٥/٧ - ٤٨٦ .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي ، المعروف بالخطاب ، ٢٤/١ .

(٣) أضواء البيان ، ٤٨٦/٧ .

ثم نبّه على الانحراف المترتب على عدم الوعي للمعنى الصحيح للمذهب عند علماء أصول الفقه وفروعه ، فقال :

• « وإذا عرف ذلك فاعلم أن بعض الناس من المتأخرين أجازوا التقليد ولو كان فيه مخالفة نصوص الوحي ، كما ذكرنا عن الصاوي وأضرابه ، وعليه أكثر المقلدين للمذاهب في هذا الزمان ، وأزمان قبله »<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً : مجال المذهب الأصولي الفقهي .

- فقد حقق علماء أصول الفقه وفروعه المعنى الأصولي الفقهي الصحيح للمذهب تحقيقاً لا مزيد عليه ؛ منعاً من الخلط بين ما فيه مجال للمذهب ، وبين ما لا مجال للمذهب فيه ؛ لعلمهم بخطورة ما يترتب على غياب المعنى الصحيح له من فساد عريض في الدين ..

- وتتمثل خلاصة تحقيق العلماء لتحرير المعنى الأصولي الفقهي للمذهب فيما يلي :

فحيث إن مذهب أيّ إمام من أهل الاجتهاد هو ما ذهب إليه من الأحكام الاجتهادية المختلف فيها ، فإن المذهب المالكي - مثلاً - هو : « ما ذهب إليه الإمام مالك من الأحكام ( الاجتهادية ) معتمدة كانت أم لا »<sup>(٢)</sup> ، أي بغض النظر عن كونها معتمدة عند أئمة المذهب ومقلديه أم لا ، أي سواء كان عليها الفتوى أم لا . وهذا ما وضحه الإمام القرافي بعبارة أوضح وأشمل ، حيث عرّف مذهب الإمام مالك الذي يجوز أن يقلد فيه بأنه :

---

(١) أضواء البيان ، ٤٨٦/٧ .

(٢) انظر : دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك ، للدكتور حمدي عبد المنعم

شلي ، ص ١٨ - ١٩ .

● « ما اختص به من الأحكام الشرعية الفروعية الاجتهادية . وما اختص به من أسباب الأحكام ، والشروط ، والموانع ، والحجج المثبتة لها »<sup>(١)</sup> .

فعبارة ( ما اختص به ) لها دلالة مهمة للغاية ، فهي تفيد أن ما ذهب إليه الإمام من الأحكام الاجتهادية إذا كان قد انعقد الإجماع عليه ، أو ظهر أنه موافق لنص من الكتاب ، أو السنة ، سالم من معارض ، أو ظهر أنه مخالف لنص ، أو إجماع فإنه لم يعد يعتبر مذهباً ؛ إذ لا مذهب مع النص أو الإجماع موافقاً أو مخالفاً.. بل لا بد من أن يكون ما ذهب إليه من الأحكام الاجتهادية مما استمر فيه الاختلاف الناشئ عن الاجتهاد ليكون مختصاً به ، فيكون مذهباً له يقلد فيه .. أما قيد ( الفروعية ) فلا أرى له وجهاً ؛ إذ الحق أن الأحكام الشرعية الاجتهادية تشمل ما كان كذلك من الأحكام الأصولية ، والأحكام الاعتقادية ، والأحكام الفروعية على حد سواء ..

ولأهمية هذا الموضوع لم يغفله الإمام القرافي في كتابه القيم ( الفروق ) ، الذي كتبه بعد كتابه ( الإحكام ) ، فقد عاد إليه فقّعه بقوله :

● « والقاعدة :

- أن كل إمام أخبر عن حكم بسببٍ اتبع فيه وكان فتياً ، ومذهباً ، أو أخبر عن وقوع ذلك السبب فهو شهادة .

- وأن المذهب الذي يقلد فيه الإمام خمسة أمور لا سادس لها :

- ١- الأحكام ، كوجوب الوتر .
- ٢- والأسباب ، كالمعاطاة .
- ٣- والشروط ، كالنية .
- ٤- والموانع ، كالدين في الزكاة .
- ٥- والحجج ، كشهادة الصبيان ، والشاهد واليمين .

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام .. للإمام القرافي ، ص ١٩٠ .

## فهذه الخمسة :

- إن اتفق على شيء منها فليس مذهباً لأحدٍ ، بل ذلك للجميع ، فلا يقلل :  
إن وجوب رمضان مذهب مالك ولا غيره ، بل ذلك ثابت بالإجماع . فإنه إنما يفهم  
من مذهب الإنسان في العادة ما اختص به ، كقولك : هذا طريق زيد إذا اختص به ،  
أو هذه عادته إذا اختصت به .

- وإذا اختلف في شيء من ذلك تُسبَّ إلى القائل به .

وما عدا هذه الخمسة لا يقال : إنها مذهب يقلد فيه ، بل هو إما رواية ، أو  
شهادة ، أو غيرهما ، كما لو قال مالك : أنا جائع ، أو عطشان .

- فليس كل ما يقوله الإمام هو مذهب له ، بل تلك الخمسة خاصة ، ولو قال  
إمام : زيد زني ، لم نوجب الرجم بقوله ، بل نقول : هذه شهادة ، هو فيها أسوة  
جميع العدول ، إن كمل النصاب بشروطه رجماً ، وإلا فلا <sup>(١)</sup> .

- وبهذا التحقيق : اتضح وتقرر أن مجال المذهب ينحصر في ( المختلف فيه من  
الأحكام الشرعية الاجتهادية ) ، فعلمَ يقيناً أن مصطلح ( المذهب ) لا مكان له في  
المجالات التالية :

- مواقع النصوص الشرعية المحكمة ..
- مواقع الإجماعات الصحيحة ..
- مواقع القياسات الجلية ..
- مواقع المعلومات من الدين بالضرورة ، من الأحكام الاعتقادية ، والعملية ،  
والخلقية ..
- مواقع الموافقة أو المخالفة لشيء من هذه الثوابت السابقة ..

---

(١) ٣-٥/٤ في الفرق ٢٠٣ ، انظر : في معنى المذهب - المحصول ، للإمام الرازي مع شرحه  
نفائس الأصول ، للإمام القرافي ، ٣٧٩٧/٩ ؛ شرح الكوكب المنير ، للإمام الفتوحى المعروف  
بابن النجار ، ٥٣٠/٤ .



## المطلب الرابع :

في بيان منشأ المذهب ، وتطوره ، وواجب المسلمين نحو

المذاهب الفقهية .

أولاً : منشأ المذهب الأصولي الفقهي .

- لقد عُلِمَ فيما تقدم المعنى الأصولي الفقهي للاجتهاد الشرعي الفقهي ، ومجالاته ، وما ينشأ عنه من الإجماع ، أو الاختلاف المعتد بهما في الشرع .. وعُلِمَ من خلال توضيح المعنى الأصولي الفقهي للمذهب أنه لا يكون إلا فيما فيه مجال للاختلاف الفقهي المعتد به ..

وبهذا اتضح أن المذهب الفقهي المعتد به إنما هو الناشئ عن الاختلاف الفقهي المعتد به عند علماء أصول الفقه وفروعه .. فكما أن الاختلاف لا يكون معتداً به مالم يكن ناشئاً عن اجتهاد معتد به ، فكذلك المذهب لا يكون معتداً به عندهم إلا إذا كان ناشئاً عن اختلاف معتد به ..

ولذا جاء في معجم لغة الفقهاء : « المذهب - بفتح ، فسكون - من ذهب ، ج: مذاهب : الطريقة ، والمعتمد .

- طريقة معينة في استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

- والاختلاف في طريق الاستنباط يكون المذاهب الفقهية »<sup>(١)</sup> .

قال الإمام أبو زهرة :

● « اختلفت الآراء الفقهية ( الاجتهادية ) ، وتكوّنت من هذا الاختلاف

مدارس فقهية ، ثم تبلورت المدارس ، فصارت مذاهب فقهية »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مادة الميم ص ٤١٩ .

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص ٣٠١ .

ومن هنا أمكن القول بأن منشأ المذهب الأصولي الفقهي عند علماء أصول  
الفقه وفروعه يتمثل في أمر واحد فقط ، وهو ( المختلف فيه من الأحكام الشرعية  
الاجتهادية ) ..

هذا ، وينبغي أن يكون معلوماً عند الباحثين في أصول الفقه ، أو في فروعه ،  
أو في تخريج الفروع على الأصول :

١- أن الاختلاف الأصولي الفقهي المعتد به أعم من المذاهب الفقهية الأربعة  
المشهورة ؛ لأنه يشمل جميع المسائل الاجتهادية المختلف فيها ، التي لم يتناولها  
إجماع معتبر ، من عهد الصحابة حتى اليوم ، أما المذاهب الفقهية السنية المتبوعة  
فإنها منحصرة في مذاهب الأئمة الأربعة ، ومن انتسب إليهم ، أو قلدهم من  
العلماء ..

٢- وأن الاجتهاد ، والإجماع ، والاختلاف تستمر ما دامت النوازل والقضايا التي  
لا نص فيها ، ولا إجماع تستجد ، وتتوارد ، وتتلاحق ؛ إذ لا يمكن أن  
تستوعبها المذاهب الأربعة المدونة بحال من الأحوال ..

٣- وأن ما يصدق عليه اسم المذهب من الكتب المصنفة باسم المذاهب الفقهية  
المدونة منحصراً في ( المختلف فيه من المسائل الاجتهادية ) دون ما سواها  
اتفاقاً ..

وقد حرر الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي الأصل الذي يرجع إليه في  
ذلك ، حيث قال في كتابه العظيم ( أضواء البيان ) :

• « لا اجتهاد أصلاً ، ولا تقليد أصلاً في شيء يخالف نصاً من كتاب ، أو  
سنة ، أو إجماع » <sup>(١)</sup> .

● « لا اجتهاد ، ولا تقليد فيما دل عليه نص من كتاب ، أو سنة سالم من المعارض ، ولا فيما صح فيه الإجماع »<sup>(١)</sup> .

- وبهذا تظهر أهمية دراسة كل من الاجتهاد ، والاختلاف ، والمذهب ؛ لتصحيح ما علق بها من مفاهيم خاطئة ، تترتب عليها مفسد كبيرة في الدين ، فتوابت الإسلام ومقرراته ومحكماته لا يختص بها إمام دون آخر ، وإنما هي ملزمة لجميع المسلمين الخاصة والعامة ، فلا اجتهاد فيها ولا تقليد لإمام ، بل هي سنة ماضية لجميع المسلمين ..

### ثانياً : تطور مفهوم المذهب الأصولي الفقهي .

- وحسب مقتضى تعريف المذهب - الذي يعني أن مذهب كل مجتهد عبارة : عما أداه إليه اجتهاده في المسائل الاجتهادية المختلف فيها ، ولم تظهر موافقته ، ولا مخالفته لدليل يمتنع معه الاجتهاد - فإن الأقوال والآراء التي تعزى إلى تلاميذ الإمام ، أو أصحابه ، ومن جاء بعدهم من أئمة المذهب المجتهدين غير داخلية في حقيقة المذهب المنسوب إلى إمام من الأئمة المتبوعين ..

ولذا اضطر المتأخرون إلى توسيع مفهوم المذهب ؛ ليشمل هذه الأقوال والآراء فقررُوا أن :

● « المراد بمذهب مالك - مثلاً - ما قاله هو وأصحابه على طريقته ، ونسب إليه مذهباً ؛ لكونه يجري على قواعده ، وأصله الذي بنى عليه مذهبه ، وليس المراد ما ذهب إليه وحده ، دون غيره من أهل مذهبه »<sup>(٢)</sup> .

- ومن المعلوم :

● أن لكل مذهب علماء مجتهدين اجتهاداً مطلقاً ، لكنهم منتسبون إلى إمام المذهب ، وإن كانوا لا يقلدونه في مذهبه في الأصول ، ولا في مذهبه في الفروع ..

---

(١) ٥٤٧/٧ .

(٢) حاشية العدوي على شرح الخرشي لمختصر خليل ، ٣٥/١ .

فعرفوا بالمجتهدين المنتسبين ، وهم - بلا شك - مشتركون مع الإمام في المذهب ؛ لأنهم مجتهدون اجتهاداً مطلقاً في كل ما فيه مجال للاجتهاد من الأصول والفروع ، ولذا قال الإمام ابن الصلاح :

● « وفتوى المنتسبين في هذه الحالة في حكم فتوى المجتهد المطلق المستقل ، يعمل بها ، ويعتد بها في الإجماع والخلاف »<sup>(١)</sup> .

ولكن يلاحظ أنه - بعد قول مقلدة المذاهب بتحريم الاجتهاد ، وإغلاق بابيه وإلزام الأمة بالتقليد - لم يعودوا يعترفون بالمجتهدين المنتسبين ، ولا باجتهاداتهم ، بل أخذوا يحاربونهم بقوة ..

● وكذلك يوجد لكل مذهب علماء قادرين على الاجتهاد عن طريق تخريج الفروع على الأصول ، يعرفون بالمخرجين ، أو المجتهدين المقيديين ، أو مجتهد المذاهب ..

ويعبر عن اجتهاداتهم ، واستنباطاتهم ، وفتاويهم في المذهب باسم ( الوجوه ، والطرق ) ..

● وكذلك يوجد لكل مذهب علماء قادرين على الاجتهاد في إطار الأقوال والآراء المختلفة في المذهب ، يعرفون باسم ( مجتهدو الفتيا ، أو مجتهدو الترجيح ، أو مجتهدو التنقيح ) ، وقد يجتهدون لاستنباط أحكام للنوازل المستجدة التي لا نص ولا قول لأئمة المذهب فيها .. ويعرف منهج اجتهادهم باسم ( تخريج الفروع على الفروع ) وبهذا تبين أن القول بأن المذهب يشمل أقوال الإمام ، وآراء أصحابه ، ومقلديه « مبني على سبيل النظر .. ؛ لأن كل جواب بني على أصول مذهب مالك

---

(١) أدب المفتي ، ص ٤٢ .

وطريقته - مثلاً - فإنه مذهبه ، والمفتي به إنما أفتى على مذهبه ، فيصح أن تضاف هذه الأقوال إلى المذهب ، وتعد منه <sup>(١)</sup> .

- ثم قرر متأخرو المتأخرين الذين اتخذوا التقليد ديناً لا محيد عنه ، ومنعوا من الاجتهاد :

● أن المذهب مقتصر على « ما به الفتوى ( وإن خالف مذهب صاحب المذهب نفسه ) من باب إطلاق الشيء على جزئه الأهم ، كالحج عرفة ؛ لأن ذلك هو الأهم عند الفقيه المقلد » <sup>(٢)</sup> .

أما المفتي عند متأخري المتأخرين من المقلدين تقليداً مطلقاً ، فقد تولى الخطأ بيان مرتبته العلمية في زمنه ، حيث قال :

● « الذي يفتي في هذا الزمان أقل مراتبه في نقل المذهب : أن يكون قد استبحر في الإطلاع على روايات المذهب ، وتأويل الشيوخ لها ، وتوجيههم لما وقع من الاختلاف فيها ، وتشبيههم مسائل بمسائل يسبق إلى الذهن تباعدها ، وتفريقهم بين مسائل يقع في النفس تقاربها ، إلى غير ذلك ، مما بسطه المتأخرون من القرويين في كتبهم ، وآثار من تقدم من أصحاب مالك في رواياتهم » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) عنوان الرواية ، للشيخ أبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني ، ص ١٠٠-١٠١ . انظر : المعتمد في أصول الفقه ، للإمام أبي الحسين البصري ، ٢/٨٦٥-٨٦٦ ؛ قواطع الأدلة في أصول الفقه ؛ ٥/٨٨ ؛ روضة الناظر ، بشرح الدكتور عبد الكريم النملة ، ٨/١٥٤-١٦٥ ؛ شرح الكوكب المنير ، ٤/٤٩٦-٥٠١ ؛ المختصر في أصول الفقه ، لابن اللحام ، ص ١٦٦ .

(٢) مواهب الجليل ، ١/٢٤ ، انظر : حاشية العدوي على الخرشي ، ١/٣٤-٣٥ ؛ الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ١/٢٣ ؛ حاشية الدسوقي ، ١/٢٠ ؛ حاشية العدوي على الرسالة ، ١/٤٣٨ ؛ دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك ، للدكتور حمدي عبد المنعم شليبي ، ص ١٨ .

(٣) مواهب الجليل ، ١/٣٣ ، انظر : فتاوى الشيخ عlish ، ١/٥٩ .

وهذا التحرير في توضيح تطور مفهوم المذهب الفقهي ممثلاً في المذهب المالكي ينطبق على جميع المذاهب الأربعة تمام الانطباق<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: واجب المسلمين نحو المذاهب الفقهية .

- إن الواجب على المسلمين نحو المذاهب الفقهية :

● أن يكونوا على بصيرة بأن المذاهب الفقهية عبارة عن مجامع فقهية لتطبيق نصوص الشريعة على آحاد مدلولاتها ، وتفسير غير الواضح منها ، واستنباط الأحكام للنوازل التي لا نص فيها ، ولا إجماع ، فهي مناهج فقهية خادمة للشريعة في الاستنباط ، والتعرف على الأحكام ومقاصد الشارع من وضعها ، وتكليف العباد بها .

● وأن الشريعة الإسلامية - وهي نصوص القرآن والسنة ، وما يصدر عنهما من الأدلة المعتبرة شرعاً - أكبر وأوسع من أي مذهب ، بل إن المذاهب الفقهية تمثل جزءاً يسيراً من الفقه الإسلامي ، يعرف باسم ( المسائل الاجتهادية الاختلافية ) ، كما أن مذاهب الأئمة الأربعة المشهورة تمثل جزءاً ضئيلاً من المسائل الاجتهادية المختلف فيها بين الأئمة المجتهدين ..

وبهذا يُعلم أن حصر العلماء أنفسهم في المذاهب الأربعة يُعدُّ تضيقاً على المسلمين ، فضلاً عن الانحصار في مذهب واحد منها ، فكل دعوة إلى الالتزام بمذهب معين من تلك المذاهب فهي دعوة إلى التضيق على المسلمين ، وإلى إيقاعهم في حرج ومشقة ..

● وأن علينا - لزوماً - أن نُجِلَّ الأئمة المجتهدين ، ونعرف أقدارهم ، ونعترف بجهودهم العظام ، وما عانوه من المشاق الجسام في استنباط تلك الأحكام من

---

(١) انظر : أصول مذهب الإمام أحمد ، للأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ص ٨٢٢ ؛ المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل ، وتخریجات الأصحاب ، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ، ٣١/١ - ٣٧ ؛ دراسة الشيخ بكر أبو زيد في مقدمة تحقيقه لكتاب بلغة الساغب وبغية الراغب ، للإمام ابن تيمية ، ص ٢٧ .

ينابيعها؛ إذ الاستنباط الفقهي يُعدُّ أصعب الصعاب ، وأشق المشاق ، كما يوضحه عبد العزيز البخاري ، حيث قال : « والاستنباط : استخراج الماء من العين . يقلل : نبط الماء من العين ، إذا خرج . والنبط : الماء الذي يخرج من البئر أول ما تحفر ، وسمي النبط بهذا الاسم ؛ لاستخراجهم مياه القنى . فاستعير لما يستخرجه الرجل بفرط ذهنه من المعاني والتدابير فيما يعضل ويهم . فكان في العدول عن لفظ ( الاستخراج ) إلى لفظ ( الاستنباط ) إشارة :

- إلى الكلفة في استخراج المعنى من النصوص التي بها عظمت أقدار العلماء ، وارتفعت درجاتهم ؛ فإنه لولا المشقة ساد الناس كلهم .

- وإلى أن حياة الروح والدين بالعلم والغوص في بحاره ، كما أن حياة الجسد والأرض بالماء»<sup>(١)</sup> .

● وأن علينا أن نعي بأن مثل أقوال أئمتنا المجتهدين وآرائهم الاجتهادية المختلفة كمثل أغصان الشجرة ، وفروعها ، تتشعب وتتفرع ، ولكن الأصل الذي انبثقت عنه واحد ، يغذي جميع الأغصان والفروع المتفرعة عنه ..

● وأن علينا الإيمان بأن ما أجمع عليه الأئمة المجتهدون من المسائل الاجتهادية فهو حجة قاطعة ملزمة للجميع ؛ لأنهم معصومون عن الخطأ فيما أجمعوا عليه ، وأن ما اختلفوا فيه فهو رحمة واسعة ، لكنهم غير معصومين فيه ، ومع ذلك فإن إلزام كل منهم باتباع ما أداه إليه اجتهاده الصحيح يُعدُّ دليلاً على أن اختلافهم في حكم ما اجتمعوا عليه ..

● وأن علينا أن نؤمن إيماناً صادقاً بأن الحق والصواب في المسائل الاجتهادية المختلف فيها غير منحصر في مذهب معين من المذاهب الفقهية « فقد ثبت بالكتاب ،

---

(١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، ٦٥/١ ؛ انظر : التعريفات ، للإمام الشريف الجرجاني ، حرف الألف .

والسنة ، والإجماع أن الله سبحانه وتعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله ﷺ ، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما يأمر به ، وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ ... واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به ، وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ ؛ ولهذا قال غير واحد من الأئمة : كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ . وهؤلاء الأئمة الأربعة رضي الله عنهم قد هموا بالنسب عن تقليدهم في كل ما يقولونه ، وذلك هو الواجب عليهم<sup>(١)</sup>.

● فما أجدد المسلمين أن لا يقتصروا في تعلم أحكام دينهم على مذهب واحد، بل الواجب أن يعتبروا المذاهب الاجتهادية مذهباً واحداً كبيراً ، وأقوال الأئمة أقوالاً في هذا المذهب الكبير ، ويتخيروا منها ما قويت حجته ، ووضحت دلالته ، حسب ما تقتضيه القوانين الأصولية ، والمقاصد التشريعية<sup>(٢)</sup>.

● وأخيراً .. علينا الإيمان الصادق ، والالتزام الكامل بأن الشريعة الإسلامية حجة حاکمة على كل مذهب ، وأن جميع المذاهب الإسلامية خاضعة للشريعة الإسلامية ، فكل ما ظهر أنه مخالفٌ لشيء من محكماتها ، ومقرراتها ، وثوابتها فهو مردود غير مقبول<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠/٢١٠-٢١١ ، انظر أضواء البيان ، ٥٣٢/٧ .

(٢) انظر : تقدم عبد البديع القادري لكتاب أحمد تيمور باشا ، ص ٨ .

(٣) انظر : الوجيز في أصول الفقه ، للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان ، ص ٤١٢ ؛ تاريخ المذاهب

الإسلامية ، للإمام الشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٣٠١ ،



**المبحث الثالث :**

**تحرير المعاني الأصولية الفقهية لكل من التمدد،**

**والاتباع ، والتقليد .**

**ويحتوي على :**

**أربعة مطالب ..**

## المطلب الأول :

في تحرير المعنى اللغوي للتمذهب ، ومعناه الأصولي الفقهي ،

وتمييز صحيحه عن فاسده .

### أولاً : المعنى اللغوي للتمذهب .

- تَمَذَّهَبَ بِمَذْهَبِ فلان ، أي اتخذ مذهباً لنفسه ، والتزمه واتبعه ، دون غيره من المذاهب الأخرى<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : المعنى الأصولي الفقهي للتمذهب .

- التمذهب هو : اتخاذ عالم مذهبٍ مجتهدٍ مذهباً له ، يتبعه ويلتزمه في الأصول والفروع ، دون غيره من مذاهب المجتهدين الآخرين ، أو انتساباً فقط<sup>(٢)</sup> .

- فواضح من خلال هذا التعريف :

● أن التمذهب إنما يصح ممن هو قادر على التعرف على مذهب إمامه من بين المذاهب الأخرى ، وقادر على الاستدلال له ، والانتصار له ، فهو اقتداء عن وعي وعلم بمذهب إمامه أصولاً وفروعاً ، أو اقتداءً بمجرد الانتساب والانتماء ..  
فَعَلِمَ من هذا التوضيح : أنه « لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به ؛ فالعامي لا مذهب له ؛ لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ، ويكون بصيراً بالمذاهب على حسبه ، أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب ، وعرف فتاوى إمامه وأقواله .

(١) انظر : محيط المحيط ، مادة ( ذهب ) .

(٢) انظر : نشر البنود على مراقي السعود ، ٣٢٩/٢ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، فتح الودود على مراقي السعود ، ص ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ؛ نشر الودود على مراقي السعود ، ٦٤٢/٢ ، ٦٥٥ - ٦٥٨ ؛ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ، وحاشية البناني ، ٣٩٣/٢ ؛ المختصر في أصول الفقه ، للإمام ابن اللحام ، ص ١٦٨ .

● أما من لم يتأهل لذلك ألبتة ، بل قال : أنا شافعي ، أو حنبلي ، أو غير ذلك ، لم يصير كذلك بمجرد القول ، كما لو قال : أنا فقيه ، أو نحوي ، أو كاتب لم يصير كذلك بمجرد قوله .

● يوضحه :

أن القائل إنه شافعي ، أو مالكي ، أو حنفي يزعم أنه متبع لذلك الإمام ، سالك طريقه ، وهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة ، والاستدلال . فأما مع جهله ، وبعده جداً عن سيرة الإمام ، وعلمه ، وطريقه . فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة ، والقول الفارغ من كل معنى ؟ !!

● والعامي لا يتصور أن يصبح له مذهب ، ولو تصور ذلك لم يلزمه .. ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة بحيث يأخذ أقواله ، ويدع أقوال غيره<sup>(١)</sup> ، فمذهب العامي هو مذهب مفتيه شاء ، أم أبي<sup>(٢)</sup> .  
- ومن الواضح من هذا التعريف أيضاً أن للتمذهب ثلاثة أركان :

١- إمام مجتهد .

٢- مذهب لهذا الإمام المجتهد ناشئ من الاختلاف الفقهي المعتد به .

٣- عالم لم يبلغ درجة الاجتهاد ، ولكنه بصير وخبير بمذهب إمامه .

أو عالم بلغ درجة الاجتهاد ، فكان تمذهبه عبارة عن مجرد الانتساب لمذهب الإمام ، دون تقليد له في أصوله ، ولا في فروعه ، بل هو مجتهد مثله ، وإن كان يفضل مذهبه على مذاهب غيره في الجملة ..

وهذا معنى قول الإمام الدهلوي :

● « وبعد المثلين ظهر فيهم التمذهب للمجتهدين بأعيانهم ، وقل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد بعينه »<sup>(٣)</sup> .

(١) إعلام الموقعين ، ٢٦١/٤ . وانظر : ٢٦٣/٤ .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار ، لابن عابدين ، ٨٠/٤ .

(٣) الإنصاف ، ص ٧٠ .

### ثالثاً : المعنى الصحيح للمذهب .

- يشمل المعنى الصحيح للمذهب ثلاثة أصناف من المكلفين ، متباينين في منازلهم في فقه الأحكام الشرعية ، وفيما يلي البيان للمعنى الصحيح الخاص بكل صنف من الأصناف المشار إليهم :

١- التمذهب بمعنى التفقه على فقه إمام معين ، مع الاعتقاد بعدم عصمته في شيء ، وبأن المذاهب الفقهية كلها خاضعة للشرعية الإسلامية .. فهذا معنى سليم ، قد يكون ضرورياً في المراحل الأولى من التفقه في الدين ..

٢- التمذهب بمعنى الانتساب إلى مذهب إمام معين ، مع ملازمة الدليل ، والدوران معه حيثما دار ، والإيمان بأن العبرة في المذاهب الفقهية بالأدلة ، لا بالأئمة .. وهذا واجب العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ، ولكنهم قادرون على الاجتهاد بالترجيح في إطار المذاهب ، حسب القوانين الأصولية ، والمقاصد التشريعية ..

٣- التمذهب بمعنى الانتساب إلى مذهب إمام معين ، بناء على اعتقاد المنتسب بتفضيله على المذاهب الأخرى في الجملة ، مع عدم تقليده في شيء من أصوله أو فروعه ، بل هو مجتهد مثله اجتهاداً مطلقاً ..

وهذا هو الواجب على العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد ..

وهذا التمذهب - الذي هو في الحقيقة - إنما هو عبارة عن الانتساب المحض إلى أحد المذاهب السنية المتبوعة ، قد أصبح طريقة لسائر العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد ، بعد استقرار المذاهب الفقهية ..

وقد تحدث الإمام أبو المظفر السمعاني عن الاجتهاد ، فقرر - بقوة - أنه لا يجوز للعالم أن يقلد عالماً آخر مطلقاً ، يعني سواء كان ذلك العالم صحابياً أم غير صحابي ، وسواء كان أعلم منه أم لا ، وسواء ضاق الوقت أم لا ؛ إذ التقليد - كما

قرر - من عمل الجهالة ، والاجتهاد من عمل العلماء ، فلا يجوز أن يترك عمل العلماء إلى عمل الجهال<sup>(١)</sup> .

وبعد أن قرر هذا المعنى يبين مقصوده بالانتقال من المذهب الحنفي ، إلى المذهب الشافعي بما يفيد أنه إنما يقصد الانتساب المحض إليه ، حيث قال :

● « وقد بقيت علينا مسألة النسبة إلى الإمام المطلب الشافعي رحمته الله :

- وهذا أمر يعلم باستقراء المسائل ، والنظر في دلائلها .

- إن المجتهد لا يقنع بمجرد التقليد ( التمذهب ) ، والنسبة من غير معنى ...

- وعلى الجملة نقول : إن الانتساب إلى الشافعي استئان ؛ فإن النبي ﷺ قلل :

( الأئمة من قريش )<sup>(٢)</sup> ، وقال في خير آخر : ( الناس تبع لقريش في هذا

الأمر...<sup>(٣)</sup> ) ، فذكر أنهم الأصل ، وأن باقي الناس تبع لهم ، ولا بد للمتبع من مقتدى به في الجملة .

- والتقليد ( التمذهب ) - وإن لم نجوزه للعالم - ولكن لأجل حرمة ما ذكره

الرسول ﷺ ، ولم يكن بد من إمام ينتسب إليه ..<sup>(٤)</sup> .

**رابعاً : المعنى الفاسد للتمذهب ، ونقل أهل العلم والتحقيق الإجماع على**

**بدعيته .**

- إن المعنى الفاسد للتمذهب يعد من أقبح البدع ، وأبشع المحدثات ، قال

الإمام ابن القيم :

---

(١) انظر : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ١٠٩-١٠٠/٥ .

(٢) رواه أحمد في مسند أنس بن مالك ، رقم (١٢٣٣٢ / ١٢٩٣١) ، وصححه الشيخ الألباني ،

انظر : صحيح الجامع الصغير وزيادته رقم (٢٧٥٨) .

(٣) رواه أحمد في مسند أبي هريرة ، رقم (٧٥٤٧) ومسند معاوية ، رقم (١٧٠٥٢) .

(٤) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ١٧٧-١٧٤/٥ .

● « وأما هدي الصحابة فمن المعلوم بالضرورة :

- أنه لم يكن فيهم شخص واحد يقلد رجلاً واحداً في جميع أقواله ، ويخالف من عداه من الصحابة ، بحيث لا يرد من أقواله شيئاً ، ولا يقبل من أقوالهم شيئاً ، وهذا من أعظم البدع ، وأقبح الحوادث »<sup>(١)</sup> .

● ثم أضاف قائلاً : « واتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول من سواه ، ولا إلى نصوص الشارع إلا إذا وافقت نصوص قوله .  
- فهذا - والله - هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله ، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة »<sup>(٢)</sup> .

- وتكمن خطورة التمذهب بمعناه الفاسد في أنه - في الحقيقة - عبارة عن :  
تزييل أصحاب المذاهب - وهم غير معصومين بالإجماع - منزلة الرسول ﷺ المعصوم ، وتزييل أقوالهم وأفعالهم ، وتقريراتهم منزلة أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ﷺ ، بل منزلة النصوص الشرعية الصحيحة الصريحة .. فلأزم التمذهب بهذا المعنى الفاسد : اعتقاد العصمة لصاحب المذهب ، وهذا باطل بالإجماع ، ولا أحد يقول به ..  
ولذا شنَّ جميع الأئمة المحددين الحرب على هذا النوع من التمذهب ، وهم محقون في ذلك ؛ لأن التمذهب بهذا المعنى يمثل عقبة كأداء في طريق التجديد ، والإصلاح ، والإبداع ، والإنتاج ، ويجول دون الوصول إلى درجة الاجتهاد التي تمثل مقام النبوة في استنباط الأحكام للنوازل والقضايا التي لا نص فيها ، ولا إجماع ..

---

(١) إعلام الموقعين ، ٢/ ٢٢٨ .

(٢) إعلام الموقعين ، ٢/ ٢٣٦ . انظر : جامع بيان العلم وفضله ، ٢/ ١٤٤ ؛ الإحكام في أصول

الأحكام ؛ للإمام ابن حزم ، ٢/ ٨٥٨ ؛ الاعتصام ، للإمام الشاطبي ، ٢/ ٣٤٧-٣٥٥ .

- وحيث إن هذا المقام يقتضي مزيد توضيح وتركيز ، فقد اخترت من روائع

نصوص الأئمة الأجلاء في بطلان هذا النوع من التمذهب وخطورته ما يلي :

● « ليس لأحد أن ينصب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته ، ويوالي ويعادي عليها ، غير النبي ﷺ ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله ، وما اجتمعت عليه الأمة ، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة ، يوالون على ذلك الكلام ، أو تلك النسبة ، ويعادون »<sup>(١)</sup> .

● « ومن نصب شخصاً كائناً من كان ، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو ممن عناهم الله تعالى بقوله : ﴿ من الذين فرقوا دينهم ، وكانوا شيعاً ﴾<sup>(٢)</sup> . وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين ، مثل أتباع الأئمة والمشايخ فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار ، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم .. وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة ، أو يعتقد لها لكونها قول أصحابه ، ولا يناجز عليها ، بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله ، أو أخبر الله به ورسوله ، لكون ذلك طاعة الله ورسوله »<sup>(٣)</sup> .

● « ومن تعصب لواحد من الأئمة دون الباقي فهو بمنزلة من تعصب لواحد بعينه من الصحابة رضي الله عنهم دون الباقي ، كالرافضي ، الذي يتعصب لعلي رضي الله عنه دون الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة ، وكالخارجي الذي يقدح في عثمان وعلي رضي الله عنهما ، فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنهم مذمومون ، خارجون عن الشريعة ، والمنهاج الذي بعث الله به

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠/١٦٤ ، ٢٠٩ .

(٢) سورة الروم / ٣٢ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠/٩-٨ .

رسوله ﷺ ، فمن تعصب لواحد من الأئمة بعينه ففيه شبه من هؤلاء ، سواء تعصبوا لمالك ، أو الشافعي ، أو أبي حنيفة ، أو أحمد ، أو غيرهم . ثم غاية المتعصب لواحد منهم أن يكون جاهلاً بقدره في العلم والدين ، وبقدر الآخرين ، فيكون جاهلاً ظالماً ، والله يأمر بالعلم والعدل ، وينهى عن الجهل والظلم»<sup>(١)</sup> .

- فما أبدع ما حرره الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي في هذا المقام ،

حيث قال :

● « وأما نوع التقليد الذي خالف فيه المتأخرون الصحابة وغيرهم من القرون المشهود لهم بالخير ، فهو تقليد رجل واحد معين ، دون غيره من جميع العلماء . فإن هذا النوع من التقليد ( التمذهب ) لم يرد به نص من كتاب ولا سنة ، ولم يقل به أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا أحد من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير . وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله ، فلم يقل أحد منهم بالجمود على قول رجل واحد معين دون غيره من جميع علماء المسلمين . فتقليد العالم المعين من بدع القرن الرابع ، ومن يدعي خلاف ذلك فليعين لنا رجلاً واحداً من القرون الثلاثة الأولى ، التزم مذهب رجل واحد معين ، وليس يستطيع ذلك أبداً ؛ لأنه لم يقع ألـبـتـة»<sup>(٢)</sup> .

● « وعلى كل حال ، فكل عاقل لم يعمه التعصب يعلم أن تقليد إمام معين واحد بعينه ، بحيث لا يترك من أقواله شيء ، ولا يؤخذ من أقوال غيره شيء ، وجعل أقواله عياراً لكتاب الله ، وسنة رسوله ، فما وافق أقواله منهما جاز العمل به ، وما خالفها منهما وجب اطراحه ، وترك العمل به لا وجه له ألـبـتـة ، وهو مخالف

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، ٢٢/٢٥٢ ؛ انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ،

٥٨/٢ .

(٢) أضواء البيان ، ٧/٤٨٨-٤٨٩ .



لكتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، وإجماع الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، وإجماع الأئمة الأربعة . فالواجب على المسلمين تعلم كتاب الله وسنة رسوله ، والعمل بما علموا منهما ، والواجب على العوام الذين لا قدرة لهم على العلم سؤال أهل العلم ، والعمل بما أفتوهم به <sup>(١)</sup> .

فما أقبح ما كان عليه الوضع عند مقلدي المذاهب من « الالتزام بفقهاء فقيه معين من الفقهاء ، والجمود عليه بكل شدة وعصبية ، والاحتياط بتصحيح أخطائه إن أمكن ، وإلا فالإصرار عليها ، مع التكلف بتضعيف ما صح - من حيث الأدلة - من رأي غيره من الفقهاء » <sup>(٢)</sup> مع إيمان الجميع بأنه لا عصمة لأحد سوى رسول الله ﷺ ، وتنافي هذا الإيمان مع القول بجواز اتباع القائل في كل ما يقوله ، من غير ذكر دليل على صحة ما يقوله ؛ لأن هذه المرتبة مرتبة الرسول ﷺ التي لا تصلح إلا له ، لمقام العصمة <sup>(٣)</sup> .

- ذكر الإمام محمد بن عبد الوهاب ستة أصول وصفها بأنها من أكبر الآيات الدالة على قدرة الله تعالى وذكر أن الله سبحانه وتعالى قد بين هذه الأصول الستة للعوام بياناً كافياً شافياً ، فوق ما يظن الظائون ، ثم بعد هذا البيان كله فقد غلط بهذه الأصول أذكاء العالم ، وعقلاء بني آدم إلا أقل القليل ، ثم أخذ في ذكرها إلى أن قال :

● « الأصل السادس : رد السنة التي وضعها الشيطان في ترك القرآن والسنة ، واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفة ، وهي أي السنة التي وضعها الشيطان هي : أن القرآن والسنة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق ، والمجتهد هو الموصوف بكذا ، وكذا

---

(١) أضواء البيان ، ٥٣٢/٧ .

(٢) تيسير الأصول ، للأستاذ حافظ ثناء الله الزاهدي ، ص ٣٢٨ . انظر : إعلام الموقعين ، ٢٢٨/٢ .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ١٢١/٣٥ .

أوصافاً لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر ، فإن لم يكن الإنسان كذلك فليعرض  
عنهما إعراضاً ، حتماً لا شك ، ولا إشكال فيه ، ومن طلب الهدى منهما فهو إما  
زنديق ، وإما مجنون ؛ لأجل صعوبتهما . سبحان الله وبحمده !!!

والأمر برد هذه الشبهة الملعونة من وجوه شتى بلغت إلى أمر الضروريات  
العامة، ﴿ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> .

ويشهد لهذا المعنى فهي الأئمة المجتهدين - وعلى رأسهم الأئمة الأربعة - عن  
تقليدهم ، والتمذهب باجتهاداتهم ، فإنهم بلا شك إنما يقصدون :  
- فهي من كان مثلهم في العلم والقدرة على الاجتهاد عن التقليد ؛ لأنه في  
حقهم محرم قطعاً ..

- فهي أصحابهم وتلاميذهم الذين يستطيعون فهم مآخذ الفروع الفقهية ،  
وفهم أقوال المجتهدين الآخرين المخالفين لهم ، القادرين على المقارنة بين تلك الأقوال  
في ضوء الأدلة الشرعية - عن التقليد ( التمذهب المبتدع ) ، وحثهم على النظر  
والبحث ؛ ليكونوا على بصيرة من أمر الدين ، وليرتقوا إلى درجة الاجتهاد المطلق ..  
- فهي عموم الناس عن اتباعهم فيما قامت الأدلة الصحيحة على خلافه من  
أقوالهم ، وفتاويهم ..

- النهي عن تقليدهم في كل شيء ؛ لأنهم - كغيرهم من الأئمة المجتهدين -  
يصيرون ويخطئون .

● وبهذا يعلم - قطعاً - بطلان ما أطبق عليه متأخرو المتأخرين من التزام  
التقليد المطلق للمذاهب الفقهية المدونة ..

---

(١) سورة يوسف / ٤٠ .

(٢) ستة أصول عظيمة جلية ، للإمام محمد بن عبد الوهاب ، مطبوعة مع مسائل الجاهلية له أيضاً ،  
ص ٤١-٤٢ .

## المطلب الثاني :

في تحرير المعنى الأصولي الفقهي للاتباع ، وتحديد مجاله ،

### وأهله .

- لقد علمنا في المطلب الأول من الفصل الثاني من هذا الباب : المعنى الشرعي العام للاتباع ، وأن جميع المكلفين ملزمون به على مختلف منازلهم في فقه الأحكام الشرعية ، لأنه لا مجال للاجتهاد الاستنباطي فيه ، وما لم يكن فيه مجال للاجتهاد فإنه يمثل ثوابت الإسلام ، ومقرراته ، ومحكماته ، الواضحات البينات التي يسهل فهمها على جميع المكلفين ..

- وعلمنا كذلك أن الاجتهاد يمثل نوعاً خاصاً من الاتباع الشرعي ، وأن المكلفين به هم العلماء الذين اختصوا بوصف ( الأئمة المجتهدون ) ؛ حيث لا يحق لغيرهم الخوض فيما هو مجال للاجتهاد ، من المسائل والقضايا ، التي لا نص فيها ولا إجماع ، فكلفوا بالاجتهاد فيها ، وباتباع ما أداهم إليه اجتهادهم فيها ، والتزامه عملاً ، وإفتاءً ، وقضاءً ..

- والمقصود في هذا المقام : تحرير المعنى الأصولي الفقهي للاتباع ، وهو نوع من الاتباع الشرعي خاص بصنف من المكلفين في الأحكام الاجتهادية المختلف فيها ، بين الأئمة المجتهدين .. وقد كان الفرق بينه وبين المعنى الشرعي العام للاتباع كبيراً وواضحاً ، ومع ذلك فقد اعتراه الغموض ، فأصبح خافياً على كثير من المتفقهين ..

- وأهم مقاصد هذا المطلب :

● إبراز المعنى الأصولي الفقهي للاتباع ؛ ليتجلى الفرق بينه ، وبين المعنى الأصولي الفقهي لكل من المذهب ، والتقليد ، فيعرف الصنف الذي يختص به كل واحد منها من المكلفين ..

- إن المعنى الأصولي الفقهي للاتباع يتلخص في التعريف التالي :

- اقتداء عالم غير مجتهد بمجتهد في مذهبه ، عارفاً بدليله ، مقتنعاً بصحته وسلامته .

وبتحليل هذا التعريف يتبين أنه تعريف جامع مانع ، وأن الاتباع بهذا المعنى الخاص عند علماء أصول الفقه وفروعه تكليف خاص بصنف معين من المكلفين ..

- من المعلوم :

- أن أئمة الاجتهاد إذا اجتهدوا في نازلة أو قضية من النوازل والقضايا التي لا نص فيها ولا إجماع : فإما أن ينتهي اجتهادهم إلى الاتفاق والإجماع في حكم تلك النازلة أو القضية .. وإما أن ينتهي إلى الاختلاف فيه ..

- فإن كان الأول فهو حجة قاطعة ملزمة لجميع المكلفين على مختلف منازلهم في فقه الأحكام الشرعية .. فعليه :

(١) لا يجوز لأحد من المجتهدين الجمع الرجوع عن الإجماع ؛ لاستحالة انعقاده على خطأ ..

(٢) ولا يجوز لأحد من المجتهدين اللاحقين الاجتهاد في تلك النازلة المجمع على حكمها قبلهم ..

(٣) ولا يجوز لأحد من المسلمين كافة مخالفته ؛ لأنه حق مبين معصوم ..

- وإن كان الثاني فهو رحمة واسعة .. فعليه :

(١) يلزم كل واحد من المجتهدين في تلك النازلة أو القضية أن يتبع ما انتهى إليه باجتهاده ، فلا يجوز له اتباع غيره من المجتهدين فيما انتهى إليه باجتهاده ، ما لم يظهر دليل شرعي ينقض اجتهاده ، أو اجتهاد غيره من المجتهدين فيها ..

(٢) ويجب على المجتهدين اللاحقين الاجتهاد في تلك القضية المختلف في حكمها بين

المجتهدين السابقين ، ما لم ينعقد فيها إجماع في عصر من العصور السابقة ..

(٣) أما العوام الذين سبق التعريف بهم ، وبأصنافهم : فإن الواجب على كل واحد

منهم اتباع ما أفتاه به أحد المجتهدين العدول الثقات المستقيمين على اتباع

الكتاب ، والسنة ، ومنهج السلف الصالح .

٤- فبقي العلماء الذين هم أهل نظر وبصر في المسائل الاجتهادية المختلف فيها،

وقادرون على المقارنة بين الأقوال المختلفة فيها بالنظر في الأدلة التي احتج بها

صاحب كل قول ، والتعرف على القول الذي صح دليله ، وسلم من معارض

مماثل له في القوة أو الدلالة ..

فهذا الصنف من العلماء هم المكلفون بهذا النوع من الاتباع ، فبقدر قدرتهم

على الاتباع البصير يحرم عليهم الاتباع الأعمى في هذه المسائل الاجتهادية ..

فالكل مكلف بحسب استطاعته ، ومترلته في فقه الأحكام الشرعية ..

ولا نطيل الكلام في هذا المقام ؛ لأنه قد سبق الحديث عن هذا الصنف من

العلماء مفصلاً ، ومطولاً .

- وواضح من تعريف الاتباع بمعناه الخاص عند علماء أصول الفقه وفروعه أن

له ثلاثة أركان :

١- إمام مجتهد ، اجتهد في مسألة اجتهادية مختلف فيها بين المجتهدين .

٢- مذهب لذلك الإمام المجتهد ، ناشئ من الاختلاف في تلك المسألة .

٣- عالم غير مجتهد ، لكنه بصير وخبير بالأقوال المختلفة في تلك المسألة وأدلتها ،

وقادر على معرفة الصواب أو الراجح منها ..

- وهذا التعريف مأخوذ من أقوال أهل الفقه والأصول التالية :

### ١- قال الإمام ابن عبد البر :

- « التقليد عند العلماء غير الاتباع ؛ لأن الاتباع هو : أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله ، وصحة مذهبه »<sup>(١)</sup> .

### ٢- وقال الإمام ابن القيم :

- « إنما يكون على طريقتهم ( الأئمة الأربعة ) من اتبع الحجة ، وانقاد للدليل ، ولم يتخذ رجلاً بعينه - سوى رسول الله ﷺ - يجعله مختاراً على الكتاب والسنة يعرضهما على قوله ... ؛ فإن الاتباع : سلوك طريق المتبع ، والإتيان بمثل ما أتى به »<sup>(٢)</sup> .

### ٣- قال الشيخ العطار :

- « قوله في التقليد هو : « الأخذ بقول الغير ) ، كأنه أخذه قلادة في عنقه ، فهو تابع له تبع الدابة لقائدها . ولذلك قيل : لا فرق بين مقلد منقاد ، وبهيمة تُقاد ، أما التلاميذ فإنهم - بعد إرشاد المشايخ لهم إلى الأدلة - من العارفين . وضرب السنوسي .. مثلاً للفرق بينهم وبين المقلدين بجماعة نظروا للهِلال ، فسبق بعضهم إلى رؤيته ، فأخير الباقي .

١- فإن صدقوه - من غير معاناة وتطلع له - كانوا مقلدين .

٢- وإن أرشدتهم بالعلامات ، حتى عثروا عليه خرجوا من التقليد .

ألا ترى أن الأولى إذا سئلت عن الهلال كان جوابها : قالوا إنه ظَهر . أما

الثانية فتقول رأيته بعيني في مكان كذا ، وتذكر العلامات »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ٧٨٧/٢ ، انظر : ٩٩٣/٢ .

(٢) إعلام الموقعين ، ١٩٠/٢ .

(٣) حاشية العطار على جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ، ٤٤٢/٢ - ٤٤٣ .

- وبهذا تحدد مجال هذا النوع من الاتباع ، وتعين أهله المكلفون به .. فمجاله :  
مذاهب الأئمة المجتهدين ، الناشئة عن اختلافاتهم في المسائل الاجتهادية .. وأهله :  
هم العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد الاستنباطي ..  
- وإلى هذا الصنف من العلماء يوجه الإمام ابن عبد البر نصحه الخالص ،  
وتوجيهه الغالي ؛ حيث قال :

« إذا الخلاف أتى فدونك فاجتهدْ      ومع الدليل فَمِلْ بفهم وافرِ  
وعلى الأصول فقسْ فروعك ولا تقسْ      فرعاً بفرع كالجهول الحائرِ »<sup>(١)</sup>.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ٢/ ٩٩٠ .

### المطلب الثالث :

#### في بيان معنى التقليد في اللغة ، وفي العرف العام .

– أجمع أهل اللغة والأصول على<sup>(١)</sup> :

- أن التقليد في أصل اللغة : مأخوذ من القلادة التي توضع في العنق للزينة .
- وأن أصل معناه : وضع القلادة في العنق للترزين بها .
- ثم تُوسَّع فيه فاستعمل في وضع الشيء في العنق محيطاً به ، أيّاً كان ذلك الشيء ، كالتمايم ، والأوسمة ، وغيرهما .. ومنه قول الشاعر :  
قلدوها تمايماً      خوفَ واشٍ وحاسدٍ
- ثم تُوسَّع فيه أكثر ، فاستعمل في معنى تفويض الأمر إلى الغير ، ومن ذلك : استعماله في معنى حكم الحاكم بتعيين فلان قاضياً في موضع كذا ، وكون فلان قائداً في مكان كذا ، فكأنه جعل الولاية قلادة في عنقه .. ويشهد لهذا المعنى قول الشاعر :

وقلّدوا أمركم - لله دركم-      رحب الذراع ، بأمر الحرب مضطلعا

- ثم ازدادوا توسعاً في استعماله ، فاستعمل في الاتباع الأعمى ، بأن يتبع الإنسان غيره في كل ما يقول ، أو يفعل من غير نظر ولا بحث عن دليله ، بل معتقداً صحة كل ما هو عليه من تقاليد ، وأعراف كما عليه الحال في الأمم الجاهلية ، التي ترفض اتباع الرسل عليهم الصلاة والسلام ، بدعوى أنهم لمّا وجدوا عليه آباءهم تابعون ، على الرغم من إتيان الرسل بالمعجزات الباهرات ، والآيات البينات ، الدالة على صدقهم ..

---

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة ؛ المعجم الوسيط ؛ محيط المحيط ، مادة ( قلد ) ؛ قواطع الأدلة في

أصول الفقه ، ٩٧/٥ ؛ روضة الناظر ، بتحقيق الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، ٣٨٠/٢ -

٣٨١ ؛ البحر المحيط في أصول الفقه ، ٢٧٠ / ٦ ؛ إرشاد الفحول ، بتحقيق الأستاذ الدكتور

شعبان محمد إسماعيل ، ٣٤٥ / ٢ .



وقد كان هذا النوع من التقليد مبنياً على التسليم المطلق ، والانقياد الأعمى ، كما هو معلوم في عرف أهل الديانات ، والمجتمعات الوثنية ، وجاء ذكره في آيات كثيرات بينات من القرآن الكريم ، منها :

● قوله تعالى : ﴿ وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون قال أولو جنتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ﴾ (١) .

● وقوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ﴾ (٢) .

● وقوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون ﴾ (٣) .

— فكأن المقلد جعل أمر دينه في عنق المقلد كالقلادة ، وفوض إليه النظر له ، وسلم له الأمر كله ، معتقداً صحة كل ما يصدر عنه ، وملتزمأ به ، على أساس أنه يتحمل عنه الخطأ ، أو أنه هو المسؤول أمام الله على كون هذا هو دينه وشرعه .

أو كأن المقلد جعل مذهب المقلد في عنق نفسه كالقلادة ، فأصبح مقادراً له ، يقوده كيفما شاء ، وإلى حيث شاء ، معتقداً أنه في ذمته ، كالأعمى يقوده البصير..

فقولهم : قلّد فلان الإمام الفلاني — مثلاً — يخرج على هذين المعنيين

بوضوح كامل ، على النحو التالي :

---

(١) سورة الزخرف / ٢٣ .

(٢) سورة البقرة / ١٧٠ .

(٣) سورة المائدة / ١٠٤ ، انظر : المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية للإمام الجدد

شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، دراسة وتحقيق وشرح يوسف بن محمد السعيد ، ١٥٨/١

— ١٧٧ المسألة الرابعة : التقليد .

● أنه قلّده أمر دينه ، وحمله مسؤولية صواب ما يقول ويفعل ، وخطأه .  
فعلى هذا يكون (الإمام الفلاني) مفعولاً أولاً لفعل (قلّد) المتعدي إلى مفعولين ،  
والمفعول الثاني محذوف ، تقديره : (أمر دينه) مثلاً .

● أن قلّد بمعنى (تقلّد) اللازم ، والمفعول مضاف محذوف ، تقديره : مذهب  
الإمام الفلاني ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأصل الكلام : تقلّد  
مذهب الإمام الفلاني ، تشبيهاً له بالقلادة التي توضع في العنق ، ومعنى الكلام على  
هذا التقدير : أنه جعل مذهب الإمام الفلاني كالقلادة في عنق نفسه في ملازمته له ،  
واتباعه له في كل شيء من أمور دينه<sup>(١)</sup> .

- ومما تقدم من توضيح معنى التقليد في اللغة ، وفي العرف العام :

● يلاحظ أن الأصل في التقليد أن يكون عن عمي ، أو جهل ، أو تعصب  
مطلق .. ولذا لا يستطيع المقلّد أن يخرج بنفسه من الظلام إلى النور ، ولا أن يميز بين  
الهداية والضلالة .

- والتقليد بهذا المعنى هو الاتباع الأعمى المذموم ، المنهي عنه في الشرع  
الحكيم .. والآيات الواردة في ذمه كثيرة وصريحة .. وقد أورد الإمام ابن عبد البر  
كثيراً منها في كتابه القيم (جامع بيان العلم وفضله) ، ثم علق عليها بقوله :

● « وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد ، ولم يمنعهم كفر أولئك  
من الاحتجاج بها ؛ لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر ، وإنما  
وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلّد ، كما لو قلّد رجل فكفر ، وقلّد الآخر  
فأذنب ، وقلّد آخر في مسألة دنياه فأخطأ وجهها ، كان كل واحد ملوماً على

---

(١) انظر : شرح مختصر الروضة ، للإمام الطوفي ، ٣/٦٥١ - ٦٥٢ ؛ نشر الورود على مراقبي

السعود ، للإمام محمد الأمين الشنقيطي ، ٢/٦٤٢ ؛ المنهج الفريد في الاجتهاد والتقليد ،

للدكتور وميض بن رمزي العمري ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

التقليد بغير حجة ؛ لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً ، وإن اختلفت الآثام فيه<sup>(١)</sup> ، ولهذا قال الأستاذ عبد الكريم زيدان :

● « الأصل في الشريعة : ذم التقليد ؛ لأنه اتباع بلا دليل ولا برهان ، فضلاً عما يؤدي إليه من تعصب ذميم بين جميع المقلدين »<sup>(٢)</sup>.

- والتقليد بهذا المعنى يمثل أخطر عوامل الجمود العقلي والفكري ، وأفظع أسباب التخلف النظري والعلمي ، وأبشع صور الانحطاط الحضاري ، والانحدار الإنساني بما يسببه من الجهل المركب ، الذي هو معاد لكل جديد ، ولذا كان المقلد معادياً لكل ما هو مخالف لما هو عليه ، فكان بذلك معادياً للتقدم والتطور ، والإصلاح والتجديد ، غير مبال بالبراهين العقلية ، والنقلية ..

---

(١) ٩٧٨/٢ .

(٢) الوجيز في أصول الفقه ، ص ٤١٠ ، انظر : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ١٠٥/٥ .

## المطلب الرابع :

**في تحرير المعنى الأصولي الفقهي للتقليد ، وتحليله تحليلًا  
يصبح به واضحاً جلياً .**

**أولاً : المعنى الأصولي الفقهي للتقليد .**

● يلاحظ على تعريفات الأصوليين للتقليد : العموم والإطلاق ، نشأ عنهما الغموض ، بحيث لا يتميز التقليد المشروع عن التقليد الممنوع ، بشكل واضح وجلي..

ولذا لا يتبين لكثير من الطلبة والباحثين الفرق بين المعنى الصحيح ، و المعنى الفاسد .. مع أن التقليد المشروع مجمع على صحته وقبوله ، بل على ضرورته ، كذلك التقليد الممنوع فإنه أيضاً مجمع على فساده وذمه ، وضرورة رده بجميع صورته ، وأشكاله ، وألوانه ..

ومن هنا راعيتُ في تعريفه أن يكون خاصاً بالمعنى الصحيح للتقليد المشروع ، جامعاً مانعاً ، واضحاً صريحاً .. ثم أردفه بتحليل يوضح أهم ما يتعلق بالتقليد من الأحكام والضوابط ، والصور والمعاني الفاسدة ، المذمومة ، المنهي عنها ..

● إن المعنى الأصولي الفقهي للتقليد المشروع يتلخص في أنه :

اتباع عامي مجتهداً في مذهبه ، من غير معرفةٍ بدليله عليه<sup>(١)</sup> .

**ثانياً : تحليل التعريف .**

● لقد تضمن هذا التعريف :

- بيان أركان التقليد المشروع .
- بيان كونه نوعاً من الاتباع المشروع خاصاً بصنف معين من المكلفين .
- بيان من لا يشملهم التعريف من أصناف المكلفين .

---

(١) انظر : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٩٧/٥ .

- بيان الذي يجوز أن يُقلَّد .
- تحديد مجاله ، وما لا مجال له فيه .
- بيان ما ينتفي معه المعنى الحقيقي للتقليد .
- وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر :

### **أولاً : بيان أركان التقليد المشروع .**

قد أفاد التعريف أن للتقليد أربعة أركان ، وهي :

- المقلِّد ، وهو العامي ، وقد تقدم التعريف به ، وبأصنافه ، عند بيان منازل المكلفين في فقه الأحكام الشرعية .
- المقلَّد ، وهو المجتهد ، وتقدم كذلك التعريف به ، وبأصنافه ، وطبقاته .
- المقلَّد فيه ، أي مجاله ، وهو مذهب المجتهد ، المتمثل فيما أداه إليه اجتهاده .. وقد تقدم بيانه بالتفصيل .
- عملية التقليد نفسها ، ويقصد بها اتباع المجتهد في مذهبه ، والافتداء به فيما أداه إليه اجتهاده ..

### **ثانياً : بيان كون التقليد المشروع نوعاً من الاتباع الشرعي للمأمور**

**به .**

- إن لفظ (اتباع) يفيد أن التقليد بمعناه الأصولي الفقهي نوع من الاتباع الشرعي ، ولكنه خاص بصنف معين من المكلفين ، وهم العوام .. فهم مأمورون بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والاعتبار الجلي : بأن يتبعوا العلماء ، ويقتدوا بهم فيما يستنبطونه من أحكام شرعية للنوازل والقضايا التي لا نص فيها ولا إجماع ..
- ووجه إطلاق اسم (التقليد) على هذا النوع من الاتباع الشرعي يرجع إلى أن المتبع هنا ( وهو العامي ومن في حكمه ) لا يعرف دليل الحكم ، وغير ملزم بمعرفته ؛ لعجزه عن ذلك ، بل هو ملزم ومكلف بسؤال أهل الذكر والعلم والصلاح ، وطاعتهم واتباعهم فيما يفتونه به على أنه هو حكم الشريعة الإسلامية ؛

لأنه لا سبيل له إلى معرفة حكم الله بدليله فيما نزل به إلا هذا السبيل ، فالزم به ؛  
تيسيراً ورفعاً للحرص عن الأمة في الدين ، بمعنى أن عليه أن يعتقد في تقليده هذا « أن  
العالم بالشرعية إذا اتبع في قوله ، وانقاد إليه الناس في حكمه ، فإنما اتبع من حيث  
هو عالم وحاكم بها ، وحاكم بمقتضاها ، لا من جهة أخرى ، فهو في الحقيقة مبلغ  
عن رسول الله ﷺ المبلغ عن الله عز وجل ... »<sup>(١)</sup> .

قال الإمام الباجي مبيناً المعنى الصحيح للتقليد المشروع :

● « التقليد هو : الرجوع في الحكم إلى قول المقلد ، من غير علم بصوابه ولا  
خطئه »<sup>(٢)</sup> .

ثم قال :

● « إن فرض العامي : الأخذ بقول العالم . وإنما نسميه تقليداً على سبيل المجاز  
والإتساع ، وإلا فهو فرضه ، والذي إذا فعله فقد أدى الواجب عليه »<sup>(٣)</sup> .

يوضحه الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي بقوله :

● « أما التقليد الجائز (بل الواجب) الذي لا يكاد يخالف فيه أحد من  
المسلمين ، فهو تقليد العامي عالماً أهلاً للفتيا ، في نازلة نزلت به .

فهذا النوع من التقليد كان شائعاً في زمن النبي ﷺ ، ولا خلاف فيه ، فقد  
كان العامي يسأل من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ عن حكم نازلة تنزل به ،  
فيفتيه ، فيعمل بفتياه . وإذا نزلت به نازلة أخرى لم يرتبط بالصحابي الذي أفتاه أولاً ،  
بل يسأل عنها من شاء من أصحاب رسول الله ﷺ ، ثم يعمل بفتياه »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الاعتصام ، للإمام الشاطبي ، ٥٠٢/٢ .

(٢) إحكام الفصول في أحكام الأصول ، ص ٧٢١ .

(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول ، ص ٧٢٧ .

(٤) أضواء البيان ، ٤٨٧/٧ .

### ثالثاً : بيان من لا يشملهم التعريف من أصناف المكلفين .

- إن لفظ (العامي) يصرح بأن العامي ومن في حكمه هم : المكلفون المزمونون بهذا النوع من الاتباع المسمى بالتقليد .. وهذا يخرج القادرين على الاستدلال ، ومعرفة الحكم بدليله ، فإنهم لا يجوز لهم هذا النوع من الاتباع ؛ لأن الأصل في الاتباع أن يكون على بصيرة وبينة ، فكل من يقدر عليه فهو فرضه ، كما تقرر في المطلب السابق ..

فترك الاستدلال على أحكام النوازل بالأدلة الشرعية مع القدرة عليه ، والاكتفاء بالرجوع إلى أقوال الأئمة مجردة عن الأدلة يعد من التقليد الفاسد المذموم المنهي عنه ؛ لأن العبرة بالأدلة ، لا بالأئمة ؛ « فإن القول لا يصح لفضل قائله ، بل بدلالة الدليل عليه »<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا المعنى يحمل ما صح وتواتر من نهي الأئمة الأربعة عن تقليدهم .. فهم إنما يقصدون بنهيهم أتباعهم وأصحابهم القادرين على معرفة الحكم بدليله ، كما يقصدون به النهي عن اتخاذ أقوالهم وفتاويهم على أنها هي الحق والصواب دون غيرها من أقوال الأئمة الآخرين من أهل الاجتهاد ؛ لأن ذلك مخالف لمنهج السلف الصالح ..

وقد علل الأئمة فهمهم هذا بأمرين :

(١) قولهم : خذوا من حيث أخذنا .

(٢) وقولهم : كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ .

فالأخذ من حيث أخذوا لا يتأتى إلا ممن هو قادر على الاجتهاد والاستنباط ..

وكون أقوالهم وفتاويهم الاجتهادية خاضعة لقانون التصويب والتخطئة دليل :

---

(١) جامع البيان وفضله ، ٩٩٥/٢ . انظر : قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ١٠٨/٥ .

- على أن لا عصمة لأحد منهم فيما اختلفوا فيه .  
- وأن على القادرين على النظر أن يعرضوا اجتهاداتهم على الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس الجلي :

- (١) فما تبين أنه موافق لواحد منها فهو الصواب الذي يتعين الأخذ به واتباعه ..
- (٢) وما تبين أنه مخالف لواحد منها فهو الخطأ الذي يتعين تركه والعدول عنه ..
- (٣) وما لم يتبين فيه شيء من ذلك نظر فيه حسب ما تقتضيه مقاصد الشريعة العامة؛ فإنها ميزان العدل فيما لا نص فيه ولا إجماع<sup>(١)</sup> ..

#### **رابعاً: بيان الذي يجوز أن يقلده العامي .**

- إن لفظ (مجتهداً) يبين أن الواجب على العامي هو تقليد العلماء بمعناه العلم الشامل للذين بلغوا درجة الاجتهاد ، والقادرين على الاجتهاد للتمييز بين الحق والباطل ، والصحيح والفساد من اجتهادات المجتهدين ، وفتاويهم ، « فإن اتفق ألا يكون في المصير إلا فقيه واحد كان فرضه (العامي) الأخذ بقوله . وإن كان في المصير فقهاء جماعة ، وكان بعضهم أفضل من بعض جاز له الأخذ بقول أيهم شاء .  
وقال جماعة من أهل الأصول : يجب عليه الأخذ بقول أفضلهم . وهذا ليس بصحيح ، والدليل على ما نقوله : أنا نعلم أن بعض الصحابة كان أفضل من بعض ، وأعلم من بعض ، ومع ذلك فقد كان جميع فقهاءهم يفتي مع وجود من هو أفضل منه ( بل كانوا يفتون ورسول الله ﷺ بين أظهرهم ، وعالم بذلك ، ولم ينههم ) ، وكذلك من بعدهم من فقهاء الأمصار . ومما يدل على ذلك أنه يجوز للحاكم العمل

---

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠/٢١١ — ٢١٢ ؛ إعلام الموقعين ، ٢/٢٠٠

— ٢٠١ ؛ أضواء البيان ، ٧/٥٣٩ — ٥٤٢ ؛ الدرة البهية في التقليد والمذهبية من كلام شيخ

الإسلام ابن تيمية ، للشيخ محمد شاكر شريف ، ص ١٤ — ١٦ .



بشهادة المفضول في العدالة والعلم بما يتحمله ويؤديه من الشهادة ، مع وجود من هو أفضل منه ، وكذلك سبيل رجوع العامي إلى قول العالم ، مع وجود من هو أفضل منه وأعلم»<sup>(١)</sup> .

وهذا الذي لخصه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله :

● « وإذا نزلت بالمسلم نازلة فإنه يستفتي من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ، ورسوله من أي مذهب كان »<sup>(٢)</sup> .

### خامساً : تحديد مجال التقليد المشروع .

- إن مجال التقليد يتمثل في لفظ (مذهبه) المذكور في التعريف يعني أن المجال الذي يجوز للعامي أن يقلد العالم فيه هو : مذهبه ، الذي أداه إليه اجتهاده من المسائل الاجتهادية المختلف فيها ، ولم تظهر موافقته أو مخالفته للدليل يمتنع معه الاجتهاد ..

وباختصار .. فإن مجال التقليد محصور في مذاهب العلماء المجتهدين ، دون غيرها من المجالات التي لا يجوز الاجتهاد فيها<sup>(٣)</sup> .

● فقد تقرر « أن كل حكم ظهر دليله من كتاب الله ، أو سنة رسوله ﷺ ، أو إجماع المسلمين لا يجوز فيه التقليد بحال ؛ إذ كل اجتهاد يخالف النص فهو اجتهاد باطل ، ولا تقليد إلا في محل الاجتهاد ؛ لأن نصوص الكتاب والسنة حاكمة على كل المجتهدين ، فليس لأحد مخالفتها ، كائناً من كان .

---

(١) إحكام الفصول في أحكام الأصول ، ص ٧٣٠ ، انظر : البرهان في أصول الفقه ، ١٣٤٣/٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠٩/٢٠ . انظر : الوجيز في أصول الفقه للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان ، ص ٤١١ .

(٣) انظر : حاشية الشيخ العطار على جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ، ٤٣٢/٢ .

ولا يجوز التقليد فيما خالف كتاباً ، أو سنة ، أو إجماعاً ، إذ لا أسوة في غير الحق ، فليس فيما دلت عليه النصوص إلا الاتباع فقط ، ولا اجتهاد ولا تقليد فيما دل عليه نص من كتاب أو سنة سالم من المعارض»<sup>(١)</sup> .

وبعبارة تعيدية .. إن التقليد لا يصح إلا في مذهب ، ولا مذهب إلا حيث يصح الاختلاف الفقهي ، ولا يصح الاختلاف الفقهي إلا حيث يصح الاجتهاد الشرعي .. فكل ما حرم الاجتهاد فيه فلا مجال للاختلاف فيه ، وما لا مجال للاختلاف فيه فلا مجال للمذهب فيه ، وبالتالي لا مجال للتقليد فيه ..

وذلك أن كلا من الإجماع ، والنص ، والقياس الجلي ، والمعلوم من الدين بالضرورة : حق وحجة في نفسه ، لا يحتمل إلا الصواب ؛ لأنه معصوم .. وعلى هذا تدل الأحاديث الواردة في مشروعية الاجتهاد ، بخلاف مذهب المجتهد ، فإنه ليس حجة بنفسه ، بدليل احتماله الصواب والخطأ ..

وقد حرر الإمام ابن القيم الضابط الذي به تتميز مسائل الاجتهاد ، فقال :  
● « والصواب ما عليه الأئمة : أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً ، مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه ، فيسوغ فيها — إذا عدم فيها الدليل الظاهر الذي يجب العمل به — الاجتهاد ؛ لتعارض الأدلة ، أو لخفاء الأدلة فيها »<sup>(٢)</sup> .

يؤكدده الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي :

● « فالتحقيق الذي لا شك فيه — وهو الذي كان عليه الصحابة وعامة المسلمين — أنه لا يجوز العدول عن ظاهر الكتاب والسنة في حال من الأحوال ،

---

(١) أضواء البيان ، ٥٤٧/٧ — ٥٤٨ .

(٢) إعلام الموقعين ، ٢٨٨/٣ . انظر : الدرة البهية في التقليد والمذهبية من كلام شيخ الإسلام ابن

تيمية ، للشيخ محمد شاكر الشريف ، ص ١٧ ، ص ٢٢ .

بوجه من الوجوه حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل  
المرجوح»<sup>(١)</sup> .

وبهذا التحرير اتضح أن لا مجال للتقليد :

- فيما فيه نص محكم ( صريح ، أو ظاهر ، أو مبين ) من الكتاب ، أو السنة .
  - ولا فيما فيه إجماع صحيح .
  - ولا فيما فيه قياس جلي .
  - ولا فيما عُلِمَ من الدين بالضرورة .
  - ولا فيما تبين وفاقه أو خلافه لشيء مما سبق من ثوابت الإسلام ومحكماته .
- فمجال التقليد ضيق جداً ، كما هو الحال في مجال مبناه الذي هو الاجتهاد ،  
فكما لا اجتهاد في كل ما هو حق وحجة في نفسه ، فكذلك لا تقليد فيه<sup>(٢)</sup> .

لقد فصل الإمام ابن القيم القول في بيان التقليد ، وبين أنه منقسم إلى ثلاثة

أنواع :

١- ما يحرم القول فيه والإفتاء به .

٢- ما يجب المصير إليه .

٣- ما يسوغ من غير إيجاب .

ثم قال : « فأما النوع الأول فهو ثلاثة أنواع :

أحدها : الإعراض عما أنزل الله ، وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء .

الثاني : تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله .

الثالث : التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد .

---

(١) أضواء البيان ، ٤٣٨/٧ .

(٢) انظر : روضة الناظر بتحقيق الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، ٣٨٠/٢ - ٣٨١ ؛

المختصر في أصول الفقه ، ص ١٦٦ .

والفرق بين هذا وبين النوع الأول : أن الأول قلد قبل تمكنه من العلم والحجة، وهذا قلد بعد ظهور الحجة له ، فهو أولى بالذم ، ومعصية الله ورسوله ، وقد ذم الله سبحانه هذه الأنواع الثلاثة من التقليد في غير موضع من كتابه <sup>(١)</sup> .

**فالحاصل :** أنه لا يجوز التقليد ولا يصح إلا فيما يصح أن يوصف بأنه مذهب للإمام المقلد ، ولا يجوز ولا يصح أن يوصف شيء بذلك إلا ما أداه إليه اجتهاده من المسائل الاجتهادية المختلف فيها ، ولم يظهر أنه موافق أو مخالف لدليل يمتنع الاجتهاد معه ..

### **سادساً : بيان ما ينتفي معه المعنى الحقيقي للتقليد المشروع .**

- إن فائدة قيد ( من غير معرفةٍ بدليله عليه ) تظهر في الأمور التالية :

(١) بيان أن التقليد لا يكون إلا مع عدم المعرفة بدليل الحكم ، كما هو الحال في العامي الذي لا قدرة له ولا نظر في أدلة الأحكام الاجتهادية وما أخذها ؛ « لأنه لا يعرف حجة ما يصير إليه من الحكم ويقبله ، فيوجد فيه حد التقليد » <sup>(٢)</sup> .

(٢) بيان أن ما عرف العامي دليله وفهمه فإنه خارج عن مجال التقليد ؛ لأن ذلك داخل في مجال الاتباع البصير ، وهو ليس بتقليد على التحقيق .

(٣) التأكيد بأنه لا يوصف الاتباع بالتقليد إلا حيث يكون جهل بدليل الحكم المجتهد فيه

**قال الإمام ابن عبد البر :**

● « — لم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنهم المرادون بقوله

تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ <sup>(٣)</sup> .

- وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بمميزه بالقبلة إذا

أشكلك عليه ، فكذلك من لا علم له ولا بصير بمعنى ما يدين به ، لا بد له من تقليد عالمه .

---

(١) إعلام الموقعين ، ١٨٧/٢ — ١٨٨ ، انظر : جامع بيان العلم وفضله ، ٧٨٧/٢ .

(٢) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٩٩/٥ .

(٣) سورة النحل / ٤٣ .

- وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا ؛ وذلك — والله أعلم — لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل ، والتحريم ، والقول في العلم<sup>(١)</sup> .

وهذا ما حرره الشيخ العطار ، وهو يشرح التقليد المشروع — حيث قال :

● « قوله في التقليد ( هو الأخذ بقول الغير ) : كأنه أخذه قلادة في عنقه ، فهو تابع له تبع الدابة لقائدها . ولذلك قيل : لا فرق بين مقلد ينقاد ، وبهيمة تقاد .

● أما التلامذة فإنهم — بعد إرشاد المشائخ لهم إلى الأدلة — من العارفين .

● وضرب السنوسي .. مثلاً للفرق بينهم وبين المقلدين بجماعة نظروا للهلال ، — فسبق بعضهم إلى رؤيته فأخبر الباقي .

- فإن صدقوه — من غير معاناة وتطلع له — كانوا مقلدين .

- وإن أرشدتهم بالعلامات حتى عثروا عليه خرجوا عن التقليد .

ألا ترى : أن الأولى إذا سئلت عن الهلال كان جوابها : قالوا إنه ظهر .

أما الثانية : فتقول : رأيته بعيني في مكان كذا ، وتذكر العلامات<sup>(٢)</sup> .

وبالجملة .. فالمقلد — بمعناه الحقيقي — تابع للمجتهد في مذهبه الذي أداه إليه اجتهاده تبع الدابة لقائدها ؛ لجهله بدليل الحكم الاجتهادي ، ولذا ليس له أن يرجح ، أو يصوب ، أو يخطئ ؛ إذ لا أهلية له على شيء من ذلك ..

أما إذا كان عارفاً بدليل الحكم ، أو قادراً على النظر في أقوال العلماء بالجمع ، أو الترجيح ، أو التصحيح ، أو التضعيف فإنه لا يجوز له التقليد ، ولا يصح منه ، ولا ينطبق عليه اسم (مقلد) — وإن كان العرف جرى بتسميته مقلداً — ؛ لأنه بصير وإن تعامى ، فلا تقليد إلا حيث العمى ، أو الجهل بالدليل ..

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ٩٨٩/٢ . انظر : إعلام الموقعين ، ١٨٧/٢ — ١٨٨ ، ٢٧٩ .

(٢) حاشية الشيخ العطار على جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ، ٤٤٢/٢ — ٤٤٣ ، انظر : قواطع

الأدلة في أصول الفقه ، ٩٩/٥ .

#### **المبحث الرابع :**

**تلخيص الفروق بين الاتباع ، والاجتهاد ، والتمذهب ،  
والتقليد . وبيان أنه يجب على المتفقه الاعتناء  
بتخريج الفروع على الأصول ، وبيان أهم خصائص المنهج  
السلفي لفهم الشريعة أصولاً وفروعاً ..**

**ويحتوي على :**

**ثلاثة مطالب ..**

## المطلب الأول :

### في تلخيص الفوارق بين الاتباع ، والاجتهاد ، والتمذهب ، والتقليد .

- يتلخص توضيح الفروق بين هذه المصطلحات الأصولية الفقهية في الآتي :

● إن الاتباع بمعناه الشرعي العام مجاله : نصوص الكتاب والسنة المحكمة (الصريحة ، والظاهرة والمبينة ) وما في معناها من الأقيسة الجلية ، والإجماعات الصحيحة ، وكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة . قال الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي : « فالعمل بالوحي هو الاتباع ، كما دلت عليه الآيات . ومن المعلوم الذي لا شك فيه : أن اتباع الوحي المأمور به في الآيات لا يصح اجتهاد يخالفه بوجه من الوجوه ، ولا يجوز التقليد في شيء يخالفه .. فنصوص الوحي الصحيحة الواضحة الدلالة ، السالمة من المعارض لا اجتهاد ولا تقليد معها ألبتة ؛ لأن اتباعها والإذعان لها فرض على كل أحد كائنا من كان ، كما لا يخفى ... وبهذا تعلم أن شروط المجتهد التي يشترطها الأصوليون إنما تشترط في الاجتهاد ، وموضع الاتباع ليس محل اجتهاد . فجعل شروط المجتهد في المتبع مع تباين الاجتهاد والاتباع ، وتباين مواضعهما خلط وخبط ، كما ترى »<sup>(١)</sup> .

وهذا هو الاتباع الشرعي العام ، وهو فرض على جميع المسلمين ؛ لأن مجاله يمثل الحق المبين ، والصواب اليقين ، ولذلك لا يصح الاجتهاد ، ولا الاختلاف ، ولا التمذهب ، ولا التقليد في مجاله .

● أما الاجتهاد فإن مجاله ينحصر فيما لم يكن ظاهر المراد من نصوص الوحي (الكتاب والسنة ) ، وما لا نص فيه ولا إجماع من القضايا ، والنوازل المستجدة ، وما لم يكن موضع إجماع من المسائل الاجتهادية ..

(١) أضواء البيان ، ٥٤٩/٧ - ٥٥٠ .

فاتباع المجتهدين ما توصلوا إليه باجتهادهم فيما هو مجال للاجتهاد ، واقتنعوا بصحته ، وصوابه ، ولم يظهر لهم دليل ينقضه راجع إلى النوع الأول ؛ لأنه يمثل الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بالاستنباط في ضوئهما ، وهم مأمورون بذلك ، وبالتزام نتيجته .. لكنه يفارق الأول في أنه يحتمل الصواب والخطأ ، ولذا كان محكوماً به ..

● والتمذهب الذي يعني مجرد انتساب مجتهد إلى مذهب إمام مجتهد آخر ، من غير أن يقلده في شيء من أصوله أو فروعه فإنه لا شيء فيه ، وكذلك إذا كان لقصد التفقه في الفروع الفقهية عن طريق مذهب مجتهد معتمد ، مع الدوران مع الدليل حيث دار ، ومع من كان ..

أما التمذهب الذي يعني اتخاذ عالم بصير مذهب مجتهد مذهباً له يقلده تقليداً مطلقاً ، فهذا ابتداع في الدين ، مخالف لما كان عليه السلف الصالح ؛ لأنه يعني تزويل صاحب المذهب منزلة الرسول المعصوم ﷺ ..

● وأما الاتباع بمعناه الأصولي الفقهي فإنه يعني اتباع العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق ما عرفوا دليله من أقوال المجتهدين وفتاويهم ، وما صح عندهم أصله ، وسلم عندهم مأخذه .. فلا يجوز للقادر على هذا النوع من الاتباع أن يعمل في المسائل الاجتهادية المختلف فيها على وجه التعامي ، أو التجاهل ، بل يجب عليه العمل على بصيرة وبينة .. ولا يشرع هذا النوع من الاتباع في حق من بلغ درجة الاجتهاد المطلق ؛ لأنه لا يجوز له اتباع غيره من المجتهدين ، بل عليه أن يجتهد مثلهم ، ويتبع ما أداه إليه اجتهاده ..

● وأما التقليد بمعناه الأصولي الفقهي الصحيح فإنه يعني اتباع العوام ومن في حكمهم للمجتهدين فيما توصلوا إليه من الأحكام التي هي مجال للاجتهاد من النوازل والقضايا التي لا نص فيها ولا إجماع ، على أنه هو حكم الله فيها .. وسمي تقليداً ؛ لأنه اتباع مبني على عدم العلم بدليل الحكم الاجتهادي المحتمل للخطأ ..



ويتجلى الفرق بين الاتباع بمعناه الأصولي الفقهي ، وبين التقليد بمعناه الأصولي الفقهي في :

- أن التقليد لا يصح إلا في حق من يصدق عليه اسم (العامي) الذي لا علم له ولا بصير بما يدين به في المسائل الاجتهادية .. بخلاف الاتباع فإنه إنما يصدق على العالم البصير بما يدين به في المسائل الاجتهادية ..
- الحاصل : أن الأصل في الشريعة : الاتباع .. وشرع الاجتهاد لطلب الحكم الشرعي الذي يجب اتباعه في القضايا والنوازل التي لا نص فيها ولا إجماع .. فمن عرف دليل الحكم الاجتهادي فهو متبع ، ومن جهله فهو مقلد ؛ لأن الأصل في الاتباع أن يكون على بصيرة وبينة ، وعلم ووعي ، وفي التقليد أن يكون عن عمى أو جهل ..

وبهذا تبين أن لصحة التقليد شرطين :

(١) أن يصح إطلاق اسم (المذهب) على المقلد فيه .

(٢) أن يصح إطلاق اسم (العامي) على المقلد .

ومن أبرز مظاهر الفرق بين الاتباع والتقليد :

- أن الاتباع البصير هو السبيل الوحيد للعلم ، والارتقاء إلى مرتبة الاجتهاد ؛ لأن صاحبه ينمي قدراته الإدراكية ، والفكرية ، يتفكر ، ويتدبر ، ويتأمل ، ويتعقل ؛ لأنه متبع للدليل ؛ لقوله تعالى :

● ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب ﴾<sup>(١)</sup> .

● ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ﴾<sup>(٢)</sup> .

● ﴿ فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لداً ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة ص/٢٩ .

(٢) سورة القمر/١٧ .

(٣) سورة مريم/٩٧ .

• ﴿والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً﴾<sup>(١)</sup> .

- أما الاتباع الأعمى (التقليد) من القادر على الاتباع البصير فهو جمود ، وتحجر ، فلا يتولد منه إلا التخلف ، والتعصب المذموم ، واعتقاد قداسة ما عليه إمامه ، وكراهية غيره ؛ فكأنه مقلد لشخصه لا يفارقه .. وهذا ما يشهد به واقع سلوك مقلدي المذاهب ؛ فإنهم لا يبحثون عن الدليل ، وإنما عن قول الإمام أو أصحابه فقط ، بل قد يرون الاشتغال بالبحث عن الدليل هدماً للمذهب ، ولذا يرفضون المجتهدين المنتسبين إلى المذاهب ؛ لكونهم لا يتقيدون بها ، لا في الأصول ولا في الفروع ، فلا يعدونهم من علماء المذاهب المعتمدين ، مع أنهم — في الحقيقة — هم أهل المذاهب ؛ لأنهم موافقون لأصحاب المذاهب في المناهج والمذاهب ، و متمسكون بوصيتهم ، ونهيهم عن تقليدهم ..

• فما أروع مقولة الإمام الغزالي الحكيمة في وصف التقليد ( الاتباع الأعمى )

بأنه : « ليس طريقاً إلى العلم ، لا في الأصول ، ولا في الفروع »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) سورة الفرقان / ٧٣ .

(٢) المستصفى ، ١٤٩/٤ .

## المطلب الثاني :

### في بيان أنه يجب على المتفقه الاعتناء بعلم التعريف بأنساب الفروع الفقهية .

- ينبغي لطالب العلم ، المتفقه في الدين أن يضع نصب عينيه نصوص الأئمة النورانية التالية :

- ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام الشافعي من قوله : « ونحن نقول بالقياس ، ولكن من كان بالأصول أعلم كان قياسه أصح »<sup>(١)</sup>.
- وما نقله الإمام ابن القيم عن الإمام الشافعي من أنه قال : « أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس »<sup>(٢)</sup>.

- وما نقله عن الإمام ابن عبد البر من قوله : « أجمع الناس على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم ، وأن العلم معرفة الحق بدليله »<sup>(٣)</sup> ، ثم قال أي ابن القيم : « وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله تعالى ؛ فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل ، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد . فقد تضمن هذان الإجماعان إخراج المتعصب بالهوى ، والمقلد الأعمى عن زمرة العلماء »<sup>(٤)</sup>.

فعلى المتفقه أن يفقه المعاني الصحيحة للمصطلحات الأصولية الفقهية التالية :

- ( التخريج ، الفروع ، الأصول ، الاتباع ، الاجتهاد ، الاختلاف ، المذهب ، التمذهب ، التقليد ) ، وأن يعيها تمام الوعي ؛ لأن فقهها ضروري للفهم الصحيح

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، ٣٢٨/٢٠ .

(٢) إعلام الموقعين ، ٧/١ .

(٣) إعلام الموقعين ، ٧/١ .

(٤) إعلام الموقعين ، ٧/١ .

لتخريج الفروع على الأصول ، والسلامة من الاختلاط ، والاضطراب ، وأضمن له  
السير في الطريق المستقيم في الاستدلال ، والاستنباط ، والتصحيح ، والترجيح على  
بينة وبصيرة ..

ووجه ضرورية فقه هذه المصطلحات الأصولية الفقهية أن مباحث تخريج  
الفروع على الأصول تدور عليها ، فتوقف الفهم الصحيح له على فهم المعاني  
الصحيحة لها ..

- على المتفقه أن يحرر نفسه من دائرة التقليد المظلمة إلى ساحة الاتباع المستنيرة  
بأنوار الأدلة ؛ إذ لا ينبغي لمن يعلم أن يبقى في مستوى من لا يعلم .. ولا يجوز له أن  
يلتزم التقليد المحض - الذي هو جمود وتحجر - وهو قادر على الاتباع بربط الجزئيات  
بكلياتها ، وعطف الفروع على أصولها ، وقرن الأحكام بأدلتها من الكتاب أو السنة ،  
أو الإجماع ، أو غيرها من سائر المدارك الفقهية المعتمدة شرعاً ..

فكما لا يصح العمل بلا علم ، فكذلك لا يصح العلم بلا دليل ، والدليل هو  
شرع الله الحكيم المعصوم المحفوظ ، الصالح لكل زمان ومكان ..  
ولا ينبغي للمتفقه أن يرجئ الدخول في ساحة الاتباع المشرقة إلى أن يحيط  
علماً بالفروع والأصول ، بل يلزمه أن يعمل له - وهو يدرس - وأن يجعله بغيته التي  
يطلبها ، وهدفه الذي يرمي إليه ..

- على دارس أصول الفقه ، وفروعه أن يتذكر دائماً ما قاله العلماء المحققون في  
ضرورة معرفة أصول الأحكام ، ومآخذ الفروع ، وكليات الجزئيات ، لمن أراد أن  
يصبح عالماً فقيهاً حقاً ، فيكون ممن أراد الله بهم الخير ، ومن تلك الأقوال ما يلي :

- قول الأصمعي: « إذا ثبتت الأصول في القلوب نطقت الألسن بالفروع »<sup>(١)</sup>.
- وقول ابن عبد البر : « إن القول لا يصح لفضل قائله ، وإنما يصح بدلالة  
الدليل عليه »<sup>(٢)</sup>.

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ٧٨٦/١ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ، ٩٩٥/٢ .

- وقوله أيضاً : « من جهل الأصل لم يصب الفرع أبداً »<sup>(١)</sup> .
- وقوله أيضاً : « وخير العلوم ما ضبط أصله ، واستذكر فرعه ، وقاد إلى الله تعالى ، ودلّ على ما يرضاه »<sup>(٢)</sup> .
- وقول إياس بن معاوية : « إن الشيء إذا بني على عوج لم يكد يعتدل . قلل مالك : يريد بذلك المفتي الذي يتكلم على غير أصل يبني عليه كلامه »<sup>(٣)</sup> .
- وقول صالح بن عبد القدوس :  
 « يأيها الدارس علماً ألا  
 تلتمس العون على درسه  
 لن تبلغ الفرع الذي رمته  
 إلا يبحث منك عن أسسه »<sup>(٤)</sup> .
- وقول محمود الوراق :  
 « لا يثبت الفرع إذا لم يكن  
 يقله من تحته الأصل »<sup>(٥)</sup> .
- وقول إمام الحرمين الجويني : « فعلى كل ناظر ألا يتبع رأيه المخض حتى يربطه بأصول الشريعة ، ومن أعمل الرأي المجرد أحل وحرم على خلاف الشريعة ، فلا حجة إذا في قوله »<sup>(٦)</sup> .
- وقوله أيضاً : « فالفرع يصحح على الأصل لا على الفرع »<sup>(٧)</sup> .
- وقول الإمام السمعاني : « فإن من لم يعرف أصول معاني الفقه لم ينج من مواقع التقليد ، وعُدّ من جملة العوام »<sup>(٨)</sup> .

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ١١٤٠/٢ .

(٢) التمهيد ، ١٣٣/١٤ - ١٣٤ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ، ١١٤٠/٢ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ، ١١٤٠/٢ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ، ١١٤٠/٢ .

(٦) البرهان في أصول الفقه ، ٧٧٢/٢ ، انظر : ٨١١/٢ ، ١٢٢٠ .

(٧) البرهان في أصول الفقه ، ١٣٦٣/٢ .

(٨) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٥/١ .

● وقوله أيضاً : « يجب أن يجتمع العلم بالأصول والأحكام في كل واحد من أهل الكفاية ، ولا يختص بكفاية العلم بالأحكام فريق ، وبكفاية العلم بالأصول فريق . فإن تفرد بعلم الأحكام فريق ، وبعلم الأصول فريق لم يسقط بواحد منهما فرض الكفاية في الأحكام ، والأصول ؛ لأن الأحكام فروع الأصول ، والأصول موضوعة للفروع ، فلم يجز انفراد أحدهما عن الآخر »<sup>(١)</sup> .

● وقول الإمام ابن الجوزي : « وإنما الفقه استخراج من الكتاب والسنة ، فكيف يستخرج من شيء لا يعرفه »<sup>(٢)</sup> .

● وقوله أيضاً : « كان الفقهاء في القديم هم أهل القرآن والحديث ، فما زال الأمر يتناقص حتى قال المتأخرون : يكفينا أن نعرف آيات الأحكام من القرآن ، وأن نعتمد على الكتب المشهورة في الحديث .. »<sup>(٣)</sup> .

● وقول الإمام القرافي : « من كان أعلم بالأصل كان أعلم بالفرع »<sup>(٤)</sup> .

● وقوله أيضاً : « فإن كل فقه لم يخرج على القواعد فليس بشيء »<sup>(٥)</sup> .

● وقول الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية : « ونحن نذكر قاعدة جامعة :

لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ؛ ليتكلم بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات ، وجهل وظلم في الكليات ، فيتولد فساد عظيم »<sup>(٦)</sup> .

---

(١) قواطع الأدلة في أصول الفقه ، ٢٥/١ .

(٢) تلبس إبليس ، ص ١١٨ .

(٣) تلبس إبليس ، ص ١١٨ .

(٤) الذخيرة ، ٣٤/١ .

(٥) الذخيرة ، ٥٥/١ .

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٣٤ / ١٩ .

- وقوله أيضاً : « ولهذا كان فقهاء الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ، ويفرعون عليه ، لا ينازعون في الأصل المنصوص ، ويوافقون فيما لا نص فيه ، ويتولد من ذلك ظهور الحكم المجمع عليه ، لهية الاتفاق في القلوب ، وأنه ليس لأحد خلافه »<sup>(١)</sup> .
  - وقوله أيضاً : « والفقه في الدين : معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية ، فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقاً في الدين »<sup>(٢)</sup> .
  - وقوله أيضاً : « فمن بنى الكلام في العلم ، والأصول ، والفروع على الكتاب والسنة ، والآثار الماثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة »<sup>(٣)</sup> .
  - وقول الإمام ابن القيم : « وثبوت الفرع دون أصله ممتنع »<sup>(٤)</sup> .
  - وقول الإمام الشاطبي : « فالشريعة هي الحاكمة — على الإطلاق والعموم — عليه عليه السلام ، وعلى جميع المكلفين ، وهي الطريق الموصل ، والهادي الأعظم »<sup>(٥)</sup> .
- فالتقار على التعرف على مآخذ الفروع يستطيع الوصول إلى التمييز بين الصحيح والفساد ، وبين الحق والباطل ، وبين السليم والسقيم ، وبين القوي والضعيف ، وبين الراجح والمرجوح من الأدلة ، والأقوال ، والآراء ؛ لأنه يفقه كلام العلماء ، ويعرف أصولهم ، ومآخذ أقوالهم الاجتهادية ، ويعلم وجوه استدلالاتهم ، وغوامض مناقشاتهم ، ويدرك مقاصدهم ، ويتفطن لأسباب اختلافاتهم ، وما يترتب عليها من ثمرات ونتائج ، ويعلم مسالكهم وطرقهم للجمع ، أو الترجيح ، ولذا وجب عليه اتباع الدليل ، والصحيح ، والراجح ، وحرّم عليه الاتباع الأعمى ..

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٦٩/٣٠ .

(٢) الفتاوى الكبرى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ٤٥٨/٢ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، ٣٦٣/١٠ .

(٤) إعلام الموقعين ، ٥٦-٥٥/٤ .

(٥) الاعتصام ، ٥٠٠/٢ .

فالمتبع وسط بين المجتهد اجتهاداً مطلقاً ، وبين العامي الذي لا علم له ولا بصيرة بما يدين به في المسائل الاجتهادية ، فرضاه بالتقليد هضم منه لنفسه ، وتسميته مقلداً ظلم له ، والتزامه مذهب مجتهد معين قتل للعلم ..

فالعالم المتبع بصير ، يسير على نور من الشريعة الإسلامية ، بخلاف العامي المقلد الذي هو كالأعمى أو السائر في الظلام ، فشتان ما بين البصير والأعمى ، قال تعالى:

• ﴿ قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور ﴾<sup>(١)</sup>.

• ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو

الألباب ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام الشافعي :

• « ليس لأحد أن يخرج عن معنى كتاب الله عز وجل ، ثم سنة رسول الله

ﷺ ، ولا عن واحد منهما في أصل ولا فرع ، وإنما فرقنا بين العالمين والجاهلين بأن

العالمين علموا الأصول ، فكان عليهم أن يتبعوها الفروع ، فإذا زلزلوا بين الفروع

والأصول ، فأخرجوا الفروع عن معاني الأصول ، كانوا كمن قال بلا علم ، أو أقل

عذراً منه ؛ لأنهم تركوا ما يلزمهم بعد علم به ، والله يغفر لنا ولهم معاً »<sup>(٣)</sup>.

ولذا قال الإمام أبو عبد الله المقرئ :

---

(١) سورة الرعد / ١٦ .

(٢) سورة الزمر / ٩ .

(٣) الأم ، ١٨٨/٦ . انظر : الأم ، ٢٨٧/٧ .



• « الواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسنة وفهمهما ، والتفقه فيهما ، والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منهما ، فإذا عرضت نازلة عرضها على النصوص ، فإن وجد فيها كفي أمرها ، وإلا طلبها بالأصول المبنية عليها ، فقد قيل : إن النازلة إذ نزلت أعين عليها المفتي »<sup>(١)</sup> .

قال الله العليم الحكيم :

• ﴿ قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ ﴾<sup>(٢)</sup> .

• ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين ﴾<sup>(٣)</sup> .

---

(١) القواعد ، ١/ ٥١٥ .

(٢) سورة الأنعام / ١٠٤ .

(٣) سورة يوسف / ١٠٨ .

## المطلب الثالث :

### في بيان أهم خصائص المنهج السلفي لفهم الشريعة أصولاً وفروعاً .

- تتمثل أهم تلك الخصائص في المميزات التالية :

(١) الأصل في فهم الكتاب والسنة ، وما ورد فيهما من الألفاظ الشرعية : أن يكون على منهج أهل السنة والجماعة ، والسلف الصالح ( الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم : أهل القرون المشهود لهم بالخيرية ) ؛ وذلك أنهم « جعلوا الكتاب والسنة إمامهم ، وطلبوا الدين من قبلهما ، وما وقع لهم من معقولهم ، وخواطيرهم ، وآرائهم عرضوه على الكتاب والسنة ، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه ، وشكروا الله حيث أراهم ذلك ، ووفقهم له ، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم ، وأقبلوا على الكتاب والسنة ، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم ؛ فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق ، ورأي الإنسان قد يكون حقاً ، وقد يكون باطلاً »<sup>(١)</sup> .

(٢) التركيز على العلم النافع وحده ، والتقيد بتحصيله وإتقانه ، والعمل به ، والمراد بالعلم النافع : العلم بمعناه العام الشامل للعلم الشرعي ، وكل علم نافع في الدين والدنيا ، على أن يكون العلم الشرعي هو قاعدة جميع العلوم ، وميزانها ، وقانونها ، وبهذا العلم فُضِّلَ آدمُ على الملائكة ، وعلى أساسه تم جعل الإنسان خليفة في الأرض ، مكلفاً بعمارها على ما شرع الله ، وعبادته وحده لا شريك له ، قال الله تعالى :

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة — الأصل للإمام ابن القيم — والمختصر للشيخ

محمد الموصلي ، شرح وتحقيق رضوان جامع رضوان ، ص ٧٦٥ .

● ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِّنِي هَدًى فَمَن تَبِعْ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

● ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِّنِي هَدًى فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾<sup>(٢)</sup>.

● ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٣) اعتبار القرآن الكريم مرجعاً لجميع الأدلة النقلية والعقلية ، ومهيماً عليها جميعاً ؛ لأنه الفرقان بين الحق والباطل ، والصالح والطالح ، والحجة والشبهة ، حقاً إنه الفرقان ؛ لأنه ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَتْرِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وهو الذكر الحكيم الذي يذكر الإنسان بما أخذه الله على بني آدم من الميثاق وهم ذر في صلب آدم ، ويذكر الإنسان بما لا بد له منه من الأنباء والأخبار الماضية والآتية ، وفيه ذكرى لكل من أراد أن يتذكر .

● ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولذا تكفل الله الحي القيوم بحفظه ، لأنه

حكيمه البالغة ، وحجته الدامغة ، ومعجزته الخالدة إلى يوم القيامة ، قال تعالى :

● ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٦)</sup> .

(٤) التأكيد على ارتباط السنة بالكتاب ارتباط الشهادتين ، وعلى كونها بياناً وتفسيراً له ، وتقديمهما على كل دليل ، مع العلم بأن دلالتهما شرعية ، وعريية ، وعقلية ، في آن واحد ، شرعية ؛ لأنهما مصدر شرع الله العليم الحكيم ، وعريية؛

---

(١) سورة البقرة / ٣٨ .

(٢) سورة طه / ١٢٣ .

(٣) سورة الزمر / ٩ .

(٤) سورة فصلت / ٤٢ .

(٥) سورة يوسف / ١٠٤ ، وسورة ص / ٨٧ ، وسورة التکویر / ٢٧ .

(٦) سورة الحجر / ٩ .

لأنهما بلسان عربي مبين ، وعقلية ؛ لأن العقل هو مناط التكليف والمخاطبة بما  
فيهما..<sup>(١)</sup>

وضّح الإمام الشاطبي وقرّر أن :

• « تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي ، وحيث جاء  
جزئياً فمأخذه على الكلية ، إما بالاعتبار ، أو بمعنى الأصل ، إلا ما خصه الدليل »<sup>(٢)</sup> .  
ثم أضاف قائلاً :

• « فعلى هذا لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في  
شرحه وبيانه ، وهو السنة ؛ لأنه إذا كان كلياً وفيه أمور كلية — كما هو الشلن في  
الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والصوم ، ونحوها — فلا محيص عن النظر في بيانه ،  
وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له ، إن أعوزته السنة ؛ فإنهم أعرف به من  
غيرهم »<sup>(٣)</sup> .

قال الله تعالى :

• ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله  
سميع عليم ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقال رسول الله ﷺ :

• « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله ، وسنتي ، ولن يفرقا  
حتى يردا عليّ الحوض »<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٧١/٦ - ٧٢ ، ١٩ / ١٠٠ .

(٢) الموافقات في أصول الشريعة ، ٢٧٦/٣ .

(٣) الموافقات في أصول الشريعة ، ٢٧٦/٣ .

(٤) سورة الحجرات / ١ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

فالسنة بيان ، وتفسير ، وشرح للقرآن ، فبدونها لا يمكن العمل به ، قال الله

تعالى:

● ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup>.

ولذلك تضمن حفظُ الله تعالى لكتابه حفظَه لسنة نبيه محمد ﷺ ..

٥) التأكيد على تقديم الشرع على العقل ، وإخضاع العقل للنص ؛ لأنه له

بمثابة النور للبصر ، قال الله تعالى :

● ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

● ﴿ فَأَمِّنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup>.

● ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

● ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا صَمٌّ وَبِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

● « فَإِنْ كُلُّ كَمَالٍ دِينِي أَوْ دُنْيَوِي مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْمَعَارِفِ

الدِّينِيَّةِ ، وَهِيَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى » <sup>(٦)</sup> ، والعلم بكتاب الله متوقف

على العلم بسنة رسوله محمد ﷺ ، فَعُلِمَ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ — اللَّذِينَ هُمَا

مصدر شرعه — هما ينبوع كل حكمة ، ومعدن كل فضيلة ، ومشع كل بصيرة ،

قال الله تعالى :

---

(١) سورة النحل / ٤٤ .

(٢) سورة المائدة / ١٥ .

(٣) سورة التغابن / ٨ .

(٤) سورة النور / ٤٠ .

(٥) سورة الأنعام / ٣٩ .

(٦) كشف اصطلاحات الفنون ، ٣٥/١ .

● ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا ﴾<sup>(١)</sup>.

### قال الإمام النسفي :

● « قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ : البصيرة نور القلب الذي به يستبصر ، كمل أن البصر نور العين الذي به تبصر ، أي جاءكم من الوحي والتنبيه ما هو للقلوب كالبصائر ، فمن أبصر الحق وآمن فلنفسه .. ومن عمي عنه وضل فعلى نفسه عمي ، وإياها ضر بالعمى »<sup>(٢)</sup>.

فالبصائر جمع بصيرة ، وهي في القلب كالבصر في العين ، وكل منهما نور ، إلا أن بصر العين لا يبصر المبصرات إلا بنور حسي ، وكذلك بصيرة القلب لا تبصر أحكام الله ، ووجوه الحق ، وأسرار الكون الروحية ، ومستورات الغيب إلا ببصيرة الشرع<sup>(٣)</sup> ، وسميت آيات الكتاب وأحاديث السنة بصائر وأنواراً ؛ لأنها للقلوب بمزلة الشمس والقمر وغيرهما من الأنوار الحسية للعيون ، بها تبصر قلوب المؤمنين ، وبها تسترشد عقول المهتدين في جميع المطالب الإلهية ، والمقاصد الإنسانية النبيلة<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأنعام / ١٠٤ .

(٢) تفسير النسفي المسمى بمدارك التزيل وحقائق التأويل ، للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، ٤٧٤/١ ، انظر : تفسير ابن كثير ، ٧٦٦/١ عند تفسير قوله تعالى { قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني } سورة يوسف / ١٠٨ ؛ الموافقات في أصول الشريعة ، للإمام الشاطبي ، ٣٨/٣ ؛ قواعد التفسير جمعاً ودراسة ، للشيخ خالد بن عثمان السبت ، ٧٥٤/٢ .

(٣) انظر : مفتاح دار السعادة ، للإمام ابن القيم ، ٢٠٥/١ — ٢٠٦ ، فقد تكلم كلاماً نفيساً عن النظر بالبصر الظاهر ، والنظر بالبصيرة الباطنة المسترشدة ببصيرة الشرع ..

(٤) انظر : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبد الرحمن السعدي عند تفسير آية (١٠٤) من سورة الأنعام ، وتفسير آية (٢٠٣) من سورة الأعراف .

وبذلك يضلون على هدي الله الذي لا يضل متبعه ولا يشقى ، ولهذا أمر الله رسوله محمداً ﷺ أن يعلن بقوة للكافرين مؤكداً لهم بأنه لا يتبع سوى هذا الشرع الموحى به إليه ، لأنه بصائر من رب العالمين ، قال الله تعالى :

• ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) .

وذلك « أن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان ، وما يكون ، وما لا يكون ، وإذا كان كيف يكون ، فمعلومات الله لا تتناهى ، ومعلومات العبد متناهية ، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى » (٢) .

(٦) وقد وضّح شيخ الإسلام ابن تيمية منهج السلف الصالح في فقه ألفاظ الكتاب والسنة ، فقال :

• « الأسماء (الألفاظ) التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة :

- منها ما يعرف حده ومسمّاه بالشرع ، فقد بيّنه الله ورسوله ، كاسم الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والإيمان ، والإسلام ، والكفر ، والنفاق .  
- ومنها ما يعرف حده باللغة ، كالشمس ، والقمر ، والسماء ، والأرض ، والبر ، والبحر .

- ومنها ما يرجع حده إلى عادة الناس وعرفهم ، فيتنوع بحسب عادتهم ، كاسم البيع ، والنكاح ، والقبض ، والدرهم ، والدينار ، ونحو ذلك من الأسماء التي

(١) سورة الأعراف / ٢٠٣ .

(٢) الاعتصام ، ٤٨٦/٢ .

لم يحددها الشارع بحد ، ولا لها حد واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة ، بل يختلف قدره وصفته باختلاف عادات الناس .

● فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله .

● وما كان من الثاني والثالث فالصحابة والتابعون المخاطبون بالكتاب والسنة قد عرفوا المراد به ؛ لمعرفتهم بمسمّاه المحدود في اللغة ، أو المطلق في عرف الناس وعاداتهم من غير حد شرعي ، ولا لغوي .

● وبهذا يحصل التفقه في الكتاب والسنة .

- والاسم إذا بين النبي صلى الله عليه وسلم حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة ، أو زاد فيه ، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيف ما كان الأمر ؛ فإن هذا هو المقصود ، وهذا كاسم (الخمر) ، فإنه قد بين أن كل مسكر خمر ، فعرف المراد بالقرآن ، وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ (الخمر) على كل مسكر ، أو تخص به عصير العنب ، لا يحتاج إلى ذلك ؛ إذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم ، وهنا قد عرف ببيان الرسول ﷺ ، وبأن الخمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تتناول نبيذ التمر وغيره ، ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها .

- وإذا كان الأمر كذلك فما أطلقه الله من الأسماء ، وعلّق به الأحكام ، من الأمر والنهي ، والتحليل والتحريم ، لم يكن لأحد أن يقيده إلا بدلالة من الله ورسوله<sup>(١)</sup> .

وما فصله شيخ الإسلام من بيان منهج السلف في التفقه في الكتاب والسنة قد أجمله الإمام الغزالي من قبله بقوله :

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٣٥/١٩ - ٢٣٦ .



● « إن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ، ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل ، اقتضى بطلان الثقة بالألفاظ ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به ، والباطن لا ضبط له ، بل تتعارض فيه الخواطر ، ويمكن تزييله على وجوه شتى ، وهذا أيضاً من البدع الشائعة العظيمة الضرر ، وإنما قصد أصحابها الإغراب ؛ لأن النفوس مائلة إلى الغريب ، ومستلذة به ، وبهذه الطريقة توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها ، وتزييلها على رأيهم »<sup>(١)</sup> .

● « فأما ما يشتمل عليه القرآن من الأدلة الظاهرة التي تسبق الأذهان إلى قبولها في أول السماع ، فلقد كان ذلك معلوماً للكل ، وكان العلم بالقرآن هو العلم كله »<sup>(٢)</sup> .

ولقد لخص الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي ما جاء في كلام ابن تيمية والغزالي بقوله :

● « اعلم أن التحقيق حمل ( لفظ الكتاب والسنة ) على :

- الحقيقة الشرعية .
- ثم العرفية .
- ثم اللغوية .
- ثم المجاز — عند القائل به — إن دلت عليه قرينة »<sup>(٣)</sup> ، فيحمل على المجاز الشرعي ، ثم العرفي ، ثم اللغوي<sup>(٤)</sup> .

(٧) أنه لا عصمة لأحد بعد النبي ﷺ إلا لإجماع الأمة ..

(١) إحياء علوم الدين ، طبعة جديدة مخرجة الآيات والأحاديث ، ٤٩/١ .

(٢) إحياء علوم الدين ، طبعة جديدة مخرجة الآيات والأحاديث ، ٤٥/١ .

(٣) مذكرة في أصول الفقه ، ص ١٧٥ .

(٤) انظر : أصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد أبو النور زهير ، ٢٨٦/٢ .

(٨) التأكيد على عدم إغلاق باب الاجتهاد فيما هو بحال له ، وعلى أن الاجتهاد المعتبر شرعاً إنما هو الصادر عن أهله ..

(٩) أن مشروعية الاجتهاد دليل على مشروعية الاختلاف فيما هو بحال للاجتهاد إذا صدر عن أهله ؛ لأن كل مجتهد ملزم باتباع ما أداه إليه اجتهاده ما لم يقصر فيه ، ولم يظهر خطؤه فيه ؛ وذلك دليل على أن إجماع أهل الاجتهاد حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة للأمة<sup>(١)</sup> .

(١٠) التأكيد على وجوب الاجتماع والائتلاف والتآلف على الرغم من وجود الاختلاف الفقهي الناشئ عن الاجتهاد الفقهي ، لأن ذلك هو مقتضى كونه رحمة واسعة ، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

• « وربما اختلف قولهم (الصحابة والتابعين ومن بعدهم) في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة ، والعصمة ، وأخوة الدين . نعم من خالف الكتاب المستبين ، والسنة المستفيضة ، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه ، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع »<sup>(٢)</sup> .

وقال في موضع آخر :

• « وأما الاختلاف في الأحكام ( الفروع الاجتهادية ) فأكثر من أن ينضبط ، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ، ولا أخوة »<sup>(٣)</sup> .

(١١) التأكيد على رفض الاتباع الأعمى ، الذي يعني تقليد الإمام لشخصه ، دون البحث عن الدليل ، مع القدرة على ذلك ، وعلى رفض تقييد التقليد الجائر بالأئمة الأربعة ، وعلى لزوم الدعوة إلى اتباع الدليل حيث كان ، ومع من كان .

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٨٠/٣٠ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ١٧٢/٢٤ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ١٧٣/٢٤ ؛ انظر : ٢٥٥، ٢٤٥/٢٢ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

• « ليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع ، وإنما الحجة : النص ، والإجماع ، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية ، لا بأقوال بعض العلماء ؛ فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية ، لا يحتج بها على الأدلة الشرعية»<sup>(١)</sup>.

(١٢) التأكيد على رفض التأويل الكلامي ، والتفسير الفلسفي للصفات الإلهية ، ورفض البحث في الغيبات بالعقل المجرد ، بل رفض منهج المتكلمين والفلاسفة فيما يخص أصول الدين ، وأصول الفقه ؛ لأن الانحراف في واحد منهما يستلزم الانحراف في الدين كله ؛ مع العلم بأنه لا يعرف منهج أشد مضادة وعداوة ومحاربة للمنهج السلفي من المنهج الكلامي ، والفلسفي ، قال الإمام الغزالي — بعد رجوعه إلى مذهب السلف الصالح ومنهجهم في فهم الشريعة أصولاً وفروعاً — :

• « إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد ﷺ ، فما زادوا على أدلة القرآن شيئاً ، وما ركبوا ظهر اللجلج في وضع المقاييس العقلية ، وترتيب المقدمات . كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن ، ومنبع التشويش .

• ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقنعه إلا السيف والسنان ، فما بعد بيان الله بيان»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٢٠٢/٢٦ ، ١٢٩/٢٨ .

(٢) إجماع العوام عن علم الكلام ، ص ٨٩ — ٩٠ ، وهو آخر كتاب له على الإطلاق ، انظر:

كتاب ( أبو حامد الغزالي والتصوف ) دراسة حول العديد من كتب الغزالي وخاصة كتابه

(إحياء علوم الدين ، للشيخ عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية ، ص ٣٦١ — ٣٦٢ .

(١٣) التأكيد على ضرورة موافقة جميع العلوم والأعمال ، والأصول والفروع ، والمقاصد والوسائل للكتاب والسنة موافقة مبنية على النص الصريح ، أو الاستنباط الصحيح .. وعلى ضرورة الاهتمام البالغ بالتركية القلبية ؛ لأنه إذا صلح القلب صلح الجسد كله ، وإذا فسد القلب فسد الجسد كله ، بمعنى أن صلاح أعمال الجوارح منوط بصلاح عمل القلب ، وفساد أعمالها بفساد عمله<sup>(١)</sup> .

- وأخيراً .. أرى من المستحسن تذكير الدارسين والباحثين في علمي ( أصول الفقه وأصول الدين وفروعهما ) بأنه قد ثبت أن الذين ابتلوا بمنهج علمي (الكلام والفلسفة) ، ظانين أنها أصح المناهج العلمية ، ففضلوها على منهج السلف الصالح قد أدركوا في نهاية أعمارهم أنهم — بالنسبة للعلم الشرعي الصحيح — شبه أجانِب، فبادروا بالتوبة والبراءة من علمي ( الكلام والفلسفة ) ، نادمين على ما ضاع من أعمارهم ، وما خسروه من جهود غالية لا تعوض .

وعلى رأس هؤلاء : الإمام أبو موسى الأشعري ، والإمام الباقلاني ، والإمام الجويني إمام الحرمين ، والإمام الغزالي ، والإمام الشهرستاني ، والإمام ابن رشد الحفيد ، والإمام الرازي فسجلوا كلهم براءتهم من علمي (الكلام والفلسفة) ، وحذروا أتباعهم وجميع من افتتن بهم من مناهج المتكلمين والفلاسفة ، وأكدوا لهم أن لا منجاة من الضلال والشقاء ، والاضطراب والتناقض إلا باتباع منهج السلف الصالح في جميع العلوم ..

- وقد وضع الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي هذه الحقيقة أتم توضيح في تفسيره القيم ، الذي هو — حقاً — أضواء البيان ، في الجزء السابع في أثناء حديثه

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم ، للإمام ابن رجب ، ١/١٧٧ — ١٧٨ ؛ معالم الهدى إلى فهم الإسلام ، للدكتور مروان إبراهيم القيسي ، ص ١٢٢ — ١٢٣ ؛ الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر ، للدكتور محمد صلاح محمد الصاوي ، ص ٤٤ — ٧٧ .

عن قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾<sup>(١)</sup> .

يتلخص كلام هؤلاء الأئمة فيما حرره الإمام الغزالي في آخر كتاب له على الإطلاق ، ألا وهو ( إجماع العوام عن علم الكلام ) ، حيث قرر — بقوة — أن الحق الذي لا شك فيه هو مذهب السلف الصالح ومنهجهم ، وقد نقله عنه الشيخ محمد الأمين ، حيث قال (الغزالي) :

● « اعلم : أن الحق الصريح الذي لا مرأى فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف ، أعني الصحابة والتابعين .

● ثم قال : إن البرهان الكلي على أن الحق في مذهب السلف وحده ينكشف بتسليم أربعة أصول مسلمة عند كل عاقل .

● ثم بين أن :

الأول : من تلك الأصول المذكورة : أن النبي ﷺ هو أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في دينهم ودنياهم .

الأصل الثاني : أنه بلغ كل ما أوحى إليه من صلاح العباد في معادهم ، ومعاشهم ، ولم يكتف منه شيئاً .

الأصل الثالث : أن أعرف الناس بمعاني كلام الله وأحرامهم بالوقوف على أسرارهم هم أصحاب رسول الله ﷺ ، الذين لازموا ، وحضروا الترتيل ، وعرفوا التأويل .

والأصل الرابع : أن الصحابة رضي الله عنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمالهم ما دعوا الخلق إلى التأويل ، ولو كان التأويل من الدين ، أو علم الدين لأقبلوا عليه ليلاً ونهاراً ، ودعوا إليه أولادهم وأهلهم .

● ثم قال الغزالي : وبهذه الأصول الأربعة المسلمة عند كل مسلم نعلم بالقطع: أن الحق ما قالوه ، والصواب ما رأوه<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة محمد / ٢٤ ، انظر : ٤٦٦/٧ — ٤٧٧ من أضواء البيان .

(٢) أضواء البيان ، ٤٧٤/٧ .

- ثم قال الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي : « ولا شك أن استدلال الغزالي هذا لأن مذهب السلف هو الحق استدلال لا شك في صحته ، ووضوح وجه الدليل فيه ، وأن التأويل لو كان سائغاً ، أو لازماً لبين النبي ﷺ ذلك ، ولقال به أصحابه ، وتابعوهم ، كما لا يخفى »<sup>(١)</sup> .

- هذا ، ولا يخفى أن المقصود بالتأويل في الأصل الثالث هو : التفسير ، وفي الأصل الرابع هو : صرف ألفاظ الكتاب والسنة عن ظواهرها بدون دليل من صاحب الشرع ، وخاصة فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته ، وما يتعلق بالغيبات ، وكل ما طريق العلم به الأنبياء المبلغون عن الله علام الغيوب ، ولذا قال الإمام الغزالي :  
● « فيجب كف الناس عن البحث عنها ، وردهم إلى ما نطق به الشرع ، ففي ذلك مقنع للموفق »<sup>(٢)</sup> .

● « ولا تكن بحثاً عن علوم ذمها الشرع وزجر عنها ، ولازم الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم ، واقتصر على اتباع السنة ، فالسلامة في الاتباع »<sup>(٣)</sup> .

● قال ابن جزى : « إن خير الاستدلال ما كان على طريقة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، وهو : الاستدلال بكتاب الله وتدبر آياته ، والاعتبار في بديع مخلوقاته ، وعجائب مصنوعاته ، والاقتداء بأخبار المصطفى ﷺ ، وجميل سيرته ، وباهر علاماته ، ثم إخلاص المحبة له ولأهل بيته الطاهرين ، وأزواجه وأمهات المؤمنين ، وأصحابه الأبرار الأكرمين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، ورضي الله عنهم أجمعين .. آمين »<sup>(٤)</sup> .

قال الله تعالى :

● ﴿ ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) أضواء البيان ، ٤٧٤/٧ .

(٢) إحياء علوم الدين ، طبعة جديدة مخرجة الآيات والأحاديث ، ٤٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤٣/١ .

(٤) القوانين الفقهية ، لابن جزى ، ص ١٧ .

(٥) سورة آل عمران / ١٠١ .

## **الخاتمة ..**

**وتنحصر في :**

● **إشارة خاطفة إلى أهم النتائج التي حققتها**

**الدراسة ..**

● **وكلمة تؤكد أن العمل الإنساني لا يمثل إلا**

**حقيقة الإنسان ..**

تتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تحقيق كون علم تخريج الفروع على الأصول علماً مارسه رسول الله ﷺ في الاجتهاد فيما لم ينزل فيه وحى ، ودرب أصحابه رضي الله عنهم على إتقانه ، وإحكامه ، وتطبيقه .. فمارسوه من بعده ، ودربوا التابعين عليه علماً وتطبيقاً ..
- إبراز العوامل العظيمة ، والمقاصد النبيلة الباعثة على تدوينه ، وتطويره ..
- إبراز الفروق بينه وبين العلوم الشرعية ذات العلاقة الوثيقة به ، والتي يكثر الخلط بينه وبينها ، ويعسر التمييز بينه وبينها ..

- تحديد وظيفته الأساسية ، وهي : التعريف بأنساب الفروع الفقهية ..
- تحقيق كونه الأصل لعلوم فقهية مهمة ، تفرعت عنه ، وترتبت عليه ، كالتنظير الفقهي ، والتفعيد الفقهي ..

- تحقيق كونه عمدة الاجتهاد وعدته فيما لانص فيه ولا إجماع ؛ لأنه أساس الميزان المتزل مع الكتب الإلهية ؛ لِيُقْتَدَرَ به على استنباط الأحكام الشرعية ، للنوازل والقضايا المستجدة ، التي لا نص فيها ولا إجماع ، بلا انقطاع ولا انقضاء ، فيتحقق للناس القيام بالقسط في الأرض ، طبقاً لشرعية الله المعصومة الحكيمة ، العادلة الرحيمة ..

- تحقيق أن غياب هذا العلم الجليل يَحْمَدُ الفقه الإسلامي ، وتَنْضُبُ معيُنُه ؛ للسبب المذكور في النقطة السابقة ..

- تحرير المعاني الأصولية الفقهية الصحيحة لكل من :

الحكم ، التخريج ، الأصول ، الفقه ، الفروع ، الاتباع ، الاجتهاد ، الاختلاف ، المذهب ، التمذهب ، التقليد ، المنهج السلفي لفقه الشريعة أصولاً وفروعاً ..

- تحقيق تأصيل هذا العلم الجليل من الناحية النظرية ، وذلك بالكشف عن مبادئه ، وحقيقته ، وأنواعه ، ومفهومه الواسع ، الشامل لفنون فقهية متنوعة ، وأركانه ، وضوابطه ، ومسالكه ، وخصائصه ، ومقاصده ، ومنهجه الأمثل ، وتقرير كون متقنه متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي ..

- جَعَلَ التأصيل متسماً بمعنى التحديد المنشود في الدراسات الشرعية في هذا

العصر ..



- هذا ، ومما لا شك فيه أن العمل الإنساني لا يمثل إلا حقيقة الإنسان ،  
ولذا فإني لا أشك في أي :  
●

قد أكون أغفلت جوانب وحقائق في غاية من الأهمية ، فأرجو أن يتداركها  
غيري من المعنيين بالدراسات الشرعية تأصيلاً ، وتفريراً ، وتخرجاً ..

● وقد أكون كررت بعض الحقائق ، وأسهب في بعض المواضيع ، واقتضبت  
في البعض الآخر على وجه لا يرتضيه منهج البحث العلمي ، فأرجو أن يغفر لي  
القارئ هذا ، وذلك ، وغيرهما من النقائص التي يعثر عليها ؛ لأنها ترجع - في المقام  
الأول - إلى صعوبة التأصيل والتجديد في آن واحد ، وكون الموضوع شاقاً  
وشائكاً ..

● ويشفع لي أمران :

الأول : قوله تعالى : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾ سورة الإسراء/ ٨٥ .  
والثاني : أن الله الكريم المنان ، الرحمن الرحيم ، قد رفع الخطأ والنسيان عن  
الامة المحمدية ، ووعد بالاستجابة لمن دعاه بقوله : ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو  
أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا من  
لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم  
الكافرين ﴾ سورة البقرة / ٢٨٦ .

- وأخيراً .. أسأل الله الحي القيوم ، الأحد الصمد ، ذا الجلال والإكرام ،  
والفضل العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى ، أن يبارك لي فيما علمني ، وينفعني به  
في الدارين ، وأن يديم الخير والبركة في عقبي ..

● اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني ، وأنا عبدك ، وأنا على عهدك  
ووعدك ، ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك عليّ ،  
وأبوء لك بذنبي ، فاغفر لي ؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت / البخاري ، ( ٦٣٠٦ ) .  
● ﴿ ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ سورة  
إبراهيم / ٤١ .

● ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين ﴾ سورة الصافات / ١٨٠-١٨٢ .

## **الفهارس :**

**أولاً : المصادر والمراجع .**

**ثانياً : الآيات القرآنية .**

**ثالثاً : الأحاديث النبوية والآثار .**

**رابعاً : الموضوعات .**

## فهرس المصادر والمراجع .

### تنبيه :

- إن مصادر هذه الدراسة ومراجعها تحتاج إلى سفر كبير ؛ لأنها عبارة عن مكتبة متكاملة من مختلف العلوم الشرعية ، والعلوم ذات العلاقة بها ، وفيما يتم ذكره كفاية وغنية في تحقيق التوثيق .. إن شاء الله تعالى ..
- رتبُّها حسب موضوعاتها ..
- ثم رتبُّتُ الكتب القديمة ذات الموضوع الواحد حسب وفيات مؤلفيها ، والكتب المعاصرة حسب ما تيسر ؛ مراعاةً لفائدة الوقوف على نشأة العلوم ، وتأسيسها ، وتأصيلها ، وتطورها ..

## القرآن الكريم وعلومه :

### (١) مصحف المدينة المنورة —

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

### (٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن .

للإمام أبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني ، المشهور بالراغب ، المتوفى سنة ٥٠٣هـ .

دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

### (٣) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن .

للإمام أبي البقاء ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦هـ .

دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

### (٤) تفسير النسفي ، المسمى بمدارك التزويل وحقائق التأويل .

للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، المتوفى سنة ٧٠١هـ .

قدم له الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي .

راجعته وضبطه وأشرف عليه الشيخ إبراهيم محمد رمضان .

دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٩م .

### (٥) مقدمة التفسير .

للإمام شيخ الإسلام ، ابن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨هـ .

بشرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، المتوفى سنة ١٤٢١هـ .

أعده ورتبه ، وقدم له ، ووضع فهارسه الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطيلر .

دار الوطن ، الرياض ، شارع المعذر ، ص. ب: ٣٣١٠. الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ /

١٩٩٥م .

### (٦) تفسير ابن جزى ، المسمى بالتسهيل لعلوم التزويل .

للإمام الحافظ المفسر الفقيه محمد بن أحمد بن جزى الكلبي ، المتوفى سنة ٧٤١هـ .

- أشرف عليه لجنة تحقيق التراث في دار الكتاب العربي .
- دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .
- (٧) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ — معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم .  
للإمام أحمد بن يوسف ، المعروف بالسمين الحلبي ، المتوفى سنة ٧٥٦هـ — .  
حققه وعلق عليه الدكتور محمد التونجي .
- عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .
- (٨) تفسير ابن كثير ، المسمى بتفسير القرآن العظيم .  
للإمام أبي الفداء ، الحافظ المفسر الفقيه ابن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤هـ — .  
طبعة جديدة مخرجة الأحاديث — كتب هوامشه وضبطه حسين بن إبراهيم زهران . دار  
الفكر ، بيروت ، لبنان ، الناشر : المكتبة التجارية ، مصطفى أحمد الباز — مكة المكرمة .  
الطبعة بدون ، التاريخ ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م .
- (٩) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز .  
للإمام مجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، المتوفى سنة ٨١٧هـ — .  
تحقيق الأستاذ أحمد النجار .  
المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، الناشر : عباس أحمد الباز — مكة المكرمة .  
الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .
- (١٠) تفسير الجلالين ، (بهامش القرآن الكريم) .  
جلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤هـ ، وجلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ — .  
مزيلاً بكتابين : لباب النقول في أسباب النزول ، للسيوطي ، وفضائل القرآن ، لابن كثير ،  
المتوفى سنة ٧٧٤هـ — .
- اعتنى به وعلق عليه : محمد نعيم عرقسوسي ، ومحمد رضوان عرقسوسي .  
مؤسسة الرسالة ، بيروت — لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م .
- (١١) الإكليل في استنباط التزيل .  
للإمام الهمام ، عمدة المتأخرين وقدوة المحققين ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ،

المتوفى سنة ٩١١هـ — .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان .

للإمام عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ — .

قدم له الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عجيل ، والشيخ محمد الصالح العثيمين .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السادسة ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

(١٣) القواعد الحسان لتفسير القرآن .

للشيخ الإمام عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ — .

مكتبة المعارف - الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : بدون ، التاريخ :

١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(١٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن .

للإمام محمد الأمين بن محمد المختار ، الجكني الشنقيطي ، المتوفى سنة ١٣٩٣هـ — . دار

الأندلس بجدة ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ت : ٨٦٤٢٤٠ ، الطبعة : بدون ،

١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(١٥) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، المتوفى سنة

دار الفكر ، بيروت ، ص.ب : ٧٠٦١ . الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٦) المعجم المفهرس لمعاني القرآن العظيم .

إعداد محمد بسام رشدي الزين .

إشراف محمد عدنان سالم .

دار الفكر ، دمشق ، سورية — ودار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ،

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(١٧) قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل .

للشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن حنكة الميـداني .

دار القلم ، دمشق ، سورية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

(١٨) قواعد التفسير جمعاً ودراسة .

للشيخ خالد بن عثمان السبـت .

دار ابن عفان للنشر والتوزيع — المملكة العربية السعودية — الخبر . الطبعة الأولى ،

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

### الحديث وعلومه :

(١٩) مسند الإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن حنبل . المتوفى سنة ٢٤١هـ — .

طبعة مضبوطة ، مرقمة ، معزوة الأطراف ، مصححة الأخطاء الواقعة في الميمنة ، مزيـدة

ببعض الأحاديث الناقصة منها ، عليها أرقام الميمنة أيضاً ، معتنى بها فنياً ، مزودة

بفهرسين للمسانيد ، هجائياً ، وعلى ترتيب الكتاب .

بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع — ص ب : ٦٩٧٨٦ — الرياض — ١١٥٥٧

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(٢٠) جامع الترمذي .

للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، المتوفى سنة ٢٤٩هـ — .

اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية .

الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢١) سنن الدارمي .

للإمام الحافظ ، أبي محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن هـرام الدارمي ،

المتوفى سنة ٢٥٥هـ — .

حققه وشرح ألفاظه وجمله ، وعلق عليه ، ووضع فهارسه الدكتور مصطفى ديب البغا .

دار القلم ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

## (٢٢) صحيح البخاري .

للإمام الحافظ ، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦هـ . اعتنى به

أبو صهيب الكرمي .

بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع — ص ب ٦٩٧٨٦ الرياض ١١٥٥٧ .

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

## (٢٣) صحيح مسلم .

للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة

٢٦١هـ . اعتنى به أبو صهيب الكرمي .

بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع ، ص ب : ٦٩٧٨٦ الرياض ١١٥٥٧ .

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

## (٢٤) سنن ابن ماجه .

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى سنة ٢٧٣هـ . اعتنى به

فريق بيت الأفكار الدولية . الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٥) نسخة أخرى : حقق نصوصه ، ورقم كتبه ، وأبوابه ، وأحاديثه ، وعلق عليه الأستاذ

محمد فؤاد عبد الباقي .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

## (٢٦) سنن أبي داود .

للإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٢٧٥هـ .

اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية . الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .



(٢٧) سنن النسائي .

للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .

اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية .

الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٨) صحيح ابن حبان .

للإمام الحافظ ، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي ، البستي ، المتوفى سنة

٣٥٤ هـ . بترتيبه المسمى ( الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ) ، للإمام علاء الدين

علي بن بلبان الفارسي ، المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

قدم له وضبط نصه كمال يوسف الخوت .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

(٢٩) المستدرک علی الصحيحین .

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ .

دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .

(٣٠) عارضة الأحوذی بشرح صحيح الترمذی .

للإمام الحافظ ابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، يطلب من دار الباز للطباعة والنشر .

الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٣١) جامع الأصول في أحاديث الرسول .

للإمام الحافظ ، المبارك بن محمد ، ابن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الناشر : المكتبة التجارية ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(٣٢) النهاية في غريب الحديث والأثر .

للإمام الحافظ مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير ،  
المتوفى سنة ٦٠٦هـ .

تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطنحاحي .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٣٣) مختصر سنن أبي داود .

للإمام الحافظ أبو محمد عبد الفطيم بن عبد القوي المنذري ، المتوفى سنة ٦٥٦هـ .

ومعالم السنن ، للإمام الحافظ أبي سليمان الخطابي ، المتوفى سنة ٣٨٨هـ . وتهذيب

الإمام ابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١هـ .

تحقيق محمد حامد الفقهي .

مكتبة السنة الحمديّة ، ٥ ش سامي البارودي — عابدين ، ت : ٩٠٧٩٠٤ القاهرة .

الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٣٤) شرح صحيح مسلم .

للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ .

راجعته الشيخ خليل الميسس .

مكتبة المعارف — الرياض — دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٣٥) نصب الراية لأحاديث الهداية .

للإمام الحافظ ، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ، المتوفى سنة

٧٦٢هـ .

مع حاشيته النفيسة المهمة ( بغية الأملعي في تخريج الزيلعي ) ، وتصحيح أصل النسخة

بغناية بالغة من إدارة المجلس العلمي بالهند .

دار الحديث . الطبعة: بدون ، التاريخ : بدون .

(٣٦) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم .

للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ، الشهير بابن

رجب ، المتوفى سنة ٧٩٥هـ .

تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وإبراهيم باجس .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

(٣٧) ألفية الحديث .

للإمام الحافظ ، أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، المتوفى سنة ٨٠٦هـ .

حققه وصححه المحدث أحمد محمد شاكر . ويليها شرحها:

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، للإمام الحافظ ، العراقي أيضاً .

عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٣٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري .

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ .

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً ، وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة : الشيخ

العالم الرباني عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المتوفى سنة ١٤٢٠هـ . رقم كتبه ،

وأبوابه ، وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي .

دارالمعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٣٩) تدريب الراوي في شرح تعريب النواوي .

للإمام الحافظ ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ .

حققه وراجع أصوله : عبد الوهاب بن عبد اللطيف .

مكتبة دار التراث — القاهرة ، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٤٠) شرح سنن النسائي .

للإمام الحافظ ، المفسر ، الفقيه جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، وحاشية

الإمام السندي أبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي ، المتوفى سنة ١١٣٨هـ .

اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

الطبعة الأولى المفهرسة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٤١) الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير .

للإمام الحافظ ، المفسر ، الفقيه عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ ، بشرح

الإمام محمد بن عبد الرؤوف المناوي المسمى (فيض القدير) ضبطه وصححه أحمد ابن

عبد السلام .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

(٤٢) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة .

للإمام أبي الحسنات ، محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ .

وعليه : التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة . بقلم عبد الفتاح أبو غدة .

توزيع مكتبة الرشد — الرياض ، طريق الحجاز ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ /

١٩٨٤م .

(٤٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل .

للإمام أبي الحسنات اللكنوي ، أيضاً ..

حققه ، وخرّج نصوصه ، وعلق عليه : عبد الفتاح أبو غدة .

الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٤٤) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل .

للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، المتوفى سنة ١٤٢١هـ .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٥٨م .

(٤٥) صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) .

للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، المتوفى سنة ١٤٢١هـ —

المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٤٦) الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني .

للإمام أحمد بن عبد الرحمن البنا ، المتوفى سنة ١٣٥٨هـ — .

دار الشهاب ، ٨ شارع الألفي — القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٤٧) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف .

للأستاذ خادم السنة المطهرة ، أبو هاجر ، محمد السعيد بن بسيوني زغلول .

عالم التراث ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .

(٤٨) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي .

للأستاذ الدكتور ، الشيخ مصطفى السباعي .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٤٩) السنة قبل التدوين .

للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب .

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ /

١٩٨٠م .

(٥٠) طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

للأستاذ الدكتور أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي .

دار الاعتصام ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٥١) مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه .

للشيخ محمد عثمان الخشت .

مكتبة القرآن ، القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٥٢) أصول التخریج ودراسة الأسانید .

للأستاذ الدكتور محمود الطحان .

المطبعة العربية ، حلب ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(٥٣) منهج دراسة الأسانید والحكم علیها ، ویلیه دراسة فی تخریج الأحادیث .

للدكتور ولید بن حسن العاني ، تقدم الدكتور عمر سلیمان الأشقر . وتقدم وترجمة

المؤلف الدكتور عبد الناصر أبو البصل .

دار النفائس للنشر والتوزيع — الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م

### كتب أصول الدین :

(٥٤) العقيدة الطحاوية .

للإمام الحافظ ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، الطحاوي ، المتوفى

سنة ٣٢١هـ .

(٥٥) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف الصالح أهل السنة والجماعة .

للإمام الحافظ ، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ . تخریج وتعلیق

فريج بن صالح البهلال .

تحت إشراف :

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء — الإدارة العامة للطبع — الرياض . المملكة

العربية السعودية . الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

(٥٦) العبودية ، للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ — ، وشرحها للأستاذ

الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الراجحي . دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالرياض .

الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(٥٧) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة .

الأصل للإمام ابن القيم المتوفى سنة ٧٥١هـ — ، والمختصر للشيخ محمد بن

الموصلی، واسمه: استعجال الصواعق . تحقيق وشرح رضوان جامع رضوان .

المكتبة التجارية — مصطفى أحمد الباز — مكة المكرمة ، الطبعة : بدون ، التاريخ:

بدون .

(٥٨) شرح العقيدة الطحاوية .

للإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز ، الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ .  
حققه ، وعلق عليه ، وخرّج أحاديثه ، وقدم له الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن  
التركي ، والشيخ شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة  
الخامسة ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .

(٥٩) المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية .

للإمام المجدد أبو الحسن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التيمي ، المتوفى  
سنة ١٢٠٦هـ . درسها ، وحققها ، وشرحها : يوسف بن محمد السعيد .  
دار المؤيد للنشر والتوزيع — الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م .

(٦٠) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد .

للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، المتوفى سنة ١٢٣٣هـ —  
قوبلت على ثلاث نسخ خطية .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٧هـ .

(٦١) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول .

للشيخ حافظ بن أحمد ، الحكمي ، المتوفى سنة ١٣٧٧هـ .

ضبط نصه ، وعلق عليه ، وخرّج أحاديثه : عمر بن محمود أبو عمر .

دار ابن القيم للنشر والتوزيع — الدمام ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ،

١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .

(٦٢) الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان .

للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد .

دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الرياض — المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ،

١٤١٧هـ .

## كتب أصول الفقه :

(٦٣) الرسالة .

للإمام المظلي ، محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤هـ .  
تحقيق وشرح أحمد بن محمد شاكر . الدار : بدون ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٦٤) الرسالة .

للإمام الشافعي . إعداد ودراسة الدكتور محمد نبيل غنيم ، إشراف ومراجعة الدكتور  
عبد الصبور شاهين .

مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ /

١٩٨٨م

(٦٥) أصول الشاشي .

للإمام أبي علي الشاشي ، المتوفى سنة ٣٤٤هـ .  
وبهامشه عمدة الحواشي ، للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي .  
دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(٦٦) المقدمة في الأصول .

للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن القصار ، المتوفى سنة ٣٩٧هـ - قرأها وعلق عليها:  
محمد بن الحسين السليماني .

دار الغرب الإسلامي - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، التاريخ : بدون .

(٦٧) كتاب المعتمد في أصول الفقه .

للإمام أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ، المتوفى سنة ٤٣٦هـ .  
اعتنى بهذه وتحيته : محمد حميد الله ، بتعاون محمد بكر ، وحسن حنفي .  
المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية - دمشق : ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .



(٦٨) الإحكام في أصول الأحكام .

للإمام الحافظ ، فخر الأندلس ، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المتوفى سنة ٤٥٦هـ .

تحقيق الشيخ المحدث أحمد بن محمد شاكر — وقدم له الأستاذ الدكتور إحسان عيسى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٦٩) العدة في أصول الفقه .

للإمام القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ .  
حققه ، وعلق عليه ، وخرج نصه : الدكتور أحمد بن علي سير المبارك .  
الدار : بدون . الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(٧٠) كتاب الفقيه والمتفقه .

للإمام الحافظ ، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ .

حققه : عادل بن يوسف العزازي .  
دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع — المملكة العربية السعودية ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(٧١) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي من روايته وحمله .

للإمام الحافظ ، أبي عمر يوسف بن عبد البر ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ .  
تحقيق : أبي الأشبال الزهيري .  
دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، الدمام ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(٧٢) إحكام الفصول في أحكام الأصول .

للإمام أبي الوليد ، سليمان بن خلف الباجي ، المتوفى سنة ٤٧٤هـ — .

حققه ، وقدم له ، ووضع فهارسه : عبد المجيد تركي .

دار الغرب الإسلامي — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م

(٧٣) كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج .

للإمام أبي الوليد الباجي أيضاً ..

تحقيق : عبد المجيد تركي .

دار الغرب الإسلامي ، بيروت — لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .

(٧٤) شرح اللمع .

للإمام أبي إسحاق ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ، المتوفى سنة

٤٧٦هـ — .

حققه ، وقدم له ، ووضع فهارسه : عبد المجيد تركي .

دار الغرب الإسلامي — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٧٥) كتاب المعونة في الجدل .

للإمام أبي إسحاق الشيرازي أيضاً ..

حققه ، وقدم له ، ووضع فهارسه عبد المجيد تركي .

دار الغرب الإسلامي ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٧٦) البرهان في أصول الفقه .

للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨هـ — .

حققه ، وقدم له ، ووضع فهارسه : الدكتور عبد العظيم الديب .

دار الأنصار بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ .

(٧٧) كثر الوصول إلى معرفة الأصول ، المشهور بأصول البزدوي .

للإمام فخر الإسلام ، أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي ، المتوفى سنة ٤٨٢هـ . طبع مع شرحه كشف الأسرار ، الذي يأتي الحديث عنه قريباً ..

(٧٨) قواطع الأدلة في أصول الفقه .

للإمام أبي المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار ، السمعاني ، المتوفى سنة ٤٨٩هـ .  
تحقيق الدكتور عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي ، والدكتور علي بن عباس الحكمي .  
الدار : بدون ، الناشر : بدون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(٧٩) تمهيد الفصول في الأصول ، المشهور بأصول السرخسي .

للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، المتوفى سنة ٤٩٠هـ —  
حقق أصوله : أبو الوفاء الأفغاني . ونشرته لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد  
الركن بالهند .

دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

(٨٠) المستقصى من علم الأصول .

للإمام أبي حامد ، حجة الإسلام ، محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥هـ دراسة  
وتحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ .

شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٨١) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل .

للإمام الغزالي أيضاً .

تحقيق الدكتور حمد الكبيسي .

مطبعة الإرشاد - بغداد ، الطبعة : بدون ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م .

(٨٢) التمهيد في أصول الفقه .

للإمام الخطابي ، محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، المتوفى سنة ٥١٠هـ . دراسة

وتحقيق الدكتور مفيد بن محمد أبو عمشة ، والدكتور محمد بن علي إبراهيم .

دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

(٨٣) الواضح في أصول الفقه .

للإمام أبي الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي ، المتوفى سنة ٥١٣هـ .

تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

(٨٤) الحصول في علم أصول الفقه .

للإمام فخر الدين ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، المتوفى سنة ٦٠٦هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٨٥) الإيضاح لقوانين الاصطلاح ( في الجدول الأصولي الفقهي )

للإمام أبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي ، المتوفى سنة ٦٠٦هـ .

حققه وعلق عليه ، وقدم له : الدكتور فهد بن محمد السدلان .

مكتبة العبيكان - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

(٨٦) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه .

للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠هـ .

قدم له ، ووضع غوامضه ، وخرّج شواهده : الأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل .

مؤسسة الريان ، بيروت لبنان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة - السعودية . المكتبة

التدمرية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(٨٧) الإحكام في أصول الأحكام .

للإمام سيف الدين علي بن محمد الآمدي ، المتوفى سنة ٦٣١هـ .

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٨٨) كتاب أقيسة النبي المصطفى محمد ﷺ .

للإمام ناصح الدين ، عبد الرحمن الأنصاري ، المعروف بابن الحنبلي ، المتوفى سنة

٦٣٤هـ .

تحقيق وتقدم : أحمد حسن جابر ، وعلي أحمد الخطيب .

المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة : بدون ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

## ٨٩) مختصر المنتهى الأصولي .

للإمام أبي عمر وجمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ، المتوفى سنة ٦٤٦هـ . مطبوع مع شرح العضد ، الذي يأتي الحديث عنه .

ضبطه ، ووضع حواشيه : فادي نصيف ، وطارق يحيى .

دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، توزيع عباس أحمد الباز - مكة المكرمة . الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

## ٩٠) الإمام في بيان أدلة الأحكام

للإمام الحافظ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ، المتوفى سنة ٦٦٠هـ .  
دراسة وتحقيق : رضوان مختار بن غربية ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

## ٩١) نفائس الأصول في شرح المحصول .

للإمام شهاب الدين أبي العباس ، أحمد بن إدريس الصنهاجي المصري الشهير بللقرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ .

دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل بن أحمد الموجود ، والشيخ علي بن محمد معوض .  
مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

## ٩٢) شرح مختصر الروضة .

للإمام نجم الدين أبي الربيع ، سليمان بن عبد القوي ، الطوفي ، المتوفى سنة ٧١٦هـ .  
تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ : ١٩٨٧م .

## ٩٣) المسودة في أصول الفقه .

للأئمة الفضلاء آل تيمية ، مجد الدين أبو البركات شيخ الإسلام عبد السلام ، ابن تيمية ، المتوفى سنة ٦٥٢هـ ، وولده شهاب الدين أبو المحاسن ، عبد الحلیم بن عبد السلام ، ابن تيمية ، المتوفى سنة ٦٨٢هـ ، وولده تقي الدين أبو العباس ، أحمد عبد الحلیم بن عبد السلام ، ابن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨هـ .

- تقديم : محمد محي الدين عبد الحميد .
- مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .
- (٩٤) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي .
- للإمام علاء الدين ، عبد العزيز بن أحمد البخاري ، المتوفى سنة ٧٣٠هـ .
- ضبط وتعليق وتخريج : محمد المعتصم بالله البغدادي .
- الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- (٩٥) تقرير الوصول إلى علم الأصول .
- للإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي ، المتوفى سنة ٧٤١هـ .
- دراسة وتحقيق محمد بن علي فركوس .
- المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- (٩٦) الأوامر والنواهي .
- للإمام أبو علي حسين بن المبارك الموصلي الصوفي ، المتوفى سنة ٧٤٢هـ .
- تحقيق مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز - مكة ، والرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- (٩٧) شرح المنهاج في علم الأصول .
- للإمام شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ .
- قدّم له ، وحققه ، وعلق عليه : الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة .
- مكتبة الرشد - الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / بدون .
- (٩٨) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي .
- للإمام القاضي عضو الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد الإيدي ، المتوفى سنة ٧٥٦هـ .
- ضبطه ، ووضع حواشيه : فادي نصيف ، وطارق يحيى .
- توزيع عباس أحمد الباز - مكة المكرمة .
- توزيع الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ : ٢٠٠٠م .
- (٩٩) الإلهاج في شرح المنهاج .
- للإمام علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ ، ولده تاج الدين عبد

الوهاب بن علي السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١هـ — .

تحقيق وتعليق الدكتور شعبان بن محمد بن إسماعيل .

الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، الطبعة : بدون ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ .

#### (١٠٠) جمع الجوامع .

للإمام تاج الدين ابن السبكي أيضاً . مطبوع مع شرح المحلى عليه ، الذي يأتي الحديث

عليه قريباً ، إن شاء الله تعالى .

#### (١٠١) منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه .

للإمام تاج الدين ابن السبكي أيضاً .

تحقيق الدكتور سعيد بن علي محمد الحميري .

دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

#### (١٠٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب .

للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي أيضاً ، تحقيق ، وتعليق ،

ودراسة : الشيخ علي بن محمد معوض ، والشيخ عادل بن أحمد عن الموجد .

عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

#### (١٠٣) نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول .

للإمام جمال الدين بن الحسن الأسنوي ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ — .

حققه ، وخرّج شواهده الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل .

دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

#### (١٠٤) الموافقات في أصول الشريعة .

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المتوفى سنة ٧٩٠هـ — .

شرحه وخرّج أحاديثه : الشيخ عبد الله دراز ، ووضع تراجمه الأستاذ محمد بن عبد الله دراز ،

وخرّج آياته وفهرس موضوعاته عبد السلام بن عبد الشافي محمد .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

#### (١٠٥) الاعتصام

للإمام أبي إسحاق الشاطبي أيضاً ..

ضبطه ، وصححه : الأستاذ أحمد عبد الشافي .

توزيع دار الباز ، عباس أحمد البار - مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية ، بيروت -

لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

#### (١٠٦) شرح التلويح على التوضيح لمقت التقيح في أصول الفقه .

للإمام سعد الدين ، مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ .

ضبطه ، وخرّج آياته ، وأحاديثه : الشيخ زكريا عميرات .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

#### (١٠٧) البحر المحرر الخيط في أصول الفقه .

للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ، الزركشي ، المتوفى سنة ٧٩٤هـ .

قام بتحريه الشيخ عبدالقادر عبدالله العاني ، وراجعته الدكتور عمر بن سليمان الأشقر .

دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع بالغردقة ، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

#### (١٠٨) مرتقى الوصول إلى علم الأصول .

للإمام محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي ، المتوفى سنة ٨٢١هـ .

تحقيق محمد بن عمر سماعي الجزائري .

دار البخاري للنشر والتوزيع ، الطبعة : بدون ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

#### (١٠٩) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع

للإمام وليّ الدين أبي زرعة أحمد العراقي ، المتوفى سنة ٨٢٦هـ .

تحقيق مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث العلمي .



مؤسسة قرطبة ، توزيع المكتبة المكية - مكة المكرمة - الرياض ، الطبعة

الأولى: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

#### (١١٠) شرح المحلي على جمع الجوامع

للإمام جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي ، المتوفى سنة ٨٦٤هـ ، مطبوع مع

حاشية البناني الذي يأتي الحديث عليه قريباً ، إن شاء الله تعالى .

#### (١١١) شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ .

الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض ، الطبعة الأولى ،

١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

#### (١١٢) فتح الغفار بشرح المنار ، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار.

للإمام زين الدين بن إبراهيم ، الشهير بابن نجيم ، المتوفى سنة ٩٧٠هـ .

مطبوعة مصطفى البابي الحلبي ، وأولاده بمصر ، الطبعة : بدون ، ١٣٥٥هـ /

١٩٣٦م .

#### (١١٣) شرح الكوكب المنير ، المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه .

للإمام محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي ، المعروف بابن النجار، المتوفى سنة

٩٧٢هـ .

تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد .

دار الفكر بدمشق ، الطبعة : بدون ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

#### (١١٤) أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل

للإمام المحدث محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، المتوفى سنة ١١٨٢هـ .

تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي ، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ومكتبة الجيل الجديد بصنعاء ، الطبعة الثانية ،

١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- (١١٥) حاشية البناني على شرح المحلى ، وجمع الجوامع .  
 للشيخ عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي ، المتوفى سنة ١١٩٨ هـ .  
 دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .
- (١١٦) نشر البنود على مراقبي السعود .  
 للإمام سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي ، المتوفى في حدود : ١٢٣٠ هـ .  
 دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- (١١٧) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول .  
 للإمام الحافظ ، محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .  
 تحقيق الأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل .  
 مطبعة المدني — القاهرة — المكتبة التجارية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ /  
 ١٩٩٢ م .
- (١١٨) حاشية العطار على شرح المحلى وجمع الجوامع .  
 للشيخ حسن بن محمد بن محمود العطار ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .  
 دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .
- (١١٩) فتح الودود على مراقبي السعود .  
 للإمام محمد بن يحيى الولاقي ، المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ .  
 تصحيح حفيده بابا محمد عبد الله بن محمد يحيى الولاقي .  
 مطابع دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع — الرياض . طبعة : ١٤١٢ هـ /  
 ١٩٩٢ م .
- (١٢٠) نيل السؤل على مرتقى الوصول .  
 للإمام محمد بن يحيى الولاقي أيضاً ، تصحيح حفيده أيضاً .  
 مطابع دار العالم أيضاً ، طبعة : ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

(١٢١) أصول الفقه .

للشيخ محمد بن الخضري بك ، المتوفى سنة ١٣٤٥هـ .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السادسة : ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

(١٢٢) المصفى في أصول الفقه .

للشيخ أحمد بن علي الوزير ، المتوفى سنة ١٣٧٢هـ .

دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر بدمشق ، سورية . الطبعة الأولى ،

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(١٢٣) مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه .

للشيخ عبد الوهاب خلاف ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ .

دار القلم ، الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

(١٢٤) نشر الورود على مراقبي السعود .

للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، المتوفى سنة ١٣٩٣هـ .

دار المنارة للنشر والتوزيع — جدة ، المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى ،

١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

(١٢٥) أصول الفقه الإسلامي .

للأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور .

دار النهضة العربية — القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦م .

(١٢٦) الفتح المبين في طبقات الأصوليين .

لصاحب الفضيلة الأستاذ المحقق ، الشيخ عبد الله مصطفى المراغي ،

ملتزم الطبع والنشر : عبد الحميد أحمد حنفي — مصر .

الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٢٧) الوجيز في أصول الفقه .

للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان .

مكتبة القدسي — بغداد ، العراق ، ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة: بدون ،

١٤٠٥هـ / ١٩٥٨م .

(١٢٨) المنهاج القرآني في التشريع .

للدكتور عبد الستار فتح الله سعيد .

الدار : بدون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

(١٢٩) المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين .

للأستاذ الدكتور الشيخ محمد العروسي بن عبد القادر .

دار حافظ للنشر والتوزيع — جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م

(١٣٠) أصول مذهب الإمام أحمد — دراسة أصولية مقارنة .

للأستاذ الدكتور الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(١٣١) الفكر الأصولي — دراسة تحليلية نقدية .

للأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان . دار الشروق ، جدة — المملكة

العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(١٣٢) إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه .

للأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة . دار العاصمة — الرياض ، المملكة

العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(١٣٣) مناقشة الاستدلال بالإجماع — دراسة تأصيلية تطبيقية .

للدكتور فهد بن محمد السدحان .

شركة العبيكان للطباعة والنشر — الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

(١٣٤) أصول الفقه — تاريخه ورجاله .

للأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل .

دار السلام ، والمكتبة المكية — مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

### كتب فروع الفقه :

(١٣٥) الموطأ .

للإمام الأئمة وعالم المدينة ، مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتوفى سنة ١٧٩ هـ — .

صححه ، ورقمه ، وخرّج أحاديثه ، وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي .

دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، الطبعة : بدون ،

التاريخ : بدون .

(١٣٦) الأم .

للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ — .

دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(١٣٧) نسخة أخرى بعنوان : موسوعة الإمام الشافعي ( كتاب الأم ) .

دقق ألفاظه على النسخة الأزهرية ، وخرّج آياته وأحاديثه ، وصنع حواشيه :

أحمد عبيد وعناية .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

(١٣٨) عيون المسائل في فروع الحنفية .

للإمام أبي الليث السمرقندي ، المتوفى سنة ٣٧٥ هـ — .

تحقيق : سيّد محمد صهبي .

توزيع مكتبة عباس أحمد الباز — مكة المكرمة — الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ /

١٩٩٨ م .

(١٣٩) الإشراف على نكت مسائل الخلاف .

للإمام القاضي أبي محمد ، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي ، المتوفى سنة ٤٢٢هـ .

قارن بين نسخه ، وخرّج أحاديثه ، وقدم له : الحبيب بن طاهر .  
دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

(١٤٠) المعونة على مذهب عالم المدينة .

للإمام القاضي عبد الوهاب أيضاً .  
تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي .  
توزيع مكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ /  
١٩٩٨م .

(١٤١) معرفة السنن والآثار .

للإمام الحافظ الفقيه أبي بكر ، أحمد بن الحسين البيهقي ، شيخ الحديثين ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ .

وثق أصوله ، وخرج حديثه ، وقارن مسائله ، وصنع فهرسه ، وعلق عليه  
الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي .  
جامعة الدراسات الإسلامية — دار قتيبة للطباعة والنشر ، ودار الوعي ، ودار

الوفاء للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

(١٤٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .

للإمام الحافظ الفقيه أبي عمر ، يوسف بن عبد البر ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ .  
حققه ، وعلق عليه ، وصححه : الأستاذ مصطفى بن أحمد العلوي ، والأستاذ  
محمد عبد الكبير البكري .

دار الراجعية .. الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

١٤٣) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من

معاني الرأي والآثار ، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار .

للإمام ابن عبد البر أيضاً .

علق عليه ، ووضع حواشيه : سالم محمد عطا ، ومحمد علي معوض .

منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة

الأولى : ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

١٤٤) غياث الأمم في التباس الظلم (الغياثي) .

للإمام أبي المعالي إمام الحرمين الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨هـ — .

تحقيق ودراسة : الدكتور مصطفى حلمي ، والدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد .

دار الدعوة — الأسكندرية ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

١٤٥) كتاب المبسوط .

لشمس الدين السرخسي ، المتوفى سنة ٤٩٠هـ — .

دار الفكر — دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٤٦) المنتقى شرح موطأ مالك .

للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ، المتوفى سنة ٤٩٤هـ — .

تحقيق : محمد عبد القادر أحمد عطا .

توزيع مكتبة عباس أحمد الباز — مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ /

١٩٩٩م .

١٤٧) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ، المتوفى سنة ٥٨٧هـ — .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١٤٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

للإمام الحافظ الناقد أبي الوليد ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الحفيد)

المتوفى سنة ٥٩٥هـ . تحقيق وتصحيح محمد سالم محيسن ، وشعبان محمد إسماعيل .

مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة : بدون ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

(١٤٩) المغني شرح مختصر الخرقسي .

للإمام موفق الدين — ، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة — ، المتوفى

سنة ٦٢٠هـ .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٥٠) المجموع شرح المذهب .

للإمام أبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ .

دار الفكر — الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٥١) الذخيرة .

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ .

تحقيق الدكتور محمد حجي .

دار الغرب الإسلامي — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤هـ .

(١٥٢) الأمنية في إدراك النية ،

للإمام القرافي ، صححه وضبطه جماعة من العلماء .

دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(١٥٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية .

للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي ، المتوفى سنة ٧٦٣هـ .

الناشر : مكتبة ابن تيمية — القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .



(١٥٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

للإمام شيخ الإسلام ، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ، المتوفى سنة ٨٨٥هـ .

دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، التاريخ : بدون .

(١٥٥) شرح المجلة العدلية .

للإمام سليم رستم باز اللبناني .

أحد أعضاء شورى الدولة العثمانية سابقاً .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، طبعة ثالثة مصححة ومزودة ، التاريخ : بدون .

(١٥٦) مجلة الأحكام الشرعية .

للشيخ الإمام القاضي أحمد بن عبدالله القاري المتوفى سنة ١٣٥٩هـ .

دراسة وتحقيق الدكتور عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان ، والدكتور محمد بن إبراهيم أحمد علي .

مطبوعات تهامة - الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٥٧) موسوعة الفقه المالكي .

إعداد خالد عبد الرحمن العكك .

دار الحكمة للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

## كتب تخريج الفروع على الأصول :

(١٥٨) تخريج الفروع على الأصول .

للإمام أبي المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ، المتوفى سنة

٦٥٦هـ حقه ، وعلق حواشيه : الدكتور محمد أديب صالح .

الدار : بدون . الطبعة الثالثة ، التاريخ : بدون .

(١٥٩) مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول .

للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني ، المتوفى سنة ٧٧١هـ .

حققه ، وقدم له ، وخرّج أحاديثه ، وعقب عليه ، ووضع فهارسه : أحمد عز

الدين عبد الله خلف الله .

مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(١٦٠) نسخة أخرى ، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(١٦١) نسخة أخرى ، بدراسة وتحقيق محمد علي فركوس .

مؤسسة الريان ، والمكتبة المكية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(١٦٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول .

للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، المتوفى سنة

٧٧٢هـ .

تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(١٦٣) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية.

للإمام الأسنوي أيضاً . تحقيق الدكتور : محمد حسن عواد .

دار عمار للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(١٦٤) القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية .

للإمام أبي الحسن علاء الدين ، المعروف بابن اللحام .

تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقي .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٦٥) نسخة أخرى ، بتحقيق عبد الكريم الفضيلي .

مكتبة إحياء التراث الإسلامي — مكة المكرمة — الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

(١٦٦) الوصول إلى قواعد الأصول .

للإمام محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب ، التمرتاشي ، الغزي ، وكان حياً سنة

١٠٠٧هـ .

دراسة وتحقيق : الدكتور محمد شريف مصطفى أحمد سليمان .

توزيع مكتبة عباس أحمد الباز — مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ /

٢٠٠٠م .

(١٦٧) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء .

للأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السادسة : ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

(١٦٨) أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي .

للأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا .

دار القلم ، دمشق ، ودار العلوم الإنسانية ، دمشق ، الطبعة الثانية ،

١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

(١٦٩) الأدلة المختلف فيها ، وأثرها في الفقه الإسلامي .

للأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو المكارم إسماعيل .

دار المسلم — القاهرة — الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٧٠) تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهدين من الأقوال .

للدكتور عياض بن ناجي السلمي .

مطابع الإشعاع بالرياض — المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١٥ هـ .

(١٧١) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ( دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية ) .

للأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين .

مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٧٢) المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة توثيقاً ودراسة ..

للدكتور محمد المدني بوساق .

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث — الإمارات العربية المتحدة ،

دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

### **كتب الأشباه والنظائر :**

(١٧٣) تأسيس النظائر الفقهية .

للإمام أبي الليث السمرقندي ، المتوفى سنة ٣٧٣ هـ —

دراسة وتحقيق : علي محمد محمد رمضان .

مكتوب بآلة الكتابة — ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م — القاهرة .

(١٧٤) تأسيس النظر فيما اختلف فيه أبو حنيفة وصاحباها ، مالك والشافعي ..

للإمام أبي زيد الدبوسي ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .

تحقيق وتصحيح : مصطفى محمد القباني الدمشقي .

دار ابن زيدون ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة ، الطبعة :  
بدون ، التاريخ : بدون .

#### (١٧٥) النظائر في الفقه المالكي .

للشيخ الفقيه أبي عمران عبيد بن محمد الفاسي الصنهاجي ، المتوفى سنة ٣٦٨هـ .  
اعتنى به جلال علي الجهاني ، وقدم له الشيخ محمد العمراوي .  
دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة  
الأولى : ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

#### (١٧٦) الأشباه والنظائر .

للإمام أبي عبد الله صدر الدين ، محمد بن عمر بن مكّي بن عبد الصمد بن المرحّل ،  
المعروف بابن الوكيل ، المتوفى سنة ٧١٦هـ .  
تحقيق ودراسة الدكتور أحمد بن محمد العنقري .

مكتبة الرشد — الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .  
(١٧٧) الأشباه والنظائر .

للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١هـ .  
تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي بن محمد عوض .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .  
(١٧٨) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية .

للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ .  
تحقيق وتعليق : محمد المعتصم بالله البغدادي .

دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .  
(١٧٩) الأشباه والنظائر .

للإمام زين العابدين بن إبراهيم ، الشهير بابن نجيم ، المتوفى سنة ٩٧٠هـ .  
مطبوع مع شرحه الآتي :

١٨٠) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم .

للإمام السيد أحمد بن محمد الحموي ، المتوفى سنة ١٠٩٨هـ .

توزيع دار الباز عباس أحمد الباز — مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ،

الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٨١) الفوائد الجنية ، حاشية المواهب السنية ، شرح الفوائد البهية في نظم القواعد

الفقهية في الأشباه والنظائر على مذهب الشافعية .

للشيخ أبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي ، المتوفى سنة ١٤١٠هـ

اعتنى بطبعه وقدم له : رمزي سعد الدين دمشقية .

دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

١٨٢) المناظرات الفقهية .

للشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ .

اعتنى به وعلق عليه : أبو محمد أشرف بن عبد المقصود .

مكتبة أضواء السلف — الرياض — المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ /

٢٠٠٠م .

١٨٣) التنظير الفقهي .

للدكتور جمال الدين عطية . مطبعة المدينة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

### **كتب القواعد والضوابط الفقهية :**

١٨٤) التلخيص .

للإمام أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ، المتوفى سنة ٣٣٥هـ .

تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد عوض .

الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز — مكة المكرمة ، والرياض .

الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

١٨٥) أصول الكرخي .

للإمام أبي الحسن عبد الله بن الحسين بن دلال الكرخي ، المتوفى سنة ٣٤٠هـ .

مطبوع مع تأسيس النظر ، للدبوسي الذي سبق توثيقه ..

(١٨٦) أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك .

للإمام محمد بن حارث الحشني ، المتوفى سنة ٣٦١هـ .

حققه ، وعلق عليه : الشيخ محمد المجدوي ، والدكتور محمد أبو الأجنان ، والدكتور عثمان بطيخ .

الدار العربية للكتاب ، والمؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٨٧) القواعد النورانية الفقهية .

للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨هـ .

تحقيق : محمد حامد الفقي .

دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٨٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين .

للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، المعروف بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة

٧٥١هـ .

راجعته ، وقدم له ، وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد .

مكتبة الكليات الأزهرية ، طبعة جديدة مضبوطة منقحة ، التاريخ : بدون .

(١٨٩) القواعد .

للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ، المتوفى سنة ٧٥٨هـ .

تحقيق ودراسة أحمد بن عبد الله بن حميد .

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي — مركز التراث الإسلامي — مكة المكرمة .

(١٩٠) الكليات الفقهية .

للإمام المقرئ السابق ذكره .

دراسة وتحقيق : محمد بن الهادي أبو الأحناف .

الدار العربية للكتاب ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٩١) تقرير القواعد وتحريرو الفوائد .

للإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، المتوفى سنة ٧٩٥هـ .

ضبطه ، وعلق عليه ، ووثق نصوصه ، وخرج أحاديثه وآثاره : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان .

دار ابن عفان — الخبر ، المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(١٩٢) المنشور في القواعد .

للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، المتوفى سنة ٧٩٤هـ .

تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود .

مؤسسة الفليج للطباعة والنشر — الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

(١٩٣) كتاب القواعد .

للإمام أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن ، المعروف بتقي الدين الحصني ، المتوفى سنة ٨٢٩هـ .

دراسة وتحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان ، والدكتور جبريل بن محمد بن حسن البصيلي .

مكتبة الرشد ، الرياض ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

(١٩٤) شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب .

للإمام المنجور أحمد بن علي المنجور ، المتوفى سنة ٩٩٥هـ .

دراسة وتحقيق : محمد الشيخ محمد الأمين .

دار عبد الله الشنقيطي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٩٥) الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية .



لمفتي دمشق والشام ، محمود بن حمزة ، المتوفى سنة ١٣٠٥هـ .

دار الفكر ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(١٩٦) شرح القواعد الفقهية .

للشيخ أحمد الزرقاء .

قدم له : نجله مصطفى أحمد الزرقاء ، وعبد الفتاح أبو غدة .

نسقه ، وراجعته ، وصححه : الدكتور عبد الستار أبو غدة .

دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(١٩٧) المدخل الفقهي العام .

لفقيه الشام مصطفى أحمد الزرقاء .

دار الفكر — طبعة تاسعة منقحة ومزودة ، التاريخ : ١٩٦٧ — ١٩٦٨م .

(١٩٨) قواعد الفقه .

للشيخ المفتي السيد محمد عميم الإحسان المجدي البركتي .

الناشر : الصدف بيلشرز — كراشي — الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(١٩٩) طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول .

مختار من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، أكثر من ١٠٠٠ قاعدة وضابط وأصل .

جمعها عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ .

دار الوطن — الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٢٠٠) القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقسيم البديعة النافعة .

للإمام الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ .

مكتبة المعارف — الرياض ، المملكة العربية السعودية ، طبعة جديدة ، التاريخ :

١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

(٢٠١) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية .

للشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد البورنو أبي الحارث الغزي .

مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة : ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

(٢٠٢) موسوعة القواعد الفقهية .

للشيخ الدكتور محمد صدقي البورنو أيضاً .

مكتبة التوبة — الرياض ، المملكة العربية السعودية — الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ /

١٩٩٧م .

(٢٠٣) القواعد الفقهية .

للدكتور علي بن أحمد الندوي .

قدم لها العلامة الجليل الفقيه مصطفى الزرقا .

دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٠٤) القواعد والضوابط المستخلصة من كتاب التحرير .

استخرجها ، وقدم لها بدراسة وافية الدكتور علي بن أحمد الندوي .

مطبعة المدني — المؤسسة السعودية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٠٥) القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها .

للشيخ الدكتور صالح بن غانم السدلان .

دار بلنسية للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية — الرياض ، الطبعة الأولى :

١٤١٧هـ .

(٢٠٦) القواعد الفقهية .

للأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين .

مكتبة الرشد — الرياض ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ /

١٩٩٨م .

(٢٠٧) قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف .

للإمام القاضي عبد الوهاب . للدكتور محمد الركي .

دار القلم ، دمشق ، ومجمع الفقه الإسلامي — جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٢٠٨) نظرية التقعيد الفقهي ، وأثرها في اختلاف الفقهاء .

للدكتور محمد الروكي .

قدم له : الدكتور فاروق حمادة .

دار الصفاء بالجزائر العاصمة ، ودار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى :

١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

٢٠٩) القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة .

للدكتور ناصر بن عبد الله الميمان .

سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية — جامعة أم القرى ، الطبعة : بدون ، ١٤١٦هـ — /

١٩٩٦م .

### كتب مقاصد الشريعة :

٢١٠) قواعد الأحكام في مصالح الأنام .

للإمام المحدث الفقيه سلطان العلماء ، أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام

السلمي ، المتوفى سنة ٦٦٠هـ .

روجعت على نسخة العلامة اللغوي المرحوم محمود بن التلاميذ الشنقيطي التي صححها

وراجعها بخطه ، المحفوظة بدار الكتب الملكية المصرية .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

٢١١) نسخة أخرى بعنوان : القواعد الكبرى ، الموسوم بـ قواعد الأحكام في إصلاح

الأنام .

للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ، المتوفى سنة ٦٦٠هـ .

تحقيق الدكتور نزيه كمال حماد ، والدكتور عثمان جمعة ضميرية .

دار القلم ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

٢١٢) مختصر الفوائد في أحكام المقاصد ، المعروف بالقواعد الصغرى .

للإمام سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ، المتوفى سنة ٦٦٠هـ .

تقديم وتحقيق وتعليق : الشيخ الدكتور صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم آل منصور .

دار الفرقان للنشر والتوزيع — الرياض — المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى :  
١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

(٢١٣) الموافقات في أصول الشريعة (الجزء الثاني) .

للإمام أبي إسحاق الشاطبي ، المتوفى سنة ٧٩٠هـ ، وقد سبق توثيقه ..

(٢١٤) مقاصد الشريعة الإسلامية .

للشيخ العلامة محمد الطاهر بن عاشور .

تحقيق ودراسة : محمد الطاهر الميساوي .

دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

(٢١٥) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية .

للدكتور يوسف حامد العالم .

دار الحديث ، القاهرة — والدار السودانية بالخرطوم ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢١٦) مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية .

للدكتور محمد سعد بن أحمد بن مسعود البوي .

دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

(٢١٧) الشاطبي ومقاصد الشريعة .

لحمادي العبيدي .

منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي .

طرابلس ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ — من وفاة الرسول ﷺ ١٩٩٢م .

(٢١٨) مقاصد المكلفين فيما يتعبد به لرب العالمين .

للدكتور عمر بن سليمان الأشقر .

دار النفائس ، الأردن ، ومكتبة الفلاح — الكويت . الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢١٩) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي .

للشيخ أحمد الريسوني .

نشر وتوزيع الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

(٢٢٠) مقاصد الشريعة عند ابن تيمية .

للدكتور يوسف أحمد محمد البدوي .

دار النفائس للنشر والتوزيع — الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

### كتب الفروق والاستثناء :

(٢٢١) الفروق الفقهية .

للإمام أبي الفضل مسلم بن علي الدمشقي ، المتوفى في القرن الخامس الهجري .

دراسة وتحقيق : محمد أبو الأجفان ، وحمزة أبو فارس .

دار الغرب الإسلامي — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

(٢٢٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام .

للإمام القرافي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ .

اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة .

الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب — دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ،

الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(٢٢٣) الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) .

للإمام القرافي أيضاً .

مع فهرس تحليلي لقواعد الفروق ، للأستاذ الدكتور محمد رؤاس قلعه جي .

دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٢٤) الاستغناء في الاستثناء .

للإمام القرافي أيضاً .

تحقيق محمد عبد القادر عطا . توزيع دار الباز ، عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة ، دار

الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٢٥) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل .

للإمام عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد الزَّيرِيّاني ، المتوفى سنة ٧٤١هـ .

تحقيق ودراسة عمر بن محمد بن عبد الله السبيل .

من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي — جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١٤هـ .

(٢٢٦) الاستغناء في الفرق والاستثناء .

للإمام محمد بن أبي سليمان البكري ، وكان حياً سنة ٨٠٦هـ .

تحقيق الدكتور مسعود بن مسعد مساعد الشبيقي .

من منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي — جامعة أم القرى — مكة المكرمة ، الطبعة

الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٠م .

(٢٢٧) عدّة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفرق .

للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي ، المتوفى سنة ٩١٤هـ .

دراسة وتحقيق : حمزة أبو فارس .

دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(٢٢٨) الفروق الفقهية في المذهب الحنبلي ، كما يراها ابن قدامة المقدسي .

القسم الأول : الطهارة - الصلاة .

للدكتور الشيخ عبدالله بن حمد الغطيمل .

مطابع الصفا - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ .

(٢٢٩) الفروق الفقهية والأصولية .

للأستاذ الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسين .

مكتبة الرشد ، الرياض ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

## كتب الاجتهاد ، والفتوى ، وأسباب الاختلاف وآدابه ، والنقلية :

(٢٣٠) كتاب الاجتهاد من كتاب التلخيص .

لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨هـ .

تحقيق الدكتور عبد الحميد أبو زيد .

دار القلم — دمشق ، وإدارة العلوم والثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ — /

١٩٨٧م .

(٢٣١) كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ،

ومذاهبهم ، واعتقاداتهم .

للإمام الفقيه الفاضل أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي ، المتوفى سنة ٥٢١هـ .

تحقيق وتعليق الدكتور أحمد حسن كحيل ، والدكتور حمزة عبد الله النشري .

دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ — / ١٩٧٨م .

(٢٣٢) أدب الفتوى ، وشروط المفتي ، وصفة المستفتي ، وأحكامه ، وكيفية الفتوى ،

والاستفتاء .

للإمام أبي عمرو وعثمان بن الصلاح الشهرزوري ، المتوفى سنة ٦٤٣هـ .

حققه وعلق عليه الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب .

الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة — مطبعة المدني . الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ — / ١٩٩٢م .

(٢٣٣) كتاب العلم ، وآداب العالم والمعلم .

للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ ( عبارة عن مقدمة

المجموع ) .

تحقيق عبد الله بدران .

دار الخير ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ — / ١٩٩٣م .

(٢٣٤) صفة الفتوى ، والمفتي ، والمستفتي .

للإمام أحمد بن حمدان الحرّاني ، المتوفى سنة ٦٩٥هـ .

خرّج أحاديثه ، وعلق عليه : محمد ناصر الدين الألباني .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٧هـ .

(٢٣٥) رفع الملام عن الأئمة الأعلام .

للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية .

طبع في مؤسسة مكة للطباعة والإعلام . توزيع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

الطبعة الخامسة : ١٣٩٦هـ ، مكة المكرمة .

(٢٣٦) الاجتهاد : ( الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ) .

للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ .

تحقيق ودراسة الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد .

الناشر : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، اسكندرية ، الطبعة : بدون ،

التاريخ : ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٣٧) أدب الفتيا .

للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي أيضاً .

تحقيق محمد عبد الفتاح سليمان عمادي ، ومحمد أحمد الرواشدة .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، ودار عمار ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٣٨) الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف .

للإمام ولي الله الدهلوي ، المتوفى سنة ١١٧٦هـ .

راجعه ، وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة .

دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٨٧م .

(٢٣٩) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد .

للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، المتوفى سنة ١١٨٢هـ .

ضبط نصه ، وعلق عليه ، وخرّج أحاديثه : محمد صبيحي حسن حلاّف .



مؤسسة الريان ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

(٢٤٠) القول السديد في أدلة الاجتهاد والتقليد .

للأبي النصر علي بن صديق حسن خان القنوجي ، انتهى من تأليفه سنة ١٢٩٥هـ .

تحقيق أبي عبد الرحمن سعيد معشارشة .

دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

(٢٤١) إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين .

للإمام باب بن الشيخ سيدي الشنقيطي ، المتوفى سنة ١٣٤٢هـ .

دراسة وتحقيق : الطيب بن عمر بن الحسين الحكني .

دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

(٢٤٢) الاجتهاد .

للدكتور عبد المنعم النمر .

الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٤٣) أسباب اختلاف الفقهاء .

للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي .

مكتبة الرياض الحديثة بالرياض ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(٢٤٤) موقف الأمة من اختلاف الأئمة .

للشيخ العلامة عطية محمد سالم .

مكتبة دار التراث للنشر والتوزيع — المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٤٥) التقليد وأحكامه .

للشيخ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري .

دار الوطن ، ودار الغيث ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

(٢٤٦) التقليد في الشريعة الإسلامية .

للشيخ عبد الله بن عمر محمد الأمين الشنقيطي .

دار البخاري ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م .

(٢٤٧) دراسات في الاختلافات الفقهية .

للدكتور أبو الفتح البيانوني .

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٤٨) المنهج الفريد في الاجتهاد والتقليد .

للدكتور وميض بن رمزي العمري .

تقديم الأستاذ الدكتور عمر سليمان الأشقر .

دار النفائس — الأردن . الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

(٢٤٩) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية .

للدكتور محمد فوزي فيض الله .

الناشر : مكتبة دار التراث — الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٥٠) صفحات في أدب الرأي ، وأدب الاختلاف في مسائل العلم .

بقلم محمد عوامة .

دار القبلية للثقافة الإسلامية — جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

(٢٥١) بين متبع ومقلد أعمى في فروع الفقه .

للدكتور عامر سعيد الرياري .

دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(٢٥٢) أدب الاختلاف في الإسلام .

للدكتور طه جابر فياض العلواني .

نشر وتوزيع الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .

(٢٥٣) الاختلاف وما إليه .

للشيخ محمد بن عمر بن سالم بازمول .

دار الهجرة للنشر والتوزيع — الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

(٢٥٤) فقه الائتلاف - قواعد التعامل مع المخالفين بالإنصاف .

إعداد : محمود محمد الخزندار .

مراجعة وتعليق الشيخ علي خشان .

دار طيبة - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .

(٢٥٥) معيار المعايير ، أو أصول الخلاف العلمي .

أسبابه ، وقواعده ، وخصائصه ، وثمراته .

دراسة مقارنة .

للدكتور محمد عبد اللطيف الفرفوز .

دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢٥٥) الاختلاف - أسبابه ، آدابه ، وضوابطه الشرعية .

للشيخ محمد الشويكي .

دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٥٦) فقه الاختلاف .

للدكتور عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر .

دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(٢٥٧) أدب الخلاف .

للشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد .

مكتبة الضياء - جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(٢٥٨) حديث ( اختلاف أمتي رحمة ) رواية ودراية .

للأستاذ الدكتور سعود بن عبد الله الفنينان .

مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

(٢٥٩) الفتوى بين الانضباط والتسيب .

للشيخ الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي .

دار الصحوة للنشر والتوزيع — القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢٦٠) الدرة البهية في التقليد والمذهبية من كلام شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية .

أعده وعلق عليه : محمد شاكر الشريف .

مكتبة الصديق — مكة المكرمة — الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

(٢٦١) الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه .

للأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل .

دار البشائر الإسلامية ، بيروت — لبنان ، ودار الصابوني ، سوريا — حلب ، الطبعة الأولى ،

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

### كتب المصطلحات الفقهية ، والمذهبية :

(٢٦٢) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية .

للإمام نجم الدين أبي حفص ، عمر بن محمد النسفي ، المتوفى سنة ٥٣٧هـ .

ضبط وتعليق وتخريج الشيخ خالد عبد الرحمن العك .

دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(٢٦٣) تحرير ألفاظ التنبيه ، أو لغة الفقه .

للإمام الجليل العلامة محي الدين ، يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ .

حققه ، وعلق عليه عبد الغني الدقر .

دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢٦٤) كتاب التعريفات .

للإمام الشريف علي بن محمد الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦هـ .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- (٢٦٥) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب .
- للإمام الشيخ إبراهيم بن علي بن فرحون ، المتوفى سنة ٧٩٩هـ .
- دراسة وتحقيق : حمزة أبو فارس ، والدكتور عبد السلام الشريف .
- دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .
- (٢٦٦) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء .
- للإمام الشيخ قاسم القونوي ، المتوفى سنة ٩٧٨هـ .
- تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي .
- دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة — السعودية — الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- (٢٦٧) الكليات ، ( معجم في المصطلحات ، والفروق اللغوية ) .
- للإمام أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، المتوفى سنة ١٠٩٤هـ .
- تصحيح وفهرسة الدكتور عدنان ، ومحمد المصري .
- مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م .
- (٢٦٨) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً .
- للأستاذ سعدي أبو حبيب .
- دار الفكر ، دمشق — سورية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- (٢٦٩) معجم لغة الفقهاء ، عربي — إنكليزي .
- وضع الأستاذ الدكتور محمد رواش قلعه جي ، والدكتور حامد صادق قنيبي . دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٩ م .
- (٢٧٠) دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك .
- للدكتور حمدي عبد المنعم شلي .
- مكتبة ابن سينا — القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .
- (٢٧١) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية .
- للدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم .

دار الفضيلة — القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٧٢) المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخریجات الأصحاب .

للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد .

دار العاصمة للنشر والتوزيع — الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ،

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة .

(٢٧٣) اصطلاح المذهب عند المالكية .

بقلم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي .

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث — الإمارات العربية المتحدة — دبي .

الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

### كتب تاريخ الفقه وتطوره :

(٢٧٤) مقدمة ابن خلدون .

للعامة عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى سنة ٨٠٨هـ .

مكتبة دار الباز ، عباس بن أحمد الباز — مكة المكرمة — دار الكتب العلمية — بيروت ،

لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

(٢٧٥) مقدمة ابن خلدون :

مهد لها ، ونشر الفصول وال فقرات الناقصة من طبعاتها ، وحققها ، وضبط كلماتها ،

وشرحها ، وعلق عليها ، وعمل فهرسها : الدكتور علي عبد الواحد وافي .

دار نهضة مصر للطبع والنشر — القاهرة ، الطبعة الثالثة ، التاريخ : بدون .

(٢٧٦) تاريخ التشريع الإسلامي .

للشيخ محمد الخضري بك . المتوفى سنة ١٣٤٥هـ .

دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السابعة : ١٩٦٠م .

(٢٧٧) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي .

للشيخ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ .

خرج أحاديثه ، وعلق عليه : عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ .

الناشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .

(٢٧٨) نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة ( الحنفي ، المالكي ، الشافعي ،

الحنبلي ) وانتشارها عند جمهور المسلمين .

للشيخ أحمد تيمور باشا . تقدم الشيخ محمد أبو زهرة .

دار القادري ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .

(٢٧٩) تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد ، وتاريخ المذاهب الفقهية .

للإمام الشيخ محمد أبو زهرة .

دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٨٠) المدخل إلى التعريف بالفقه الإسلامي ، وقواعد الملكية والعقود فيه .

للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلي .

دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة : ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٢٨١) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية .

للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان .

مؤسسة الرسالة ، ومكتبة القدس ، الطبعة الخامسة : ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .

(٢٨٢) دراسة تاريخية للفقه وأصوله ، والاتجاهات التي ظهرت فيهما .

للأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن .

الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٨٣) تاريخ التشريع ومراحل الفقهية — دراسة تاريخية ومنهجية .

للأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن بن منصور الطريقي .

الدار : بدون ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

## كتب ذات موضوعات متنوعة :

(٢٨٤) إحياء علوم الدين .

للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .  
وبذيله كتاب ( المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ) ،  
للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ،  
طبعة جديدة مخرجة الآيات والأحاديث .

دار الفكر — دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ /  
١٩٨٦ م .

(٢٨٥) تلبس إبليس .

للإمام الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادى ، المتوفى سنة  
٥٩٧ هـ . دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور السيد الجميلي .

دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

(٢٨٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد قاسم العاصمي النجدي ، وساعده ابنه محمد .

طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود .

إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

مكتبة النهضة الحديثة — عبد الشكور عبد الفتاح فدا — مكة المكرمة ، شارع الحرم ،

باب العمرة — تم الطبع بإدارة المساحة العسكرية بالقاهرة ، سنة ١٤٠٤ هـ .

(٢٨٧) الفتاوى الكبرى ، للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً .

تحقيق وتعليق وتقديم : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

(٢٨٨) بدائع الفوائد . للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ، المعروف بابن قيم

الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هـ .



ضبط نصه ، وخرّج آياته : أحمد عبد السلام .

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(٢٨٩) مفتاح دار السعادة ، ومنشور ولاية العلم والإرادة .

للإمام ابن قيم الجوزية أيضاً ..

دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(٢٩٠) حجة الله البالغة .

للإمام الكبير الشيخ أحمد ، المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ، المتوفى سنة

١١٧٦هـ .

قدم له ، وشرحه ، وعلق عليه : الشيخ محمد شريف سكر .

دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(٢٩١) أبجد العلوم .

للإمام السيد صديق بن حسن خان القنوجي البخاري ، المتوفى سنة ١٣٠٧هـ .

وضع حواشيه وفهارسه : أحمد شمس الدين .

منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،

١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

(٢٩٢) الرياض الناضرة ، والحدائق النيرة الزاهرة ، في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة .

للإمام الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ .

طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

الإدارة العامة للطبع والترجمة . الرياض ، المملكة العربية السعودية .

مطابع النصر الحديثة — الرياض ، الطبعة : بدون ، التاريخ : ١٤٠٥هـ .

(٢٩٣) مجلة البحوث الإسلامية .

مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

الرياض — الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء .

دار أولي النهى — المملكة العربية السعودية ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٩٤) الفصام المبتدع بين أهل الفقه وأهل الحديث .

للشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطري .

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

### كتب معاجم اللغة :

(٢٩٥) معجم مقاييس اللغة .

للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، المتوفى سنة ٣٩٥هـ .

تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون .

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : بدون ، التاريخ : ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

(٢٩٦) أساس البلاغة .

للإمام جار الله أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ .

تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود .

دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : ١٣٩٩هـ .

(٢٩٧) لسان العرب .

للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، المتوفى سنة

٧١١هـ .

دار الفكر ، ودار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة : بدون ، التاريخ : بدون .

(٢٩٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير .

للإمام أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، المتوفى سنة ٧٧٠هـ .

توزيع مكتبة دار الباز ، عباس أحمد الباز — دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة

الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

(٢٩٩) القاموس المحيط .

للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، المتوفى سنة ٨١٧هـ .

تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .

مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٣٠٠) محيط المحيط — قاموس مطّول للغة العربية .

للمعلم بطرس البستاني .

مكتبة لبنان ، بيروت — طبعة جديدة : ١٩٨٣م .

(٣٠١) المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية .

الطبعة الثانية، التاريخ : بدون .

(٣٠٢) الإفصاح في فقه اللغة .

للأستاذ عبد الفتاح الصعيدي ، وحسين يوسف موسى .

دار الباز ، دار الكتب العلمية — بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٣٠٣) معجم تصريف الأفعال العربية . للسفير أنطوان الدحداح .

راجعته : الدكتور جورج متري عبد المسيح .

مكتبة لبنان — بيروت ، الطبعة : بدون ، التاريخ : ١٩٩١م .

### **كتب منهم البحث العلمي :**

(٣٠٤) نخات في المكتبة ، والبحث ، والمصادر .

للدكتور محمد عجاج الخطيب .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة السادسة : ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٣٠٥) كتابة البحث العلمي ، ومصادر الدراسات الإسلامية .

للأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان .

دار الشروق — جدة ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٣٠٦) كتابة البحث العلمي — صياغة جديدة .

- للأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان أيضاً .  
دار الشروق — جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .  
٣٠٧ (الدليل إلى كتابة البحوث الجامعية ورسائل الماجستير والدكتوراه .  
عربه بتصرف : الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان .  
مطبوعات تهامة : جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .  
٣٠٨ (منهج البحث في الفقه الإسلامي — خصائصه ونقائضه .  
للأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان أيضاً .  
المكتبة المكية — دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .  
٣٠٩ (منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله — تأصيل وتحليل .

يليه

- منهج البحث في أصول الفقه .  
كلاهما للأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان ..  
دار ابن حزم ، والمكتبة المكية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .  
٣١٠ (تجديد الفكر الأصولي — نظرياً وتطبيقاً — عند إمام الحرمين الجويني .  
للأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان أيضاً .  
جامعة قطر — كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية . ندوة الذكرى الألفية .  
لإمام الحرمين الجويني (٤١٩ — ٤٧٨) . في الفترة من ١٩ — ٢١ من ذي الحجة  
١٤١٩ هـ — ٦ — ٨ إبريل ١٩٩٩ م .  
٣١١ (أساسيات التأصيل والتوجيه الإسلامي للعلوم والمعارف والفنون .  
للأستاذ الدكتور مقداد يالجن .  
دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع — الرياض ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ /  
١٩٩٦ م .  
٣١٢ (التجديد في أصول الفقه — دراسة وصفية نقدية .  
للأستاذ الدكتور شعبان بن محمد إسماعيل .  
دار التأليف للطباعة والنشر — مكتبة السلام بالقاهرة ، المكتبة المكية ، الطبعة الأولى ،  
١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

## **فهرس الآيات القرآنية الكريمة ..**

## فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة البقرة		
الآية	رقم الآية	الصفحة
{ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم } .	٢١	٤٨
{ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات } .	٢٥	١٣٢
{ فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون } .	٣٨	٢٨٦، ١٤٢ ٧٧٤، ٦٦٧
{ وأقيموا الصلاة } .	٤٣	٤٢
{ وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا } .	١٧٠	٧٤٨
{ صمّ بكم عمي فهم لا يعقلون } .	١٧١	٦٨٠
{ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب } .	١٧٧	١٣٩
{ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء } .	٢٢٨	٥٤٧
{ الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور } .	٢٥٧	٥٦
{ يؤتي الحكمة من يشاء } .	٢٦٩	٢٠٧
{ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } .	٢٨٦	٧٨٨
سورة آل عمران		
{ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا }	٧	٦٣٣
{ شهد الله أنه لا إله إلا هو ... } .	١٨	٦٤١
{ يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله } .	١٥٤	٣٥
{ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله } .	٣١	٦٧٥، ٦٧٠
{ قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء .. } .	٧٣	٢٠٠، ٢٥
{ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه } .	٨٥	٩٥

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
{ ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم }	١٠١	٧٨٥
{ يا أيها الذين آمنوا } .	١٠٢	١٣٢، ٢
{ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف... }	١٠٤	٦٣٢
{ وشاورهم في الأمر } .	١٥٩	٦٣٣
سورة النساء		
{ يا أيها الناس اتقوا ربكم ... }	١	٢
{ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم } .	٥٩	٦٣٢
{ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك } .	٦٠	٣٦
{ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم... }	٦٥	٦٧٥
{ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم... }	٦٩	١٦٥
{ من يطع الرسول فقد أطاع الله ... }	٨٠	٦٧٥، ١٦٥
{ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم .. }	٨٣	٦٣٣، ١٧٠، ٧١١
{ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس }	١٠٥	٦٣٣، ٢٩٦
{ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ... }	١١٥	٦٧٦
{ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى .. }	١٢٤	١٣٢

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
{ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالاً..}	١٣٦	١٣٠
سورة المائدة		
{ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله .}	٥	١٣٩، ١٣١
{ فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً .}	٦	٥٥١
{ قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين .}	١٥	٧٧٦
{ من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم .}	٤١	١٢٤
{ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .}	٤٤	٣٦
{ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون .}	٤٥	٣٦
{ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون .}	٤٧	٣٦
{ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه .}	٤٨	١٢٨
{ ولا تتبع أهواءهم هما جاءك من الحق .}	٤٨	٣٦
{ ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ..}	٤٨	١٢٩
{ أفحكم الجاهلية يبغون ...}	٥٠	٣٦
{ ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل ..}	٦٦	١٤٣
{ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ..}	٦٧	٦٣١
{ وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ..}	١٠٤	٧٤٨



## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الأنعام		
{ وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه } .	٢٥	١٦٤
{ والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات } .	٣٩	٧٧٦
{ فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء... } .	٤٤	١٤٣
{ قل هل يستوي الأعمى والبصير } .	٥٠	٣٧
{ إن الحكم إلا لله يقص الحق .. } .	٥٧	١٣٩، ٣٥
{ انظر كيف نصرف الآيات لعلهم يفقهون } .	٦٥	١٦٥
{ أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده } .	٩٠	١٣٠
{ قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون } .	٩٧	٦٨٠
{ قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون } .	٩٨	٦٨٠، ١٦٥
{ فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها } .	١٠٤	٣٧
{ قد جاءكم بصائر من ربكم .. } .	١٠٤	٧٧٢، ٦٨١، ٧٧٧
{ اتبع ما يوحى إليك من ربك لا إله إلا هو .. } .	١٠٦	٦٧٣
{ شياطين الإنس والجن .. } .	١١٢	٩٥
{ قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون } .	١٢٦	٦٨٠
{ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه .. } .	١٥٣	٦٧٤، ٦٧٠
{ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون } .	١٥٥	٦٦٧، ٦٢٣، ٦٧٤
{ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين } .	١٦٢، ١٦٣	١٣٩، ٤٨، ٦٦٩

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الأعراف		
{ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء.. } .	٣	٦٧٤، ٦٢٣
{ ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين } .	٥٤	١٣٩، ٣٥
{ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا .. } .	٩٦	١٤٣
{ فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه .. } .	١٥٧	٦٧٦
{ فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي .. } .	١٥٨	٦٧٥، ٦٦٧
{ لهم قلوب لا يفقهون بها } .	١٧٩	١٦٥
{ قل إنما أتبع ما يوحى إلي من ربي .. } .	٢٠٣	٧٧٨، ٦٧٣
سورة الأنفال		
{ ويترل عليكم من السماء ماء ليطهركم به .. } .	١١	٦١٧
{ إن شر الدواب عند الله الصم البكم .. } .	٢٢	٦٨٠
{ يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم } .	٢٤	٦٧٤
{ وإن يكن منكم مئة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا } .	٦٥	١٦٥
سورة التوبة		
{ وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً .. } .	٣١	٤٨
{ والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه } .	١٠٠	٦٧٦

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
{ أقم أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير.. }	١٠٩	٨٣
{ ليتفقهوا في الدين } .	١٢٢	٣٩
{ وما كان المؤمنون لينفروا كافة .. } .	١٢٢	٣٦١، ١٥٢، ٦٣٢
سورة يونس		
{ قل ما يكون لي أن أبدله من تلقائ نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إليّ .. } .	١٥	٦٧٣
{ كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون } .	٢٤	٦٨٠
{ واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله } .	١٠٩	٦٧٣
سورة هود		
{ مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع .. } .	٢٤	٦٨٠
سورة يوسف		
{ إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه .. } .	٤٠	٣٥، ١٣٩، ٧٤١
{ ولكن أكثر الناس لا يعلمون } .	٤٠	٧٤١
{ إن هو إلا ذكر للعالمين } .	١٠٤	٧٧٤
{ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة .. } .	١٠٨	٧٧٢
سورة الرعد		
{ قل هل يستوي الأعمى والبصير }	١٦	٣٧
{ أم هل تستوي الظلمات والنور } .	١٦	٧٧١، ٣٧
{ والله يحكم لا معقب لحكمه } .	٤١	٣٥

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة إبراهيم		
{ آلر * كتاب أنزلناه إليك } .	١	٢٩٦
{ ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين .. }	٢٥، ٢٤	١٢٧، ٨٣ ١٣٨
{ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت .. }	٢٧	١٢٧
{ ربنا اغفر لي ولوالدي } .	٤١	٧٨٨
سورة الحجر		
{ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون } .	٩	٢٩٦، ٢٨٧ ٧٧٤
سورة النحل		
{ قد مكر الذين من قبلهم .. }	٢٦	٨٤
{ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله } .	٣٦	١٢٩
{ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون } .	٤٣	٧٩٠ ، ٦٣٢
{ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم } .	٤٤	٧٧٦ ، ٢٩٥
{ والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة } .	٥٠-٤٩	٩٤
{ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم .. }	٦٤	٢٩٥
{ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن .. }	٩٧	١٤٣

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الإسراء		
{ ولا تقربوا الزنى ... } .	٣٢	٤٢
{ ولا تقف ما ليس لك به علم .. } .	٣٦	٦٦٩
{ وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه } .	٤٦	١٦٤
{ وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً } .	٨٥	٧٨٨
سورة الكهف		
{ قل الله أعلم بما لبثوا له غيب السموات والأرض } .	٢٦	٣٦
{ إنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه } .	٥٧	١٦٤
سورة مريم		
{ فاختلف الأحزاب من بينهم } .	٣٧	٧٠٣
{ فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين .. } .	٩٧	٧٦٤
سورة طه		
{ فأخرجنا به أزواجاً من نبات شتى } .	٥٣	٥٦
{ ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه } .	١١٤	٦٣٠
{ فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى } .	١٢٣-١٢٤	٢٨٦، ١٤٣ ٦٦٨، ٤٠١ ٧٧٤

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>سورة الأنبياء</b>		
{ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون } .	٧	٦٣٢
{ يسبحون الليل والنهار لا يفترون } .	٢٠	٩٤
{ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه } .	٢٥	١٢٩
{ بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول .. } .	٢٦-٢٧	٩٤
{ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى } .	٢٨	٩٤
<b>سورة الحج</b>		
{ يا أيها الناس إن كنتم في ريب مما نبعث } .	٥	٣٣٤
<b>سورة المؤمنون</b>		
{ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين } .	١٢-١٦	٣٣٤
{ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن } .	٧١	٤٧٨
<b>سورة النور</b>		
{ ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور } .	٤٠	٧٧٦
{ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات .. } .	٥٥	١٤٤
{ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة .. } .	٦٣	٦٧٥
<b>سورة الفرقان</b>		
{ والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً } .	٧٣	٦٧٦، ٦٦٩ ، ٧٦٥
<b>سورة القصص</b>		
{ فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم } .	٥٠	١٤٢

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>سورة الروم</b>		
{ كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون } .	٢٨	٦٨٠
{ فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها .. } .	٣٠	١٤٤
{ من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً } .	٣٢	٧٣٨
<b>سورة لقمان</b>		
ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه	١٢	ج
<b>سورة الأحزاب</b>		
{ وما كان للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة .. } .	٣٦	٣٠٣ ، ١٣٩ ٦٧٥
{ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي } .	٥٠	٥٥٠ ، ٥٤٩
{ خالصة لك من دون المؤمنين } .	٥٠	٥٥٠
{ قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم } .	٥٠	٥٥٠
{ إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي أتيت أجورهن } .	٥٠	٥٥٠
{ وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك } .	٥٠	٥٥٠
{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً } .	٧٠-٧١	٢
<b>سورة فاطر</b>		
{ الحمد لله فاطر السموات .. } .	١	٩٤
<b>سورة الصافات</b>		
{ إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم } .	٦٤	٨٤
{ سبحان ربك رب العزة عما يصفون } .	١٨٠-١٨٢	٧٨٨
<b>سورة ص</b>		
{ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته .. } .	٢٩	٧٦٤
{ إن هو إلا ذكر للعالمين } .	٨٧	٧٧٤

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>سورة الزمر</b>		
{ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون } .	٩	٧٧١ ، ٧٧٤
{ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .. } .	١٨	٦٦٩
{ واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم } .	٥٥	٦٧٤
<b>سورة غافر</b>		
{ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون .. } .	٧	٩٤
<b>سورة فصلت</b>		
{ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا .. } .	٣٠	١٤٣
{ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه } .	٤٢	٢٨٧ ، ٧٧٤
<b>سورة الشورى</b>		
{ وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله } .	١٠	٦٢٣ ، ٧١١
{ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً .. } .	١٣	١٣٠
{ الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان } .	١٧	٢٨٣
{ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله }	٢١	٣٦ ، ١٤٢
{ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم } .	٥٢	٦٣٤
<b>سورة الزخرف</b>		
{ وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة } .	٢٣	٧٤٨
{ فاستمسك بالذي أوحى إليك .. } .	٤٣	٦٧٤



## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الجاثية		
{ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها } .	١٨	١٤٢ ، ١٣١ ، ٦٧٤ ، ٦٦٨
{ أم حسب الذين اجترحوا السيئات } .	٢١	٢٦٩
سورة الأحقاف		
{ قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم .. } .	٩	٦٧٤
سورة محمد		
{ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها } .	٢٤	٧٨٤ ، ٦٧٧
سورة الحجرات		
{ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله } .	١	١٣٩ ، ٣٥ ، ٦٧٥ ، ٦٢٣ ، ٧٧٥
{ ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم } .	٧	١٣٢ ، ١٢٤
{ قالت الأعراب آمنا .. } .	١٤	١٢٤
سورة الذاريات		
{ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون } .	٥٦	٩٤ ، ٤٨
سورة النجم		
{ وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى } .	٣ — ٤	٦٣٤ ، ٢٩٦
سورة القمر		
{ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر } .	١٧	٧٦٤

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الرحمن		
{ خلق الإنسان من صلصال كالفخار * وخلق الجان من مارج من نار } .	١٤ — ١٥	٩٤
سورة الحديد		
{ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات } .	٢٥	٢٨٤
سورة المجادلة		
{ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه } .	٢٢	١٣٢ ، ١٢٤
سورة الحشر		
{ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها } .	٥	٨٣
{ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا } .	٧	٦٧٥
{ لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ... } .	١٣	١٦٥
سورة الجمعة		
{ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء } .	٤	١٦٣
سورة المنافقون		
{ ولكن المنافقين لا يفقهون } .	٧	١٦٥
سورة التغابن		
{ فآمنوا بالله ورسوله } .	٨	٧٧٦
سورة الطلاق		
{ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن } .	١	٥٥١
{ واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر } .	٤	٥٥١
سورة التحريم		
{ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون } .	٦	٩٤

## تابع فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة القلم		
{ أفجعل المسلمين كالمجرمين * ما لكم كيف تحكمون } .	٣٥ — ٣٦	٢٦٨
سورة نوح		
{ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً * يرسل السماء عليكم مدراراً ... } .	١٠ — ١٢	١٤٣
{ ما لكم لا ترجون لله وقاراً * وقد خلقكم أطواراً } .	١٣ — ١٤	٣٣٤
سورة الجن		
{ قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن ... } .	١	٩٤
{ وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم .. } .	١٦	١٤٣
سورة القيامة		
{ لا تحرك به لسانك لتعجل به * إن علينا جمعه وقرآنه } .	١٦ — ١٧ — ١٨ — ١٩	٦٣٠ ، ٢٩٦
سورة التكويد		
{ إن هو إلا ذكر للعالمين } .	٢٧	٧٧٤
سورة العلق		
{ كلا إن الإنسان ليطغى .. } .	٦ — ٧	٥٢٢
سورة البينة		
{ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين .. } .	٥	٤٨
سورة الزلزلة		
{ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره } .	٧ — ٨	٣٦٩
سورة الناس		
{ قل أعوذ برب الناس ... } .	كاملة	٩٥

**فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار .  
مرتبة حسب ورودها في الرسالة .**

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
ج	« من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير »
ج	« ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل »
ج	« من أعطى عطاءً فوجد فليجز به .. » .
٣٠١، ٢٠٧، ١٥٢، ٣٩، ٣	« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » .
١٢٥	حديث جبريل الطويل المشهور ، الذي سأل فيه رسول الله ﷺ عن الإسلام ، والإيمان ، والإحسان .
١٢٥	« إنما الأعمال بالنيات ... » .
١٢٥	« إلا ، وإن في الجسد مضغة .. » .
١٢٥	« إن الله لا ينظر إلى صوركم .. » .
١٢٩	« نحن معاشر الأنبياء إخوة لعلات ، ديننا واحد » .
١٣١	« أنا أولى بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة ، والأنبياء ، إخوة لعلات » .
٢٩٧، ١٧٠، ١٦٢، ١٥٢ ٣٤٣، ٣٤٢، ٢٩٨	« رب حامل فقه ليس بفقيه » .
١٥٢	« الناس معادن ، خيارهم في الجاهلية ، خيارهم في الإسلام ، إذا فقهوا » .
٣٤٣، ١٦١، ١٥٢	« إن مثل ما بعثني الله به في الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير » .
٦٠٠ ، ١٥٣	« العلماء ورثة الأنبياء » .
٣٤٣، ١٦٢	« رب مبلغ أوعى من سامع » .
١٦٣	« إلا فهماً يؤتیه الله عبداً في كتابه » .
١٦٩	« لا يقضي القاضي وهو غضبان » .

## تابع فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

١٦٩	« ذكر رسول الله ﷺ شيئاً ، فقال : وذلك عند أوان ذهاب العلم » .
١٧٠، ١٦٩	« إن كنت لأراك من أफقه رجل بالمدينة » .
٢٩٩، ٢١١	« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .
٢٩٦	« إنه سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن » .
٦٣١، ٢٩٧	« نضر الله امرأً سمع منا حديثاً ، فحفظه حتى يبلغه غيره » .
٢٩٨	« نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ، ثم أداها إلى من لم يسمعها » .
٢٩٨	« نضر الله عبداً سمع مقالتي ، فوعاها ، ثم بلغها عني » .
٢٩٨	« إني قد تركت فيكم شيئاً ، لن تضلوا بعدهما أبداً » .
٧٧٥، ٢٩٩	« إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً » .
٢٩٩	« وأيم الله لقد تركتكم على مثل ، ليلها ونهارها سواء » .
٢٩٩	« من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد » .
٣٠٠	« من صنع أمراً على غير أمرنا فهو رد » .
٣٠٢	حديث معاذ بن جبل المشهور أن رسول الله ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن : « كيف تقضي إذا عرض لك القضاء » .
٧١٦، ٣٠٣	« إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران » .
٣٠٨	« هشتت ، فقبلت وأنا صائم ، فجئت رسول الله ﷺ » .
٥٢٣	« بني الإسلام على خمس » .
٥٤٨	« دعي الصلاة أيام أقرائك » .
٥٦٩	« فإذا كان يوم صيام أحدكم فلا يرفث .. » .
٦٧٩	« تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا » .
٦٧٩	« عليكم بسنتي .. » .
٧٣٦	« الأئمة من قريش .. » .
٧٣٦	« الناس تبع لقريش .. » .

## **فهرس الموضوعات التفصيلة ..**

## فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
أ	ملخص البحث
ب	الديباجة
ج	كلمة شكر وتقدير ودعاء
هـ - ث	خطة البحث
٩-١	المقدمة .. وتحتوي على :
٥	الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع ..
٦	رسم المنهج المتبع في دراسته ..
٩	تحديد الغاية المتوخاة من دراسته ..
٢٥-١٠	التمهيد : في الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع : تأصيل تخريج الفروع على الأصول .. ويحتوي على توطئة وثلاثة مطالب ..
١٢	المطلب الأول : في إبراز الفوارق بين دراستي ودراسة الأخ الباحث شوشان .
١٦	المطلب الثاني : في بيان كون رسالة الباحث شوشان منحرفة عن حقيقة علم تخريج الفروع على الأصول .
٢٣	المطلب الثالث : في الحديث عن كتاب ( التخريج عند الفقهاء والأصوليين ) .
١٧٩-٢٦	الباب الأول : في الدراسة التحليلية لمعاني ( الحكم ، والتخريج ، والأصول ، والفروع ) ويضم تمهيداً وثلاثة فصول .
٢٧	التمهيد :



## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٨٠-٢٩	الفصل الأول : في معاني الحكم ، والتخريج . ويحتوي على مبحثين.
٥٣-٣٠	المبحث الأول : معاني الحكم ، ويحتوي على خمسة مطالب :
٣١	المطلب الأول : في المعنى اللغوي للحكم ، وبيان ما بينه وبين معناه الشرعي من الارتباط ، ومعناه في العرف العلمي العام ، وبيان تنوعه بتنوع طرق ثبوته .
٣٥	المطلب الثاني : في بيان المعنى الأصولي للحكم
٤١	المطلب الثالث : في المعنى الفقهي للحكم ، وبيان اتحاد مع معناه الأصولي ، واقتضائه لزوم أصول الفقه لجميع تخصصات الشريعة .
٤٦	المطلب الرابع : في بيان ترادف المدلول الشرعي العام للعبادة للمدلول الشرعي العام للحكم الذي قرره الأصوليون .
٥٠	المطلب الخامس : في بيان الاعتبار الشرعية التي اقتضت تقسيم الأحكام الشرعية إلى اعتقادات ، وعبادات ، ومعاملات.
٨٠-٥٤	المبحث الثاني : في معاني التخريج . ويحتوي على سبعة مطالب ..
٥٥	المطلب الأول : في معنى التخريج عند اللغويين .
٥٨	المطلب الثاني : في معنى التخريج عند المحدثين ، وبيان ضرورته لكل باحث في مختلف العلوم الإسلامية ، والفرق بين تخريج الفقيه وتخريج المحدث .
٦٣	المطلب الثالث : في المعنى العام للتخريج عند علماء أصول الفقه وفروعه .

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٦٦	المطلب الرابع : في بيان معنى تخريج الأصول من الأصول وحقيقته .
٦٩	المطلب الخامس: في معنى تخريج الفروع من الأصول .
٧١	المطلب السادس: في معنى تخريج الأصول من الفروع .
٧٥	المطلب السابع : في تعريف تخريج الفروع على الفروع .
	الفصل الثاني :
	في معاني الأصول .
١١٥-٨٢	ويحتوي على ثلاثة مباحث .
	المبحث الأول : المعنى اللغوي للأصول عند اللغويين والأصوليين .
٩٠-٨٢	ويحتوي على مطلبين ..
٨٣	المطلب الأول : في بيان معنى الأصول عند اللغويين
٨٦	المطلب الثاني : في بيان المعنى اللغوي للأصول عند الأصوليين.
	المبحث الثاني : معنى الأصول عند كل من علماء أصول الدين
	وعلماء أصول الفقه .
١٠٣-٩١	ويحتوي على مطلبين ..
٩٢	المطلب الأول : في بيان معنى الأصول عند علماء أصول الدين .
	المطلب الثاني : في بيان المعنى الخاص والعام للأصول عند علماء أصول
٩٩	الفقه وفروعه .
	المبحث الثالث : العلاقة بين أصول الفقه وأصول الدين ، وأهمية
	معرفة ذلك للباحث في الأصول والفروع .
١١٥-١٠٤	ويحتوي على ثلاثة مطالب ..

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : في بيان الفرق بين أصول الفقه وأصول الدين.	١٠٥
المطلب الثاني : في بيان أن كلاً من أصول الفقه وأصول الدين يعتبر أصلاً للآخر باعتبارين مختلفين .	١٠٧
المطلب الثالث : في بيان أهمية معرفة العلاقة بين الأصلين للباحث في استقامة الفقه في الأصول والفروع .	١١٢
الفصل الثالث : في معاني الفقه والفروع . ويحتوي على ثلاثة مباحث ..	١١٥-١٧٩
المبحث الأول : معنى الفقه والفروع عند كل من علماء اللغة ، وعلماء أصول الدين . ويحتوي على ثلاثة مطالب ..	١١٧-١٤٤
المطلب الأول : في معنى الفقه والفروع عند اللغة .	١١٨
المطلب الثاني : في معنى الفقه والفروع عند علماء أصول الدين ، مع توضيح وجه اعتبارها فروعاً لما أطلق عليه اسم ( أصول الدين ) ..	١٢١
المطلب الثالث : في بيان التلازم بين أصول الدين وفروعه من الناحية الإيمانية والعملية ، لِمَا لوعيه من أثر في استقامة التفقه في الدين.	١٣٤
المبحث الثاني : معنى الفقه والفروع عند علماء أصول الفقه وفروعه. ويحتوي على أربعة مطالب ..	١٤٥-١٦٥

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : في المعنى اللغوي لكل من الفقه والفروع عند علماء أصول الفقه وفروعه .	١٤٦
المطلب الثاني : في المعنى الشرعي العام لكل من الفقه والفروع عند علماء أصول الفقه وفروعه .	١٥١
المطلب الثالث : في بيان المعنى الأصولي للفقه عند علماء أصول الفقه وفروعه .	١٥٦
المطلب الرابع : في بيان معنى أصولي آخر للفقه أحص من المعنى السابق..	١٦٦
المبحث الثالث : بيان المعنى الفروعى للفقه ، وانقسام الأحكام الشرعية الفرعية إلى عامة ، ومذهبية ، ومقارنة ، ومبنى الشريعة الإسلامية ، وأثر وعي ذلك على استقامة التفقه في الدين . ويحتوي على مطلبين ..	١٧٠-١٧٩
المطلب الأول : في بيان المعنى الفروعى للفقه ، وانقسام الفروع الفقهية إلى عامة ، ومذهبية ، ومقارنة .	١٧٢
المطلب الثاني : في بيان مبنى الشريعة الإسلامية بأصولها وفروعها ، وأثر وعي ذلك في استقامة التفقه في الدين .	١٧٨
الباب الثاني :	
في تأصيل تخريج الفروع على الأصول . ويحتوي على تمهيد ، وأربعة فصول .	١٧٩-٤١٧
التمهيد :	١٨١

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٢١٣-١٨٣	الفصل الأول : في بيان مفهوم العلم ، ومفهوم المنهج العلمي لتأسيس العلوم وتأصيلها ، وتقرير انطباق كلا المعنيين على تخريج الفروع على الأصول ، وتحرير مبادئه . وتحته مبحثان ..
٢٠٠-١٨٤	المبحث الأول : في بيان مفهوم العلم ، ومفهوم المنهج العلمي لتأسيس العلوم وتأصيلها ، وتقرير انطباق كلا المفهومين على تخريج الفروع على الأصول . ويحتوي على خمسة مطالب ..
١٨٥	المطلب الأول : في بيان مفهوم العلم عند اللغويين .
١٨٧	المطلب الثاني : في مفهوم العلم عند علماء أصول الفقه وفروعه .
١٩٠	المطلب الثالث : في منهج العلماء في تأسيس علمٍ ما وتأصيله . أولاً : المعنى اللغوي لكل من التأسيس والتأصيل . ثانياً : منهج العلماء في تأسيس العلوم وتأصيلها .

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع : في تقرير انطباق مفهومي العلم ( اللغوي والأصولي ) ومفهوم المنهج العلمي لتأسيس العلوم على تخريج الفروع على الأصول .	١٩٤
المطلب الخامس : في تخريج الفروع على الأصول ومرحلة التأصيل والتمييز ، وعهد الكتابات الجادة في تأصيله .	١٩٤-١٩٧
المبحث الثاني : في بيان مبادئ تخريج الفروع على الأصول. ويحتوي على أربعة مطالب ..	٢٠١-٢١٣
المطلب الأول : في بيان ضرورة تصور مبادئ العلم قبل الشروع فيه .	٢٠٢
المطلب الثاني : في بيان اسمه ، ووضعه ، وموضوعه ، ومسائله ، ونسبته .	٢٠٤
المطلب الثالث : في بيان فضله وشرفه ، وثمرته وفائدته ، ومستمدته .	٢٠٧
المطلب الرابع : في بيان حكمه تعلماً ، واجتهاداً به .	٢١١
الفصل الثاني : في تعريف تخريج الفروع على الأصول ، وتفصيل القول في الكشف عن حقيقته ، ومفهومه الواسع .. ويحتوي على تمهيد ، وأربعة مباحث ..	٢١٤-٢٩١
التمهيد : في التنبيه على أمرين مهمين ينبغي التفطن لهما .	٢١٥
المبحث الأول : في تعريف علم تخريج الفروع على الأصول. ويحتوي على أربعة مطالب ..	٢١٧-٢٣٧
المطلب الأول : في تلخيص المعاني الأساسية لمفردات (تخريج الفروع على الأصول ) التي يتوقف عليها تعريفه باعتباره علماً مستقلاً .	٢١٩

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : في المعنى الأصولي الفقهي لعلم تخريج الفروع على الأصول .	٢٢٤
المطلب الثالث : في تخريج فرع واحد على أصول كثيرة متنوعة .	٢٢٧
المطلب الرابع : في تخريج فروع كثيرة متنوعة على أصل واحد .	٢٣٤
المبحث الثاني : في إجلاء التشابه بين تخريج الفروع على الأصول وبين تخريج الأحاديث على الأصول الحديثية ، وتوضيح الفرق بينه وبين تخريج الفروع من الأصول . ويحتوي على مطلبين ..	٢٣٧-٢٤٥
المطلب الأول : في إجلاء التشابه بين تخريج الفروع على الأصول و تخريج الأحاديث على الأصول الحديثية .	٢٣٩
المطلب الثاني : في توضيح الفرق بين تخريج الفروع <u>على</u> الأصول ، وتخرج الفروع <u>من</u> الأصول .	٢٤٣
المبحث الثالث : في توضيح المفهوم الواسع لتخريج الفروع على الأصول . ويحتوي على تمهيد ، وخمسة مطالب ..	٢٤٦-٢٩١
التمهيد :	
في تصوير إجمالي لأبعادهم علم تخريج الفروع على الأصول وآفاقه .	٢٤٧
المطلب الأول : في بيان أنواع الأصول المخرج عليها ، وتصوير صفة التخرج على كل نوع .	٢٤٩

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : في بيان أن تخريج الفروع على الأصول هو أساس التقعيد الفقهي .	٢٥٣
المطلب الثالث : في بيان أن تخريج الفروع على الأصول هو أساس التنظير الفقهي .	٢٥٨
المطلب الرابع : في تحديد المعنى الأصولي الفقهي الذي عليه مدار (التقعيد والتنظير الفقهي) .	٢٦٦
المطلب الخامس : في معنى النظائر الفقهية ، وبيان وجه احتذاء لفظ (النظائر) باختيار علماء أصول الفقه وفروعه للاستعمال في مجال التنظير الفقهي .	٢٧١
المبحث الرابع : إبراز الفروق بين علم تخريج الفروع على الأصول، وبين العلوم الفقهية التي يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً .. ويحتوي على تمهيد وأربعة مطالب ..	٢٧٤-٢٩١
التمهيد : إشارة خاطفة إلى أهمية معرفة هذه الفروق في تأكيد أصالة هذا العلم بتميز كيانه المستقل تميزاً في غاية الوضوح .	٢٧٦



## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : في بيان الفرق بين مسائل الأشباه والنظائر ، ومسائل الفروق ، ومسائل الجموع ، ومسائل الجمع والفرق .	٢٧٧
المطلب الثاني : في توضيح وجوه الافتراق والاتفاق بين تخريج الفروع على الأصول ، وبين كل من علم التقعيد الفقهي ، وعلم التنظير الفقهي .	٢٨٠
المطلب الثالث : في توضيح الفروق بين علم تخريج الفروع على الأصول ، وبين كل من علم أصول الفقه ، وعلم الفقه بمعنييه (الأصولي والفروعي) .	٢٨٥
المطلب الرابع : في توضيح وجوه الاتفاق والافتراق بين علم تخريج الفروع على الأصول ، وبين كل من علم الفقه المقارن ، وعلم أسباب الاختلاف الفقهي .	٢٨٨
الفصل الثالث : في نشأة علم تخريج الفروع على الأصول ، ولبناته التأسيسية ، وعوامل تدوينه ، وتحديد المقياس العلمي الذي به يحكم على كتاب ما بأنه مصنف فيه ، وأهم العلوم الفقهية المتوقفة عليه . ويحتوي على ثلاثة مباحث ..	٢٩١-٤١٧
المبحث الأول : في نشأة علم الفقه ، وأصوله ، وفروعه منذ عهد النبوة إلى عهد الأئمة . ويحتوي على مطلبين ..	٢٩٤-٣٠٥
المطلب الأول : في نشأة علم الفقه ، وأصوله ، وفروعه في عهد النبوة .	٢٩٥

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : في علم الفقه ، وأصوله ، وفروعه في عهد الصحابة ، والتابعين ، والأئمة أصحاب المذاهب المتبعة .	٣٠٢
المبحث الثاني : في بيان كون تخريج الفروع على الأصول قد نشأ مع علم الفقه ، وأصوله ، وفروعه منذ عهد النبي ﷺ إلى عهد الأئمة المجتهدين . ويحتوي على ثلاثة مطالب ..	٣٠٦-٣١٩
المطلب الأول : في توضيح كون رسول الله ﷺ قد استعمل قياس الأشباه والنظائر، ودرب أصحابه عليه ، بياناً للميزان المتزل مع الكتاب .	٣٠٧
المطلب الثاني : في بيان كون الصحابة والتابعين قد اتخذوا فقه قياس الأشباه والنظائر عدة لمعرفة أحكام النوازل .	٣١٣
المطلب الثالث : في بيان كون الأئمة المجتهدين قد اتخذوا فقه قياس الأشباه والنظائر عدة لمعرفة أحكام النوازل .	٣١٧
المبحث الثالث : في اللبنيات التأسيسية لعلم تخريج الفروع على الأصول ، والعلوم الباعثة على إفراده بالتدوين ، وتحديد المقياس العلمي الذي به يحكم على كتاب ما بأنه مصنف فيه ، وأهم العلوم الفقهية المتوقفة عليه . وتحتة : ثلاثة مطالب ..	٣٢٠-٣٣١
المطلب الأول : في اللبنيات التأسيسية لعلم تخريج الفروع على الأصول .	٣٢١
المطلب الثاني : في العوامل الباعثة على إفراد علم تخريج الفروع على الأصول بالتدوين ، وذكر أمثلة من الكتب المفردة فيه .	٣٢٥

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٣٣٠	المطلب الثالث : في تحديد المقياس العلمي الذي به يمكن الحكم على كتاب ما بأنه مصنف في علم تخريج الفروع على الأصول ، وأهم العلوم الفقهية المتوقفة عليه.
٤١٧-٣٣١	الفصل الرابع : في تطور علم تخريج الفروع على الأصول . ويحتوي على تمهيد ، وثلاثة مباحث .
٣٣٣	التمهيد : في بيان معنى التطور في اللغة ، وفي العرف العام ، والمعنى المقصود في هذا المقام .
٣٦١-٣٣٦	المبحث الأول : في أثر التطور التألفي في علمي ( فروع الفقه وأصوله ) في الفصل بين الفروع وأصولها ، وأثر ذلك في تطور علم تخريج الفروع على الأصول .. ويضم أربعة مطالب ..
٣٣٧	المطلب الأول : في المرحلة الأولى من التطور التألفي في علمي (فروع الفقه وأصوله) .
٣٤٢	المطلب الثاني : في المرحلة الثانية من التطور التألفي في علمي ( فروع الفقه وأصوله).
٣٥١	المطلب الثالث : في المرحلة الثالثة من التطور التألفي في علمي (فروع الفقه وأصوله) .
٣٥٧	المطلب الرابع : في أثر التطور التألفي في علمي ( فروع الفقه وأصوله) في تطور علم تخريج الفروع على الأصول .

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٣٨٨-٣٦٢	المبحث الثاني : في مراحل تطور علم تخريج الفروع على الأصول ، ابتداءً من القرن السابع إلى نهاية العاشر الهجري ، وخصائص هذه المراحل . ويشتمل على ستة مطالب ..
٣٦٣	المطلب الأول : في التمهيد بتوضيح مجالات تطور علم تخريج الفروع على الأصول، ومظاهره ..
٣٦٧	المطلب الثاني : في المرحلة الأولى من تطور علم تخريج الفروع على الأصول .
٣٧٢	المطلب الثالث : في المرحلة الثانية من تطور علم تخريج الفروع على الأصول.
٣٨٠	المطلب الرابع : في المرحلة الثالثة من تطور علم تخريج الفروع على الأصول.
٣٨٣	المطلب الخامس : في المرحلة الرابعة من تطور علم تخريج الفروع على الأصول .
٣٨٦	المطلب السادس : في بيان أهم خصائص المراحل التي سبق ذكرها في المطالب السابقة .
٤١٧-٣٨٩	المبحث الثالث : في مراحل تطور علم تخريج الفروع على الأصول، فيما بعد القرن العاشر حتى العصر الحاضر ، وخصائص هذه المراحل .. ويشتمل على ستة مطالب :

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٣٩٠	المطلب الأول : في التمهيد ببيان المقصود من التطور في هذه المراحل.
٣٩٤	المطلب الثاني : في المرحلة الأولى : صوغ الفروع الفقهية في مواد قانونية على غرار الأصول ، والضوابط الفقهية ، وتخراج الفروع عليها ..
٣٩٨	المطلب الثالث : في المرحلة الثانية : تصنيف علمي جديد للأصول الفقهية ، والإسهاب في استخراج الفروع عليها ، تمهيداً لتقنين فنون الفقه في مختلف مذاهبه الفقهية ..
٤٠٤	المطلب الرابع : في المرحلة الثالثة : تحرير علمي دقيق لأمهات القواعد الأصولية والأدلة المختلف فيها ، والإسهاب في استخراج الفروع عليها .
٤١١	المطلب الخامس : في المرحلة الرابعة : أسلوب علمي جديد لدراسة القواعد الفقهية تأصيلاً وتخرجاً ..
٤١٥	المطلب السادس : في بيان أهم خصائص مراحل تطور علم استخراج الفروع على الأصول ، والعلوم المبنية عليه فيما بعد القرن العاشر الهجري حتى الآن ..

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث :	
في الدراسة التحليلية للمقارنة بين أهم المؤلفات في تخريج الفروع على الأصول ، واستخلاص أركانها ، وضوابطه ، ومسالكه ، وخصائصه ، ورسم منهجه الأمثل ، وتقدير أن متقنه متأهل للاجتهاد الاستنباطي بكل جدارة .. ويشتمل على تمهيد ، وثلاثة فصول ..	٦٢٣-٤١٨
التمهيد : في تحديد الكتب التي تخصص بالدراسة ، والجوانب العلمية التي تجري فيها المقارنة.	٤١٩
الفصل الأول :	
المقارنة بين أهم كتب تخريج الفروع على الأصول ، في الأسباب والغايات الباعثة على تأليفها. وتحت: تمهيد ، وخمسة مباحث ..	٤٩٧-٤٢١
التمهيد : في بيان أهمية معرفة الأسباب والمقاصد الباعثة على تأليف الكتب المذكورة ..	٤٢٢
المبحث الأول : التعريف بكل من السمرقندي ، والدبوسي ، وبيان الأسباب والغاية الباعثة لهما على تأليف كتابيهما . وفيه أربعة مطالب ..	٤٤٠-٤٢٤
المطلب الأول : في التعريف بالإمام السمرقندي ، وبيان مكانته العلمية.	٤٢٥

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٤٣٠	المطلب الثاني : في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام السمرقندي على تأليف كتابه ( تأسيس النظائر الفقهية ) .
٤٣٤	المطلب الثالث : في التعريف بالإمام الدبوسي ، ومكانته العلمية .
٤٣٧	المطلب الرابع : في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام أبي زيد الدبوسي . على تأليف كتابه ( تأسيس النظر .. ) .
٤٤٩-٤٤١	المبحث الثاني : التعريف بالزنجاني ، وبيان الأسباب والمقاصد الباعثة له على تأليف كتابه ( تخريج الفروع على الأصول ) . ويحتوي على مطلبين ..
٤٤٢	المطلب الأول : في التعريف بالإمام الزنجاني ، ومكانته العلمية .
٤٤٦	المطلب الثاني : في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام الزنجاني على تأليف كتابه .
٤٧٩-٤٥٠	المبحث الثالث : التعريف بالشريف التلمساني ، والأسباب والغاية الباعثة له على تأليف كتابه . ويشتمل على أربعة مطالب ..
٤٥١	المطلب الأول : في التعريف به ، ومكانته العلمية والإصلاحية .

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : في بيان أن الشريف إنما ألف كتابه ( مفتاح الأصول ) ، تودداً إلى السلطان المغربي أبي عنان ، مشيداً بعلمه وعدله ، وبتوحيده بلاد شمال أفريقية ، وبيان ما يقصده من وراء هذا التودد..	٤٥٨
المطلب الثالث : في بيان الأسباب والغاية الباعثة للإمام الشريف التلمساني على اختيار موضوع تخريج الفروع على الأصول لتأليف كتابه فيه .	٤٦٦
المطلب الرابع : في توضيح الحالة التي كان عليها الفقه في الشمال الأفريقي في عصر التلمساني ، ومدى تأثير ذلك في اختياره علم تخريج الفروع على الأصول ليكون موضوع كتابه .	٤٧١
المبحث الرابع : التعريف بالإمام الأسنوي ، وبيان الأسباب والمقاصد الباعثة له على تأليف كتابيه ( التمهيد ، والكوكب ) . ويحتوي على مطلبين ..	٤٨٠-٤٩٢
المطلب الأول : في التعريف بالإمام الأسنوي ، ومكانته العلمية .	٤٨١
المطلب الثاني : في الأسباب والغاية الباعثة للإمام الأسنوي على تأليف كتابيه .	٤٨٨
المبحث الخامس : التعريف بالإمام ابن اللحام ، والأسباب والمقاصد الباعثة له على تأليف كتابه ( القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفروعية ) . ويحتوي على مطلبين ..	٤٩٣-٤٩٧
المطلب الأول : في التعريف بالإمام ابن اللحام ، ومكانته العلمية .	٤٩٤



## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٤٩٦	المطلب الثاني : في الأسباب والمقاصد الباعثة للإمام ابن اللحام على تأليف كتابه .
٥٨٩-٤٩٨	الفصل الثاني : في المقارنة بين أهم كتب تخريج الفروع على الأصول في المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب . ويحتوي على تمهيد ، وخمسة مباحث ..
٤٩٩	التمهيد : تصور عام عن كل من المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب .
٥١٧-٥٠٣	المبحث الأول : نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند الإمامين أبي الليث السمرقندي ، وأبي زيد الدبوسي . ويحتوي على ثلاثة مطالب ..
٥٠٤	المطلب الأول : في منهج كل من السمرقندي والدبوسي في تأليف كتابهم ، وفي عملية تخريج الفروع على الأصول .
٥١١	المطلب الثاني : في نوعية الأصول المخرج عليها أبي الليث وأبي زيد .
٥١٥	المطلب الثالث : في نوعية الفروع المخرجة والمذاهب المخرج فيها عند السمرقندي والدبوسي ..
٥٣٨-٥١٨	المبحث الثاني : نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند الإمام أبي المناقب شهاب الدين الزنجاني . ويحتوي على ثلاثة مطالب ..
٥١٩	المطلب الأول : في منهج الإمام أبي المناقب في تأليف كتابه ، وفي عملية تخريج الفروع على الأصول .
٥٢٨	المطلب الثاني : في نوعية الأصول المخرج عليها الإمام شهاب الدين الزنجاني .

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : في نوعية الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها عند الإمام الزنجاني .	٥٣٦
المبحث الثالث : نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند الإمام الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني التلمساني. ويحتوي على أربعة مطالب ..	٥٣٩-٥٦١
المطلب الأول : في التمهيد بتجلية شبهة حول موضوع كتاب الإمام الشريف التلمساني .	٥٤٠
المطلب الثاني : في منهج الإمام الشريف التلمساني في تأليف كتابه ، وفي عملية تخريج الفروع على الأصول .	٥٤٤
المطلب الثالث : في نوعية الأصول المخرج عليها عند الإمام الشريف التلمساني .	٥٥٧
المطلب الرابع : في نوعية الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها عند الشريف التلمساني .	٥٦٠
المبحث الرابع : نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي . ويحتوي على مطلبين ..	٥٦٢-٥٧٧
المطلب الأول : في منهج الإمام الأسنوي في تأليف كتابه ، وفي عملية تخريج الفروع على الأصول .	٥٦٣
المطلب الثاني : في بيان نوعية الأصول المخرج عليها ، ونوعية الفروع المخرجة ، والمذاهب المخرج فيها عند الإمام الأسنوي .	٥٧٣

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المبحث الخامس : نوعية المناهج ، والأصول ، والفروع ، والمذاهب عند الإمام أبي الحسن ، علاء الدين علي بن محمد البعلبي الحنبلي ، المعروف بابن اللحام . ويحتوي على مطلبين ..	٥٧٨-٥٨٩
المطلب الأول : في منهج الإمام ابن اللحام في تأليف كتابه ، وفي عملية تخريج الفروع على الأصول .	٥٧٩
المطلب الثاني : في نوعية الأصول ، والفروع ، والمذاهب عند ابن اللحام .	٥٨٨
الفصل الثالث : في استخلاص أركان علم تخريج الفروع على الأصول ، وضوابطه، ومسالكه ، وخصائصه ، ورسوم منهجه الأمثل، وتقرير كون متقنه متأهلاً للاجتهاد الاستنباطي . ويحتوي على تمهيد ، ومبحثين ..	٥٩٠-٦٢٣
التمهيد ..	٥٩١
المبحث الأول : أركان علم تخريج الفروع على الأصول ، وضوابطه ، ومسالكه، وخصائصه . ويحتوي على مطلبين ..	٥٩٢-٦٠٧
المطلب الأول : في تحديد أركان علم تخريج الفروع على الأصول ، وتحرير ضوابطه.	٥٩٣
المطلب الثاني : في بيان مسالك عملية تخريج الفروع على الأصول وخصائصه .	٦٠١

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : في عرض إجمالي لمناهج المؤلفين في علم تخريج الفروع على الأصول ، والعلوم المتفرعة عنه ، ورسم المنهج الأمثل لعملية التخرج ، وتقرير كون متقنه متأهلاً للاجتهد الاستنباطي . ويحتوي على مطلبين ..	٦٠٨-٦٢٣
المطلب الأول : في عرض إجمالي لمناهج المؤلفين في علم تخريج الفروع على الأصول ، والعلوم المتفرعة عنه .	٦٠٩
المطلب الثاني : في رسم المنهج الأمثل لعملية تخريج الفروع على الأصول ، وتيسير الاستفادة من الفروع المخرجة .	٦١٢
المطلب الثالث : في تقرير كون متقن علم تخريج الفروع على الأصول متأهلاً للاجتهد الاستنباطي .	٦١٨
الباب الرابع : في الدراسة التحليلية لتحديد منازل المكلفين في فقه الأحكام الشرعية ، وتحرير المعاني الأصولية الفقهية الصحيحة للمصطلحات العلمية ذات الصلة الوثيقة بعلم تخريج الفروع على الأصول (الاتباع ، والاجتهاد ، والاختلاف ، والمذهب ، والتمذهب ، والتقليد) . ويحتوي على تمهيد ، وفصلين ..	٦٢٤-٧٨٥
التمهيد ..	٦٢٥
الفصل الأول : تحديد منازل المكلفين في فقه الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه كل منزلة . ويحتوي على مبحثين ..	٦٢٨-٦٦٤
المبحث الأول : منزلة الرسول ﷺ والعلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه كل من المنزلتين . ويحتوي على مطلبين ..	٦٢٩

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : في بيان منزلة الرسول محمد ﷺ في فقه أحكام الله تعالى وتبيينها ، وتبليغها .	٦٣٠
المطلب الثاني : في بيان منزلة العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه .	٦٣٦
المبحث الثاني : منزلة العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ، والمكلفين الذين لا يصح نعتهم بوصف ( العلماء ) ، وما تقتضيه كل من المترتين . ويحتوي على أربعة مطالب ..	٦٤٣-٦٦٤
المطلب الأول : في بيان منزلة العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية .	٦٤٤
المطلب الثاني : في بيان ما تقتضيه منزلة العلماء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد في فقه الأحكام الشرعية .	٦٥٢
المطلب الثالث : في بيان ما يلزم على المتفقه استكمالها من الملكات العلمية المختلفة ..	٦٥٦
المطلب الرابع : في بيان منزلة من لا يصح نعتهم بوصف العلماء في فقه الأحكام الشرعية ، وما تقتضيه .	٦٦١
الفصل الثاني : تحرير المعاني الأصولية الفقهية الصحيحة للمصطلحات العلمية ذات الصلة الوثيقة بعلم الفروع على الأصول ، ( الاتباع ، والاجتهاد ، والاختلاف ، والمذهب ، والتمذهب ، والتقليد ) . ويحتوي على أربعة مباحث ..	٦٦٥-٧٨٥

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : تحرير المعاني الأصولية الفقهية لكل من الاتباع ، والاجتهاد. ويحتوي على خمسة مطالب ..	٦٦٦-٧٠١
المطلب الأول : في تحرير المعنى اللغوي ، والمعنى الشرعي العام للاتباع، ومجالاته .	٦٦٧
المطلب الثاني : في مزيد توضيح وتوكيد لكون الاتباع بمعناه الشرعي العام في مقدور جميع المكلفين بمختلف منازلهم في فقه الأحكام الشرعية .	٦٧٣
المطلب الثالث : في تحرير المعنى اللغوي ، والشرعي العام للاجتهاد ، ومجالاته، وبيان ما بين المعنيين من الارتباط .	٦٨٢
المطلب الرابع : في تحرير المعنى الأصولي الفقهي لكل من الاجتهاد والاجتهاد ، وتحديد مجالاته ، ونتيجته .	٦٨٧
المطلب الخامس : في بيان أهم الأحكام والمبادئ المتعلقة بالاجتهاد الشرعي .	٦٩٦
المبحث الثاني : تحرير المعاني الأصولية الفقهية لكل من الاختلاف والمذهب. ويحتوي على أربعة مطالب ..	٧٠٢-٧٣١
المطلب الأول : في المعنى اللغوي ، والمعنى الأصولي الفقهي للاختلاف الفقهي وتحديد مجاله .	٧٠٣
المطلب الثاني : في تحرير ضابط الاختلاف الفقهي ، وبيان اقتضائه التألف ، لكونه في الحقيقة في معنى المجتمع عليه .	٧١٠

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : في تحرير المعنى اللغوي ، والمعنى الأصولي الفقهي للمذهب ، وتحديد مجاله .	٧١٨
المطلب الرابع : في بيان منشأ المذهب ، وتطوره ، وواجب المسلمين نحو المذاهب الفقهية .	٧٢٤
المبحث الثالث : تحرير المعاني الأصولية الفقهية لكل من التمثيل ، والاتباع ، والتقليد . ويحتوي على أربعة مطالب ..	٧٦٠-٧٣٢
المطلب الأول : في تحرير المعنى اللغوي للمذهب ، ومعناه الأصولي الفقهي ، وتمييز صحيحه عن فاسده .	٧٣٣
المطلب الثاني : في تحرير المعنى الأصولي الفقهي للاتباع ، وتحديد مجاله ، وأهله .	٧٤٢
المطلب الثالث : في بيان معنى التقليد في اللغة ، وفي العرف العام .	٧٤٧
المطلب الرابع : في تحرير المعنى الأصولي الفقهي للتقليد ، وتحليله تحليلًا يصبح به واضحاً جلياً .	٧٥١
المبحث الرابع : تلخيص الفروق بين الاتباع ، والاجتهاد ، والتمذهب ، والتقليد ، وبيان أنه يجب على المتفقه الاعتناء بتخريج الفروع على الأصول ، وبيان أهم خصائص المنهج السلفي لفهم الشريعة أصولاً وفروعاً . ويحتوي على ثلاثة مطالب ..	٧٨٥-٧٦١

## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : في تلخيص الفوارق بين الاتباع ، والاجتهاد ، والمذهب ، والتقليد .	٧٦٢
المطلب الثاني : في بيان أنه يجب على المتفقه الاعتناء بعلم التعريف بأنساب الفروع الفقهية .	٧٦٦
المطلب الثالث: في بيان أهم خصائص المنهج السلفي لفهم الشريعة أصولاً وفروعاً.	٧٧٣
الخاتمة .. وتنحصر في : ● إشارة خاطفة إلى أهم النتائج التي حققتها الدراسة . ● وكلمة تؤكد أن العمل الإنساني لا تمثل إلا حقيقة الإنسان ..	٧٨٥-٧٨٨
الفهارس : أولاً : فهرس المصادر والمراجع :	٧٨٨-٨٤٧
● القرآن وعلومه ..	٧٩١
● كتب الحديث وعلومه ..	٧٩٤
● كتب أصول الدين ..	٨٠١
● كتب أصول الفقه ..	٨٠٣
● كتب فروع الفقه ..	٨١٦
● كتب تخريج الفروع على الأصول ..	٨٢١
● كتب الأشباه والنظائر ..	٨٢٣
● كتب القواعد والضوابط الفقهية ..	٨٢٥
● كتب مقاصد الشريعة ..	٨٣٠



## تابع فهرس الموضوعات التفصيلية

الصفحة	الموضوع
٨٣٢	• كتب الفروق والاستثناء ..
٨٣٤	• كتب الاجتهاد، والفتوى ، وأسباب الاختلاف وآدابه ، والتقليد..
٨٣٩	• كتب المصطلحات الفقهية ، والمذهبية ..
٨٤١	• كتب تاريخ الفقه وتطوره ..
٨٤٣	• كتب ذات موضوعات متنوعة ..
٨٤٥	• كتب معاجم اللغة ..
٨٤٦	• كتب منهج البحث العلمي ..
٨٤٨	ثانياً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة ..
٨٦٢	ثالثاً : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار ..
٨٦٦	رابعاً : فهرس الموضوعات التفصيلية ..

